



المجلة العربية

للدراسات السياسية والأمنية

Arab Journal

Political and Security Studies

مجلة فصلية دولية محكمة نعتى بالقضايا السياسية والشؤون الأمنية
نصدر عن:

مخبر الحوكمة والتنمية المسندامة جامعة علي لونيسي - البليدة ٢



بالنعاون مع: مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر - السودان، ودار
البيان للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا، مجلة القلزم للدراسات السياسية
والقانونية



ISSN: 2413-3989

العدد (١٣) أكتوبر ٢٠٢١

المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية

Arab Journal Political and Security Studies

مجلة فصلية دولية محكمة نعتى بالقضايا السياسية والشؤون الأمنية تصدر عن:
جامعة علي لونيسي - البليدة ٢، ودار البيان للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا



رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الليبية - ليبيا

٢٠١٩/٠١٣١

بيانات النشر

دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا

هاتف: ٠٠٢١٨٩١٢٠٩٠٧٧٠ - ٠٠١٨٦١٢٣٣٢١٠٤

ISSN: 2413-3989

E.mail: daralbayan@yahoo.com

الأراء والموضوعات والتوجهات الواردة في هذه المجلة لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي الناشر، حيث أنها تعبر عن وجهة نظر كاتبها.

رؤيتنا: العلو والثقافة أساسان متينان للحياة السوية على طريق النجاح والعمل الإبداعي
رسالتنا: نشر الإبداعات في شتى صنوف العلم والمعرفة بما يساهم في التطور مع المحافظة على الموروث لإعداد جيل صالح يرتقي بالأمة نحو الآفاق ويضعها في صدارة الأمم.
قيمنا: منارات ترشدنا لتحقيق رؤيتنا ورسالتنا.

جميع حقوق الملكية الأدبية محفوظة ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة هذا المصنف أو أي جزء منه أو إدخاله على الكمبيوتر أو ترجمته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر

المدير الشرفي: أ.د. خالد رامول
مدير المجلة: د. بلهول نسيم
نائب مدير المجلة: أ. دينا العشري
الهيئة التحريرية للمجلة
رئيس التحرير/ أ.د. محمود شرقي

مدير التحرير:

أ. رشا العشري

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. جمال الشلبي

أ.د. بن يزة يوسف

أ.د. عطاء الله أحمد فشار

أ.د. محمد أمزيان

أ.د. بوحنية قوي

أ.د. صالح زيان

د. خريف عبدالوهاب

د. محمد أمين مستاك

د. جمال الهاشمي

د. محمد حمران

د. محمد العادل

د. حاتم الصديق محمد أحمد

أ. محسن جمال الهاشمي

أ. عبدالحكيم دهب

المدقق اللغوي:

أ. سفيان حمداش

الهيئة الإستشارية

المستشار الرئيسي للمجلة:

أ.د. حمران محمد رئيس إتحاد الأكاديميين العرب

أعضاء الهيئة الإستشارية:

أ.د. قاسم محمد الدويكات كلية الدفاع الوطني (الأردن)

أ.د. عطية محمود الطنطاوي وكيل كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

أ.د. عطاء الله فشار عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة (الجزائر)

أ.د. إسماعيل صبري مقلد جامعة القاهرة (مصر)

أ.د. وليد عبد الحي جامعة اليرموك (الأردن)

أ.د. بوحنية قوي جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)

أ.د. جمال الهاشمي مركز الإصباح للدراسات الحضارية والإستراتيجية (فرنسا)

أ.د. محمود شرقي جامعة علي لونيبي (البليدة)

د. تامر محمود عبدالوهاب قسم الأنثروبولوجيا كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

د.حاتم صديق محمد أحمد .. مدير مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر(السودان)

د. محمد لمين مستاك جامعة جيلالي بونعام (خميس مليانة)

د. ديدي ولد السالك رئيس المنتدى الدولي المغاربي (موريتانيا)

د. سيد رشاد قرني قسم اللغات الإفريقية كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

أ.د. بن يزة يوسف جامعة باتنة ٠١ (الجزائر)

د. عوض أحمد حسين شبا نائب مدير مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر (السودان)

د. محسن الندوي رئيس المركز المغربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (المغرب)

د. عبد الله الدعجه جامعة الحسين بن طلال (الأردن)

د. منصف القبسي جامعة سفاقص (تونس)

حول المجلة:

"المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية" هي دورية علمية دولية فصلية محكمة، تصدر عن قسم العلوم السياسية بجامعة علي لونيبي - البليدة ٠٢ (الجزائر)، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والمسائل الأمنية و. من حيث أن السمة المميزة للعصر الحالي هي التطور المتلاحق الذي لم يسبق له مثيل للعلوم السياسية كحقل معرفي وتأثيره المتعاظم على كافة جوانب الحياة الدولية المادية منها والحضارية. فلقد نما دور هذا القطاع العلمي على وجه الخصوص في المجتمعات السيادية، بحيث كان تطوره السريع واحداً من أهم عوامل نجاح بناء منظومات القرار السيادي الوطني.

وبالتالي، تأتي هذه المجلة في سياق إبراز آثار تقدم المعرفة السياسية والأمنية كاهتمام دراسي وبحثي في رسم خطط الدول ورسم مستقبلها المصيري من خلال تحديد ثورتنا في الشؤون المعرفية السياسية والأمنية السيادية الخاصة بنا من منطلق عمقنا التاريخي والجغرافي.

تهتم المجلة بكافة مجالات القضايا الأمنية المؤثرة في اتجاهات وتوجهات السياسة الدولية وبمجموع العناصر المكونة لفن الحكم وعلى البناء والتنظيم القراري في إطار توازنات داخلية محلية ودولية متغيرة وحاسمة في نفس الوقت.

كما وتحدد أهمية هذه المجلة من فعالية الدراسات الواردة فيها، التي ستعمل على التوسع في إعداد مناهج ومقاربات للمعرفة السياسية والأمنية العلمية منها، ومن هنا يكون من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر ليس إشراك الجامعيين ومؤسسات البحث العلمي في الأبحاث السياسية والأمنية العلمية فقط، وإنما مساهمة الدوائر السيادية القومية وأركان النخب والإطارات الجامعية والهيئات السياسية أيضاً، وهذا يعني إشراك كافة القطاعات التي ستحدد مسؤوليتها عند رسم خط الدولة المصيري من الوجهة السياسية والأمنية النظرية.

بالتالي يأتي إطلاق المجلة في إطار اهتمام قسم العلوم السياسية بجامعة علي لونيبي بمجال خدمة مجتمع المعرفة الأمنية والسياسية، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم الجامعي، عن طريق نشر الدراسات الجادة والتميّزة ذات الطابع الحيوي الأمني في المجالات المذكورة أعلاه، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر ودول المنطقة العربية وباقي دول العالم.

تخضع الأعمال والأبحاث المنشورة في المجلة لقواعد

التحكيم العلمي المتعامل بها عالمياً.

قواعد النشر:

ترحب "المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات الأمنية والسياسية وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والإنجليزية فقط، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة:

- أن يتسم بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا يكون قد سبق نشره، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
- يتقيد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في الإصدارات الدولية المحكمة.
- أن تدرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
- أولاً: تنشر المجلات مختلف الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في مجالات العلوم السياسية والقضايا الأمنية والإستراتيجية باللغتين (العربية والإنجليزية)، على أن تتوفر الشروط التالية في البحث أو الدراسة:
- لا يكون البحث المقدم للنشر قد نشر أو قدم للنشر في مجلات أو دوريات أخرى أو قدم ونشر في دوريات لمؤتمرات أو ندوات (يقدم الباحث تعهد مكتوب يؤكد فيه ذلك).
- تختصر المادة العلمية المكتوبة فيه قدر الإمكان بحيث تقدم معلومات مفيدة، ومركزة.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية، النحوية والإملائية.
- أن يكون البحث مطبوعاً على برنامج الورد (Word Doc.) ، ونوع الخط Arial بحجم (١٤). وتبعد الأسطر مفرد للنص، والحرف داكن للعنوان الرئيسي والعناوين الفرعية. وتكون الهوامش (2.5) سم من كل طرف.

- يرفق الباحث ملخصين عن بحثه (في حدود ١٥٠ إلى ٢٠٠ كلمة عن كل ملخص)، الأول بلغة البحث والثاني بلغة ثانية- اللغة الانجليزية إذا كان البحث باللغة العربية- وباللغة العربية إذا كانت لغة البحث باللغة الإنجليزية، الملخص لا يزيد عن صفحة واحدة.
- يتم الإشارة إلى المصادر والمراجع العلمية في نهاية البحث، وفق الأصول المعتمدة في ذلك (اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان المصدر، دار النشر، البلد).
- تقع المسؤولية على صاحب البحث في الحصول على تصريح باستخدام مادة علمية لها حق الطبع، وهذا يشمل النسخ المصورة من مواد نشرها من قبل.
- لا يزيد حجم الصور عن ٢٠% من حجم البحث، وتقدم في ملف منفصل عند تقديم البحث للنشر.
- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمي باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية عند وروده أول مرة، ويكتفي بعد ذلك بكتابته باللغة العربية (بالنسبة للبحوث العربية).
- أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، ويكون مرفقا بتقرير من مدقق لغوي سواء باللغة العربية أو الانجليزية.
- يطلب من الباحث أن يتقيد بترتيب محتوى البحث كالآتي (المقدمة، المشكلة، الأهداف، الأهمية، تحديد مصطلحات الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات السابقة، فرضيات الدراسة، إجراءات الدراسة الميدانية: منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أدوات الدراسة، عرض النتائج، مناقشة وتفسير النتائج، التوصيات، البحوث المقترحة، الخاتمة، قائمة المراجع، قائمة الملاحق). وهذا في حالة البحوث الميدانية.
- ترقيم الجداول والرسوم التوضيحية والأشكال وغيرها حسب ورودها في البحث، كما توثق المنقولة منها بالمصادر الأصلية.
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة بما فيها الملاحق والمراجع وضرورة إرسال النسخة الالكترونية على العنوان الالكتروني لرئيس التحرير:

gostrategique_shield@yahoo.fr

ثانياً: إجراءات تحكيم البحوث:

- يتم إشعار الباحث باستلام بحثه خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ الاستلام.
- تقوم هيئة التحرير باختيار محكمين اثنين للبحث الواحد. وتخضع البحوث للتحكيم السري لتحديد صلاحيتها للنشر، ويلتزم الباحث بالأخذ بملاحظات المحكمين.
- بعد قبول البحث للنشر في المجلة، يقدّم الباحث نسخةً من البحث بشكله النهائي، ويحصل على خطاب بقبول بحثه للنشر في المجلة.
- تعتبر القرارات المتعلقة بالبحوث نهائية، ولا يمكن إعادة النظر فيها.
- عند صدور قرار قبول نشر البحث، لا يحق للباحث أن يقدمه للنشر في أي مكان آخر.
- لا تُعاد الأبحاث إلى أصحابها سواء قُبِلَت للنشر أم لم تُقبل. وعلى الباحث متابعة بحثه خاصة فيما يتعلق بالتعديلات.
- يصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة ولا يحق إعادة نشره في أماكن أخرى.
- تعبر الأفكار المنشورة بالمجلة عن آراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

ثالثاً: طريقة كتابة الهوامش والمراجع:

- الهوامش العربية: توضع جميع الهوامش بصورة متسلسلة في نهاية الدراسة.

• الكتب:

إسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
مثال: عبد الحفيظ مقدم، الإحصاء في التربية وعلم النفس، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ص ٣٣.

• البحوث المنشورة في الكتب:

إسم المؤلف، "عنوان البحث"، في: محرر الكتاب، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.

مثال: صلاح الدين محمود علام، "أساسيات التقويم التربوي"، في: أحمد عكاشة (محرر)، التقويم في حياتنا اليومية (القاهرة: دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨)، ص ٨٨-٩٦.

•المجلات والدورات العلمية:

إسم المؤلف، "عنوان البحث" إسم الدورية، رقم العدد (مكان النشر: إسم الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

مثال: محمد إبراهيم السقا، "تحولات العمال من الدولة العربية النفطية وخيارات السياسة"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٨ (الكويت: ١٩٩٩)، ص ١٣٥.

•الرسائل الجامعية:

إسم المؤلف، "عنوان الرسالة"، طبعة الرسالة (ماجستير أو دكتوراة)، وإذا كانت منشورة أولا، الجامعة المقدمة إليها، مكان الجامعة، السنة الإجازة، الصفحة.
مثال: عبد الوهاب علي، "واقع تطبيق التصميم التجريبي في البحوث النفسية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة ٢، البليدة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٠.

•الموسوعات:

إسم مؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، "عنوان البحث"، في: إسم المشرف على الموسوعة، إسم الموسوعة (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.

مثال: خيرية قاسمية، "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية"، في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، المجلد الثالث (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٧٥١.

•التقارير الرسمية:

اسم الجهة التي أصدرت التقرير، عنوان التقرير (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

مثال: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ (أبوظبي: سبتمبر ١٩٩٧)، ص ١٠٠.

• الوثائق الرسمية:

"إسم الوثيقة"، مصدرها، تاريخها. وإذا تم الإستناد إلى وثيقة رسمية منشورة في كتاب، تجب الإشارة إلى ذلك مع ذكر جميع البيانات التوثيقية للكتاب.
مثال: "الجريدة الرسمية" الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ١٩٨٨، العدد ٣٤، السنة ٢٠١٣، ص ٢١٤.

• المصادر الإلكترونية:

يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر بيانات المرجع كاملة، أن وجدت (إسم المؤلف، وعنوان المرجع، ومكان النشر، ودار النشر، وتاريخ النشر، اليوم، الشهر، السنة)، والرابط أو الصلة الإلكترونية الكاملة على " الإنترنت URL"، وتاريخ زيارة الموقع. على أن تكون الوثيقة في شكل PDF
مثال: الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٢ (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ١٢/ مارس، ٢٠٠٢)، ص ٢٠؛ في:
www.org/esa/population/publication/ittmigrep2002arab.doc february 5, 2006.
إذا تكرر الإستناد إلى المرجع في البحث، فيذكر في المرة الأولى كاملاً، ثم يذكر تالياً كما يلي: إسم المؤلف، الشطر الأساسي من عنوان الكتاب أو البحث، مرجع سابق، رقم الصفحة. وفي حال تكرار الإستناد مباشرة، يذكر كما يلي: المرجع سابق، رقم الصفحة.

• قائمة المصادر والمراجع العربية:

ترتب المراجع ألفبائياً طبقاً لأسماء المؤلفين، أو الجهات المسؤولة عن التأليف (البداً بالاسم الأخير للمؤلف). بالنسبة إلى البحوث المنشورة في الكتب، فإنه لا يذكر في قائمة المراجع عناوين تلك البحوث، ولا أسماء مؤلفيها، بل يذكر عنوان الكتاب، واسم محرره. لا توضع أرقام الصفحات للمراجع في قائمة المصادر.
• الكتب:

الإسم الأخير، الاسم الأول، عنوان الكتاب (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر).

مثال: عبد الحفيظ مقدم، الإحصاء في التربية وعلم النفس، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

●الدوريات العلمية:

الاسم الأخير، الاسم الأول. "عنوان البحث" اسم الدورية، رقم العدد (مكان النشر: إسم الناشر، تاريخ النشر).

مثال: محمد إبراهيم السقا، "تحولات العمال من الدولة العربية النفطية وخيارات السياسة"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٨ (الكويت: ١٩٩٩).

●الصحف:

الاسم الأخير، الاسم الأول. "عنوان المقال أو التقرير" إسم الصحيفة، (مكان النشر: تاريخ النشر).

مثال: عبد الحق درواش، "العرب في الغرب: ثنائية الإدماج والمحافظة على الهوية"، الخبر (الجزائر، ٦ مارس ٢٠١٣).

●الرسائل الجامعية:

الاسم الأخير، الاسم الأول. "عنوان الرسالة"، طبيعة الرسالة (ماجستير أو دكتوراة)، وإذا كانت منشورة أولا، الجامعة المقدمة إليها، مكان الجامعة، السنة الإجازة.

مثال: عبد الوهاب علي، "واقع تطبيق التصميم التجريبي في البحوث النفسية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة ٢، البليدة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٠.

●الموسوعات:

الاسم الأخير، الاسم الأول. (للمشرف على الموسوعة). إسم الموسوعة (مكان النشر: إسم الناشر، سنة النشر).

مثال: خيرية قاسمية، "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية"، في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، المجلد الثالث (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠).

●التقارير الرسمية:

إسم الجهة التي أصدرت التقرير، عنوان التقرير (مكان النشر: تاريخ النشر).

مثال: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧
(أبو ظبي: سبتمبر ١٩٩٧).

● الوثائق الرسمية:

"إسم الوثيقة"، مصدرها، تاريخها. وإذا تم الإستناد إلى وثيقة رسمية منشورة في كتاب، تجب الإشارة إلى ذلك مع ذكر جميع البيانات التوثيقية للكتاب.
مثال: "الجريدة الرسمية" الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ١٩٨٨،
العدد ٣٤، السنة ٢٠١٣.

● المصادر الإلكترونية:

يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر بيانات المرجع كاملة، إن وجدت
(إسم المؤلف، وعنوان المرجع، ومكان النشر، ودار النشر، وتاريخ النشر)،
والرابط أو الصلة الإلكترونية الكاملة على "الإنترنت" URL.
مثال: الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٢ (نيويورك: منشورات
الأمم المتحدة، ٢٠٠٢)، في:

www.org/esa/population/publication/ittmigrep 2002arab.doc

محتويات العدد

١٧	➤ افتتاحية بقلم: رئيس التحرير
٢٣	➤ الجزائر .. منطقة القلب الجغرافي ومركز القلق الإسرائيلي!!.....
٥٥	➤ جيوبوليتيك السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الافريقي "دراسة في المحددات والتحديات" سليم جداي & د.محمد الطاهر عديلة
٧٩	➤ واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر: بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل ط.د. سلمى بلخير
٩٣	➤ الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى أمام إلزامية التغيير د. سلوى بن جديد
١٠٧	➤ المفهوم الاستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا: بين التصورين المتوسطي والشرق أوسطي أ. زهيرة حواس
١٢٣	➤ الارتباط بين الإرهاب وتجارة المخدرات في شمال إفريقيا: تهديد مزدوج في فضاء جيوسياسي مضطرب أ. دندن عبد القادر
١٤٩	➤ حقوق اللاجئين وحرّياتهم في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام - دراسة مقارنة احمد اسحق شنب محمد
١٧١	➤ مسارات التغيير: عملية بناء السلام في السودان الواقع والمأمول مصطفى دردق
٢١١	➤ تقويم نظرية السيادة مدخل اولي لتقويم الديمقراطية د. راشد التجاني

افتتاحية العدد

كما هو الحال دائما، فإن أجيال الحرب القديمة تواصل استمرارها في الوجود حتى وإن ظهرت أجيال أخرى جديدة. فاليوم نرى معارك كئيبة بقوة استنزاف نارية من طراز حرب الجيل الثاني في أجزاء من أفريقيا وحتى عند بداية ظهور ملامح حرب الجيل الخامس، لا يجب أن يكون هذا مبعثا للدهشة. فالدول التي تفتقد للأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لدعم الأشكال الجديدة للحرب سوف تواصل استخدامها للأشكال القديمة. ومع ذلك فيلزم أن يتطور جيل جديد. وبما أن حرب الجيل الرابع ظلت الشكل السائد للحرب على مدى أكثر من ٥٠ عاما، فقد حان الأوان لظهور حرب الجيل الخامس. قيادة الجيش الوطني الشعبي بأمس الحاجة إلى أن تكون لديها القدرة على تكوين فكرة ما عن المظهر الذي سيظهر به الشكل الجديد من الحرب، وذلك عن طريق دراسة الكيفية التي من خلالها تغيرت الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ أن سادت حرب الجيل الرابع. من الناحية السياسية، فقد حدثت بعض التغييرات بشأن الذين يخوضون الحروب. فكان الاتجاه ولا زال ينخفض من الإشارة إلى الدول القومية التي تستخدم جيوش نظامية ضخمة لیتجه إلى جماعات صغيرة ذات عناصر متشابهة في الميول والأفكار، ليس لهم تنظيم رسمي، يختارون بكل بساطة أن يخوضوا حربا. أما من الناحية الاقتصادية، فقد رأينا الزيادة المطردة في التأثير القوي للمعلومات. فقد استفادت المجموعات الإرهابية من شبكة المعلومات المتقدمة في تنفيذ حملات الاتصالات الاستراتيجية والتي تعد عنصرا محوريا لتحقيق انتصاراتهم. وبناء على ذلك، فقد تحول شكل المحتوى وطريقة نقل المعلومات من أسلوب الدعاية الضخمة لماوتسي تونغ إلى حملات صممت بشكل فائق، تساعد عليها وسائل الاتصال الحديثة والأنماط الاجتماعية الجديدة. وقد سارع الإرهابيون إلى استغلال أدوات الاتصال الفعالة مثل الهواتف المحمولة والإنترنت لأغراض التجنيد والتدريب والاتصال والتعليم وتوجيه الأعضاء الجدد. فقد تحولوا من طريقة التعبئة الاجتماعية إلى التعبئة الفردية الموجهة. وقد ازداد إنتاج الشركات الكبيرة اليوم أكثر من أي وقت مضى بفضل إمكانية الوصول إلى المعلومات أو تداولها. وقد كانت أحد نتائج هذه الطفرة هي: انتشار الشركات الصغيرة التي تمكنت من تحقيق ثروات كبيرة، وهي ظاهرة تتماشى مع الاتجاه طويل الأمد الهادف إلى نقل القوة إلى الكيانات الصغيرة سواء في

المجال التجاري أو العسكري. وكصورة مصغرة لهذا الاتجاه يمكن أن نستشهد باثنين من الشباب قاما بتصميم كامل لمحرك البحث غوغل Google.

ليست الاتصالات وحدها كقطاع متعلق بحرب الجيل الخامس هي الآخذة في الازدهار، فهناك صناعات أخرى أشرفت على تحقيق نمو ضخم في التقنية الحيوية Nanotechnology and Biotechnology اللتان لهما قدرة أكبر على تغيير عالمنا. يمكن أن تندمج مشاكل الأعمال التجارية ومن عدة جوانب مع المشاكل العسكرية كما وتتشابك في كثير من الأحيان. حيث إن العالم أصبح أكثر ترابطاً ومنطق القوة أصبح يأخذ هذا المنحى كذلك. ففي عام ٢٠٠٦م قام نحو عشرون نيجيريا ثائراً باختطاف رهائن من منصة نفطية تابعة لشركة شيل في خليج غينيا. وعلى إثر ذلك قامت الشركة بوقف إنتاجها في منطقة دلتا النيجر وارتفعت أسعار النفط بشكل كبير. هذا العالم المترابط أصبح عرضة للتوتر جراء حدوث أي خلل في السلع الأساسية وبشكل سريع، حيث يمكن أن تصبح القضايا التجارية من أمور الأمن الدولية الخطيرة. إلا أن هذا لم يحدث بنفس الدرجة إبان حروب الموز وهذا عندما كانت قوات المارينز الأمريكية ملتزمة بشكل دائم بحماية المصالح الأمريكية فقط والتي تعني القليل من ملاك الأسهم. فاليوم أصبحت مجموعات مسلحة صغيرة جداً، لديها القدرة على إحداث تأثير كبير على اقتصاد العالم بالكامل في لحظة واحدة.

ما يتعلق منه والناحية الاجتماعية، فقد رأينا نقلة كبيرة في شكل المجتمعات. فقد تحول ولاء الناس من الأوطان إلى القضايا، وهو اتجاه ساعد على التعجيل به اتصالات الإنترنت. في حقيقة الأمر، هناك الكثير من الناس منشغلون بأمورهم على الإنترنت أكثر من انشغالهم بمجتمعات الحياة الواقعية. ويعد استعداد عناصر تلك الجماعات لبذل كل ما في وسعها من أجل تعزيز قضاياها من الأمور الهامة جداً - بدءاً من السيدة التي عاشت في الغابات الحمراء لمدة سنتين، إلى الانتحاريين الذين يفجرون أنفسهم. والذين يقومون بهذه الأعمال يضعون قضاياهم فوق أي تحليل عقلاني للآثار المترتبة على أفعالهم - ويمكن أن نجد الكثير منهم عبر شبكات الإنترنت.

خلاصة القول، إن الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تشير إلى ظهور أشخاص أو جماعات صغيرة تم تزويدها بقوة فائقة. وهذه الجماعات يربط عناصرها حب قضية معينة وليس حب الوطن. فمن خلال توظيفهم لتلك التقنية التي ظهرت حديثاً يستطيعون توليد قوة مدمرة عادة ما تستهدف موارد الدول القومية.

وتحظى هذه التطورات الحديثة باهتمام خاص، كون التراكيب السياسية والتجارية والاجتماعية الحديثة هي باستمرار الأكثر نجاحا في تطبيق التقنية الوليدة. فقد تفوقت في ذلك على المؤسسات القديمة الثابتة. واليوم هناك نوعين من التقنيات، وهما التقنية الحيوية البايولوجية وتقنية النانو تكنولوجيا اللتان لديهما القدرة على تغيير عالمنا وشكل الحروب بوتيرة تفوق قدرة تقنية المعلومات بكثير. وقد أجمع أغلب الكتاب على أنه لن يتم اتخاذ خطوات كبيرة في تقنية Nanotechnology قبل عشرين عاما أو أكثر، ولذا فلن نسهب في الحديث عنها. وعلى النقيض من ذلك، فإن التقنية الحيوية المتاحة اليوم تعطي للجماعات الصغيرة نوعا من القوة التدميرية والتي كانت محصورة سابقا في القوى العظمى فقط.

ربما كانت هجمة الجمرة الخبيثة على مدينة مبنى الكونغرس الأمريكي في أكتوبر من عام ٢٠٠١م هي أولى هجمات حرب الجيل الخامس. وبالنظر إلى الجهود الضخمة التي استنفذتها الإدارة الأمنية الأمريكية في التحقيقات من أجل الوصول إلى مرتكبي الجريمة، إلا أنها لم توفق بالقبض على أي شخص يعتقد أنه قام بهذه الهجمة وليس معروفا فيما إذا كان مدبرها فرد واحد أو جماعة صغيرة. إذا كان هناك عدد كبير قد تورط في هذا العمل، لقام أحد الأشخاص منهم بتسريب المعلومات أو كان قد تم القبض عليه. إذا كان هذا افتراض سليم، إذن لكان الأمر هناك يتعلق بفرد أو جماعة صغيرة تم تزويده أو تزويدها بقوة فائقة لتهاجم الهيئة التشريعية لدولة قومية باستخدام أسلحة بيولوجية متقدمة، مناصرة لقضية غير معروفة. وقد تسبب هذا الشخص أو هذه المجموعة في تعطيل عمل الكونغرس الأمريكي لشهور عدة، وفي إنفاق مئات الملايين من الدولارات في صورة تكاليف للتطهير والتنظيف، وكذا ما يتعلق وفرض لوازم مراقبة البريد (والتكلفة اللازمة لها) والتي لا يزال معمولا بها حتى أيامنا هذه، وهو ما يعد نتيجة أكثر من جيدة مقارنة ببضع أوقيات من الجمرة الخبيثة أو تكاليف البريد.

لقد أعطت هجمة الجمرة الخبيثة دليلا قويا على أنه قد أصبح اليوم بمقدرة فرد واحد شن هجوم على دولة قومية. وبمرور الزمن فقد أعطى المزيج المتألف من الدافع السياسي والتنظيم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للجماعات الأصغر قوة تدميرية أكبر. وبينما يعتقد بعض خبراء التقنية أن بعض الجيوش القومية قد وصلت إلى قمة القوة التدميرية بعد ظهور الأسلحة النووية الحرارية إلا أن الحقيقة هي أن صنع وإيصال وحمل

هذه القوة إلى أهدافها وضربها بالدقة المطلوبة ما زالت تحتاج إلى جهود تطويرية متقنة ولا تزال عالية التكلفة.

إن التطورات الحديثة التي سبق ذكرها تشير إلى أن القوة التدميرية الهائلة التي يمكن أن تسببها الأسلحة البيولوجية هي في متناول الجميع وخاصة من لهم دوافع لاستخدامها:

* منذ اثنتي عشرة سنة قام فريق بقيادة الدكتور كاريج فينتر بصنع فيروس جرثومي فعال من مواد كيميائية جاهزة. وقد اختار فريق فينتر فيروسا محددا واشتروا زوج الأساس الجيني اللازم لصنعه، ثم قاموا بتجميع هذا الزوج في فيروس تركيبي فعال. كل المواد والمعدات التي استخدمها الفريق متاحة تجاريا بدون أية قيود. وقد تنبأ فينتر بأن ما أنجزه فريق من صفوة البيولوجيين باستخدام مختبر عالي التجهيز لأول مرة، يمكن أن ينجزه أي خريج مؤهل في مختبر الجامعة في وقت يقل عن عشرة أعوام.

* قرر الكاتب بأول بوتين المتخصص في العلوم أن يضطلع بـ"التحدي" الذي طرحه فينتر. وبالرغم من أنه لم يكن قد دخل مختبر للأحياء منذ دراسته الثانوية، فقد تمكن بوتين من صنع خميرة متوهجة بإرشاد بسيط من الدكتور روجر برينت الذي كان عليه أيضا المحافظة على بوتين من التجارب الخطيرة. بالرغم من أن الخميرة ليست هي الجدري إلا أن المعدات والتقنية والنيوكليوتيدات المستخدمة هي نفسها اللازمة لصنع الجدري من زوج الأساس الجيني الخاص به.

* تم نشر جينوم الجدري بالكامل على الإنترنت وهو متاح على نطاق واسع. وقد وجده بوتين في حوالي ١٥ دقيقة.

* يمكن شراء النيوكليوتيدات اللازمة لصنع الجدري من عدد كبير من الموردين دون الحاجة إلى إثبات الهوية.

* للجدري حوالي ٢٠٠.٠٠٠ زوج لقاعدة جينية. وقد تم تصنيع حامض نووي به أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ زوج جيني بنجاح.

* قام فريق بحث أسترالي بتسخين جدري الفأر عن طريق تنشيط جين واحد. وقد زاد هذا التعديل معدل إماتته من ٣٠ بالمائة إلى أكثر من ٨٠ بالمائة. بل هو مميت بنسبة تفوق ٦٠ بالمائة بالنسبة لسكان محصنين ضده. وقد قام الفريق بنشر النتائج التي توصل إليها على الإنترنت وأوضحت تلك النتائج أن الجدري له نفس الجين.

* تكلفة صنع الفيروس/ الميكروب تنخفض بشكل مطرد. فإذا ظل منحى كارسون ثابتاً ستخفض تكلفة الزوج الجيني إلى ما بين ١ و ١٠ سنوات خلال العقد الواحد. وعلى هذا يمكن للباحث طلب كل الأزواج الجينية اللازمة لصنع فيروس الجدري بتكلفة تتراوح بين ٢٠٠٠ دولار و ٢٠٠٠٠٠ دولار. وبهذا ستكون الأدوات اللازمة لتجميع الفيروس ١٠٠٠٠٠ دولار إضافية.

* وينتهج قراصنة المواد البيولوجية نفس نهج أسلافهم من قراصنة المعلومات. فهم ينشأون مثل هذه المعامل والمختبرات في مرآب بيوتهم ويصنعون تلك المنتجات. ففي سنة ٢٠٠٦م استثمر باحث بريطاني شاب ٥٠٠٠٠٠ دولاراً في إعداد وإنتاج منتجين بيولوجيين جديدين. بعد ذلك باع شركته المسماة "أغري بيوتكس" ب ٢٢ مليون دولار. ويمكن أن نفترض أنه يوجد الآن المئات إن لم يكن الآلاف من طلبة علم الأحياء يحاولون صنع منتجات بيولوجية جديدة في مساكنهم البسيطة.

هذه الأحداث المتفرقة والمرتبطة في ذات الوقت تعني أن الأمر قد أصبح أكثر سهولة بالنسبة للجماعات الصغيرة وحتى الأفراد من اليسير بالنسبة لهم أن يصنعوا فيروساً مثل الجدري ثم يستخدموه كسلاح.

وقد تطمئن قيادة الجيش الوطني الشعبي عند العودة إلى آراء بعض الخبراء والتي تفيد أنه إذا كان من السهل أن تقوم جماعة صغيرة بصنع فيروس جرثومي بيولوجي، إلا أن التجارب والتخزين والنشر هي الخطوات الأكثر صعوبة في استعمال العنصر البيولوجي كسلاح. وهم صائبون في ذلك، إن كان صانع الفيروس الجرثومي يستخدم طرقاً تقليدية، إلا أنه يمكن لصانع الفيروس الجرثومي تجنب متطلبات التجارب عن طريق اختيار مادة مميتة معروفة مثل الجدري. فهو يعرف بالفعل أنه يمكن أن ينجح في استخدامها خارج المختبر. أما مشاكل التخزين والنشر فيمكن تفاديها عن طريق تسخير الاتجاه المتزايد من الهجمات الانتحارية المنتشرة في أنحاء العالم - يمكنه ببساطة حقن الجدري مباشرة في متطوعي الانتحار، فيصبحون أجهزة تخزين ونشر.

يمكن لجماعة إرهابية عن طريق تجنيد القليل من المتطوعين وخطوط الطيران التجارية أن يتسببوا في انتشار لفيروس الجدري في جميع أنحاء العالم وغي وقت شبه متزامن. الشتاء الأسود كان تجربة عمل أجريت عام ٢٠٠١م، تتمثل في وتحاكي هجمة الجدري التي وقعت على ثلاث مدن أمريكية. فبعد ١٣ يوماً من التجربة انتشر الجدري إلى

١٥ ولاية و١٥ دولة من خلال موجات وبائية. مات على إثرها مئات الآلاف من الأمريكيين الذين أصيبوا بالمرض. ويقدر أن جيلا رابعا من المرض سوف يخلف ٣ ملايين مصاب ومليون حالة وفاة. غلا أن هذا العمل تم إنهاؤه في ذلك الوقت.

ومن المهم أن نتذكر أن الجدري ليس من شأنه فقط ان يتسبب في عدد استثنائي من حالات الوفيات، ولكنه سوف يؤدي إلى توقف التجارة العالمية حتى تتم السيطرة على المرض أو اختفاؤه من نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إضراب عمال موانئ الساحل الغربي الأمريكي في عام ٢٠٠٢م قد كلف اقتصاد الولايات المتحدة بليون دولار يوميا. فإن تكلفة الإغلاق التام للنقل ستكون بمثابة الكارثة.

الأسلحة البيولوجية لها القدرة على قتل عدد أكبر من الناس وأكثر تأثيرا من الهجمات النووية. فضلا عن ذلك وعلى خلاف الأسلحة النووية التي تتسم بصعوبة الصنع وزيادة الكلفة، فإن إنتاج الجدري غير مكلف على المدى القريب. وكذلك سيكون اكتشافه قبل إطلاقه شيئا صعبا. ورغم أننا قد اخترنا الجدري لهذه المداخلة فإنه يمكن بالطبع لأي من علماء البيولوجيا اختيار أي من الأمراض المعدية الفعالة المعروفة. كما وبإمكانهم تماما أن يحاولوا صنع مرض معد جديد أيضا. إلا أنه لا يمكن لأي شخص أن يتنبأ بالطبع عن الكيفية التي سيتعامل بها الفيروس المصنوع في المختبر عند الخروج إلى الطبيعة وكيف ستواجه الطبيعة خروجه. وعلى هذا تتزايد احتمالات استخدام الإرهابيين لمرض معد موجود بالفعل أو قيامهم بتعديله ليصبح أكثر قدرة على القتل والإفناء. كما ويمكنه نشر كل من النسخة الطبيعية والنسخة المعدلة من الفيروس لضمان النجاح.

بقلم

د. بلهول نسيم

الجزائر.. منطقة القلب الجغرافي ومركز القلق الإسرائيلي...!!

أ. د. بلهول نسيم

مقدمة:

لقد تنامت مؤخراً تلك التقارير الاستخباراتية الإسرائيلية والتي تفيد خطورة الجيش الجزائري على الكيان الصهيوني والتي تشير إلى أن الإسلام سيهزم إسرائيل في الجزائر. وعن تحذيرات إسرائيلية من ضربة جزائية للكيان في المرحلة القادمة!! ويعتبر المحلل العسكري الاستراتيجي للموساد عامير هارنيل أن الجزائريين من أكثر الشعوب العربية كرها لدولة إسرائيل، إذ لديهم الاستعداد للتحالف مع الشيطان في وجه الكيان: "إنها كراهية عجزنا عن إزالتها طيلة العقود الماضية، كما أننا فشلنا في القضاء على هؤلاء الأعداء الذين لم ندخر جهداً من أجل دحرهم أو القضاء عليهم وصمتهم مرعب ومخيف". ويضيف قائلاً: "الجزائر عدو للأبد وبوتفليقة مثله مثل هوارى بومدين الذي هزم إسرائيل ودعم مصر بجيشه و سلاحه وكانت نكستنا على يدي جيشه الذي حلق بطائراته على تل أبيب في الوقت الذي لم يكن أحد يتجرأ على فعل ذلك فماذا لو تحالف مع سوريا و إيران و حماس و حزب الله".

وعن القدرة والكفاءة الجزائرية في الحروب، اعترف الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي "عاموس هرئيل" ليقطع الشك باليقين، ويضع نظريته التي يقول عنها إنها "الواقع الذي يصعب الالتفاف عليه"، علماً أن "هرئيل" محلل وخبير صهيوني يعتد به في مجال الشؤون العسكرية والخطط الحربية، وله مقال دائم في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، وهو واحد من الفريق الصهيوني الذي رسم خطة الحرب القادمة، وتم تكليفه برصد مواقف وخيارات الدول العربية والإقليمية في الحرب المرتقبة، استناداً لتقارير استخباراتية زوده بها جهاز الموساد. وفيما يخص الجزائر تحدث "هرئيل" قائلاً: "يأتي الحديث عن أهم وأخطر دولة في الشمال الإفريقي وهي الجزائر، وعندما نتحدث عن هذا البلد علينا أن نتوقف كثيراً أمام دروس تاريخية تسبب تجاهلها في الماضي في تكبدنا خسائر فادحة"، مضيفاً في شهادته واعترافه ببسالة القوات الجزائرية: "من الخطأ الفادح ارتكان إسرائيل وراء البعد

الجغرافي الذي يفصلها عن الجزائر، ومن العبث تجاهل هذا البلد غير المروّض باعتبار أنه ليس على خط المواجهة المباشرة".^(١)

الخبير الإسرائيلي حاول على طريقته تفسير هذه الكراهية الجزائرية للكيان، ولأنه صهيوني لم يدخر جهدا في الإساءة للإسلام والمسلمين، فخلص بالقول: "طالما عجزت إسرائيل عن فهم سبب كراهية الجزائريين لنا، إلا أنني تمكنت عبر سنين من الدراسة والتحليل من فك طلاسم هذا اللغز المحير، والذي يتلخص في التركيبة النفسية والعقائدية التي تهيمن على هذا الشعب، الذي يسيطر عليه التطرف الديني إلى أبعد حد، فهم من أشد الشعوب الإسلامية اتباعا لتعاليم القرآن وأقاويل محمد والتي في مجملها تغذي التطرف والكراهية في النفوس تجاه اليهود!، وفي الوقت الذي نجحت فيه إسرائيل في القضاء على هذه المعتقدات الدموية عند كثير من الشعوب الإسلامية، إلا أننا عجزنا حتى الساعة عن اختراق النسيج الجزائري، والجزائريون يبدوون من منظرهم الخارجي أكثر اعتدالا وحبّا لنا ولنموذجنا العالمي في الحرية والتفتح على الآخر، إلا أن حقيقتهم غير ذلك تماما، فهم يخفون وراء ملابسهم رجال دين أشد تديّنا من حاخامات إسرائيل، أو كما يسمونهم في عقيدتهم شيوخا" !، ويختتم "هارنيل" بالقول: "لقد انتصرنا على الإسلام في كل مكان، لكن الإسلام هزم إسرائيل في الجزائر".^(٢)

يقول "هارنيل" في اعترافاته المرعوبة: "إن استهداف الجزائر من خلال الحروب الباطنية لم يجد نفعاً، وأن هذا البلد قد نجد أنفسنا يوما في مواجهة مباشرة معه، بل إنني أجزم بأن ضربة غير متوقعة ستوجه لنا من جديد من هناك، لكن هذه الضربة ستكون أشد قسوة من ضربة (حرب الغفران)"، مضيفا: "وغني عن البيان التذكير بالهزيمة التي لاقيناها في سيناء عام ١٩٧٣ بسبب الجزائر، ورغم مرارة هذه الهزيمة وخطورة الدور الذي لعبه هذا البلد والذي أدى في النهاية إلى انكسارنا للمرة الأولى في تاريخنا، فإن دور أشد قسوة قد تشهده الأيام المقبلة؛ دور أخشى أن أتوقع فيه مشاركة الجيش الجزائري في الحرب بشكل مباشر في صف أعدائنا، خاصة وأن العلاقات التي تربط الجزائر بسوريا وإيران والتي تتنامى بشكل تصاعدي، ترجح ميل هذا الثلاثي لتشكيل حلف يقلب موازين اللعبة!"،

1- Gelber Y. Palestine, 1948: War, Escape and the Emergence of the Palestinian Refugee Problem. Portland: Sussex University Press, 2006, p. 137.

2- Morris B. Righteous victims: a history of the Zionist-Arab conflict, 1881-2001. New York: Vintage Books, 2001. p. ٥٨

مضيفاً: "فعبثاً المراهنة على تحييد الجزائر عن الحرب، في ظل الظروف التي شرحتها سالفاً، تخلق رغبة دفينية لدى الجزائريين تدفعهم لمحاربتنا، خاصة وأنهم دائماً يتلهفون للحصول على فرصة مجابهتنا بشكل مباشر منذ حرب ٧٣، وعبثاً تضييع الوقت مرة أخرى باتباع سياسة التخويف والترهيب، فهي لن تحقق شيئاً مع أناس دهاة يصعب خداعهم ويستحيل تضليلهم أو إثناءهم عن عقائدهم"^(١).

ولم يغفل التقرير السياسات الجزائرية، وذكر معدّه بشكل مباشر الرئيس بوتفليقة، حيث قال: "وجود رجل مثل بوتفليقة على رأس هرم السلطة في الجزائر يجبرنا على إتباع أقصى درجات الحذر، فرغم المواقف المعتدلة التي يبديها الرجل ورغم الحيادية التي يحاول أن يوهم الجميع بها، إلا أن تاريخه ومواقفه تجبرنا على عدم الثقة به!" مسترسلاً بلغة استشرافية خائفة: "فأنا أؤكد وأعتقد أن كثيرين في إسرائيل يشاطرونني الرأي بأن هذا الرجل لا يقل خطورة عن عدونا السابق بومدين، وبالرغم من أن سياساته تؤكد رغبته في تعويض الجزائر ما فاتها، ووضع الجزائريين في مكان لائق على خارطة الشعوب تحت مظلة سلمية آمنة، إلا أن هذه الرغبة لا تخفي طموح الرجل في إرجاع بلده بقوة إلى الواجهة والتأثير في القرار الإقليمي والدولي"^(٢).

والدليل، حسب خبراء تل أبيب، فإن الرئيس بوتفليقة: "يعمد في غفلة منّا إلى تطوير وتحديث جيشه بصورة مثيرة للقلق، وأعتقد أن رجلاً حمل السلاح يوماً وشارك في حكومة شاطرت إسرائيل العداء، رجلاً على شاكلة أعدائنا تشافيز وكاسترو ونجاد، يستحيل إعطائه ظهرنا"، واختتم بالقول: "إنه علينا أن نضع الجزائر نصب أعيننا في المواجهة القادمة، وأن ندفع واشنطن وحلفاءنا الأوروبيين إلى تعزيز الانتشار العسكري في المتوسط لتحديد الجيش الجزائري، وإبعاد شبح الطعنة من الخلف!"^(٣).

1- Hahn PL. *Caught in the Middle East: U.S. Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1945-1961*, Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 2004. p.54

2- Safran N. *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation, 1948-1967*. Indianapolis: Bobbs Publishing, 1975, p., 186

3- Bar Zohar M. David Ben Gurion and the Policy of the Periphery In: Rabinovich I and Reinhartz J (eds) *Israel in the Middle East: Documents and Readings on Society, Politics, and Foreign Relations, pre-1948 to the present* 2nd ed. Lebanon: Brandeis University Press, 2008. p., 191

الموساد.. تأهب للجزائر وحالة استنفار:

"كل الجيش الجزائري جيش غير منظم وهو يتبع نفس أسلوب أجداده الشهداء وهي حرب العصابات.. هكذا أسقطت الجزائر إمبراطورية نابليون بونابارت وتبخرت وجنرالات فرنسا وحكوماتها. لا يستطيع الفرد الجزائري أن يكون إلا مقاتل بهذا الشكل مثله مثل أجداده تماما"

رغم بعد المسافة بين الجزائر وإسرائيل فإن تل أبيب تضع الجزائر على رأس قائمة أعدائها، والدليل على ذلك هو حرصها المستمر على التجسس عليها. فالجزائر تعتبر من الدول العربية القليلة التي لا تربطها علاقات دبلوماسية أو تجارية مع الدولة العبرية. فقد أورد أحد المواقع المتخصصة في شؤون السلاح والأمن "ميناديفونس"، أن جهاز المخابرات الإسرائيلي "الموساد"، تجسس على الجزائر انطلاقاً من ألمانيا، وأن العملية لم تكن مجرد شكوك أو تهيوّات، بل ثابتة من خلال إلقاء الشرطة الألمانية القبض على عميلين لجهاز "الموساد" بالقرب من ورشة لتصنيع فرقاطة ألمانية موجهة لقوات البحرية التابعة للجيش الوطني الشعبي. وبحسب المعلومات التي تداولتها الصحافة الألمانية، فإن رجلي الموساد اقتربا من الحوض المينائي بمرفأ كييل، بهامبورغ شمال ألمانيا، حيث توجد الورشة التي صنعت فيها الفرقاطة الجزائرية "ميكو ٢٠٠"، التي ينتظر أن تصل المياه الإقليمية عن قريب، بعد أن غادرت هامبورغ. وبحسب الاتفاق المبرم بين السلطات الجزائرية ونظيرتها الألمانية فإن فرقاطة أخرى يجري تصنيعها بنفس الحوض حالياً، على أن تسلم للجيش الجزائري، وهو ما يكون وراء تنقل عميلي الموساد للمنطقة بهدف الحصول على معلومات عن هاتين الفرقاطتين. كما ولقد أوردت سابقاً شبكة التلفزيون والإذاعة "داس باست آم نوردن" المحلية، أن رجلين مسلحين يحملان وثائق هوية دبلوماسية إسرائيلية، عثر عليهما في مكان قريب من ورشة تصنيع الفرقاطتين الجزائريتين، بعد أن علقت سيارتهما في الطين على مستوى إحدى القنوات المؤدية لورشة متخصصة في تصنيع عتاد حربي بحري^(١).

ويشير المصدر ذاته إلى أن سكان المنطقة القريبة من الورشة هم من كشف أمر عميلي الموساد، حيث قاموا بطردهما لكون المكان الذي ولجوا إليه منطقة ممنوعة، قبل أن يبلغوا الشرطة الألمانية التي سارعت إلى اعتقال الرجلين، اللذين تظاهرا بمحاولتهما معاينة

1- Yaniv A. Deterrence without the bomb: The politics of Israeli strategy. Lanham: Lexington Books, 1987. P., 69

المكان، وما إذا كان سيصلح لإقامة مسابقة في رياضة التجديف البحرية، وهو التبرير الذي لم يقنع المحققين الألمان. كما قدم عميلا "الموساد" مبررات أخرى من بينها، أنهما جاءا لمعاينة مدى تقدم التحضيرات الجارية لتحويل الغواصة "أ إي بي رحف" من نوع "دلفين"، التي اشترتها الدولة العبرية من ألمانيا، وهو تبرير آخر لم يقنع المحققين الألمان، لأن هذه الغواصة غادرت هامبورغ باتجاه إسرائيل في نهاية العام المنصرم، فضلا عن معطى آخر يكون قد ساهم في انكشاف حيل الدولة العبرية، وهي أن الخبراء الإسرائيليين سبق لهم معاينة تصنيع الغواصة منذ بدايتها إلى نهايتها^(١).

ومن هذا المنطلق، رجّح الموقع المتخصص أن يكون وجود عميلي "الموساد" في المكان القريب من الورشة، إنما هدفه البحث عن خصوصيات الفرقاطة "ميكو ٢٠٠" التي غادرت باتجاه الجزائر، وتلك التي لا تزال قيد التصنيع بعين المكان، ولعل ما عزز هذه القراءة هي الإشاعات التي رافقت فترة تصنيع الفرقاطة "ميكو ٢٠٠"، والتي أشارت إلى تعرض الشركة المنجزة لضغوط من قبل الحكومة الألمانية، بهدف ثنيها عن تزويد الفرقاطة بالتكنولوجيا المتطورة، وخاصة ما تعلق منها بنوعية المدفع المتطور الذي تم تزويد الفرقاطة به^(٢).

وكانت مجلة "إسرائيل ديفنس" قد تحدثت عن توجيه الجيش الصهيوني غواصاته من أجل التجسس على مناطق في لبنان وسيناء، غير أن تمتع الغواصات بصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية يصل مداها إلى ١٥٠٠ كيلومتر، صنعت في ألمانيا، أبانت عن رغبة تل أبيب في التجسس على دول بعيدة عن جوارها، ومنها الجزائر^(٣).

لقد أشارت في العديد من المرات التقارير الاستخباراتية العسكرية الإسرائيلية أن الكيان متخوّف من ضربات محتملة قد يتلقاها من قبل الجزائر، والتي تُعدّ حسبها أقوى قوة عسكرية في شمال إفريقيا. كما ولقد أفادت تلك التقارير أن الجزائر أصبحت تشكّل خطرا على أمن إسرائيل، بسبب موقفها من الأزمة السورية ومساندتها لبشار الأسد. ولقد كشفت تقارير الموساد أن الاستخبارات كشفت أن إسرائيل قد تجد نفسها مضطرة لمواجهة ضربة

1- Oren MB. *Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East*, New York: Presidio Press, 2003.p. 265

2- Howard M. Sachar, *A History of Israel from the Rise of Zionism to Our Time*. Alfred A. Knopf, 2007, p. 755

3- Gompert DC. 'Underkill': Fighting Extremists amid Populations, *Survival*, 2009; p., 159

عسكرية مباشرة من الجزائر، مضيئة أن مصالح الجوسسة الإسرائيلية تتوقع أن تكون الضربة هذه المرة أشدّ قسوة من تلك التي تلقتها في حرب ١٩٧٣، مبرزة أنه من الخطأ الفادح ارتكان إسرائيل وراء البعد الجغرافي الذي يفصلها عن الجزائر، وتجاهل هذا البلد غير "المروّض"، باعتبار أنه ليس على خط المواجهة المباشرة.

القوات المسلحة الجزائرية.. صداع في الإستراتيجية الإسرائيلية:

"من بين ثنايا السطور ترفرف الراية الجزائرية فوق أعناق ثلة من المجاهدين الأشداء، الذين نفذت رصاصاتهم وقذائفهم وصواريخهم في صدور الصهاينة والأمريكان معا، فصنعوا تاريخا كانوا أول ضحاياه، وحفروا بطولات أدرك العدو أن الكشف عنها بمثابة نهاية حتمية لكيانه، فقدر للمعارك التي خاضتها القوات الجزائرية على جبهة قناة السويس أن تكون من أخطر أسرار تلك الحرب"

لم ينجح العدو الإسرائيلي فقط في إخفاء كل ما يتعلق بالدور الجزائري على هذه الجبهة، بل ونجح أيضا في تحويل مخاوفه من كشف حقيقة هذا الدور إلى خنجر مشهر منذ ذلك الوقت وحتى الآن في وجه الجزائريين والعرب.

حتى الآن يتذكر الجزائريون حرب أكتوبر بمرارة وحسرة وأحيانا بالدموع... الذين شاركوا فيها يعتصرون ألما لإجحاف حقهم وبالأخص المعنوي، والمؤرخون يلقون أقلامهم كلما اصطدموا بحواجز السرية والتعتيم، أما العامة فلا يفتحون أعينهم ولا يغمضونها إلا على صورة الخيانة التي رسخها العدو والصديق في أذهانهم، ويبقى الساسة والمسؤولون الذين باتوا مقتنعين بأن أعباء الحاضر ومشاكل العصر أهم من الالتفات لماض لا يسمن ولا يغني من جوع، لكن فتنة هذا الماضي القريب تنخر عظامنا اليوم أكثر من فتنة الـ١٤ قرنا، ولنسأل أنفسنا ونجيب بصدق: ماذا سيكون موقفنا لو شنّ الكيان الصهيوني حربا شاملة جديدة ضد قطر من أقطارنا؟.

عفوا تريثوا قليلا، فهذا هي "غولدا مائير" تجيب عليكم في الصفحة ٩٤ من كتابها "حياتي" : "...أستطيع أن أؤكد لكم أن العرب لن يخوضوا حربا جماعية ضدنا لمدة نصف قرن على الأقل...". مائير طرحت هذا الكتاب بعد حرب أكتوبر مباشرة، وقد وصلت لتلك النتيجة بعد تخصيصها لفصل كامل اختارت له عنوان "التحالف العربي وكارثة إسرائيل يوم الغفران" والذي تحدثت فيه عما أسمته "دروس ومكاسب الحرب"، فعجوز بني صهيون بررت

لشعبها سبب الهزيمة في التفاف الجيوش العربية تحت راية واحدة، لكنها أكدت أيضا أنها حققت الأمن لـ"إسرائيل" حتى عام ٢٠٢٣، وأشارت إلى أنها قدمت للشعب الإسرائيلي أكبر "هدية"، وهي عدم إقدام العرب على محاربة إسرائيل مجتمعين. وفي فصل آخر من هذا الكتاب أشارت مائير ضمينا أنها نجحت في إبعاد شبح وحدة الجيوش العربية مرة أخرى، لكن المرأة "الحديدية"، كما يطلقون عليها، كانت أذكى من الإفصاح عن الخطة التي وضعتها لتحول دون وحدة الجيوش العربية حتى عام ٢٠٢٣^(١).

لكن "دافيد اليعازر"، رئيس الأركان الصهيوني، الذي شاهد أول هزيمة لكيانه، والذي كان كبش فداء للمؤسسة العسكرية والذي اتهم بالقصور والتردد، غضب وانهار ففاحت رائحة المؤامرة من فمه، وهنا قررت مائير إقالاته ومحاصرته... كلمات اليعازر التي قالها للمرة الأولى والأخيرة نشرتها صحيفة "معاريف" العبرية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٧٣، وجاء فيها حرفيا: "لست مسؤولا عن هزيمة صنعها قادة إسرائيل الأغبياء... استهانوا بالقوات العربية المحتشدة على الجبهتين الشمالية والجنوبية... ما حدث لقواتنا في ميناء الأدبية كان نتيجة للاستهانة والاستهتار بعدد وعناد الوحدات الجزائرية... لقد توقع شارون المغرور أن الجزائريين بأسلحتهم البدائية سيفرون بمجرد رؤية دباباته... لكنهم نصبوا له الفخ، فخرنا في يوم واحد ٩٠٠ قتيل من أفضل رجالنا وفقدنا ١٧٢ دبابة... ألم أصرخ في وجه ديان الذي قال إن هذه النقطة - يقصد موقع القوات الجزائرية - هي الأضعف على القناة؟، ألم أخبره أمام القادة بأن نظريته المرتكزة على جهل الجزائريين بطبيعة المكان وأسلوب القتال معنا نظرية هشة، وأن هؤلاء لديهم خبرة أكبر من المصريين أنفسهم في حرب العصابات التي انهارت بفعلها فرنسا؟. لقد أخطأ ديان هو وتلميذه المعتوه شارون حينما خططوا بتفاول لإبادة هذه القوات أثناء انكشاف خطوط الدعم المصرية عنها وانشغال المصريين بالقتال على رؤوس الجسور؟، أما مائير فقد كللت أخطاءها من قبل بمخالفة تعاليم التوراة وترك وصايا بن غوريون، حينما سمحت للعرب طوال ست سنوات كاملة للاحتشاد تحت قيادة موحدة، إنها - يقصد مائير - تتحدث اليوم عن خطة تشتيت العرب وتفريق كلمتهم لمدة ٥٠ سنة مقبلة. قائدة "إسرائيل" ملت من تحميل الآخرين نتيجة أخطائها، لتضع خططا لا

1- Morris B and Black I. *Israel's secret wars: a history of Israel's intelligence services*. New York: Grove Press, 1992. p., 361

تعدو أن تكون أحلاما، موهمة الشعب الإسرائيلي أنها انتصرت، أو على الأقل لن تتكرر الهزيمة^(١).

فالتصريحات التي خرجت من قمة الهرم العسكري الصهيوني دفعتني دفعا للبحث عن كل ما قيل داخل كيان العدو في تلك الفترة، فقد كانت صدمة الهزيمة قوية على العدو، حتى أنها أفقدته قدرته المعروفة على تزييف الواقع أو طبخ التبريرات، فقادني البحث إلى محاضر استماع لجنة التحقيق التي أطلق عليها اسم "أجranات"، والتي شكلت في تل أبيب للوقوف على أسباب الهزيمة، تلك المحاكمة ظلت معظم وقائعها سرية حتى عام ٢٠٠٥، حينما خرجت لأول مرة مذكرات أحد القضاة الذين أشرفوا عليها، وبالتوقف عند الجلسات التي تعلقت بشهادة وزير الحرب الصهيوني الجنرال "موشي ديان"، تتكشف أجزاء من الحقيقة. فحينما سئل ديان عن قراره وخطة الهجوم على الأدبية أجاب قائلا: "مثما حدث في بقية مجريات الحرب... المصريون خدعونا وجعلونا نعتقد أن ميناء الأدبية غير محصن... كلفوا القوات الجزائرية بمهمة حمايته... فبنينا خططنا على أساس معلومات تؤكد لنا أن تلك النقطة الاستراتيجية في متناولنا، فحاولنا الاستيلاء عليه في الأيام الأولى للحرب، من أجل فتح منفذ على الجبهة تمر منه مدرعاتنا والمدركات الأمريكية لتطبيق خطة التطويق، فوجهنا قصف صاروخي ومدفعي شديد ومركز على المنطقة كلها، لكن معظم صواريخنا أسقطتها الصواريخ المصرية المنتشرة على مسافة ١٥ كيلومترا من الميناء، في حين لم نلق مقاومة ولم تطلق قذيفة واحدة من المكان المستهدف، فتأكدنا أن الوضع آمن، وأنها دمرنا أسلحة الرد الثقيلة لدى القوات الجزائرية، أو أن هذه الأسلحة سحبها المصريون لاستخدامها في الهجوم، كانت كل المعطيات والتحليلات تدل على أن الجزائريين لا يملكون أسلحة قادرة على عرقلة العملية، وكنا قد جمعنا معلومات أخرى تشير لوجود حالة تدمير وانشقاق داخل تلك القوات بسبب عدم سماح المصريين لهم المشاركة في الهجوم على سيناء، وهنا أعطينا الضوء الأخضر لحلفائنا الأمريكيين، وفي الوقت ذاته أمرت اللواء ١٩٠ مدرع بالهجوم بكامل قوته على القوات المصرية في منطقة القنطرة شرق لشغل المصريين وإبعاد أنظارهم عن السويس وبالتحديد الأدبية، ثم أمرت اللواء مدرع ١٧٨ بقيادة الجنرال شارون بمهاجمة الميناء والاستيلاء عليه بسرعة، وقبيل وصول اللواء 178 للميناء فوجئنا

1- David SR. Fatal Choices: Israel's Policy of Targeted Killing, *The Review of International Affairs*, 2003; p., 168

بخبر إسقاط طائرة أمريكية عملاقة من طراز سي ٥ غلاكسي بواسطة صاروخ أطلق من مواقع القوات الجزائرية، ووصلتني إشارة عاجلة تفيد بانقلاب الموقف رأساً على عقب، حيث تصدت مضادات جزائرية متطورة للطائرات الأمريكية وأمطرتها بعشرات الصواريخ فأسقطت واحدة وأصابت اثنتين أخريين. نجحتا فيما بعد في الهبوط في أحد مطارات النقب، ولم تمر خمس دقائق أخرى حتى وصلتني رسالة ثانية تفيد بإطلاق بطاريات الصواريخ والمدفعية الثقيلة للقوات الجزائرية النيران بكثافة على المواقع التي انطلق منها القصف الإسرائيلي على الأدبية. هنا شعرت أننا وقعنا في فخ خطر، وأن العدو نجح في استدراجنا بخبث لم نعهده في حروبنا السابقة معه، وأن كارثة على وشك الحدوث، فحاولت الاتصال بالجنرال شارون ليوقف الهجوم ولكنه كان مجنوناً^(١).

وقبل سماع بقية شهادات ديان، أذهب للأدميرال "توماس مورير"، عضو هيئة الأركان الأمريكية المشتركة أثناء حرب أكتوبر، والذي يقول في مذكراته: "إصابة السي ٥ غلاكسي أصاب هيئة الأركان الأمريكية بالفرع، فقد كانت المرة الأولى التي يفقد فيها الأسطول الجوي الأمريكي واحدة من طائراته العملاقة الست، ولولا العناية الإلهية لفقدنا اثنتين أخريين، وبلغ الإحباط مداه حينما أعلن الرئيس نيكسون حالة الطوارئ داخل مقر قيادة الهيئة، طالبا تقديم تفسير مناسب لتلك الخسارة الفادحة، فلم نكن نملك أية تفاصيل أخرى باستثناء عبارات عاطفية وصلتنا من تل أبيب تتحدث عن خدعة وسوء تقدير، وبعد 18 ساعة كاملة جمعنا المعلومات التي صيغ منها التقرير الذي استلمه الرئيس في صباح اليوم التالي التاسع من أكتوبر ١٩٧٣، والذي ذكرنا فيه أن السوفييت زودوا العرب بصواريخ حديثة كانت سببا مباشرا في فشل عملية الإنزال في منطقة السويس، وأجلت خطة الالتفاف على القوات المصرية لأكثر من أسبوع، لكننا اكتشفنا بعد تحليل حطام الطائرة أنها أصيبت بصاروخ سام عادي استوردته الجزائر من موسكو عام ١٩٧٢^(٢).

وإليك الآن بعض الفقرات من شهادات ديان، والتي يقول فيها للمحققين: "اتهامي بالمغامرة بحياة جنودنا بناء على توقعات خاطئة ليس صحيحا، فبمجرد أن أشعل العدو النار في الأدبية حاولت إيقاف الهجوم البري، وأمرت الجنرال شارون بالانسحاب الفوري، لكنه

1- Rynhold J. Israel's Fence: Can Separation Make Better Neighbours? *Survival*, 2004; p., 76

2- Paul, TV, Nuclear Taboo and War Initiation in Regional Conflicts *The Journal of Conflict Resolution*, 1995; p., 717

كسر الأمر العسكري، واندفع باتجاه القوات الجزائرية، فوقعت الكارثة". تلك الكارثة تحدث عنها موشي ديان بالأرقام "٩٠٠ قتيل و١٧٢ مركبة". لكن المؤرخ والكاتب الصهيوني "شفتاي تيب" يتحدث عام 2000 عن سبب حجب كتابه المتعلق بخبايا حرب يوم الغفران، فيقول: "لأكثر من ربع قرن وكتابي ممنوع من النشر لأنني أكشف فيه عن حقيقة جبن شارون الذي قدمته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للشعب الإسرائيلي على أنه بطل حرب كيبور، فقد كنت ضابطا في اللواء ١٧٨ مدرع الذي تعرض لمجزرة لم يشهد مثلها جيش الدفاع من قبل، مات أغلب رفاقي، وبقيت رفقة قائد اللواء أرئيل شارون وثلاثة جنود... نعم لم ينج من لواء مدرع بأكمله مدعوم بكتيبة مظلات سوى خمسة أشخاص، بقيت حيا لأشهد على شجاعة وبسالة شارون "العظيم"... الذي يتحمل وحده ما وقع لإسرائيل في هذا اليوم الأسود... شارون كان يسير باتجاه الأدبية منتشيا ولم يستطع إخفاء أحلامه الشاذة في المجد والخلود، فقال لي: "سنبيد هذه الحشرات في لحظات"، وأمرني والجنود بتدمير كل شيء حي على الأرض وقتل أي أسير والتنكيل بالجثث، لقد قال بالحرف الواحد: "أريد أن ترتج السماء والأرض بانتصاركم الوشيك...". لقد كان يتصرف وكأنه ذاهب لإبادة قرية لا يوجد بها سوى نساء وأطفال عزل... لم يتصرف مطلقا كقائد مسؤول عن أرواح رجاله... كان يقول بغباء لم أشهد مثيله في حياتي: "المهمة سهلة جدا... بضعة مئات من الجزائريين الضعفاء غير مدربين ولا مسلحين وغير مدعومين بالمرة.. نريد أن نفرمهم بجنازير دبابتنا لنلقن المصريين درسا مؤلما... ولنؤدب كل من تسول له نفسه التصدي لنا". كان فاشيا وقاسيا ولا يقبل الرأي الآخر، حتى أنني لم أستطع مناقشة خطة الهجوم معه بوضوح، وعندما جاءتنا الأوامر من القيادة العليا تطالبنا بالانسحاب الفوري، جنّ جنونه ورفض الأمر، في تلك الأثناء كنا على بعد ١٠ كيلومترات من الهدف، فصرخ في الجميع عبر مكبر الصوت يخطب وكأنه داود، قائلا: "على بعد أمتار ينتظركم المجد... قلوب أمهاتكم وقلوب العالم كلها معكم... بعد ساعة واحدة من الآن ستنظر لكم إسرائيل من تحت... أبيدوا هذه الفئران الجبنة التي ترتعد من بأسكم... لا ترحموا... علموا العالم كيف يتعامل مع هذه الحثالة... لا تتركوا بيتا واحدا في الجزائر إلا متوشحا بالسواد... ومن بعد التفتوا إلى المصريين الجبناء... من الآن استعدوا لبناء أمجاد إسرائيل".^(١)

1- Aruri, Naseer H. (2003): *Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine*. Cambridge: South End Press. P., 59

ويواصل تيبب كشف أسرار هذه المعركة قائلا: "اندفعنا بقوة صوب الأدبية تسبقنا قذائف دبابتنا... وما أن توغلنا في عمق المنطقة حتى وجدنا أنفسنا محاصرين من كل الجهات... كانت دبابتنا تنفجر بمعدل ثلاث إلى أربع دبابات في الثانية، فظننت أننا سقطنا في حقل ألغام... لكن أصوات الأعداء كانت تأتي من كل الإتجاهات، يقولون قولتهم الشهيرة "الله أكبر" وهم يمطروننا بالصواريخ المحمولة كتفا "آر.بي.جي"، المفاجأة شلت أيدينا وعقولنا... لم نتمكن من إطلاق قذيفة واحدة عليهم... لقد كانوا قريبين جدا... ولم تمر دقائق حتى دمر اللواء المدرع بأكمله، في حين لم تصمد قوات المظليين لأكثر من ٣٠ دقيقة... وأبيدت عن آخرها... وتخللوا... ماذا كان موقف شارون الشجاع وسط هذا الجحيم؟، كان يصرخ ويبكي كالطفل الذي تركته أمه تائها في الصحراء، كان يقول لسائق الدبابة تراجع... تراجع، لكن الصواريخ كانت أقرب من أوامره، فقفزنا من دبابتنا المحترقة تسترنا النيران المشتعلة في كل مكان، حتى قفزنا في مستنقع عشبي، أخذنا نسبح والنيران تلاحقنا... وشاءت الأقدار أن ننجو من المذبحة التي أوقعنا فيها بطل إسرائيل العظيم شارون، الذي أضاع على إسرائيل فرصة الإلتفاف الأولى والهامة على الجيش المصري^(١).

المؤرخ والكاتب الصهيوني "شفتاي تيبب" كان أول من تحدث داخل الكيان الغاصب عن تفاصيل معركة "الأدبية"، أو كما يسميها القادة العسكريون "الثغرة الأولى"، وكان أول من كشف حقيقة "أرنيل شارون" أمام الشعب الإسرائيلي، في الوقت ذاته لم يكن "تيبب" الوحيد من بين الصهاينة الذين قدموا أدلة على الهزائم التي مني بها الجيش الصهيوني على يد القوات الجزائرية، فمعركة الأدبية وبالرغم من كونها واحدة من أشرس معارك حرب أكتوبر، إلا أنها لم تكن آخر المواجهات المباشرة بين الجزائريين والصهاينة، بل كانت سببا مباشرا في توجيه دفعة الحرب تجاه مواقع القوات الجزائرية... وقبيل التحدث عن بقية معارك القوات الجزائرية مع العدو، أردت التوقف عند جوانب أزمة خطيرة هددت العالم كله آنذاك، ذلك أن نتيجة معركة الأدبية وتوقيت حدوثها فتح الباب أمام واحدة من أخطر الأزمات النووية العالمية... فبات استخدام السلاح النووي في المعركة مطروحا على الطاولة. وفي هذا السياق يقول الأدميرال الأمريكي "توماس مورير": "تسببت الهزيمة الثقيلة التي منيت بها أمريكا وإسرائيل في ميناء الأدبية بمدينة السويس إلى تصاعد وتيرة الحرب بشكل أوحى

1- Abrams, Elliott (2013): *Tested by Zion: The Bush Administration and the Israeli-Palestinian Conflict*. Cambridge: Cambridge University Press.p., 228

لكافة الأطراف المتحاربة بأن الحرب النووية على الأبواب، وفي اللحظات الأخيرة تراجع الجميع عن قرارات الهجوم بأسلحة الدمار الشامل بعد فشل الجبهتين المتقاتلتين في تحديد هوية ونتيجة الحسم. وأضاف مورير: "بعد يوم واحد من وقوع معركة ميناء الأدبية، وتحديدًا في صباح يوم التاسع من أكتوبر ١٩٧٣ - رابع أيام الحرب - كانت الولايات المتحدة قد حسمت أمرها وقررت شنّ حرب شاملة على العمق المصري، وانطلقت وقتها مقولة "تريد مليوني قتيل"، فقد كانت واشنطن تريد الضغط على الجيش المصري من خلال إيقاع خسائر فادحة في صفوف المدنيين، لإجبار القيادة السياسية والعسكرية على وقف الحرب، وتكرار سيناريو اليابان في الحرب العالمية الثانية التي أجبرت على الاستسلام بعد إبادة سكان هيروشيما وناغازاكي، ولكن هذه المرة بدون استخدام السلاح الذري تجنبًا لاندلاع حرب نووية عالمية، والاستعاضة عن ذلك بقنابل ذات قدرة تدميرية واسعة تصب على التجمعات السكانية المكتظة بواسطة منات الطائرات، وكان واضحًا أن الأمريكيين متألمون جدًا من الهزيمة التي لحقت بهم قبل يوم واحد من هذا القرار، حتى أنهم لم يكونوا في حاجة لاستغاثة رئيسة الوزراء "غولدا مائير" التي أطلقت نداءها الشهير "أنقذوا إسرائيل... لم يبق سوى السلاح الذري»، لكنهم في الوقت ذاته - يقصد الأمريكيين - منعوا تل أبيب من الإقدام على ضرب القاهرة بالقنابل الذرية، بعد تواردت معلومات تؤكد أن المصريين والسوريين تسربت لهم خطة مائير النووية، فحملوا كل ما يملكون من صواريخ متوسطة المدى برؤوس كيميائية وبيولوجية وجعلوها في حالة جهوزية قصوى للإطلاق صوب تل أبيب والنقب وحيفا، وعلى حسب تقدير القيادات الأمريكية آنذاك فإن السادات اتصل بشريكه في الحرب "حافظ الأسد" وطلب منه الاستعداد لتنفيذ ما أسماه "الخطة الثانية للحرب"، التي أعدها العرب قبيل الحرب للرد بأسلحة الدمار الشامل على أي هجوم ذري إسرائيلي، وأن عدد هذه الصواريخ إما قارب أو جاوز المائتي صاروخ بقليل، ١٣٠ منها على الجبهة الجنوبية (مصر)، و٧٠ على الجبهة الشمالية (سوريا)، وجاءت هذه التقديرات بناءً على نجاح الـ"سي.آي.إيه" في فك شفرة هذا الاتصال، لكن حتى الآن لا يعلم أحد إذا كان اتصال السادات ما هو إلا مناورة لإخافة خصومه، خاصة وأنه الاتصال الوحيد الذي لم يكن مؤمنًا، وكأنّ صاحبه يريد وصوله للخصم، إضافة إلى أن عملية التجهيز الصاروخية على الجبهتين المصرية والسورية والتي نفذت بالفعل كانت أيضًا مكشوفة ومرصودة بوضوح من قبل الأقمار الاصطناعية، وهو ما لم يكن متوفرًا بنفس الدرجة مع التحركات الصاروخية العادية

أو التقليدية التي استخدمت بالفعل تحت غطاء تمويهى حال دون كشف القواعد التي تنطلق منها، لكن أيًا كان الأمر... فإن العرب كانوا يمتلكون بالفعل عددا كبيرا من الصواريخ القادرة على الوصول للعمق الإسرائيلي، وكذلك عددا معتبرا من الرؤوس غير التقليدية، فكان إقدام أحد الطرفين على استخدام أسلحة الدمار الشامل بمثابة كارثة للعالم كله، فحيد هذا الخيار، وبحثت "إسرائيل" والولايات المتحدة عن بدائل أخرى... لكن تلك البدائل لم تمكنهما من إبعاد شبح الهزيمة⁽¹⁾.

عندما بحثت عن هذه البدائل، وقعت في يدي وثيقة هامة محشورة في مذكرات "بي جروميكو"، وزير الخارجية السوفييتي وقت الحرب، والذي تحدث عن خطة الاختراق الجوي للعمق المصري، فيقول: بعد أن وقف العالم على شفير حرب نووية، تراجعت أمريكا و"إسرائيل" فتراجع الاتحاد السوفييتي هو الآخر بعدما أعلن حالة التأهب النووية القصوى، لكن هذا اليوم تلبّد بغيوم خطة خطيرة كاد أن يحدث نجاحها كارثة للعرب، حيث تقدم جنرال الجو الإسرائيلي "بيليد" بخطة عرضها على رئاسة أركان القوات الإسرائيلية، وكانت تلك الخطة موجهة ضد العمق المصري، ففي تمام الثالثة من مساء يوم ٠٩ أكتوبر ١٩٧٣ اجتمع كل قادة "إسرائيل" في مكتب رئيسة الوزراء آنذاك غولدا مائير ليوافقوا بالإجماع على تنفيذ خطة الهجوم على العمق المصري بما تبقى من طائرات سلاح الجو الإسرائيلي مدعومة بـ ٥٣٠ طائرة أمريكية هبطت بطياريتها في مطارات "إسرائيل" خلال الأيام الثلاثة الأولى للحرب، وذلك عبر هجمة واحدة فقط، تستهدف ضرب الكيان الاقتصادي والصناعي وتنقض على تجمعات مدنية ومراكز صناعية إضافة للمناطق العسكرية... وكان من المقرر أن تبدأ الخطة بهجوم جوى مركز في الساعات الأولى من صباح العاشر من أكتوبر، وذلك على بطاريات الصواريخ والقواعد الجوية التي عرفت وقتها بحائط الصواريخ، وبدأ العد التنازلي لتنفيذ الخطة، ولكن العملية ألغيت قبيل دقائق من ساعة الصفر المقررة لها "الخامسة من صباح العاشر من أكتوبر"، وكان الإلغاء بقرار من مكتب رئيسة الوزراء أثناء اجتماعها مع موسى ديان ودافيد إيعازر رئيس الأركان و"كينيث كيتنغ" سفير واشنطن في "إسرائيل" آنذاك، وكان سبب الإلغاء معلومات سرية مزودة بصور التقطتها أقمار التجسس الأمريكية تؤكد قيام المصريين بنشر عشرات البطاريات من الصواريخ المتحركة حول

1- Bennis, Phyllis (2012): *Understanding the Palestinian-Israeli Conflict: A Primer*. Northampton: Olive Branch Press. P., 237

القاهرة والإسكندرية، الأمر الذي أدى لإجهاض الخطة من أساساتها، فقد كان مقدراً، بناءً على دراسة لقدرات حائط الصواريخ المنتشر على القناة، أن الدفاعات المصرية استنفدت الكثير من قدراتها خلال الأيام الأولى للحرب، وأن عددها يكفي بالكاد لإسقاط ٢٠٠ طائرة، في حين ستمكن بقية الطائرات المهاجمة من الوصول لأهدافها، لكن وبعد عملية النشر الصاروخي الداخلي، والتي شكلت حائط صواريخ ثانياً، بات أمل الوصول للهدف منعماً. حقاً قبلت القيادات الإسرائيلية والأمريكية في سبيل تنفيذ هذه العملية بخسران ٢٠٠ طائرة، لكنها لم تكن على استعداد لفقدان جميع طائراتها في عملية محكوم عليها بالفشل، وهو ما كان سيعني تأكيد السيطرة المصرية على سماء المنطقة برمتها، فعاد التفكير من جديد في الهجوم البري على مواقع الصواريخ والدفاعات المصرية^(١).

العقيد "عساف ياجوري"، قائد اللواء ١٩٠ مدرع، والذي وقع في أسر القوات المصرية في واحدة من أعنف معارك الدبابات التي شهدتها التاريخ، والذي اتهمته القيادات الصهيونية بإفشائه أسراراً للمصريين تسببت في إحباط عملية الثغرة الثانية، رد على الاتهامات الموجهة ضده أمام لجنة الدفاع بالكنيست قائلاً: "تلقيت الأوامر من الجنرال شارون بالهجوم على ميمنة الجيش الثاني الميداني في منطقة القنطرة شرق، لشغل أنظار المصريين عن الهجوم الجنوبي على الأدبية، لكن المصريين كانوا يعرفون ميعاد وصولي واستعدوا لاستقبالي، وعلى غرار الفخ الذي نصب في الأدبية وجدت فخاً في القنطرة، لكنني لم أهرب مثل قائدي.. قاتلت واستمرت المعارك أربع ساعات متواصلة... كانت دبابات الأعداء أكثر من دباباتنا... وكانوا يجيدون الرماية على مختلف المسافات... كانوا يتقدمون بسرعة نحونا... وما زاد الطين بلة تطويق عدد من أفراد قواتهم الخاصة لنا، واتباعهم أسلوب التدمير والشل الحركي لمركباتنا - يقصد إعطاب مقدمة ومؤخرة طابور الدبابات، فتعجز بقية دبابات المنتصف عن الحركة -، وكان الاستسلام هو السبيل الوحيد للنجاة، لكن المصريين استجوبوني بدهاء حتى استدرجوني لكشف هدف الهجوم، ومكانه الحقيقي".^(٢)

- 1- Christison, Kathleen (1999): *Perceptions of Palestine: Their Influence on U.S. Middle East Policy*. Berkeley: University of California Press. P., 98
- 2- Dunskey, Marda (2008): *Pens and Swords: How the American Mainstream Media Report the Israeli-Palestinian Conflict*. New York: Columbia University Press. P., 185

شهادة "عساف ياجوري" وجدها تتوافق كثيرا مع ما ورد في مذكرات المشير الجسمي، الذي تحدث عن هذه العملية قائلا: كانت اعترافات العقيد الإسرائيلي الأسير "عساف ياجوري" مهمة للغاية، وكشفت للقيادات المصرية نوايا العدو الرامية للوصول لحائط الصواريخ، وتدميره لفتح ثغرة للطائرات الإسرائيلية، وكان واضحا لدينا جميعا في غرفة القيادة أن العدو تأكد تماما من عجزه عن صد قواتنا المهاجمة في سيناء، لأنها كانت تتحرك تحت مظلة قوية من الدفاعات الأرضية والمقاتلات المصرية، لذا لم تكن توجد حلول أمامه لوقف تقدم قواتنا في عمق سيناء إلا بانكشاف الغطاء الجوي المصري، لكننا كنا متأكدين — بعد فشل محاولة اختراق اللواء ١٩٠ مدرع لقواتنا عند محور القنطرة شرق، وفشل عملية الأدبية — أن العدو بات عاجز كليا عن تكرار مثل هذا النوع من العمليات في مناطق العبور التي أحكمت القوات المصرية قبضتها عليها تماما، وفي نفس الوقت كانت التحليلات العسكرية تشير إلى أن العدو سينفذ عملية التفاف ولكن من مكان آخر وبأسلوب آخر، وبدراسة دقيقة لنقاط الجبهة وجدنا أن ميناء الزيتية المتاخم للأدبية هو النقطة الأمثل لتنفيذ هذه العملية، وهنا تركنا العواطف جانبا، ورفضنا الاقتناع بأن العدو لن يفكر في الهجوم على المكان الذي خسر في ساعة واحدة لواءً مدرعا كاملا وكتيبة مظليين، وعلى الفور قررنا تدعيم القوات الجزائرية المسؤولة عن تأمين الزيتية بكتيبة صاعقة، وكانت المهام الموكلة لتلك الكتيبة جديدة ولم تطبق في الحروب من قبل، فصعقت العدو وأفشلت عملية الثغرة الثانية.

لأن القادة المصريين يتحفظون دائما خلال مذكراتهم على سرد تفاصيل العمليات العسكرية وهذا حال المنتصر، فإن المشير الجسمي لم يقدم أكثر مما أورده عن عملية الزيتية، لكن القادة الصهاينة المنهزمين كانوا مجبرين على قص كل كبيرة وصغيرة أمام لجان التحقيق.

الجنرال "شمويل جونين"، قائد الجبهة الجنوبية مع مصر، والقائد المباشر لشارون، يحمل في اعترافاته أمام لجنة التحقيق شارون المسؤولية الكاملة عن الهزيمة في عملية الزيتية "الثغرة الثانية" فيقول: "في صباح يوم ١٠ أكتوبر تلقيت أوامر من الجنرال "حاييم بارليف" بالتحرك بكل قوات المنطقة الجنوبية باتجاه ميناء الزيتية، أما طبيعة المهمة فتلخصت في الاستيلاء على الميناء والاتجاه صوب الأدبية، وتطهيرها من القوات الجزائرية، وإيقاع أكبر عدد ممكن من الجنود والقادة الجزائريين أحياء بناء على أوامر سياسية. وقبيل

استكمال شهادات "جونين"، أتوقف قليلا مع كتاب غولدا مائير "حياتي" التي أشارت فيه هي الأخرى لتلك العملية بالقول: "لقد هزت هزيمة الأدبية القيادات الإسرائيلية، وكنت أكثر ما أخشى أن تتسرب الحقيقة للمجتمع الإسرائيلي، فأمرت الجنرال موشي ديان الذي وضع خطة الهجوم على الزيتية بأن يصور عملية القضاء على القوات الجزائرية والتي قدرت بحوالي ثلاثة آلاف، على أن يوقع منهم من ١٠ إلى ٥٠ أسيرا، لأواجه بهم الإعلام الذي بدأ يشتم رائحة الفضيحة"^(١).

وأعود مرة أخرى لجونين الذي يقول: كان شارون يخضع لإسعافات في النقطة الطبية التابعة لقيادة المنطقة الجنوبية، حيث أصيب رأسه في المعركة، أجريت له جراحة فخيّط بثمانية غرزات على ما أذكر، إلا أنه كان يحاصرني بجواسيسه الذين أخبروه باستعداد القوات للتحرك صوب الزيتية والأديبة، فدفع باب مكتبي بوقاحة وظل يضرب على المكتب بكفيه، قائلا: "أنا من سيتولى قيادة الهجوم"، فحاولت إفهامه برفق أنه مصاب ولا يزال تحت وقع الصدمة، وأنني سأتولى قيادة الهجوم شخصيا، فتوجه نحو الهاتف واتصل بالجنرال ديان، قائلا له: هذا ثأري يا جنرال... هذه معركتي... لن يتولى سواي قيادة هذه العملية"، ثم ابتسم بشماتة وهو يعطيني سماعة الهاتف، ليأمرني الجنرال ديان بالامتثال لأوامر شارون، وهنا أدركت أنني أهنت لأبعد مدى، فقررت تقديم استقالتي على الفور، ويضيف جونين: لم أقدم على الاستقالة في أوج المعركة خوفا من العرب، ولكنني أردت أن أتحدى جانبا عن العار الذي سيجلبه شارون لـ"إسرائيل"، فقد كانت هذه العملية في حاجة إلى قائد متزن ومحنك وشجاع أيضا، لكن شارون المغرور والجبان في نفس الوقت وضعته القيادة العسكرية فوق أعناق الجميع، وفوق "إسرائيل" نفسها"^(٢).

أترك جونين الذي انتهى دوره في المؤسسة العسكرية الصهيونية منذ تلك الواقعة، لأعود إلى "شفتاي تيب" الذي يقول: بمجرد أن سمعت بأن شارون هو من سيتولى الهجوم على الزيتية خلعت شاراتي العسكرية، وطلبت من قادة المنطقة الجنوبية تقديمي للمحاكمة، فنصحتني الجنرال جونين بالتراجع عن هذا القرار لأن توابعه خطيرة على مستقبلي، وأن المحكمة العسكرية لن ترحمني لأنه جاء وقت الحرب، وسيفسر على أنه هروب من الميدان

1- Freilich, Charles D. (2012): *Zion's Dilemmas: How Israel Makes National Security Policy*. Ithaca: Cornell University Press, p., 323

2- Gat, Moshe (2012): *In Search of a Peace Settlement: Egypt and Israel between the Wars, 1967-1973*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, p., 41

أثناء القتال، وهي جريمة يعاقب عليها القانون الإسرائيلي بالتجريد من كل الرتب العسكرية والحبس لمدة عشر سنوات، لكنني أخبرت الجنرال أنني أعلم ذلك، وتمسكت بقراري، وبالفعل قدمت للمحاكمة وجردت من رتبتي العسكرية، إلا أن ذلك كان بالنسبة لي أشرف من القتال تحت إمرة معنوه، رأيته بعيني يبكي كالأطفال في ساحات المعارك الحقيقية، وراه العالم من بعد يضحك كالمجنون في معاركه ضد النساء والشيوخ.

الصاعقة الجزائرية وصدمة إسرائيل:

الجزائريون والصهاينة وجها لوجه بالسلاح الأبيض وحوش.. شياطين.. سحرة وقرودة.. هذه بعض الأوصاف التي أطلقها الصهاينة على الجزائريين في ثاني مواجهة عسكرية معهم، إنها معركة الزيتية التي تخلى فيها المقاتلون العرب عن أسلحتهم الثقيلة، ليواجهوا بأجسادهم دبابات العدو ونخبة قواته.

قبل التعمق في البحث عما جرى في معركة "الزيتية" أو الثغرة الثانية، أتوقف للمرة الأخيرة مع المؤرخ "شفتاي تيب" الذي يروي تفاصيل فرار شارون من القوات الجزائرية بعد هزيمته في "الأديبة"، تيب أدلى بشهادته تلك أمام لجنة التحقيق "أجرات"، فقال: أعترف أنني انسحبت من ميدان القتال في أشد اللحظات حرجا في تاريخ دولة «إسرائيل».. لم تكن مبررات انسحابي بالهينة.. بل كنت أحاول أن أوصل صوتي من ميدان المعركة لقادتي في تل أبيب.. إنهم لا يرون ما أرى ولم يعايشوا ما عايشته.. لقد خدمت مع الجنرال شارون خمس سنوات فلم أر سوى شخص مجنون مصاب بعدة أمراض نفسية خطيرة.. ولم أره أكثر وضوحا إلا أثناء القتال.. إنه لا يفقه شيئا عن القيادة العسكرية.. في معركة الأديبة دفع زملائي حياتهم بسببه وسجل التاريخ هزيمة نكراء لـ"إسرائيل" كنا في غنى عنها.. كدت بل كاد هو أيضا أن يفقد حياته بسبب سوء تصرفه وعجزه عن القيام بواجبه العسكري.. وحينما علمت أن القيادة كلفته من جديد بقيادة هجوم الزيتية أدركت أن ثمة خطأ ما حصل في غرفة القيادة، وأنه لا سبيل لتصحيح الخطأ إلا بإعلان التذمر لفتح ملف التحقيق قبل فوات الأوان.. في الواقع لم أكن أريد أن أسجل اسمي في قائمة صانعي هزائم "إسرائيل"، لكنني أيضا لم أكن أريد أن تسير "إسرائيل" إلى حتفها على يد شارون⁽¹⁾.

1- Khalili, Laleh (2007): *Heroes and Martyrs of Palestine: The Politics of National Commemoration*. (Cambridge Middle East Studies, Vol. 27). Cambridge: Cambridge University Press. P., 122

ويضيف تيبب: في طريق انسحابنا من الأدبية كان شارون ينزف بشدة من رأسه .. كان قد أصيب بجرح بالغ وعميق، وخلال رحلة العودة الشاقة عرفته على حقيقته .لقد تحول القائد الشجاع الشرس المقدام إلى طفل وديع.. أخبرني أنه سيطلق الحياة العسكرية ولن يعود مطلقا للقتال، وأنه تعلم أشياء كثيرة في الأدبية، حتى أنه أثنى على العدو.. وطلب مني ومن الجنود الثلاثة الذين نجوا من المذبحة أن نزيّف حقيقة ما جرى لنا في المعركة، أمرنا بلطف أن نتحدث عن آلاف من العرب ومئات الدبابات والصواريخ المتطورة، وأنا قاتلنا بشجاعة وشراسة لكن العدو كان أكثر عددا وعتادا، وأخبرنا أن ما جرى لنا نستحق عليه التكريم وليس العقاب، ظننت أنه على حق وامتثلنا لأوامره، لكنني اكتشفت من بعد أنه كان يهذي وأن إصابته أثرت على مخه.. فبمجرد وصولنا لمقر قيادة المنطقة الجنوبية حاول التغلب على إعيائه وهزيمته وأخذ يرفع رأسه بشموخ لا يجرؤ المنتصر الحقيقي عليه، ولم تمر ساعات حتى عرفت أنه كلف من جديد لمعاودة الهجوم على نفس الموقع الذي هزمنا فيه، وعندما واجهته بما قاله لي أثناء عودتنا من الأدبية هددني بالقضاء على مستقبلي العسكري أو قتلي إذا أخبرت أحدا بما جرى.. لكنني كنت أشجع من تهديداته.. اعترفت بالحقيقة للجنرال "جونين" لكنه هو الآخر كان قد استقال، ليحل محله الجنرال "حاييم بارليف" الذي كان متعاطفا مع شارون في جنونه وغبائه ونفاقه⁽¹⁾.

المؤلفان الصهيونيان "رونين برغمان" و"جيل مالتسر"، يكشفان في كتاب يحمل اسم "حرب يوم الغفران، اللحظة الحقيقية" عن وثائق سرية من أرشيف هيئة الأركان العامة والحكومة الصهيونية تفضح جزءاً مما حدث في معركة "الزيتية"، وفي الفصل الثالث من هذا الكتاب وتحت عنوان "الزيتية.. بئر الموت" يستهل الكاتبان بالقول: اعترافات الجنود والضباط الناجين من معركة الزيتية أمام لجنة الاستماع تكشف عن ارتكاب القادة العسكريين الإسرائيليين وكذلك القيادة السياسية لجملة من الأخطاء القاتلة، أدت في النهاية للهزيمة.. لقد اختصر القادة أهدافهم وخططهم العسكرية على إحداث فجوة في الجيش المصري، لم يكن هدفها الانتفاخ على القوات المهاجمة بقدر إحداث ضجة إعلامية، تقلل من وقع الهزيمة عند الرأي العام الإسرائيلي، فمن الجانب العملي كانت هذه الخطة غير قابلة للتطبيق نظرا

1- Handelman, Sapir (2011): *Conflict and Peacemaking in Israel-Palestine: Theory and Application*. (Routledge Studies in Middle Eastern Politics, Vol. 34). Abingdon: Routledge. P., 111

لتفوق العدو العسكري بدءاً من اليوم الرابع للحرب، وتماسك خطوطه القتالية وتحكمه في زمام الأمور.. وقراءته الصائبة لرد الفعل الإسرائيلي^(١).

ويضيف الكاتبان: نتيجة معركة الزيتية تمثل أكبر فشل تعرض له الجيش الإسرائيلي، لكن المؤسف أن صانعي القرار في "إسرائيل" لم يكتفوا بإخفاء ما حدث فيها، بل قدموها للشعب على أنها واحدة من إنجازات حرب الغفران، وربما استندوا في رأيهم هذا إلى عودة قرابة الخمسين في المئة من قواتنا سالمة، وهو ما لم يحدث في معركة الأدبية التي سبقتها بيوم واحد بنسبة خسائر مئة في المئة، هكذا إذن بلغ الطموح العسكري الإسرائيلي في القتال مع العرب..التغني بالنجاة والتهليل للتعقير والفرح لوقف إطلاق النار، وبالاطلاع على شهادات المشاركين في معركة الزيتية أمام لجنة الاستماع يتضح أن "إسرائيل" لم تنهزم فقط عسكرياً، بل انكسرت انكساراً لا تكفي السنون لإصلاحه.

ويواصل الكاتبان قائلين: أحد الجنود المشاركين في هجوم الزيتية الفاشل يقول: لم تكن نحارب بشراً بل شياطين تظهر وتختفي.. قذائفنا لا تصل إليهم ونيرانهم تحرق كل شيء. جندي آخر يقول: لم تكن هناك جبال ولا أحراش ولا حتى أحجار يختفون وراءها.. لم تكن هناك سوى الصحراء والرمال.. حتى السماء كانت صافية ومبشرة بالنصر.. لم نر عدونا لكنه كان يرانا بوضوح.. يراقب تحركاتنا في صمت حتى أطبق علينا.. ظننت أن النيران تطلق علينا من السماء، أو من المدفعية بعيدة المدى.. تخبطنا وارتبكت صفوفنا.. ولم يكن لدينا الوقت الكافي لإعادة تنظيمها.. وفجأة وجدناهم في كل مكان.. يقفزون كالقردة لا تسترهم سوى سحب الدخان المتصاعد من آلياتنا، فوجدناهم فوق أسطح دباباتنا.. وفوق أعناقنا.. يطعنون ويذبحون بلا رحمة.. لقد كانوا متوحشين فوق الوصف.. ولامحهم مخيفة تزرع الرعب في القلب.. وحتى الآن لا أعرف من أين هبطوا لنا.. لا تفسير لديّ حتى الآن^(٢).

1- Levitt, Matthew (2006): *Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad*. New Haven: Yale University Press. P., 84

2- Quigley, John B. (2013): *The Six-Day War and Israeli Self-Defense: Questioning the Legal Basis for Preventive War*. Cambridge: Cambridge University Press, p., 66

ويعلق الكاتبان: هذا جزء من شهادات عشرات الجنود الذين شاركوا في معركة الزيتية، وهذه الشهادات ليست أحسن حالاً من شهادات قادتهم في المعركة، فقد اخترقت الهزيمة قلوب الإسرائيليين وتركت جرحاً غائراً في العقيدة القتالية للجيش الذي لا يقهر^(١).

ويواصل الكاتبان في مؤلفهما الهام سرد اعترافات القادة الصهاينة في معركة الزيتية فيقولان: يقول الملازم أول "حنان تسائيف": في مساء يوم التاسع من أكتوبر وبعد فقدان جيش المنطقة الجنوبية لعدد كبير من آلياته وجنوده في معركة الأدبية، بدأت عملية الدعم العسكري للقوات الجنوبية، وشمل الدعم لواء جولاني بكامل تجهيزاته، وكتيبتي مشاه ميكانيكا، ولواءين مدرعين أحدهما أمريكي، والآخر تم تجميعه من فلول قوات المنطقة الوسطى بسيناء، وكانت الدلائل تشير إلى أننا مقبلين على عملية كبيرة، فصدرت الأوامر في فجر العاشر من أكتوبر للاستعداد لتلقي الأوامر، وفي الثامنة صباحاً تحركت كل القوات بقيادة الجنرال شارون باتجاه ميناء الزيتية، استغرق المسير قرابة الساعتين، وقبيل الزيتية بحوالي ١٢ كيلومتراً اندلعت المعركة بشكل مفاجئ، حيث باغتتنا القوات الخاصة للعدو بطريقة لم نتوقعها أبداً، فالطريق كان سالكا والمنطقة مكشوفة من كل الجهات، ولم تكن هناك أية إشارة توحى بالخطر، لكن هذه القوات قامت بالاختفاء في حفر برميلية على شكل مربع ناقص ضلع، وما أن ولجت قواتنا فيه، حتى خرجوا من جحورهم ليقدفوا آلياتنا بمئات القذائف المضادة للدروع وصواريخ "ماليتيكا"، استمر القصف الصاروخي قرابة الساعة وكنا نرد على مواقع إطلاق الصواريخ لكن الغلبة كانت لهم، فتراجعت الدبابات بعدما تمكن جنود العدو من اختراق صفوفنا ومهاجمتنا عن قرب، لقد كانوا يتسلقون الدبابات ويفتحون أغطيها العلوية ليفجروا أطقمها بالقنابل اليدوية، حتى أن بعض الدبابات وسط هذه الفوضى أطلقت النيران على بعضها البعض، ف وقعت خسائر كبيرة، إضافة إلى أن قوات المشاة وجولاني كانت عاجزة عن التعامل مع العدو في ظل هذا الارتباك، فصدرت الأوامر بالانسحاب لإفساح المجال للقتال الفردي بين قواتنا وقوات العدو، في الوقت الذي اتصلنا بالقيادة نطلب الدعم الجوي^(٢).

1- Masalha, Nur (2000): *Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion*. London: Pluto Press. P., 204

2- Sand, Shlomo (2012): *The Invention of the Land of Israel: From Holy Land to Homeland*. [Jeremy Forman, Trans.]. London: Verso. P., 72

ويضيف الكاتبان على لسان "تسائيف": "لم تستجب القيادة لطلبنا وتركنا نواجه مصيرنا بدم بارد". ويورد الكاتبان شهادة أخرى لأحد ضباط قوات "جولاني" - نخبة الجيش الصهيوني -، وللإشارة فإنه يهودي من أصل مغاربي، وهو المقدم "فايز كوكبي"، الذي يقول: للأسف تأهلنا في معاهدنا العسكرية على نظريات خاطئة دفعنا ثمنها في الزيتية، لقد أوهمنا قادتنا وأساتذتنا أن عدونا ضعيف وجبان ولا يجرؤ على مواجهتنا بشكل مباشر، لكنني اكتشفت في الزيتية مدى همجية ووحشية هذا العدو.. لقد كانوا دمويين لأبعد مدى.. كانوا يجتزون رؤوس الجنود ويتسابقون للالتحام بنا، لكنهم كانوا على درجة عالية من الكفاءة والتدريب، وكانوا يمتلكون مهارات عالية في مجال القتال الفردي، يجيدون استخدام السلاح الأبيض والاشتباك، وأيضا كانت لياقتهم البدنية عالية، وكان واضحا أن قادتهم لقنوهم أساليب كسر العنق والعمود الفقري، مما يدل على أنهم نالوا قسطا من التدريب على الرياضات القتالية، وكل تلك الأشياء لم تتوافر في معاهدنا ولم نتدرب عليها، وهنا برزت أخطاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وظهر التفوق الحقيقي للعرب.. إن معركة الزيتية وبكل ما تحمله من ذكريات مؤلمة يجب أن تكون درسا لتصحيح أخطائنا، فالعدو يحسب لكل شيء حسابه، ويبتكر في أساليب القتال، في حين أننا لازلنا نهندس خططنا على الهجمات الخاطئة والتفوق التكنولوجي العسكري، وقد أثبتت حرب يوم كيبور أننا لم نكن نمتلك سوى السلاح، أما العدو فقد نجح في توظيف عقله وجسده ثم سلاحه⁽¹⁾.

لاشك أن كتاب "حرب يوم الغفران، اللحظة الحقيقية"، يكشف بعض جوانب معركة الزيتية، لكن مذكرات "أهارون ياريف"، مدير جهاز الاستخبارات العسكرية الصهيونية الأسبق، تكشف تفاصيل أكثر دقة حول هذه المعركة.

"ياريف" يقول: حرب الغفران تكشف بجلاء عن خبث وخداع العرب، إنهم كالحرباء المتلونة، لم نتمكن من قراءة نواياهم قبيل الحرب وأثناءها، وفشلنا في ترجمة خططهم القتالية - وبعد سرده لعدة مواقع يدل فيها على "خبث" العرب - على حد وصفه - يصل ياريف لمعركة الزيتية، فيقول -: لقد نجحت مخابرات العدو في كشف خطتنا، وبسرعة فائقة استعدوا لإفشالها، كانت أعداد دباباتنا وجنودنا تفوق عددهم وعتادهم، فشرعوا في

1- Omer, Atalia (2013): *When Peace is not Enough: How the Israeli Peace Camp Thinks about Religion, Nationalism, and Justice*. Chicago: The University of Chicago Press, p., 133

تحصين الميناء وحركوا الكتائب المدرعة الجزائرية من الأدبية للزيتية، ووصلتني إشارة عاجلة تفيد بأن العدو يعلن حالة التأهب العسكري في الميناء، وفي تلك اللحظات أدركت أن العدو يعرف وجهتنا وأن الأدبية غير محصنة بالمرّة، فأرسلت للقيادة إشارة أبلغهم فيها بحقيقة الموقف مرفقة باقتراح معاودة مهاجمة الأدبية، فعدلت القيادة على وجه السرعة الخطة، وقررت مهاجمة الزيتية والأدبية معا، على أن ينشطر جزء من القوات عند "مفرق عتاقة" - على بعد ١٢ كيلومترا من الميناءين - ويتجه للسيطرة على الأدبية ثم يلتف من الخلف على الزيتية لدعم القوات الرئيسية وتطهيرها والاستيلاء عليها، وهنا أتذكر - يقول - ياريف - الجنرال "حاييم بارليف" الذي خلف الجنرال "جونين" في قيادة المنطقة الجنوبية، أتذكر ضحكته العالية التي لاتزال تتردد في أذني ومقولته "لقد ابتلع العرب الأغبياء الطعم"، هكذا وتحت مظلة هذه المعلومات تحركت قواتنا، وانتظرنا بفارغ الصبر والثقة أول الأنباء عن سقوط الميناءين، لكن طال الانتظار ولم يصل هذا الخبر، بل وصلتنا أنباء السوء التي لم نكن نسمع سواها في تلك الأيام العجاف^(١).

الركوع الإسرائيلي للجزائر:

ويواصل ياريف قائلا: اكتشفنا أن العدو وضع خطة مغايرة، فقد أدرك مسبقا أن تحصين ميناء الزيتية وإمداده لن تحول دون سقوطه في يدنا، لقد اخترقوا عقولنا بطريقة لا تفسير لها سوى أنهم استخدموا نوعا من السحر الأسود فسخروا شياطينهم لتخبرهم بكل كبيرة وصغيرة، وحتى لو كان هذا الاحتمال صحيحا، فكيف تمكنوا من نقل قواتهم بسرعة وسرية إلى موقع المعركة؟ - يتساءل ياريف - ثم يقول: لقد نقل العدو قواته الخاصة وكانت مشكلة من الكتيبتين ١٤٥ صاعقة مصرية وكتيبة صاعقة جزائرية إلى مفرق عتاقة، وهي نفس النقطة التي قررنا استخدامها لقسم القوات المتجهة للأدبية والزيتية، وعوضا عن تدعيم هذه القوات بالآليات والدبابات، قام بتزويدها بعدد كبير من مضادات الدروع والصواريخ والرشاشات الثقيلة، وأمر هذه القوات بحفر الأرض والاختباء بها، نظرا لأن المنطقة مكشوفة، وهو ما أوحى لقواتنا التحرك باطمئنان، وبهذا أنقذ العدو آلياته من دمار محقق في معركة محسومة لنا سلفا، وأمن الميناءين المستهدفين، لكن ما يثير الدهشة أن

1- Selby, Jan (2003): *Water, Power and Politics in the Middle East: The Other Israeli-Palestinian Conflict*. (Library of Modern Middle East Studies, Vol. 25). London: I.B. Tauris. P., 35

قيادة العدو وضعت جميع أوراقها في تلك الحفر، فبالنسبة لي وللقيادات الإسرائيلية عموماً لا يمكن أن نعتمد على مثل هكذا خطة لمواجهة عملية بهذا الحجم، لكن ثقة العدو في قواته الخاصة والأسلوب الذي استحدثه في القتال جعلته يقدم على هذه الخطوة دون تردد، فقد نشر الكتيبة الجزائرية في الخطوط الأمامية لتضرب قواتنا من الخلف، ونشر الكتيبتين المصريتين في القلب واليمين والميسرة، فوقعنا عملية التطويق الخطيرة^(١).

وقدر لخطة العدو أن تنجح، لتصبح صفحة سوداء في تاريخ العسكرية الإسرائيلية، فلم يسبق أن خسرنا قرابة اللوامين مدرعين ومئات القتلى و ٣٠٠ أسير في معركة واحدة، كما لم يسبق للعرب النجاح في التنسيق القتالي لهذا الحد، وبلغت الخسائر الحد الذي ركعت فيه "إسرائيل" وامتثلت لأوامر العرب، ففي مفاوضات تبادل الأسرى، كان هناك ٨٠ أسيراً إسرائيلياً لدى القوات الجزائرية، ورفضت القيادات الجزائرية تسليمهم، بالنظر إلى أننا ليس لدينا أسرى منهم، وبعد مفاوضات استمرت ليومين أصر الجزائريون على مقايضة الأسير بعشرة أسرى على نفس الرتبة العسكرية، فلم يكن أمامنا خيار آخر.

الإنكسار الإستراتيجي الإسرائيلي:

تشققت الشفاه عطشا... تضررت الأمعاء جوعاً... وخوت البنادق من الرصاص.... وتحت حصار مطبق رفعت أيادي الأبطال راية الصمود... فغلب شوقهم للشهادة عن مؤامرات العدو، حتى جاءهم الغوث ليعيدوا الكرة... فكان النصر في واحدة من أروع ملاحم المسلمين.

المؤرخ الإسلامي المصري "أحمد فؤاد" يقول في كتابه "تاريخ اليهود": بعد سلسلة الهزائم التي مني بها اليهود شرق القناة، وبعد فشل كل المحاولات في إيقاف قوات المسلمين المتوغلة في عمق سيناء، بدأ العدو يستخدم سلاحه القديم المتجدد "الغدر" والذي لم يبق له سواه، فاتخذت المعارك الفاشلة التي خاضها من بعد من أساليب المكر والتحايل سبيلاً لإحراز أي تقدم في الميدان... لكن... ويضيف فؤاد: كان اليهود يعملون ليل نهار من أجل إعادة المسلمين مرة أخرى إلى غرب القناة، أي تدمير رؤوس الجسور واستعادة حصون خط بارليف والوقوف مرة أخرى على الضفة الشرقية للقناة، وتكبيد المسلمين قدراً

1- Tal, David (Ed.) (2013): *Israeli Identity: Between Orient and Occident*. (Routledge Studies in Middle Eastern Society, Vol. 2). Abingdon: Routledge, p., 16

هائلا من الخسائر المادية والبشرية وتلقينهم درسا قاسيا يحول بينهم وبين التفكير مرة أخرى في العودة إلى ميادين القتال.

وبدأت الهجمات المضادة اليهودية تأخذ شكلا جديدا، أي أصبحت أكثر قوة وأكثر إصرارا واندفاعا، لكن المسلمين صمدوا وتمكنوا من صد الهجمات المضادة، فكانت الخسائر البشرية اليهودية أكثر فداحة بالإضافة إلى الخسائر في الأسلحة والمعدات، وفي الوقت نفسه كانت القيادة اليهودية تناقش خطة الاندفاع شرقا من ثغرة الدفرسوار، أي من نقطة الفصل بين الجيشين الثاني والثالث للوصول إلى غرب القناة، فوضعت خطة العبور إلى الجانب الغربي للقناة وإنشاء رأس جسر، والانتشار على شكل مروحة باتجاه الشمال والاستيلاء على الإسماعيلية، ثم التقدم باتجاه القنطرة لفرض الحصار على الجيش الثاني الميداني، وباتجاه الجنوب والاستيلاء على السويس وبور توفيق والأديبة للقضاء على القوات العربية الموجودة بها والتي كانت تابعة للجزائر وذلك لفرض الحصار على الجيش الثالث الميداني، وبنجاح هذه القوات اليهودية بالتمركز في ظهر الجيشين الثاني والثالث، تسهل مهمة القوات التي ستضغط من اتجاه الشرق من أجل كسر إرادة القوات المدافعة وضرب معنوياتها في مقتل بالهجوم عليها من الشرق وقصفها من الغرب وإغلاق طريق الانسحاب باتجاه الغرب، إذا ما فكرت في ترك مواقعها، وعندما وصلت القوات اليهودية غربا تمكنت من تدمير عدد من مواقع صواريخ الدفاع الجوي، وبذلك فتحت ثغرة في حائط الصواريخ، سمحت للقوات الجوية اليهودية بالعمل ضد قوات المسلمين.

ويضيف فؤاد: واجهت القوات اليهودية وهي تحاول الوصول إلى الإسماعيلية نيرانا هائلة وصمودا وإصرارا من أجل الحيلولة دون احتلال المدينة، كانت صورة الموقف واضحة، وبالرغم من افتقاد القوات الموجودة بالمنطقة للعناصر المدرعة المؤثرة، وللقوات الكافية، فإن الإصرار والحماس والعزيمة كانت من أهم عوامل إحباط محاولات اليهود المحمومة... وأخيرا، اضطر قادة العدو وقف الهجوم باتجاه الشمال، أمام حجم الخسائر البشع الذي لحق بجنودهم، واستدارت قوات العدو باتجاه الجنوب للاستيلاء على السويس متصورة أن خطة حصار الجيش الثالث قابلة للنجاح بثمن أقل من الثمن الذي دفعته وهي في الطريق إلى الإسماعيلية، وكان اليهود على بينة من أن الفرقتين المدرعتين ٤ و ٢١ الاحتياطي الاستراتيجي لقوات المسلمين، قد تحركتا شرقا للاشتراك في تطوير الهجوم، ولم يبق من الفرقة الرابعة المدرعة سوى لواء مدرع يقوده اللواء عبد العزيز قابيل قائد الفرقة،

وأن هذا اللواء هو الذي أنيط به الدفاع عن المنطقة الممتدة من وصلة أبو سلطان شمالا حتى طريق السويس - القاهرة جنوبا، وأن الفرقة ٦ المشاة الميكانيكية قد توزعت منذ بداية المعركة ولم يبق من الفرق المتكاملة سوى الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكية وقوات أخرى محدودة.

وفي ظل هذه الظروف، انتقلت القوات اليهودية وهي تسابق الزمن، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار اعتبارا من يوم ٢٢ أكتوبر، انطلقت من أجل احتلال السويس، لكن تلك القوات اندفعت بقوة في طريق مخالف للطريق المؤدي للسويس، وهو الطريق المؤدي إلى مشارف المدينة، فقد كان هدف اليهود محاصرة القوات الجزائرية وعزلها عن بقية قوات جيش المسلمين، فاليهود لم تغلب عليهم الأهداف الاستراتيجية قدر إشباع رغبتهم في الانتقام من رجال الله الذين نصرهم الله في الأدبية والزيتية.

يقول فؤاد: سرعان ما وصلت القوات اليهودية إلى مشارف السويس ليلة ٢٢ - ٢٣ أكتوبر، أي بعد موعد وقف إطلاق النار، وأحاطت بها من طريق السويس - القاهرة الصحراوي، وطريق المعاهدة الذي يصل إلى الإسماعيلية وطريق الزيتية والطريق المؤدي إلى الجنائن. وتمكنت هذه القوات من فرض الحصار على ميناء الأدبية، واحتلت منطقة مصانع تكرير البترول بالزيتية، وأصبحت القوات المسلمة التابعة للجزائر محاصرة تماما من كل الجهات، وبعد ساعة واحدة وصلت طائرة عمودية تقل "غولدا مائير" رئيسة الوزراء وموشي ديان وزير الدفاع ودافيد أليعازر رئيس الأركان إلى المنطقة المحيطة بقوات الجزائريين، فهبطت على مقربة من الزيتية، وكانت قبل الهبوط قد طافت فوق المنطقة لاستكشاف أوضاع وانتشار قوات الجزائريين ومدى إطباق الحصار عليها، وبعد أن وطأت أقدام المسؤولين اليهود أرض المنطقة بعد تأمينها تماما، بدأت كاميرات المصورين تدور وتلتقط الأفلام التلفزيونية وآلاف الصور، ودارت عجلة الإعلام اليهودي للإعلان عن سقوط السويس وإبادة كل قوات المسلمين بها و"تطهير" الزيتية والأدبية تماما من القوات الجزائرية، وطوال هذا اليوم وقنوات العالم تعرض صورا غريبة لقتلى وأشلاء مرفقة بتعليقات يؤكد فيها اليهود أنهم قضوا خلال أقل من ساعة على ثلاثة آلاف جزائري وألفي مصري، وفي الحقيقة لم تكن تلك الصور سوى بعض اللقطات المكسدة في الأرشفة اليهودي لاستخدامها في مثل هذه الظروف، ومنى اليهود أنفسهم بأن القوات المسلمة

المحاصرة لن تصمد كثيرا وسيدفعها الجوع والموت لرفع الراية البيضاء... لكن هيهات... فقد باعد الله بين أمانهم وركوع المسلمين بُعْدَ المشرق والمغرب.

أترك "أحمد فؤاد" قليلا، لأتوجه لـ"أبا إيبان"، وزير الخارجية الصهيوني خلال حرب أكتوبر، والذي يقول في مذكراته: كانت غولدا مائير تريد الانتقام بأي ثمن من القوات الجزائرية المنتشرة في السويس، لدرجة أنها ذهبت بنفسها لأرض المعركة لتعطي التعليمات لشارون وأدان لـ"تأديب" هذه القوات، وهو ما أثر على نجاح الخطة التي وضعت لاحتلال السويس وتطويق المصريين بالشكل الذي أفشل كل الخطط الإسرائيلية في الحرب.

ويضيف "أبا إيبان": كانت خطة حصار القوات الجزائرية من أسوأ القرارات التي اتخذتها القيادات الإسرائيلية، فتلك القوات صمدت صمودا عجيبا، ولم تحاول القوات الإسرائيلية كسر حاجز الصمت لتهاجم هذه القوات خوفا من تكرار ما حدث في الأدبية والزيتية، لكن العدو شَمَّ رائحة الخوف، وانقض على قواتنا من الخلف فباتت محاصرة من قبل القوات المصرية من الشمال والجزائرية من الجنوب، ولولا قرار وقف إطلاق النار لوقعت كارثة جديدة تضاف لسجل كوارث كيبور⁽¹⁾.

أعود مرة أخرى للكاتب "أحمد فؤاد" الذي يقول: عزيمة الرجال تغلبت على تفوق العدو وغروره، لكن الكذب في العقيدة اليهودية واجب ديني مقدس، فقد تواصلت الدعاية الكاذبة وتواصل الحديث عن سقوط السويس وهزيمة المسلمين، لكن غرض هذا الكذب كان في غاية الأهمية بالنسبة للعدو، فميعاد قرار وقف إطلاق النار بدأ سريانه، فأراد اليهود إقناع العالم أنهم استولوا على المدينة التي تمثل هدفا استراتيجيا، كما أنها تعني استكمال حصار وتطويق الجيش الثالث، بالشكل الذي يعمل على إقامة نوع من التوازن الاستراتيجي الذي افتقده اليهود بعد انتصار المسلمين، وبصورة أخرى كان اليهود يسعون لخداع المسلمين لتخور عزائمهم بعد أن يتأكدوا بأن جيشهم مطوق ومقطوعة عنه الإمدادات.

وكان في تصور اليهود وهم يعلنون عن سقوط السويس أن إنجاز هذا الهدف بات قريبا، وأنه في متناول يد قواتهم، لكنه لم يكن سوى الثمرة المحرمة، فقد انقض عليهم أهالي مدينة السويس، فلم تكف بصد محاولات اقتحامها، بل وطاردوا العدو على مشارف

1- Zureik, Elia; Lyon, David; Abu-Laban, Yasmeen (Eds.) (2011): *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory, and Power*. (Routledge Studies in Middle Eastern Politics, Vol. 33). Abingdon: Routledge. P., 28

المدينة ومن حولها، فدمروا للعدو ١٠٣ دبابة وكبدوه ٢٨٠ قتيلًا، في الوقت ذاته تقدمت المجموعة رقم ٣٩ صاعقة بقيادة العقيد "إبراهيم الرفاعي" لتكسر الحصار المفروض على القوات الجزائرية، فتصدى ٥٠ رجلاً لمدرعات العدو وقاتلوا ببسالة حتى استشهدوا جميعاً بعد أن نجحوا في فتح ثغرة كبيرة في صفوف اليهود مكنت المقاومة الشعبية الباسلة من التدفق من خلالها لتنجح في تشتيت قوات العدو، وإيصال المؤن والذخيرة للقوات الجزائرية وتدعيمها بأعداد أكبر للذود عن مواقعهم وللحيلولة دون انسحابهم وترك الباب مفتوحاً لليهود من جهة الجنوب.

وخلال أربعة أيام من أعظم الأيام المشرفة في تاريخ المسلمين، باتت الزيتية ساحة التأم فيها شمل الأمة لقتال عدوها الأبدي، فشارك الجميع في القتال، قاتل المدنيون وقاتلت المقاومة الشعبية، ورجال منظمة سيناء الذين دربتهم وسلحتهم المخابرات الحربية المصرية، وقاتل رجال الشرطة.

أما العبء الأكبر في القتال فقد وقع على كاهل الجيش دون النظر لجنسية أفراد هذا الجيش، فقد حمى الجزائريون مدخل السويس الجنوبي، في حين قامت قوات الفرقة ١٩ مشاة المصرية بتأمين رأس جسر الجيش الثالث شرق القناة.

ويضيف فؤاد: أذكر بعد الحرب بعض الشهادات لأبطال المقاومة الشعبية بمدينة السويس حينما أنقذوا أشقاءهم الجزائريين من المؤامرة اليهودية، فقد قال لي "عبد المنعم جمعة": كانت أسعد لحظة في حياتي حينما نجحت في إيصال عربة «زبل» محملة بالسلاح والذخيرة والطعام والشراب لإخواننا الجزائريين، كانت طائرات العدو تحوم كالغربان في السماء، لكن العناية الإلهية أعمت أبصارهم عني، وصلت لأجد الجزائريين في حالة انتظار وترقب لهجوم العدو، كانوا لا يملكون شيئاً للدفاع عن أنفسهم، لا شربة ماء ولا رغيف خبز، نفدت ذخيرتهم وخارت قواهم، ورغم ذلك آثروا الشهادة على الاستسلام، كانوا رجال معارك بحق، وكانوا أولي عزم.

المهندس "صبري الفولي" الذي كان أحد أفراد المقاومة الشعبية بالمدينة أثناء حرب أكتوبر. قال: كُلفت أنا وسبعة عشر رجلاً من المجاهدين بفتح وتأمين طريق لخمسائة مجاهد مدربين على استخدام الآر.بي.جي والرشاشات الثقيلة بالإنضمام للقوات الجزائرية في الزيتية فوصلنا جميعاً بأمان، وقبل ذلك أمرتنا قيادة المقاومة الشعبية أوامر واضحة... الدفاع حتى الموت عن مواقع القوات الجزائرية وتقليل الخسائر البشرية في صفوفها بأي

ثم... وكانت الأوامر تقتضي أن ننضوي تحت قيادة القوات الجزائرية وتنفيذ ما يأمرونا به، فعشت أياما مجيدة تأبى الذاكرة محوها، كان الجزائريون مخلصين وأوفياء بصورة لم نعهدها عن العرب من قبل، فالانطباع الشائع لدينا أن العرب يكرهون مصر ويحقّدون على المصريين، فاكشفت أنها أكاذيب لم أكلف نفسي عناء البحث عن مروجها، والغريب أن أصدقائي الجزائريين أخبروني بأن لديهم نفس الانطباع تقريبا، المهم أننا توزعنا على السرايا الجزائرية واتخذنا مواقع دفاعية مترقبين أي هجوم للعدو، لكن العدو ظل مختبئا كالفأر على بعد كيلومترات من مواقعنا، فكانت لدينا الفرصة لتبادل الأحاديث فتعرفت على الجزائريين بشكل أكبر، فوجدتهم سباقين للشهادة ومستعدين للموت من أجل راية الإسلام، كونت عديد الصداقات مع الجزائريين، ولازالت الاتصالات بيننا حتى الآن، بعضهم يحرص على زيارتي على الأقل مرة في العام، وبعضهم الآخر جاءوا بعائلاتهم واستقروا في مصر، وحتى اليوم نجلس في جلسات عائلية نروي لأولادنا قصص الجهاد في ميدان جمعتنا فيه البندقية وظللتنا راية لا تعترف بالحدود ولا الجنسية.

عن التركيع الصهيوني للأمن القومي الجزائري:

في الواقع إن تأميم شركات النفط كان من شأنه أن يغير مسار الحرب ويوقف العدوان، إلا أن معادلة النفط مقابل العروبة بدت أكثر ربحاً. إذ رفض وزير النفط السعودي الاقتراح واعتبره "غير منطقي وغير معقول". مشيراً إلى أن "حياة السعوديين تعتمد على النفط ولا يمكن الموافقة على الاقتراح". إلا أن الاجتماع انتهى بإقرار التأميم شكلياً وعلى استحياء. وما إن أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن مشاركة أميركا وبريطانيا في العدوان، حتى أمر الرئيس الجزائري هواري بومدين بتأميم الشركات البريطانية والأميركية النفطية العاملة في الجزائر. إلا أن بلد المليون شهيد كان البلد العربي الوحيد الذي قام بالتأميم. إلى ذلك، أرسل بومدين ٤٧ طائرة حربية إلى مصر بناءً على طلب عبد الناصر. وفي الصباح التالي لإرسال الطائرات، نشرت الصحف عن أقصر مقابلة دبلوماسية. إذ استقبل الرئيس الجزائري بومدين السفير الأمريكي وكان الحوار التالي: ^(١)

1- Caplan, Neil (2009): *The Israel-Palestine Conflict: Contested Histories*. Malden: Wiley-Blackwell. P., 374

السفير الأميركي: إن حكومة أميركا لا تنظر بعين الرضى لقرار الحكومة الجزائرية بإرسال طائرات حربية لجمال عبد الناصر.

بومدين: أولاً، انتهى الزمن الذي تأمر فيه أميركا البلدان الصغيرة وهي تطيع. ثانياً، انتهت المقابلة يا سعادة السفير. ثم أمر مدير المراسم بمرافقته إلى السيارة. يروي التاريخ الحديث أن الجزائر شكلت رأس حربة في الحروب العربية الإسرائيلية. وتكشف مذكرات القادة الذين شاركوا في تلك الحروب، عن عقيدة قتالية متجذرة ضد الاحتلال والاستعمار. في هذا السياق، يقول النقيب الراحل فراحي رمضان: "كان اختيار الجنود على أساس قاعدة «الجهاد في سبيل الله» بالدرجة الأولى. والكفاءة القتالية والشجاعة بالدرجة الثانية. كانت المهمة بالغة الصعوبة، فالغالبية أكفاء والجميع ينشد الجهاد والاستشهاد في سبيل الله". ويضيف رمضان: "الجيش بأكمله كان يرغب في الذهاب إلى مصر".

الميزة الثورية في الجزائر، تتكامل بانسجام بين الحكومة والجيش والمجتمع. وهي إلى هذا اليوم، تحافظ على مواقفها الرافضة لكل ما يخالف أدبيات الثورة. وكان رفض تصنيف جامعة الدول العربية لحزب الله إرهابياً، آخر تلك المواقف.

هذه المواقف الثابتة ليست لتمرّ كريمة أمام الولايات المتحدة و"إسرائيل". خاصة في ظلّ تطور الترسانة العسكرية الجزائرية. إذ تفيد آخر التقارير الأميركية أن الجزائر احتلت المركز الثاني عربياً بعد مصر ضمن التصنيف العالمي الجديد لأقوى الجيوش لسنة ٢٠١٦. وفي هذا السياق كتبت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" قبل أيام مقالاً تؤكد فيه على أن "إسرائيل لا تهمل أبداً قوة الجيش الجزائري، الذي أثبت امتلاكه لترسانة قوية، خصوصاً في حرب ١٩٧٣. ومن هذا التاريخ تعتبر إسرائيل الجزائر تهديداً خارقاً لا يمكن التغافل عنه، رغم المسافات التي تفصلها". وتضيف "إن الموساد وضع الحكومة الإسرائيلية منذ سنة ٢٠٠٩ على أهبة استعداد دائم، بسبب التوسع الخطير للقوات البحرية الجزائرية ما يشكل خطراً على الأمن الداخلي لإسرائيل".

اللافت أن ثمة جيوش عربية أخرى راهن بن غوريون يوماً على انهيارها، إذ أعلن أنّ "عظمة إسرائيل لا تكمن في قنبلتها الذرية ولا في ترسانتها العسكرية، بل في انهيار ثلاث دول هي "مصر والعراق وسوريا".

والواضح أن عملية تفكيك الجيوش العربية وتدميرها لم تعد مجرد نظرية مؤامرة. بل إنها استراتيجية أميركية ظهرت ملامحها الأولى مع انهيار الجيش العراقي "أقوى خامس جيش في العالم"، عقب الاحتلال الأميركي للبلاد. وتالياً مع محاولة تفكيك الجيش السوري وإضعافه من خلال الإرهاب الوافد. وآخر مع إدخال البلدين في صراعات طائفية وعرقية. وفي هذا الإطار يقول الكاتب والمحلل الإسرائيلي عوزي بنزيمان: "إن القضاء على القوة العسكرية العراقية أزال من أمام إسرائيل تهديداً من الوزن الثقيل، وزال الخطر إلا من الجبهة الشمالية، بعد أن خرجت مصر من دائرة العداء المحيطة بإسرائيل".

وفي الإطار المصري، لا يستبعد باحثون "قيام جنرالات مصر بعمل عسكري مشترك ضد المقاومة الفلسطينية في غزة". ويشير أحدث تقرير استخباراتي أميركي عن الجيش المصري، إلى نجاح الأخير "في احتواء حركة حماس في غزة وتقويضها".

الواقع أن المناظير الحربية اليوم مفتحة على الجيش الجزائري، وقد نجح في إقصاء بلاده عن الإرهاب. وبدأ ببناء حاجز ترابي على طول الحدود الشرقية والجنوبية. إضافة إلى انتشار ١٢ ألف جندي، و ٦٠ برج مراقبة مدعمة بكاميرات حرارية متطورة، لمراقبة التحركات المشبوهة لـ "مافيا التهريب والإرهاب". فهل ينبئ الكلام الإسرائيلي عن خطة بديلة لتدمير الجيش الجزائري؟، قد يكون الجواب في أدبيات "المحافظين الجدد". وهم المجموعة الأكثر تطرفاً في واشنطن. والمحاربون القدامى الذين يؤمنون أن القوة العسكرية هي الأداة الأساسية لمواجهة التحديات والنزاعات وخاصة تلك التي تواجه إسرائيل .

منذ اندلاع ما سمي بـ "الربيع العربي" توصل العديد من الخبراء الاستراتيجيين على ضوء الأحداث التي شهدتها العالم العربي إلى أن الهدف الرئيس من هذه الفوضى التي عمت الدول العربية هو استهداف جيوشها لإضعافها لمصلحة "إسرائيل"، فهناك استراتيجية دولية وإقليمية هدفها تقويض الجيوش العربية وإحلال الميليشيات محلها من أجل تعميم موجة الفوضى باعتبار أن هذه الجيوش هي الحامية للدولة، واستهداف تلك الجيوش يصب في الدرجة الأولى في مصلحة "إسرائيل" وما يؤكد ذلك التصريحات التي أطلقها الجنرال المتقاعد عاموس يدلن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق ورئيس معهد أبحاث الأمن القومي حالياً حيث قال إن لـ "إسرائيل" مصلحة استراتيجية في تقويض الجيوش العربية التي تشكل تهديداً لـ "إسرائيل" أو خاضت حروباً معها.

فالأحداث التي شهدتها بلدان شمال إفريقيا مؤخراً دليل على أن هناك مخططاً لاستهداف جيوش تلك البلدان وبالذات الجيش الجزائري، فهو أول جيش في الدول العربية استهدف في عملية تفويض من قبل الجماعات الإرهابية الجزائرية في تسعينات القرن الماضي، واستطاع التمسك ونجح في إحباط هذا الاستهداف بعد اضطراره لخوض معركة استمرت عقوداً من الزمن وأبقى على الدولة الجزائرية وحال دون انهيارها.

وعلى رغم هزيمة المشروع الإرهابي في الجزائر في التسعينات، ورغم اتفاق الونام والمصالحة بقيت الجزائر تتعرض لهجمات من قبل جماعات خارج إطار المصالحة مثل الجماعات الإرهاب واستخباراتية وتنظيم «القاعدة» في بلاد المغرب الإسلامي، واستطاع الجيش الحفاظ على استقلاله ولم يستطع الفرنسيون المساس به رغم المحاولات في التدخل في مالي، حيث شنت القوات الفرنسية هجوماً على الجماعات الإرهابية في إقليم أزواد في عام ٢٠١٣ وكان لهذا الصراع بعد استراتيجي يهدف إلى ضرب الجزائر كدولة تؤدي دوراً فاعلاً بمنطقة شمال إفريقيا، من خلال تشتيت قدرات الجيش وقواته المسلحة بإدخالها في معارك هامشية.

الجيش الجزائري يعتبر قيمة مضافة لعرب أفريقيا.. كما وتعتبر الجزائر هي الدولة الوحيدة القادرة على تغيير الوضع في شمال أفريقيا، وجيشها الذي صنف على رأس جيوش شمال أفريقيا حسب المعهد الأميركي للدفاع الاستراتيجي والاستعلام هو الوحيد القادر على مواجهة خطر الإرهاب في المغرب العربي.

وبتعاون كل من الجزائر وسورية التي أثبت جيشها جدارته في مواجهة الإرهاب والهجمة الشرسة التي يتعرض لها، فالجبهات العديدة التي يخوضها الجيش السوري بصبر وثبات أكسبته نقاطاً في السياسة واستطاع أن يغير واقع منطقة آسيا من خلال مكافحته للإرهاب الذي بات يشكل فزاعة دولية، كما اكتسب الجيش الجزائري مهارات وخبرة في مواجهة الإرهاب في التسعينات من القرن الماضي الذي يتم استهدافه حالياً ليتم تمرير مشروع التفيتت المخطط للجزائر الذي كان قد حذر منه سابقاً الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قائلاً: "ان هناك عملية مدروسة لضرب استقرار الجيش والجزائر، هذا البلد الذي سيشكل تحالفه وتعاون مع سورية شبكة الخلاص عند العرب".



جيوبوليتيك السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الافريقي "دراسة في المحددات والتحديات"

د / محمد الطاهر عديلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة
مخبر العلوم السياسية الجديدة "جامعة المسيلة" / الجزائر

سليم جداي

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة المسيلة / الجزائر

ملخص الدراسة:

تعد السياسة الخارجية من أهم العوامل المحددة لقوة الدولة، ونشاطها الإقليمي والدولي، فهي من تؤسس لنموها وتوجهاتها اللينة أو الصلبة من خلال ما تفعله في السلم والحرب لدواعي أمنية أو تغيرات في المعايير والمحددات ذات المصالح والأهداف الاستراتيجية سواء ضمن حيز الدولة "الإقليم" أو خارجه "الدولي"، كما أن الموقع الجيوسياسي للجزائر أثرى تفاعلاتها الخارجية مع دول الجوار وجعلها دعامة جيوبوليتيكية ضمن التغيرات الراهنة وخاصة في منطقة الساحل؛ وما يحدث الآن من تحركات دبلوماسية جزائرية داخل الحيز الأفريقي، وعليه فالاشكالية المطروحة في الدراسة تتركز على مامدي معاصرة المعايير والمحددات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية الجزائرية مع التحولات والتحديات الراهنة والمستجدات الأمنية في منطقة الساحل.

الكلمات المفتاحية: الجيوبوليتيك . السياسة الخارجية. الجزائر. المحددات. التحديات.

Summary

Foreign policy is one of the most important determinants of the state's strength, and its regional and international activities. It is the one who establishes its growth and soft or hard orientations through what it does in peace and war for security reasons or changes in standards and determinants of strategic interests and objectives, whether within the state's "region" space or outside it international, The geopolitical location of Algeria has enriched its external interactions with neighboring countries and made it a geopolitical pillar within the current changes, especially in the Sahel region. And what is happening now of Algerian diplomatic moves within the African space, Therefore, the problem posed in the study focuses on the contemporary standards and determinants on which the Algerian foreign policy depends, with the current transformations, challenges and security developments in the Sahel region.

Keywords: geopolitics. Foreign Policy. Algeria.Determinants. challenges.

مقدمة:

تعتمد معظم الدول علي تحديث سياستها الخارجية مع المحيط المجاور لها، وذلك أثناء السلم والحرب مما يؤدي بدوره إلي تطوير عمل الدولة في محيطها ومضاعفة مخرجاتها المتمثلة في الأرباح الكثيرة بأقل التكاليف، إن مبدأ البرغماتية مبدأ متأصل في طبيعة الدول وخاصة إذا كانت هذه الدول أو الدولة ضمن مناطق جيوسياسية هامة ومزدهرة والتي بدورها تعطيها حيوية أكثر وحظوظ أوفر ، فالجزائر بموقعها الحيوي والمهم كان ومازال لزاما عليها تحديد أهدافها ومراعاة مصالحها الحيوية في المحور الافريقي والساحل، فالأول مدرك إستراتيجي هام لها، والثاني منعرج أمني وسيادي بالنسبة لها كذلك ، وهو ما يعود عليها بالأمن والأمان والوفرة إذا ما ساهمت الجزائر في إرساء معالم الدولة الرائدة فيه؛ وعليه تتركز إشكالية دراستنا حول ماهي محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل ضمن التحديات الراهنة والمستقبلية؟.

وتتفرع عن الإشكالية المركزية أسئلة فرعية:

١. ماهي مميزات الجيوبوليتيك الجزائري؟
 ٢. ماهي آليات ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية؟
 ٣. ماهي أهم التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر اتجاه الساحل؟
- ومن خلال السؤال المركزي والاسئلة الفرعية تتجلى لنا الفرضية المركزية:
- يمكن للجزائر من خلال موقعها الجيوسياسي الهام ان تدعم الاستقرار في منطقة الساحل، مما يؤهلها الي الريادة في المنطقة ويفتح لها آفاق القوة والتطور والازدهار.

أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة الي دراسة المحددات والتحديات الجيوبوليتيكية للجزائر وتأثيرها علي تحديد سياستها الخارجية مع دول الجوار وخاصة منطقة الساحل ،كما نسعي كذلك في هذه الدراسة الي الوصول الي ما يواجه الامن القومي الجزائري من تهديدات جديدة وذلك من منظور جيوسياسي .

منهج الدراسة :

إعتمدنا في الدراسة علي المنهج الاستقرائي والذي يعمد الي انعكاس الجانب السياسي للدولة علي الموقع الجغرافي من ناحية، والمنهج الوصفي من ناحية اخري من أجل وضع صورة وصفية لمحددات السياسة ومعايير الموقع بالنسبة للدولة والمنطقة ككل،

كما تركز الدراسة علي المدخل الجيوبولتيكي كإطار للتحليل والتفسير، ومن ثم الفهم والادراك .

هيكل الدراسة :

أولاً: واقع الجيوبولتيك الجزائري في إفريقيا والساحل:

يعتمد ويصطدم واقع الجيوبولتيك الجزائري بصفة عامة حول ثلاثة أسس منها المقومات الجغرافية مثل الموقع والمناخ والموارد والممرات والتخوم والسواحل والتي بدورها تحدد مقومات القوة والضعف للدولة الجزائرية، كما أن الجغرافيا السياسية تقوم بدور فعال ودقيق في وصف وتحليل مقومات الجغرافيا للدولة ، كما ان الجيوبولتيك لا يقتصر علي المعالم الجغرافية فقط بل يذهب كذلك الي دراسة التاريخ ، وجذور النشأة عند الدولة ، وأما الأساس الثاني وهو دراسة معايير التهديدات الأمنية التي تشكل خطراً علي الدولة سواءاً في الحاضر او المستقبل القريب او البعيد، والأساس الثالث يركز علي المفهوم والادراك الذي يضعه المفكرون والباحثون الجيوبولتيكيون عن الدولة وهذا هو الأساس الذي تفتقر اليه الدولة الجزائرية في خضم ما تعنيه المنطقة ودول الجوار من أزمات ونزاعات دائمة وفي تطور وتآزم دائمين.

١-١- الجغرافيا السياسية للجزائر:

تعد الجغرافيا من اهم المحددات والاساسيات التي نعرف من خلالها مقومات ومدي قوة وتأثير الدولة علي الحيز الداخلي والخارجي لها ،وعليه يكون لزاما علينا إعطائها حقها في دراستنا هذه.

أ- الموقع والمناخ والديمغرافيا الجزائرية:

تقع الجزائر في الشمال الافريقي ،يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ،وشرقا تونس وليبيا وغربا كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية ،وجنوبا النيجر ومالي ،كما تعد الجزائر من حيث المساحة من الدول الشاسعة بعد تقسيم السودان الي شمال وجنوب ،فهي تتربع علي مساحة تقدر بـ ٣٨١ ٧٤١ ٢ كلم مربع، وكما يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٨,٧ مليون نسمة حسب تقرير كشف عنه الديوان الوطني للإحصاء "ONS"^(١)، وإذا

١- سيليني جمال الدين وآخرون، مقومات وآفاق النهوض بقطاع السياحة في الجزائر بناء علي مؤشرات الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨ - ٢٠١٨، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠٢٠، ص ٧٣.

رجعنا الى الوراء قليلا نلاحظ ان الجغرافيون تبينوا في الجزائر ثلاثة مناطق موازية تقريبا للساحل وهي منطقة التل الأطلسي ومنطقة النجاد العليا او السهول العليا ، ومنطقة الأطلس الصحراوي وكذلك إتصال الأطلسين في شرقي الجزائر ، ولهاتين السلسلتين الجبليتين خصائص متباينة ففي التل الأطلسي تبدوا بالأرض إلتواءات عنيفة وتقلبات كثيرة، أما الأطلس الصحراوي فالإلتواءات به أسهل وأبسط كثير، وأما السهول العليا فليست منبسطة الا نادرا لان تضاريسها تختفي تحت كتلة مهولة من رواسب التل الأطلسي التي غمرتها^(١). كما أن هناك مجموعتان من السهول فمن جهة غور الشلف الساحلي المتصل غربا بسهل سيغ وسبخة وهران، ومن جهة اخري غور أوسط فيه سهول بسكرة وسيدي بلعباس وتلمسان ،وقد أحاطت به جبال التل الأطلس الصغير وهي ساحل وهران ،والظهرة شمالا وجنوبا، وجبل تسالة ،وخاصة جبل الونشريس وأما الاحواض الموجودة والتي لم تنحدر مياهها لا الي البحر ولا الي الصحراء فهي منغلقة ذات تضاريس علي نمط واحد تركد فيها الشطوط الكبيرة^(٢)، ومن الناحية المناخية يتميز الشمال الجزائري بمناخ البحر الأبيض المتوسط وهو مناخ رطب وممطر وحار وجاف صيفا حيث تكون وضعية المناطق بالنسبة للبحر من حيث الارتفاع والقرب والاطلال ذات إختلافات وفوارق جهوية ،وتكون الامطار فيها غير منتظمة وأحيانا قوية جدا وبشكل غير متساوي ، وتتميز المناطق الصحراوية بجفاف مطلق تتخلله من حين الي آخر أمطار إستثنائية غير متوقعة عادة ،واما المدي الحراري مابين الليل والنهار فيكون فصليا وجد هام، وتقسم الأقاليم المناخية في الجزائر الي ثلاثة، إقليم رطب وشبه رطب ويكون في المناطق الساحلية، إقليم شبه جاف وجاف ويضم الهضاب العليا، الإقليم الصحراوي وهو إقليم جد جاف يميز المناطق الصحراوية للبلاد ويعتبر من اكثر المناطق حرارة في الجزائر^(٣)، ومن الناحية الديمغرافية فقد مرت الجزائر بمراحل بدأت بعدم الاهتمام المباشر بمتغير السكان فخروجها من حرب طويلة جعل من مرحلة ما بعد الاستقلال تتميز بإرتفاع كبير للخصوبة والولادة أي عرفت المؤشرات ارتفاعا

١- شادل اندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمد مزالي، البشير بن سلامة، ط٤، الدار التونسية للنشر، فيفري ١٩٨٣، ص٢٣.

٢- المرجع نفسه، ص٢٣، ٢٤.

٣- ربيعة بوسكار ، مشكلة البيئة في الجزائر "من منظور إقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ص١٢٩.

سريعا منذ السبعينيات وخلال انعقاد المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست عام ١٩٧٤م، وأبدت فيه الجزائر إعتراضها علي سياسة التحكم في النمو الديمغرافي مؤكدة في ذلك علي ضرورة دعم التنمية الاقتصادية، ولكن في سنة ١٩٧٧م، وظهور نتائج مرتفعة لتعداد السكان يقابله تزايد إحتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية أخذت السياسة السكانية تتجه نحو بلورة منحي آخر، وبالضبط إبتداءا من المؤتمر الرابع لجهة التحرير الوطني وذلك ماجاء في المخطط الخماسي ١٩٨٠-١٩٨٤م، فأصبح العمل علي تخفيض معدلات الولادة ضرورة لتحسين بناء الاقتصاد وتوفير الإحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان ورغم ذلك بقي النمو الديمغرافي في الجزائر في تزايد مستمر الي يومنا هذا ^(١)، فالملاحظ من خلال ماتم ذكره أن الجزائر تتميز وتتمتع بموقع إستراتيجي هام يؤهلها الي محور الاهتمام الدولي والإقليمي في القارة الأفريقية ومنطقة الساحل علي الخصوص، وكذلك تتميز بمناخ متنوع مما يؤهلها الي تعدد المنتجات والصناعات، كما ان الديمغرافيا في الجزائر تتميز بإرتفاع محسوس مما يوحي بإيجاد دعائم إقتصادية وإجتماعية أخرى من أجل تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية داخل الحيز الجغرافي الجزائري، فالجزائر بهذه الموصفات الاستراتيجية لديها ما يخولها لريادة المنطقة الساحلية والشمال الأفريقي ضمن قواعد سياسية وإقتصادية وإستراتيجية.

ب- الموارد والثروات الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية أحد أهم عوامل النمو والإنتاج الأربعة والمحددة في النظرية الكلية للاقتصاد "الأرض، العمل، رأس المال وكذلك التنظيم"، قد إشتمل علي تسميتها بعناصر الأرض أي بما فيها وعليها، ما تحتها وما يحيط بها، وتشمل الأراضي الزراعية، مياه الشرب، المراعي الطبيعية، الغابات، الثروات المعدنية، البترولية من مصادر الطاقة الحفروية، وكذلك مصادر الطاقة المتجدد مثل الشمس والرياح، ويتسع مفهوم الموارد الطبيعية ليشمل الموقع الجغرافي كما ذكرنا سابقا والمناخ، وبذلك تشكل الموارد الطبيعية كل ما يدخل في العملية الإنتاجية بحيث يعطي فائدة ويكون للبيئة الدور الحاسم في تفعيل وجوده للإنسان فهي هبة اودعها الخالق للإنسان، كما يعرف Joseph Stiglitz المورد

١- راشدي خضرة، الانتقالية الديمغرافية والتحولات السيسوديمغرافية للاسرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، جامعة وهران، 2013 ص55.

الطبيعي انه الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الانسان ^(١)، وتشكل المحروقات المورد الأساسي في الجزائر حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد، سواءً عن طريق صادراتها او ماتمثلة من ثقل في هيكل الناتج الخام لها ^(٢)، فالجزائر بحكم شساعة مساحتها وموقعها فهي تحوز علي ثروات متعددة ومتنوعة من غابات، وصحاري، وأودية وبحيرات وسواحل بها ثروات سمكية وطاقوية، كما انها تحوي مجال جوي واسع علي حساب مساحتها الشاسعة وهو ما يؤهلها للريادة في إفريقيا والساحل علي وجه الخصوص .

ج- المنافذ البرية والبحرية للجزائر:

تحوي الجزائر علي مصدرين هامين من مصادر المياه الأول خاص بالمياه العذبة ويقصد به NappeAlbienne، العميقة جدا والواسعة والتي تغطي وسط الصحراء كله الي غاية ليبيا ومجرد إستعمالها للسقي والصناعة النووية سيحولها الي مصدر هام للتنمية الوطنية، واما المصدر الثاني فهي مياه البحر والتي بدورها تغطي إحتياجات كافة ومعظم السكان المتمركزين في السواحل، وتحاول الجزائر تقوية سياستها المائية مثلها مثل كل دولة طامحة وذلك علي طريق أقليمتها مع كل المتغيرات الناجمة عن التغيرات المناخية والتطورات والرهانات ^(٣)، كما يشمل المجموعة في شكل أنهار وأودية يزداد منسوبها نتيجة تساقط الامطار والثلوج التي تغذيها ينابيع متجددة، وتقدر الموارد المائية السطحية بحوالي 12;7 مليار متر مكعب للسنة ، موزعة جغرافيا علي الشمال ب11;9 مليار متر مكعب ، وفي الجنوب ب0;8 مليار متر مكعب، وتضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا مائيا تقع ضمن ثلاثة مجموعات الاولى هي الاحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط وتتسع لنحو 11 مليار متر مكعب، والثانية أحواض الهضاب العليا وتتسع لنحو 997 مليون متر

١- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها علي النمو الاقتصادي "دراسة حالة البترول في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول 2012 ص11.

٢- محمد شيخي، بن محاد سمير، السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة، مجلة إقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد الأول، العدد الأول 2016 ص21.

٣- مليكة قريمش، الامن المائي في الجزائر وإستراتيجية تحقيقه، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 03، ديسمبر 2020، ص347.

مكعب، والثالثة الاحواض الصحراوية وتتسع لنحو 800 مليون متر مكعب^(١)، وإذا عدنا للتكلم حول الحدود المائية والبرية نعيد القول ان الجزائر وبموقعها في إفريقيا او ما يعرف بالشمال الغربي للقارة ،يحدها المغرب الاقصى غربا، والصحراء الغربية وموريتانيا من الجنوب الغربي، وتونس وليبيا شرقا ومالي والنيجر جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، فهي واقعة بين خطي طول 09 غربا ، و12 شرقا، وخطي عرض 18 و38، وكما نعلم ان الجزائر تحتوي علي رابط ساحلي مطل علي البحر الأبيض المتوسط بحوالي 1622 كلم ويمتد بحوالي 2000 كلم في القارة الافريقية^(٢)، وعليه فالجزائر بحكم موقعها الهام وشساعة مساحتها فهي ذات حدود عريضة جغرافيا وفلكيا من ناحية البحر والبر وهو ما يعطيها الغطاء الأمني والاستراتيجي في القارة الافريقية وذلك من خلال البحر المتوسط، ويزيد من ريادتها وقوتها في دول الجوار لترابط حدودها معهم ،كما يدعم موقع الجزائر مبادرات المركبات الأمنية والإقليمية وكذلك يؤهلها للتكاملات الاقتصادية والسياسية في منطقة الساحل.

د- التهديدات الجيوبوليتيكية :

إن الجزائر تحتل وتحوز علي موقع جيوإستراتيجي هام يعتبر نقطة تقاطع وتحول ذات أبعاد كثيرة ، يجعل من محدداتها الجغرافي الهام والمميز كمؤثر علي العقيدة الأمنية وهو ما ينعكس علي سياستها الخارجية مما يجعلها اكثر تأقلا مع جميع المهددات البرية والبحرية والجوية ،كما أن الاعتماد المتبادل أثر علي العقيدة الأمنية الجزائرية وخاصة في مرتكزاتها الحيوية ،فأصبحت الجزائر داعمة للشراكات العربية والأوربية والآسيوية والأمريكية والإفريقية بحكم الموقع والحدود والقومية والثقافة والهوية ،كما أن العقيدة والفكر الأمني الجزائري إستفاد من قضايا محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة ،فإستثمرت بذلك الجزائر موقعها لكي تكون قوة مؤثرة لا غني عنها سواء في الإقليم

١- محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر "تشخيص الواقع وآفاق التطوير، مداخلة مقدمة في الندوة الدولية الرابعة حول "الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط"، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية متعددة التقنيات ،الجزائر العاصمة، 26، 2524، مارس 2008 ص75.

٢- بوغدة نور الهدي ،دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف، 1، 2014، 2015 ص96.

الافريقي أو الأوروبي وهذا ما جعل الجزائر حليف هام لرسم السياسات الأمنية في المنطقة الافريقية والمغربية والأوروبية كذلك^(١)، ففي ظل تغير مفهوم الأمن والنظام الدولي ككل ، فالتحديات لم تعد ذات طابع عسكري فقط بل تحولت وأخذت منحى آخر ، فمن جهة لم تعد هذه التحديات عسكرية فقط بل كذلك سياسية وثقافية وإقتصادية وحتى ثقافية وكذلك بيئية ، فأصبحت تلك التحديات متعددة الأشكال أقل تجانسا وأكثر خطورة مما قد مضى ، فبدأ عصر الأمن المطلق في الإنصهار والإنتهاء بحسب تعبير زيغنيو بريجنسكي^(٢) ، وعلى الجانب الآخر تكتسي منطقة الساحل الافريقي أهمية جيواستراتيجية كبيرة وهو ما يميز موقعها الهام والساحل هو ذلك الجزء من القارة الافريقية والذي يشكل منطقة عبور بري من الشمال الافريقي الي إفريقيا جنوب الصحراء والممتد على حزام تقدر مسافته ب3862 كلم من المحيط الأطلسي غربا الي البحر الأحمر شرقا ، أي من جيبوتي مرورا بموريتانيا ،مالي، النيجر ، تشاد، السودان مغطيا مساحة 3053200 كلم ،كما يعتبر الساحل نقطة ربط وهمزة وصل بين شمال إفريقيا ووسطها ويمثل كما أشرنا سابقا ربط جيواستراتيجي من البحر الأحمر الي المحيط الأطلسي^(٣).

فبحكم موقع الجزائر وحدودها البرية والجوية ،ولان الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل والفواعل المادية والأكثر ثباتا وإنسجاما فإن هذا الموقع أهلها بأن تكون مميزة على الصعيد الإفريقي والعربي والمغربي ،وهو كذلك ما يجعل من السياسة الخارجية الجزائرية تتعامل مع التحديات الآنية والتغيرات الدولية بتقديرات متماثلة والتي تعتمد في مقدمتها على المجالات الجيوسياسية وذلك بالتركيز على دول الجوار ومنها الساحل الافريقي^(٤) ، وعليه فالجزائر بحكم موقعها الهام ومحاذاتها للساحل فهي بذلك معرضة لتحديات كثيرة ومكثفة

١- فلاك نور الدين، دور العقيدة الأمنية الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، السنة 2019 ص1089.

٢- سليم بوسكين ،العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التحديات الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019، ص1333، 1334.

٣- خلفه نصير، رهانات التحديات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وإنعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية ،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ،المجلد 03، العدد 02، السنة 2018 ص480.

٤- بير بودلال ،البعد المغربي للسياسة الخارجية الجزائرية بين فرص تفعيل الاتحاد المغربي والتحديات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،المجلد 05، العدد 02، السنة 2020 ص153.

فعلها تفعل آليات الدفاع الاستراتيجي واستخدام جميع إمكانياتها الجيوإستراتيجية من أجل التصدي لهذه المهددات المتغيرة وذات الطابع السريع واللا محدود ، فالإدراك الجيوبوليتيكي للجزائر يحتم عليها ملاحظة هذه التهديدات وفرض دعائم الاستقرار في منطقة الساحل بكل الطرق السلمية والسياسية وحتى العسكرية إن إستدعي الأمر ، فوصول الدبلوماسية الإسرائيلية إلى الحدود الجزائرية من شأنه ان يؤجج الوضع وخاصة في بؤر التوتر مثل الساحل الافريقي وما تعانيه دوله من هشاشة بنيوية وأمنية واقتصادية وحتى استراتيجية .

ثانيا: التحديات والمعايير الجيوبوليتيكية للعلاقات الجزائرية ودول الساحل الافريقي :

يقتضي موقع الجزائر محفزات وتوجهات نمطية وجيوإستراتيجية مع دول إفريقيا عامة ومنطقة الساحل خصوصا ، فالجزائر باكتسابها لأهمية جيوسياسية تحاول دمج معايير الامن والاستقرار علي المنطقة والتي كانت ومازالت تعاني ويلات الصراعات الداخلية ، أو ضمن منطلق الدول الكبرى وعليه فالجزائر كما أسلفنا الذكر من منطلقها الجيوبوليتيكي فهي تستعمل مجموعة من المعايير والآليات حتي تستطيع التحكم في المهددات في منطقة الساحل وعليه تتأتى لنا التحديات والمعايير في :

أ-التحديات وهندسة الأمن في الساحل:

وكما اشرنا سابقا فقد إعتبر "زبيغنيو بريجنسكي" أن الصراع العالمي ، بعد نهاية الحرب الباردة إتخذ أبعادا أكبر ، وبات يشمل جميع الساحات والميادين وهو يتموضع بين ماكندر "قلب العالم" ، وسييكممان "الحافة" ، ويحاول "بريجنسكي" إبتكار خط سياسي جديد يسمح للولايات المتحدة ، والتي يري انها لابد أن تتراجع ، وتحافظ علي هيمنتها ما أمكن في وجه الاوراسية ، وخاصة روسيا الآن ، فيري بـ"ريجنسكي" أيضا أن القشرة الأرضية "القوة" ، ستزاح صوب الولايات المتحدة الامريكية ، فهو يري أنها القوة الشاملة والاولي في التاريخ فهي لاتسيطر علي كامل المحيطات والبحار ولكن لديها برمائية تسمح لها بالتدخل في أي مكان لذلك هي القوة الاولى والعظمي⁽¹⁾ ، فهو بذلك يزودنا بتحديات الجغرافيا ، والتي تساهم في جعل بعض المشكلات الأمنية أكثر تهديدا ، نظرا إلي ما تسببه من صعوبات للدول الضعيفة في فرض سيطرتها ورقابتها علي مساحات واسعة يصعب الوصول إليها وفرض

١- محمد طي ، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عر حتي الآن،المركز الاستاري للدراسات والتوثيق، ط1، العدد التاسع عشر، 2019، ص18، 19.

النظام عليها فهي تعاني من الهشاشة والترهل ، كما يسهم تكوين الإطار الجغرافي في تحديات أخرى مثل نوعية الإتصال الإجتماعي والتاريخي فمن الناحية النظرية، حاول بعض المنظرين أمثال "باري بوزان"، تقديم نظرة متسامكة تتمثل في الأمن الإقليمي وقد كانت له بحوث ودراسات كثيرة ، تقوم علي تحديد أقاليم أمنية متميزة لها خصائص مترابطة وأهداف مشتركة ، تتمثل في الترابط والتقارب الجغرافي ، كما قدم الليبراليين أمثال "جوزف ناي" مقاربات الاعتماد المتبادل من جهة أخرى ، فقد ساهمت النظريات في دراسة الاعتماد المتبادل ضمن مجال جغرافي معين ، وكيفية الوصول الي محددات الأمن الدولي والتدقيق في الكثير من التحولات الجيو أمنية، ولكن يبقى السؤال المركزي واضحا كيف يمكن تطبيق الأمن الإقليمي المركب أو الإعتماد المتبادل في منطقة الساحل الأفريقي.-(¹)، فجيوبوليتيكا منطقة الساحل هي بطبيعة الحال منطقة الهلال الخارجي التي تحيط بالمنطقة الاوراسية ، بإعتبارها منطقة القلب حسب "ماكندر وبرجنسكي" ، وبالتالي منطقة الساحل في الدائرة الخارجية المحيطة بالمجال الحيوي ذو الأبعاد العالمية ،"اوراسيا"، مما يمكن تصنيفه بالمجال الحيوي الثانوي الذي يخضع لمنطق المجالات الثانوية ، والذي تعتمد عليها كما ذكرنا سافا القوي الكبرى ، لإبتلاع المزيد من المجالات الحيوية في إفريقيا وهذا ما أرادة "برجنسكي" في توصيائته للولايات المتحدة الأمريكية(²)، كما ان الدول الكبر عادة ما تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في أماكن معينة مثل الساحل الأفريقي لحماية مصالحها ، فهي بذلك تستنفذ كل ما لديها من أدوات مادية وبشرية للوصول إلي أهدافها، وكما قلنا تعد منطقة الساحل من هذه الأماكن الحيوية والتاريخية التي لم ولن تفرط فيها فرنسا، والتي تعتمد بذلك علي الدعم الأمريكي والدليل في ذلك هو أن الأراضي التي حددتها فرنسا عام 1957م، لضمها لها في إطار ما سمته "L'organisation commune des régions sahariennes"، والتي تم التخلي عنها في 1962م بسبب إستقلال الجزائر، تعد نفس المساحة التي حددتها الأن قوات الافريكوم ، فالهجمة الفرنسية يبدو ان هدفها إقتصادي يحتاج إلي دعائم عسكرية كي تستمر القوة العسكرية التقليدية في الوقوف في وجه أي تقارب صيني يمكنه نسج إعتماد

١- كريم مصلوح،الامن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط2014،01ص35.

٢- عمراني رباب،مسعود شنان،التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد الثاني عشر،العدد الرابع،ديسمبر2019ص52.

متبادل في المنطقة أو أمن إقليمي يمكنه رفع التهديدات عليها، وهو ما يدخل ضمن منظور التنافس الأجنبي الدولي في الساحل الافريقي^(١)، كما ترتبط الحروب الاهلية إرتباطا وثيقا بالسياق الكرونولوجي لنشأة الدولة الحديثة في القارة الافريقية وتنبع أهمية هذا الجانب من كون الحروب الاهلية ، في فحواها وجوهرها ، نتاجا لإشكالات وأزمات المحيطة بعملية بناء الدولة القومية الحديثة ، فتعتبر هذه النشأة من أهم التحديات المصطنعة ، والتي جرت أساسا علي معايير الاستعمار الذي حدد بناء هذه الوحدات السياسية وفقا لإحتياجاته الاستعمارية ، كما ان التجربة الاستعمارية تسبب في كثير من التحديات والتشوهات الهيكلية في بنية المجتمعات الافريقية وهو ما يعد مصدرا لكثير من المشاكل والصراعات الداخلية في مرحلة ما بعد الاستقلال^(٢)، فكل هذه التدخلات الأجنبية تدخل ضمن التحديات التي واجهت ومازالت وستبقي تواجه الجزائر بحكم موقعها وتوجهها في منطقة الساحل، كما أن الاقتراب الإسرائيلي من الجزائر كذلك يشكل تحدي شكل وأخطر، فالجزائر اليوم بين فك حصار بين قوي إستعمارية وقوي إمبريالية فعليها ان تكون حذرة ويقظة لان المعادلة ستختلف مع إقتراب اللوبي الصهيوني الي المنطقة، وكذلك مع قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب فمحاولات التآجيج والركوب المجاني لتكون متوفرة بقوة في منطقة الساحل وذلك تحسبا لدفع عجلة التغلغل الصهيوني في المنطقة ضمن نسق المتغيرات الدولية والتي عادة ما تعتمد عليها إسرائيل في تفعيل دبلوماسيتها ذات الابعاد المتقطعة وخاصة في الملف الليبي الآن وما يحدث من مجريات الحوار مع دول الجوار .

ب- معايير التفكير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي :

وكما اسلفنا الذكر سابقا فالجزائر بحكم موقعها المركزي في منطقتين جغرافيتين مهمتين في شمال البحر المتوسط والثانية الساحل وجنوب الصحراء الكبرى ،فهذا الموقع يعتبر تقاطع إستراتيجي يجعل أمنها القومي علي الدوام وعلي كل الجهات بما فيها جهة الساحل الافريقي خاصة مع حدودها البرية وحتى البحرية، فالانكشاف الجغرافي لا يقل أهمية علي الانكشاف الاقتصادي والاستراتيجي^(٣)، ومن المعلوم في العلاقات الدولية أن السياسة

١- المرجع نفسه، ص54.

٢- نبيل بويبية، الجزائر ولمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي"التحديات والرهانات، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 03، 2017، 2018، ص34.

٣- فلاك نور الدين ،مرجع سبق ذكره، ص1088.

الخارجية لدولة معينة أو منطقة أخرى تحكمها عدة إعتبارات أبرزها كما ذكرنا الموقع الجيوسياسي، وكذلك متغيرات التاريخ والثقافة وعوامل الاقتصاد وكذلك العقيدة السياسية والأمنية والدينية السائدة في ذلك الموقع أو الإقليم أو المنطقة^(١)، فالتفكير الجيوبوليتيكي الجزائري وضع الجزائر في حلقتي حلق قانونية مدسرة وحلقة سياسية ذات أبعاد سلمية بحتة تخضع لمعايير القانون الدولي والأعراف الدولية .

١- مبدأ عدم المساس بسيادة الدول :

يعتبر مبدأ عدم التدخل والمساس بسيادة الدول من أهم مبادئ الإختصاص الإقليمي وكذلك الصورة الأساسية المعبرة عن سيادة الدول ومدي هيمنتها علي إختصاصها الإقليمي ،لان الدولة لا يمكن أن تكون محل رقابة مادامت تمارس مهامها الأساسية والمركزية التي تهدف بالدرجة الاولى الي المحافظة علي إستقلاليتها وتسيير شؤونها ومصالحها السياسية الخاصة، لان هذه الأنشطة تؤول الي إختصاصها الداخلي^(٢)، ومن المعلوم كذلك أن ميثاق الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الدولية والتي تمتلك الجزائر عضوية فيها مثل الاتحاد الافريقي ،جامعة الدول العربية، كما تعد الجزائر من ضمن الدول الملتزمة بهذا المبدأ والحرص علي تطبيقه ضمن معايير سياستها الخارجية ، وكذلك من منطلق التقيد بهذا المبدأ هو فرض الاحترام المتبادل بين الأنظمة السياسية ما بين الدول المتجاورة ، وهو ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار الضرورية لحفظ السلم والامن الدوليين ،ولكن تفسير حرص الدبلوماسية الجزائرية المتواصل علي تطبيق مبدأ عدم التدخل والمساس بالشؤون الداخلية للدول، يؤدي الي فهم سطحي للمبدأ في الحالة الجزائرية^(٣)، مع أن هناك تعاون عسكري وأمني في المنطقة "تشاد، موريتانيا، النيجر"، ناهيك عن وجود قوات عسكرية فرنسية في كل من ساحل العاج، تشاد، بوركينا فاسو، والسينغال، بالإضافة إلي الكرونولوجيا الاستعمارية في المنطقة وارتباط المنطقة بالنفوذ الفرنسي فاين يكمن عمل السياسة الخارجية

١- ملوكي سفيان، السياسة الخارجية الروسية والتحولات السياسية في المنطقة العربية "دراسة مقارنة لحالتي

ليبيا وسوريا"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2018، ص31.

٢- ريطال صالح، مبدأ عدم التدخل في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مستغانم، ٢٠١٦، ص08.

٣- رابح زيغوني، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح "دراسة حالة الربيع العربي"، مجلة دراسات سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص89.

الجزائرية؟^(١)، إن الإجابة علي هذا السؤال تنبع من تاريخ الجزائر الذي خضع لاستعمار ورسخ النظرة السلبية في ذهنيات المجتمع وصناع القرار في السياسة الخارجية بوصفه يحمل الاضطراب والفوضى للمجتمعات التي تكون عرضة للتدخل^(٢)، وعليه فمبدأ عدم التدخل مبدأ موروث من الصيغة الاستعمارية التي خضعت وتعرضت لها الجزائر مما أثر في ثقافة وميولات المجتمع الجزائري السياسية والأمنية وهو بدوره ما ترسخ علي شكل معيار من معايير السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة الغير قابل للنقاش والتغيير فهو مبدأ منبثق من عقيدة أمنية تاريخية كما أنه عبارة عن قانون ومبدأ غير قابل للتعديل في أكبر هيئة أممية وأكبر هيئة دبلوماسية "مجلس الأمن".

٢ - المقاربة الناعمة المركبة:

من الواضح ان الدبلوماسية هي أداة من أدوات السياسة الخارجية الجزائرية، وقد استلهمت الدبلوماسية الجزائرية مبدأ الحل السلمي و"المقاربة الناعمة" من ميثاق الأمم المتحدة، كما تجدر الإشارة الي انه لا يعني عدم وجود توترات سياسية بين الجزائر و غيرها من الدول المجاورة مثلما يحدث الآن معها والمغرب من تأجيج دبلوماسي وقطع للعلاقات، فالمقصود بهذه الآلية في السياسة الخارجية هو كفاءات حل النزاعات والذي يجب ان تتم بالطرق السلمية وفي إطار التفاوض المباشر والغير مباشر "الملف الليبي"، فمبدأ الحل السلمي للنزاعات ليس حديثا ، لكن تطبيقه فقط من يبدوا حديثا، حيث يعتمد علي الليونة في التعامل مع وبين المتنازعين ومدي تقبلهم للحلول السلمية وهذا ما تفعله الجزائر ونجحت فيه في العديد من المرات وما يجري الآن ضمن ندوات "الملف الليبي" في الجزائر^(٣)، فالجزائر تعمل علي ترسيخ مبادئ العدالة والقانون الدولي، فدعوة إستخدام المقاربات الصلبة وهذا ما كان في توتراتها مع دول الجوار وخاصة المغرب كما أسلفنا الذكر ، وكذلك ما دعمته ضمن دبلوماسيتها في إطار حل النزاعات بالطرق السلمية ودليل ذلك مالي ، أثيوبيا، إريتيريا، والصحراء الغربية .

١- مزارة زهيرة، ميلود عامر الحاج، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي بين القطيعة والاستمرارية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جوان 2017، ص 266.

٢- رابح زيغوني، مرجع سبق ذكره، ص 89.

٣- رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد الثالث، العدد التاسع، جوان 2016 ص 160.

٣- التعاون ودعم الدبلوماسية الاقتصادية بين دول الجوار:

تحاول الجزائر دفع عجلة التعاون من خلال مضامين سياستها الخارجية والمحددة بطبيعة الحال في دبلوماسيتها، فهي تحرص دوماً على ترقية التعاون الإقليمي والدولي من خلال مبدأ التشاور للحفاظ على السلم والامن الدوليين^(١)، والملاحظ أن هذا التعاون تم إعطائه أهمية كبيرة ومكثفة إلى جانب مبدأ حسن الجوار، وتقوم الجزائر من خلاله ببعث التعاون الثنائي أو الجهوي، الإقليمي لصالح أطرافه كما يتم بعثه عبر الحدود من أجل التشاور قصد دعم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة للدولتين المتجاورتين أو الدول المتجاورة، ويشمل ذلك إبرام إتفاقيات ومعاهدات، كما يمارس التعاون الحدودي في إطار إختصاصات هذه الدول أو الجماعات ضمن نسق قانوني، والذي بدوره يحكم هذا التعاون، فالجزائر دائماً ما توقع إتفاقيات إخاء وتعاون وحسن الجوار وهذا نابع من التفكير والتوجه والمعيار الحدائي للسياسة الخارجية الجزائرية^(٢)، فالتفكير الجيوبوليتيكي في الجزائر يخضع لعوامل لينة ذات توجهات سلمية، وهو بدوره ما يظهر من مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية في النسق الإقليمي وعلي الساحة الافريقية، وما يحدث هذه الأيام ضمن نطاق الملف الليبي، حيث ينبع عن معايير قانونية ومبادي مدسرة ذات نماذج تخضع لأئسنة العلاقات السياسية بين الدول.

إن التوقيع الجيوبوليتيكي للجزائر جعلها ذات منطلقات سلمية وتوجهات قانونية مأخوذة ضمن التحولات والمتغيرات الدولية الآنية وخاصة ما يحدث في الساحل الافريقي من تشنجات وتذبذبات وتوترات سياسية، فجيوبوليتيكا السياسة الخارجية الجزائرية ذات معايير ومحددات ناعمة كما أنها منبثقة من قوانين أممية مدسرة ذات أبعاد أخلاقية، ولكن في مقابل ذلك ومع التحول الطفيف في بعض مواد الدستور الجزائري وخاصة بعد التعديل الأخير نلاحظ أن هناك معايير جديدة في السياسة الخارجية الجزائرية وهو الشئ الذي سيؤدي الي تغييرها تدريجيا وخاصة مع الموافقة علي خروج الجيش خارج الحدود وهو بدوره ما سوف يقضي بتغيير العقيدة الأمنية الجزائرية وخاصة في منطقة الساحل الافريقي، ويبقى السؤال الجوهرى مطروحا مع أننا سنحاول الإجابة عنه في الجزء التالي للدراسة هل المقاربة

١- رؤوف بوسعدية، مرجع سبق ذكره ص159.

٢- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، 2011 ص30.

السلمية والحل السياسي ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدول هل هي حل بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية أم هي مشكلة ضمن مدركات السياسة الخارجية؟.

ثالثاً: أثر الاعتبارات الجيوبوليتيكية علي السياسة الخارجية الجزائرية ومستقبل نوجهاتها الجديدة:

وكما أسلفنا الذكر سابقا فقد إعتمدت الجزائر ولعدة عقود ومراحل توجهات لينة في سياستها الخارجية ،وهو الشئ الذي عمدت الجزائر تصديره لدول الجوار والإقليم ككل من خلال إستنادها إلي محددات قانونية وأمنية ذات إجماع دولي.

أ - البرغماتية في السياسة الخارجية الجزائرية :

من المؤكد أن لكل دولة مصالح وأهداف سواءا في جوارها أو في إقليمها ككل ، فالجزائر بحكم موقعها في إفريقيا ومجالها الجغرافي المميز فهي بدون منازع لها تجليات وأهداف ، وذلك من خلال كيفية تعاملها مع بعض القضايا في سياستها الخارجية وهذا ضمن "مبدأ تقرير المصير" ، فمثلا هناك حركات نالت تأيدا دوليا لكنها لم تحظ بتأييد الجزائر ، مثل حركة تحرير "إريتريا"^(١) ، وكما يظهر العامل البرغماتي للجزائر في إعتمادها أثناء الحرب الباردة علي التسليح وشراء الأسلحة من الإتحاد السوفياتي ، ولكنها تعتمد في علاقاتها الاقتصادية علي الدول الغربية^(٢) ، كما تعتمد البرغماتية في السياسة الخارجية الجزائرية علي تصورات من يصنعون القرار والتي بدورها تحدد سلوكيات وسياسات الدولة ، فصناع القرار لا يتصرفون بناءا علي الحقائق الموضوعية للموقف أو المواقف ، بل بناءا علي تصوراتهم هم للمواقف ، ويزيد دور التصورات لدي صناع القرار في التأثير علي سلوكياتهم وتصرفاتهم وقراراتهم ، وذلك كلما إزداد جمود هذه التصورات ، أي انه كلما حافظ الفرد علي الصورة التي يحملها عن موقف معين لمدة طويلة كلما إزداد تأثير هذه الصورة علي مجمل سلوكياته^(٣) ، وفي معناه أن السياسة الخارجية الجزائرية مبنية علي برغماتية صانع القرار وليست علي إستراتيجية ذات بدائل وتوجهات من شأنها ان تدفع بالوصول الي الأهداف ضمن نسق

١- عبد القادر عبد العالي ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار "بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية" ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، العدد السابع ، جويلية 2014 ، ص 12.

٢- المرجع نفسه ، ص 12 ، 13.

٣- عديلة محمد الطاهر ، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية "1999، 2004" ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2004 ، 2005 ، ص 23.

مرتب ،فما تفعله الجزائر مع دول الجوار والساحل وإفريقيا في سياستها الخارجية لم يعد عليها لا بالربح ولا الفائدة بل بالعكس رغم المساعدات المقدمة للدول الفقيرة ضمن منظور الدبلوماسية الاقتصادية إلا ان هذه الدبلوماسية الهشة لم تعد بالربح لا علي الدولة ولا الشعب ،بل عبارة عن إهدار للمصلحة والاهداف ومثال ذلك القضية الصحراوية التي كبدت الجزائر خسائر فادحة ولكنها لم تؤتي أكلها بعد، وتحسب للجزائر من جهة اخري قضايا كانت للجزائر الدور الحاسم في الوساطة وحلها مثل "اريتيريا وأثيوبيا "سابقا والآن "مصر وأثيوبيا" وكذلك ليبيا .

ب -العقيدة الأمنية الجزائرية والتحول في السياسة الخارجية:

يري "والفر" أن الأمن هو إنعدام التهديد الموجه ضد القيم المكتسبة والراسخة كما يري كذلك من زاوية أخرى للأمن أنه إنعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم لمخاطر وتهديدات^(١)، ومن المعروف والمتعارف عليه أكاديميا وواقعا أن العقائد الأمنية للدول تتطور وتتغير مع مرور الزمن ، ويرجع ذلك إلي التطورات الحاصلة في النظام الدولي وكذلك العامل التكنولوجي، مما يجعل هذه العقائد الأمنية تخضع لعمليات التحديث والتغيير وذلك من أجل التكيف ومعاصرة التغيرات^(٢)، "فجوزيف ناي" يري في أطروحته إنتشار القوة أن علي الدول معاصرة التغيرات لأن معايير القوة تتغير عبر التاريخ ، ففي القرن السادس عشر تبوأ إسبانيا مكانتها عبر السيطرة علي المستعمرات وتكديس الذهب ، وفي القرن السابع عشر إعتمدت هولندا علي التجارة ورؤوس الأموال ،أما في القرن الثامن عشر فلعب عامل عدد السكان والقوة العسكرية الدور الأهم لمكانة فرنسا، بينما في القرن التاسع عشر إعتمدت بريطانيا علي نتائج الثورة الصناعية والقوة البحرية، إلي ان وصلنا الي الوقت الحالي والذي تمثل المعلوماتية أحد متغيرات القوة المركزية في النظام الدولي^(٣)، كما أدت مسألة عولمة التهديدات إلي ان تكون الحلول من طرف الدولة من جميع المستويات ،فما يحدث في العالم اليوم لم يعد يرتبط فقط بالأمن في شقه العسكري بل في كل ما يمكن أن يهدد أمن الانسان ومنه تأكد لكل الدول أن مايحدث سينعكس سلبا عليها ، وهو ما يستوجب

١- فلاك نور الدين،مرجع سبق ذكره،ص1086.

٢- سليم بوسكين،مرجع سبق ذكره،1340.

٣- شاهر إسماعيل الشاهر،النظريات التفسيرية لفهم عالم مابعد الحرب الباردة،مجلة دراسات في العلوم الإنسانية الإنسانية والاجتماعية،المجلد الثاني،العدد الثامن،ماي 2019ص27،28.

عليها العمل جماعيا لمواجهة هذه التهديدات^(١)، فالأنظمة السياسية في منطقة الساحل تعتمد وتركز علي بناء مؤسساتها العسكرية وزيادة التسلح والانفاق العسكري بحجة مواجهة الصراعات الداخلية والتهديدات الخارجية، ومخرجات الانفاق العسكري هذا أثرت علي مكتسباتها الاقتصادية لان دول الساحل تعاني من ضعف في التنمية ومديونية كبيرة^(٢)، ومن خلال ما يجري في دول الساحل و المنطقة ككل وخاصة عملية التطبيع المغربية والاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء، فالجزائر مهددة في أمنها وأمن جوارها، فمن خلال ما قامت به السلطة في التعديل الأخير للدستور والسماح للجيش بالقيام بمهامه خارج الحدود وذلك وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد، المادة 30"من الفصل الثالث، الفقرة 03" يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد، وحماية مجالها البري والجوي والبحري"، المادة 31، "تمتنع الجزائر عن اللجوء الي الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها"، الفقرة 02" تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية "الفقرة 03، "يمكن للجزائر في إطار إحترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلام"^(٣)، ومن خلال المواد والفقرات والقوانين نلاحظ أن العقيدة الأمنية الجزائرية قد تبلورت ضمن التغيرات الجديدة وبقيت كما هي فالتغيرات الجديدة في العقيدة الأمنية تظهر في الفقرة الثالثة من المادة 31، والتي تشير الي المشاركة في حفظ السلام أي خروج الجيش خارج حدود الدولة، وهنا العقيدة الأمنية تغيرت نوعا ما ومن حيث التوجه والمقاربات ،كما بقيت مخلفات العقيدة السابقة والتي تلتزم فيها الجزائر بالحل السلمي والمقاربة السلمية، والتي طرحنا السؤال حولها في المحور الثاني هل تعد المقاربة السلمية بالنسبة للعقيدة الأمنية الجزائرية حل أم إشكالية ؟ فمن خلال التحليل الموضوعي لمواد الدستور المعدلة والتغير الطفيف في العقيدة الأمنية يمكن أن تكون الإجابة في أن المقاربة السلمية الجزائرية ليست حل ولا مشكلة بل هي خيار إستراتيجي مبني علي أسس نمطية مبنية علي الواقع والحذر الاستراتيجي والدبلوماسي.

١- إدريس عطية، الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة "التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 36، العدد 01، جانفي 2020 ص 21.

٢- فؤاد جدو ،مرجع سبق ذكره، ص 125.

٣- الجريدة الرسمية، العدد 54، سبتمبر 2020 ص 11.

ج - مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الراهنة:

من الملاحظ أن السياسة الخارجية الجزائرية عرفت تراجعا ملحوظا في الآونة الأخيرة وعاودت نشاطها الذي من خلال العمليات الدبلوماسية المكثفة مع دول الجوار و، وهو بدوره ما يوحي الي توجهات صانع القرار فيها حيث ان السياسة الخارجية في الجزائر تخضع لمجريات الواقع ومتغيرات النظام وكذلك لتوجهات صناع القرار إتجاه بعض القضايا التي يرونها إستراتيجية ومهمة بالنسبة للجزائر كدولة محورية، فالمرحلة القادمة والمقبلة حبلتي بالصراعات والنزاعات وخاصة في منطة الساحل فالطرح الأمني قد ينتقله من مفهومه الأعم وخاصة لدي الدول الصناعية تحديد إلي الأمن المائي والطاقوي، وحتى البيئي وغيرها، كونها مستلزمات أساسية تعكس مدي تقدم الدول وتنامي حاجياتها وتوسيع نطاق هيمنتها^(١)، كما أن كثرة الانفلات الأمني في بعض الدول في منطقة الساحل نتيجة الفوضى المتصاعدة في إطار مشروعات الحدود والتقسيم والتجزئة عن طريق بروز ما يعرف بالعنف السياسي بواسطة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، كما لانسي الفوضى السياسية في ظل الانسدادات وفشل خطط التنمية الشاملة في الساحل من خلال عجزهم في بناء منظومة حكم راشد^(٢)، وعليه فالجزائر ملزمة بتغيير توجهاتها في منطقة الساحل، وخاصة فيم يخص سياستها الخارجية وخاصة وما عرفته من تمييع وتراجع في الفترة الأخيرة ، وكذلك التلويح الإسرائيلي في المنطقة لا يبشر بالخير للجزائر ولا منطقة الساحل فعلي الجزائر أن تروض دبلوماسيتها علي الحذر ومراعات المصالح الخاصة ضمن منظور إستراتيجي وليس ضمن برامج تخضع لنزوات صناع القرار، أو حراس التخلف، فالسياسة الخارجية الجزائرية الآن في حالة نشاط بعد ترهل قصير المدي مما يفضي عليها التكيف والتغير ومجارات القضايا منها قضية الصحراء الغربية والتحرك الإسرائيلي، وثانيها الملف الليبي، وثالثها تغيير معايير التعامل مع دول الساحل الأفريقي من الاستغلال إلي الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الثنائي كما لا ننسي الحذر من التحركات الدبلوماسية لإسرائيل في المنطقة ومخرجاتها الآتية في قطع العلاقات مع المغرب والتي تنذر بتأجيج الصراعات واللعب علي المتغيرات الدولية في الساحل مما يقتضي التغلغل الصهيوني وعليه فالحذر الاستراتيجي

١- ميلود عامر الحاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، مركز الدراسات والبحوث، دار جامعة نايف للنشر، ط2016، ص518، 519.

٢- ميلود عامر الحاج، مرجع سبق ذكره، ص519، 520.

والدبلوماسي مطلوب من السياسية الجزائرية في المنطقة ككل وخاصة ضمن منطلقات التوجه المغربي في المستقبل وأنماط الركوب المجاني في المنطقة.

الخاتمة :

يعد الجيوبوليتيك من أهم الفرضيات المؤثرة على السياسة الخارجية للدول ، فهو يسعى دائما الى دراسة المؤهلات اللازمة لنمو وتطور الدولة ، فالجزائر دولة من بين الدول التي تحظى بموقع هام يؤهلها إلى الزعامة والريادة في منطقة الساحل وإفريقيا علي العموم غير أن العائق الوحيد الذي يقف حجرة عثرة علي توجهات وطموحات الجزائر هي المعايير النظرية وتطبيقها علي أرض الواقع ، فالمعايير الجغرافية والإستراتيجية التي تحظى بها الجزائر لا تحظى بها دولة مثل تركيا أو المغرب ولكن سياسية تركيا الخارجية أنجع وأحسن من سياسة الجزائر، كما أن المعيار الجيوسياسي للجزائر لا تحتويه المغرب ومع ذلك سياسة المغرب الخارجية أنشط من الناحية البرغماتية من الجزائر ، وعليه فالسياسة الخارجية الناجحة يجب أن تعمل ضمن ما يقتضيه الواقع المحسوس والملموس ومصلحة الدولة والشعب وليس ضمن ما يقتضية سلوك وتوجه صانع القرار، فنجاح السياسة الخارجية في الجزائر مرتبط بتوجهاتها الواقعية والتي تسعى أي دولة لبلوغها، وليس نجاح السياسة الخارجية في أن تكون سخيا مع الدول المجاورة والشعب يذوق ويلات الجوع والتخلف، فالجزائر وجب عليها أن تكون برغماتية في سياستها مع الدول، وذلك لا يكون إلا من خلال ميكانزمات وآليات مرنة ذات توجهات مدروسة علي الكل البعيد فالدبلوماسية التي تطبقها الصين في قارة افريقيا تستطيع الجزائر كذلك تطبيقها إذا ما حددت مصالحها في المنطقة لان دول الساحل تحتاج الي دولة إقليمية للريادة والاستثمار فيها والجزائر تحمل لقب الرائد في الإقليمي الأفريقي لذا وجب عليها مراعات توجهاتها الاستراتيجية في منطقة الساحل بدل التحركات الدبلوماسية ذات الطابع السياسي فهي الان ملزمة بالطابع الدبلوماسي ذو الأبعاد الاقتصادية "الدبلوماسية الاقتصادية".

قائمة المراجع

الكتب :

- شادل اندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تر: محمد مزالي، البشير بن سلامة، ط ٤، ٠٤، الدار التونسية للنشر، فيفري ١٩٨٣.
- كريم مصلوح، الامن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط ٤٠١٤.
- ميلود عامر الحاج، الامن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، مركز الدراسات والبحوث، دار جامعة نايف للنشر، ط ٢٠١٦.
- محمد طي، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتي الآن، المركز الاستراتيجي للدراسات والتوثيق، ط ١، العدد التاسع عشر، ٢٠١٩.

المقالات والمؤتمرات :

- إدريس عطية، الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة "التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٦، العدد ٠١، جانفي ٢٠٢٠.
- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها علي النمو الاقتصادي "دراسة حالة البترول في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول ٢٠١٢.
- بير بودلال، البعد المغربي للسياسة الخارجية الجزائرية بين فرص تفعيل الاتحاد المغربي والتحديات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد ٠٥، العدد ٠٢، ٢٠٢٠.
- خلفه نصير، رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وإنعكاساتها علي الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٠٣، العدد ٠٢، ٢٠١٨.
- رابح زيغوني، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح "دراسة حالة الربيع العربي"، مجلة دراسات سياسات عربية، العدد ٢٣، نوفمبر ٢٠١٦.
- رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد الثالث، العدد التاسع، جوان ٢٠١٦.

- سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٠٢، سبتمبر ٢٠١٩.
- سيليني جمال الدين وآخرون، مقومات وآفاق النهوض بقطاع السياحة في الجزائر بناء على مؤشرات الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨-٢٠١٨"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني "٢٠٢٠".
- شاهر إسماعيل الشاهر، النظريات التفسيرية لفهم عالم مابعد الحرب الباردة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الثامن، ماي ٢٠١٩.
- عبد القادر عبد العالي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار "بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد السابع، جويلية ٢٠١٤.
- عمران رباب، مسعود شنان، التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٩.
- فلاك نور الدين، دور العقيدة الأمنية الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٠٤، العدد ٠٢، ٢٠١٩.
- محمد شيخي، بن محاد سمير، السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة، مجلة إقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد الأول، العدد الأول ٢٠١٦.
- محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر "تشخيص الواقع وآفاق التطوير، مداخلة مقدمة في الندوة الدولية الرابعة حول "الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط،، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية متعددة التقنيات، الجزائر، ٢٦، ٢٥٢٤، مارس ٢٠٠٨.
- مزارة زهيرة، ميلود عامر الحاج، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي بين القطيعة والاستمرارية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٨، جوان ٢٠١٧.
- مليكة قريمش، الامن المائي في الجزائر وإستراتيجية تحقيقه، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٣١، العدد ٠٣، ديسمبر ٢٠٢٠.

الاطروحات والرسائل الجامعية:

- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، ٢٠١٠، ٢٠١١.
- بوعدة نور الهدي، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ٢٠١٥، ٢٠١٤.
- راشدي خضرة، الانتقالية الديمغرافية والتحول السيسوديمغرافية للأسرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، جامعة وهران، ٢٠١٣.
- ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر "من منظور إقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ٢٠١٦، ٢٠١٥.
- ريطال صالح، مبدأ عدم التدخل في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مستغانم، ٢٠١٦.
- عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية "٢٠٠٤، ١٩٩٩"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٤.
- ملوكي سفيان، السياسة الخارجية الروسية والتحول السياسية في المنطقة العربية "دراسة مقارنة لحالتي ليبيا وسوريا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، ٢٠١٨.
- نبيل بويبية، الجزائر ولمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الأفريقي "التحديات والرهانات، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03.



واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر: بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل

ط.د. سلمى بلخير

قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة البليدة ٠٢

مقدمة:

تمثل مراكز الدراسات والأبحاث في العقود الأخيرة، دلالة هامة على النهوض الحضاري للمجتمعات وتطور الدول واهتمامها بالبحث العلمي واستشراف آفاق المستقبل. وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية وتضطلع مراكز الأبحاث والتفكير بدراسة المشكلات والقضايا، وتقديم رؤى موضوعية لعلاجها، بالإضافة إلى استباق التطورات واستشراف آفاق المستقبل من أجل المساهمة في ترشيد القرار ووضع الخطط المرحلية والمستقبلية.

غير أن هذه المراكز ليست ذات أهمية في الجزائر، وحتى عددها محدود وغالبيتها تقدم معلومات غير دقيقة، كما أنها لا تهتم بالتوجه العام نحو المسائل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التطور والاستغلال الأمثل لعناصر القوة التي تتمتع بها الجزائر.

و تسعى الدول العربية والعالمية جاهدة لتشجيع مثل هذه المراكز التي أصبحت تمثل وسيلة ناجعة في توفير المعلومات الاستراتيجية واستشراف الوضع المستقبلي لتفادي صدماته، والتأثير في الرأي العالمي، تعيش الجزائر ركودا متقطع النظير في هذا المجال.

من أجل ذلك سنحلل في هذه المداخلة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن نؤسس لمقاربة علمية مبنية على إنشاء مؤسسات بحثية ومراكز فكر تساهم في صناعة القرار الجزائري ووضع الاستراتيجيات المستقبلية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نضع الفرضية الرئيسية التالية:

تعزيز سياسات البحث العلمي والتطوير والتنمية في الجزائر يقتضي إنشاء المؤسسات البحثية ومراكز الفكر المتخصصة التي تساهم في عملية التنمية ووضع الاستراتيجيات المستقبلية.

ومن أجل ذلك قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث وأهميتها في تحقيق التطور والقوة في دول العالم

المحور الثاني: دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرارات ورسم الاستراتيجيات

المحور الثالث: معوقات مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية في الجزائر

المحور الرابع: سبل النهوض بمراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية في الجزائر

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث وأهميتها في تحقيق التطور والقوة في دول العالم

أولاً: تعريف مراكز الفكر والأبحاث:

ثمة غموض يحيط بتعريف البحث والدراسات أو "الثينك تانكس" Think Tanks. فتعريف هذه المراكز لا يزال محل خلاف، نظراً لأن هذا المفهوم فضفاض، ويحتمل أكثر من تعريف، بسبب كثرة التفاصيل والحيثيات التي تحيط به، والأبعاد التي تكتنفه. تعرفها مؤسسة راند للأبحاث بأنها " تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة. وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، أو ما يتعلق بالتمسك^(١)." و من خلال ما سبق يمكن القول أن بعض مراكز الفكر والأبحاث والمخابر، القليل منها تستشرف أحكاماً يعرفها هوارد ج وياردا Howard J Wiarda (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا، وأستاذ باحث في مركز "ودرو ويلسون" في واشنطن) " بأنها عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مسافات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تمتلك منتجا وهو الأبحاث^(٢)." رغم غياب الاتفاق بين أغلب الباحثين حول مفهوم مراكز الفكر والدراسات، فإنها تعني مؤسسات بحثية، دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة، وتقديم رؤى مستقبلية تهتم الفرد وصانعي القرار. وعليه يمكن القول أن مراكز الفكر، هي المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني، الصانعة للقرار القطري والإقليمي وحتى العالمي، بفضل ما تنتجه من دراسات مهمة تسهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في صناعة الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم.

١ - خالد وليد، دور مراكز الأبحاث الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر (الدوحة:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص. ٤.

٢ - المرجع نفسه.

فمن خلال استقراء الماضي وتحليل الواقع واستشراف المستقبل، تلعب هذه المراكز دورا محوريا في القطاعات الاستراتيجية للبلدان والأقاليم، فمن الدراسات التي تتعرض للأحزاب والدول والمؤسسات السياسية، إلى البحوث التي تحيط بالقطاعات العسكرية وتكاليفها وعوائدها، مروراً بدراسة تكاليف التعليم وعوائده الاقتصادية وغيرها من المحاور المهمة في حياة الأفراد والمؤسسات والبلدان، تمثل مؤسسات مراكز الفكر " السلاح السلمي" للدول لمزيد من النفوذ العالمي.

ولأهمية هذه المراكز انتشرت التقارير التي ترصد أهمها في العالم، ولعل أهم التقارير في هذا الخصوص هو تقرير برنامج المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني التابع لجامعة بنسلفانيا الأمريكية، عام ٢٠١٦، وجاء على أحسن مراكز التفكير في العالم، بحسب التقرير، كل من معهد "بروكينغز الأمريكي" **Brookings Institution** وشيتمام هاوس البريطاني **Chatham House** والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية **French Institute of International Relation** وكان باديا من خلال التقرير السيطرة الأمريكية في هذا المجال الحيوي، بحصد ستة مؤسسات منها لمراتب في ترتيب العشرة الأوائل في العالم، فيما ذهبت المراتب الأربعة لمؤسسات في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرازيل.^(١)

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حاز مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية المرتبة الأولى، متبوعاً بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية المصري، ومعهد دراسات الأمن القومي التابع للكيان الصهيوني وتركيا لديها ثلاث مراكز بالمنطقة، مع تواجد بلدان الأردن ومصر ولبنان بمركز تفكير واحد في أول عشرة مراكز بالمنطقة، واللافت في التقرير هو غياب الجزائر كليا عن لائحة التقرير ضمت ٧٥ مركزاً في المنطقة، مع وجود مؤسسات مغربية، وقد حققت المغرب الحصة الأبرز مغاربياً، بحضور خمسة من مراكزها في ترتيب: هي مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ومركز السياسات والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية ومعهد أماديوس، ومركز الدراسات والبحث في البحر الأبيض المتوسط، والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية.^(٢)

١- عبد الحميد رولامي، أين الجزائر من التينك تانكس؟ : تم التصفح يوم ٢٠٢٠/٠٢/١٢ على الساعة:

١٣:٣٩، على الموقع الإلكتروني: Elhiwardz.Com/contributions/75388

٢- المرجع نفسه.

المحور الثاني: دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرارات ورسم الاستراتيجيات

إن هذه المراكز لم تعد تخف على أحد، في ظل التقلبات السياسية الداخلية وعدم الاستقرار الخارجي لم تعد الهيئات التقليدية الاستشارية التي تنشئها الدول، قادرة على المساعدة على رسم سياستها العامة، بالنظر إلى حجم التهديدات والمخاطر التي أصبحت تحدى بالجميع والصعوبات البيروقراطية التي عادة ما ترافق نشأة مثل هذه الهيئات والمنظمات الرسمية، كما أن أكثر دول العالم تقدما وبخاصة أمريكا التي تحتكر أكثر من ٧٠% من هذه المراكز، مازالت الجزائر لا تمتلك حتى الإطار القانوني الذي يمكنها من أن تعمل، فباستثناء قانون الجمعيات أو المؤسسات، لا يوجد في الجزائر ما يمكن أن يحكم تأسيس مثل هذه المراكز خارج نطاق المؤسسات الحكومية، ولعل غياب الرأي العلمي الذي يساعد في الإجابة على كثير من الأسئلة التي ترافق المشكلات التي تحدث على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي فباستثناء الآراء الحكومية، لا يجد المواطنون وخاصة الباحثين منهم وأصحاب الكفاءات المختلفة فضاءات للتعبير عن مواقفهم أو تقديم مآبرونه من حلول.^(١)

تضطلع مراكز الفكر Think Tanks عادة بمهام تتمثل في: أن تكون بمنزلة جسور بين المجتمع والدولة والعلم، وأن تخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار. وبشكل عام فإن الدور الأساس الذي تقوم به مراكز الأبحاث، تتمثل في:^(٢)

- إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة.
- دعم صناع القرار، إذ أن صانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضح له السياسات، ويفصل له القضايا بشكل دقيق.

١- سليم قلالة، مراكز الفكر بديلنا للتحليل الإستراتيجي: تم التصفح يوم: ٢٠٢٠/٠٢/١٣ على الساعة: ١٢:٠٠

على الموقع الإلكتروني: echouroukonline/

٢- خالد وليد، المرجع سبق ذكره، ص ص ١٨-١٩.

- تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار، حول الأولويات والمستجدات العاجلة أو الفورية، وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.
 - تطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته، بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والأفراد.
 - البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار إليها، وإعطاء تصور لسبل حلها.
 - تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجناس السياسية Agenda policy وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام.
 - التفكير للحكومة Ggovernments Thinking ، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم، الأمر الذي يعمل على ترشيد السياسات العامة.
- لكن السؤال المطروح، لماذا تفتقر الجزائر لمثل هذه المراكز؟ وما الذي يمنع من فتح هذا المجال لباحثينا الوطنيين؟
- وما المانع من ان تصبح مثل هذه المؤسسات ذات وزن في اتخاذ القرار الوطني؟
- فلا بد من إيجاد الإطار القانوني لمثل هذه المراكز الخاصة، التي بدون شك سيكون لها إسهام في القرار الوطني، خاصة وان الجزائر في مؤخرة الترتيب في هذا المجال عالميا، أن ما يتم أخذه بعين الاعتبار ضمن هكذا مراكز في الجزائر هو فقط حكومي ولا يمكن أن يؤدي الدور الذي تقوم به المؤسسات الخاصة بمراكز التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- من المهم تأسيس مراكز فكر فيها خبراء وطنيين مستقلين وإدراجهم وفق أطر قانونية معينة، ضمن شبكة للتفكير هدفها دعم المؤسسات الحكومية بآراء مستقلة ومستخلصة وفق التحليل العلمي الأكاديمي غير المرغوب والذي لا يساير الاتجاه العام أو يحاول أن يبرر السياسات المتبعة من قبل الجهاز التنفيذي أو الهيئات الاستشارية التابعة للحكومة.^(١)

١- سليم قلالة، المرجع سبق ذكره.

فلو قامت الجزائر بتأسيس مثل هذه المراكز، سيتمكن صانع القرار والشعب من التعرف على بدائل مختلفة في مجال السياسة الداخلية والخارجية، وسيتمكن صانع القرار من التفكير بطريقة مختلفة تكون أوسع أكثر تنوعا في مجال التربية والثقافة والتوازن الإقليمي والسياسة الخارجية ومواجهة الأزمات المحيطة بالجزائر أو استباقها. وبهذه الكيفية ستساهم في التحول من حالة التفكير البسيط في المسائل المركبة إلى حالة التفكير الاستراتيجي القائم على منهجيات مختلفة للتعرف على أفضل البدائل، حيث تعد مراكز البحث الاستراتيجي أحد أهم روافد صناعة القرار ذات الوزن.^(١) فما ينبغي الاهتمام به اليوم في الجزائر هو التفكير المركب والمستقل الذي يعتمد عبر تخصصية Transdisciplinarité في التحليل باعتبارها الأداة المنهجية الوحيدة للاستشراف والتفكير في المستقبل

١- جاسم سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن(المنصورة: أم القرى للترجمة والتوزيع، ٢٠١٠)، ص. ١٠٧.

المحور الثالث:

معوقات مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية في الجزائر

لا شك أن وضع مراكز البحث في العالم العربي لا يزال حديث النشأة مقارنة بالدول الغربية المتقدمة وبالتالي رغم ازدياد عددها في الآونة الأخيرة فهي لا تزال غير فعالة بالشكل الكافي وما يلاحظ عليها هو قلة تفاعلها مع المحيط سواء كان ذلك مع صناع القرار أو مع عامة المواطنين.

تعاني مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في الجزائر، من مجموعة من الإشكالات كضعف ثقافة التأسيس المنهجي لدى الكثير من المسؤولين، أضف إلى ذلك ضعف الشراكة التفاعلية بين مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة والمستقلة مع مختلف القطاعات الحكومية.

فمن الضروري أن تعتمد الدولة على مشاريع بحثية تقيم وتقوم سياساتها واستراتيجياتها عبر بناء شراكة مع مراكز البحث والمخابر التابعة للكلليات والأقسام في الجامعات، فإذا أراد اقتدار دولته فلن يجد مجالا لطرح هذا المشروع سوى في مثل هذه المعاهد والمراكز المختصة وهذه الأخيرة تعد رابطا بين الباحث والدولة.^(١) وما يهم في الأمر هو واقع حركية مخابر الدراسات ومراكز البحث في الجزائر، خاصة في ظل هذه الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الجزائر، فلا بد من انتهاج أنجع الاستراتيجيات لاستدراك ما يمكن استدراكه.

والملاحظ في الجزائر أن دور مراكز الفكر الاستراتيجي فيها لا يخرج من الدائرة المغلقة في الإنتاج العلمي والبحثي أي أن كل الجهود البحثية التي تقوم بها المعاهد ومراكز البحث تدور في حيز مغلق، فتوصيات بعض الملتقيات التي تنظمها هذه المخابر الجامعية تبقى حبيسة أدراج أرشيف المخبر الأكاديمي، بالرغم من أن الدولة تصرف ميزانيات كبرى على هذه المخابر، إلا أن صلة التواصل بينهما مقطوعة، فكل الدراسات والمقالات والتوصيات وغيرها من مخرجات البحث العلمي، إنتاجها لا يصل لصناع القرار والفاعلين

١- زكية رانجة، دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية ، الجزائر: أعمال المؤتمر الدولي التاسع، ٢٠١٥، ص. ١١.

في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الإستراتيجية الأخرى في الدولة والنظام السياسي.

إنها تعاني من تراجع كبير وهذا يتضح من خلال بعض المؤشرات أهمها عدم وجود إستراتيجية واضحة للبحث العلمي وكذلك ضعف العلاقة بين الجامعة وباقي قطاعات التنمية الأخرى، كما أن مؤشرات الإنفاق على البحث العلمي لا تزال بعيدة عن المعدلات العالمية التي تصدرها أمريكا، والصين، إضافة إلى أن معدلات الأبحاث العلمية التي تنتجها الجامعات الجزائرية ومراكز البحث ضعيفة جدا.

كذلك عدم الاهتمام بفكرة الاستشراف والتخطيط المستقبلي لدى جميع فواعل المجتمع، إذ أن منطق الاعتباطية والحلول الظرفية هو سيد المواقف في كل ما يعترض صناع القرار، حيث تغيب النظرة المتوازية والعقلانية في التعامل مع ما يعترض المجتمع من مشاكل وقضايا مستقبلية خاصة التي تتعلق بالدولة.^(١)

إضافة إلى انعدام العمل المؤسسي المستقل والمناخ الديمقراطي، فثمة قيود سياسية وأمنية مفروضة على عمل المؤسسات الفكرية، نتيجة ارتباط بعض المراكز بتيارات سياسية معينة.^(٢)

ضعف المعلومات وعدم توافر قواعدها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات تتعلق بقضايا تعدها الدولة حساسة، وكذلك الأمر بالنسبة للجهات الحكومية.

عدم وجود استراتيجية موحدة توجه حركة الدراسات والبحوث، بما يخدم أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

وهنا لابد من الاعتماد على جهود الباحثين من أبناء الجامعات الجزائرية، عبر وسائط أكاديمية لديها شراكة مع الدولة الجزائرية ويمكنها رسم مسارات مستقبلية بديلة تمكن الجزائر من تجاوز أي أزمة قد تصادفها فمراكز الفكر والدراسات في بعض التجارب

١- موسى بن قيصير، المخابر البحثية في المؤسسات الجامعية...تسميات معلنة وجهد معزول: تم التصفح يوم:

٢٠٢٠/٠٢٥/١٢ على الساعة: ١٥:٣٩ على الموقع الإلكتروني: annasronline/index/php/2014-

08-09-10

٢- محمود محمد السيقلي، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية، (كلية

الحقوق بجامعة محمد الأول، وجدة: المملكة المغربية)، ص. ٢٢.

الديمقراطية تقدم النصح والمشورة في هيئة بدائل تطرحها من خلال نقاشاتها، ولا ينحصر دورها في تقديم بدائل السياسات وإنما تباشر دورها كمخزون استراتيجي يمد الحكومة بالكوادر البشرية التي تضطلع بتقييم سياسات الحكومة بما يعود بالتأثير الإيجابي على عملية صنع القرار، فمراكز الفكر الاستراتيجية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ومواجهة التحديات السياسية، والتنموية، والأمنية.^(١)

دأت ومجريات الواقع بطريقة علمية، مبنية على التقصي بأسلوب علمي. إذ بقيت الجزائر تعتمد الطرق التقليدية في صنع القرار ورسم السياسات الداخلية والخارجية دون مرجعية علمية، على غرار ما تفعله الدول المتقدمة التي جعلت من البحث العلمي حجر أساس في رسم السياسات المستقلة بما يمكن من تحقيق الصالح العام، وتمكين مؤسسات الدولية من زيادة فعاليتها وهذا باعتماد ما يقدم من طرف الباحثين في مختلف الجامعات عبر ربط النخب الأكاديمية بالنخب السياسية.

١- هازار صابر، مراكز الفكر ودورها في التأثير على صنع السياسة، مجلة الفرات، ع ٤٠٠، ص ٥٥.

المحور الرابع:

سبل النهوض بمراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية في الجزائر

بناء على ما تقدم، يمكن القول أن مراكز الفكر والبحث ضرورة من ضرورات المشهد العالمي وبالتالي فالجزائر بحاجة ماسة إلى إنشاء مثل هكذا مراكز من أجل تحقيق التنمية، ودعم صناع القرار ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي على الدولة الجزائرية إتباع السبل التالية:^(١)

- استقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة، وتقديم الدعم لهم، والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي وتطوير مهاراتهم.
- العمل على إنشاء مراكز تفكير إستراتيجية واستشرافية، ذلك من شأنه الارتقاء بممارسة السياسة الخارجية الخاصة بالجزائر، كما أن الدراسات الإستشرافية تختص بالنظر للمستقبل ووضع سيناريوهات بديلة أمام صانع القرار.
- توفير الدعم الكافي للقيام بالأنشطة العلمية، لما في ذلك إثراء النقاشات وتوجيه الرأي العام، والتعريف بمفاهيم قد تغيب عن ذهن أو لا تخطر ببال المواطن أو حتى صانع القرار.
- الحصول على التمويل من خلال ايجا دالية جديدة مثل منح تلك مراكز هبات أو منح مدعومة من ميزانية الدولة. ان الحديث عن التمويل الوطني والعربي للمراكز البحثية مرتبط بالإصلاح السياسي، وبدون ذلك سوف تضطر المراكز الفكرية إلى التعامل مع مصادر التمويل الأجنبي وشروطه، وهو ما يجعلها أسيرة هذا التمويل ومحط اتهامات المشككين فيها.
- عدم العمل وفق نظرية الاستجابة للطلب فقط، بل يجب العمل على بلورة رؤية إستراتيجية لكل مركز لرفع إسهامها في خدمة المجتمع المؤسسات الأكاديمية وصناع القرار.
- قيام المراكز الفكرية بتقديم استشارات لمختلف مؤسسات الدولة، تكون مستمدة من خلاصة أبحاثها، وتكون بمنزلة نماذج ووسائل لتحقيق الثقة المتبادلة.

١- محمود محمد السيقلي، المرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

- ضرورة التواصل والتنسيق مع مراكز الفكر والبحث العالمية عقد اتفاقيات تعاون وتدريب معها، والمشاركة في نشاطات تلك المراكز.

خاتمة:

ومن خلال ما سبق نستنتج أن:

أهم أسباب هذا الركود هو غياب الفكر الاستشراقي عن فكر مؤسسة الدولة الجزائرية، بدليل غياب الخطط طويلة المدى، سواء تعلق الأمر بالقطاعات أو بالتوجه الوطني ككل، ويمثل الغياب شبه التام لقطاع الخاص سببا فاعلا، إضافة إلى الحالة المزرية التي يوجد فيها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الذي يمثل رافد مراكز الفكر سواء من خلال توفيره لمراكز بحثية تابعة للجامعة أو من خلال مشاركة باحثيه في مختلف المشروعات والمؤسسات خارج القطاع.

وعليه فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- لا بد من وضع إستراتيجية يكون فيها لمراكز الأبحاث الدور الفاعل في تحديد المشاكل والمواضيع التي تتطلب اتخاذ القرارات
- كذلك ينبغي على الجزائر إنشاء مراكز بحث، كأداة فعالة لإنتاج المشاريع الاستراتيجية، وخلايا تفكير عميقة تعمل لإنضاج المشاريع العلمية، وبلورة الإشكالات القائمة ودراستها وفق تكامل منهجي علمي انسجامي.
- من المهم إبلاء مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية لما لها من دور أساسي وريادي في توفير المعلومات والدراسات والمخططات والبحوث العلمية لفهم جوانب الحياة الأخرى.
- ينبغي على صناع القرار في الدولة الجزائرية ان يعتمدوا على هذه الوسائط الأكاديمية المنتجة، كجهاز استشاري يعمل بالشراكة مع مؤسسات الدولة المختلفة كل وتخصصها.
- كذلك توصي الدراسة بضرورة ربط الشراكة بين الأحزاب السياسية المحلية في الجزائر وبين مخابر البحث المختصة في صنع السياسات وتحليل الظواهر لتمكن هذه الأحزاب من صياغة برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنمية قدراتها على مخاطبة الشعب ومعرفة اهتماماته وتوجهاته.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

- (١) سلطان، جاسم. التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، المنصورة: أم القرى للترجمة والتوزيع، ٢٠١٠.
- (٢) خالد، وليد. دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية أكبر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.
- (٣) رانجة، زكية، دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، الجزائر: أعمال المؤتمر الدولي التاسع، ٢٠١٥.

ثانياً: المجالات والدوريات:

- (١) صابر، هزار. مراكز الفكر ودورها في التأثير على صنع السياسة، مجلة الفرات، ع ٤٠٠.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- (٢) عبد الحميد رولامي، أين الجزائر من الشينك تانكس؟ : تم التصفح يوم ٢٠٢٠/٠٢/١٢ على الساعة: ١٣:٣٩، على الموقع الإلكتروني: Elhiwardz.Com /contributions/75388
- (٣) موسى بن قيصر، المخابر البحثية في المؤسسات الجامعية...تسميات مغلنة وجهد معزول: تم التصفح يوم: ٢٠٢٠/٠٢/١٢ على الساعة: ١٥:٣٩ على الموقع الإلكتروني: annasronline/index/php/2014-08-09-10
- سليم قلاله، مراكز الفكر بديلنا للتحليل الإستراتيجي: تم التصفح يوم: ٢٠٢٠/٠٢/١٣ على الساعة: ١٢:٠٠ على الموقع الإلكتروني: echouroukonline/



الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى أمام إلزامية التغيير

د. سلوى بن جديد

مقدمة:

غيرت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام الجماهيري في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، في معادلات أساسية في الاستراتيجية الأمنية للقوى الكبرى، فلم يعد مقتضى أمن هذه القوى يساير منطق "أمننا في لا أمن الخصم"، كما كان هذا ممكنا نسبيا في ظل الاستراتيجية الأمنية لما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بل "أمننا في أمن الطرف الشريك" بشكل يسمح بالتكيف مع التطور المعقد للواقع الداخلي والدولي لهذه القوى.

لكن الإشكالية المطروحة أن هذه القوى ترفض مسايرة الحقائق المرتبطة بمستجدات المرحلة الراهنة ومقتضياتها، وتسجل عمليا على صعيد دولي، تأخرا في التكيف مع تطورات هذا الواقع، رغم وعيها بضرورة التكيف مع هذا الواقع الذي ساهمت إلى حد بعيد في صياغته وإيجاده باعتبارها صانعة أحداثه وقراراته الحاسمة على مدى العصر الحديث وليس فقط في المرحلة الأخيرة منه ، وهكذا تستمر في اعتماد استراتيجية أمنية على أساس أن لا شيء تغير بين الأمس واليوم.

ويطرح هذا الإشكال، فرضية أن القوى الكبرى الغربية مرشح أن تعرض أمنها والأمن الدولي، بسبب عدم التكيف مع مستجدات المرحلة، لتحديات كبيرة ورهانات خطيرة، لا يمكن تفاديها عاجلا أم آجلا إلا باعتماد مقاربة أمنية جماعية مبنية على التضامن الجماعي الإقليمي والدولي.

وسيساهم توظيف مقاربة نسقية على مستوى النظام السياسي الدولي بمدخلاته ومخرجاته في المجال الأمني، في تقدير مدى الحاجة للتغيير في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى، كما نعتمد مقاربة الاتصال المعلوماتي لتحليل مستجدات عملية التخاطب بين فواعل المجتمعين السياسي والمدني في الدول الكبرى ومدى قوة التأثير بها على أهداف ووسائل

الاستراتيجية الأمنية، من خلال قوة مضمون وحجج الرسالة، ووسائل التبليغ والتأثير المعتمدة من قبل هذا الطرف وذاك.

ويتحدد المجال الزمني لموضوع الدراسة بالفترة الممتدة من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الوقت الراهن ، أما المجال المكاني فهو مفتوح على القوى الكبرى المحددة للاستراتيجيات الأمنية المعتمدة إقليمياً ودولياً، وعلى رأسها القوة العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وبريطانيا، والدوائر الأمنية التي تنتمي إليها وفي مقدمتها منظمة معاهدة شمال الأطلسي والفضاءات التي تتفاعل فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً ومنها الاتحاد الأوروبي.

وسيتم التركيز في المجال المكاني والزمني لتحليل علاقة التأثير (إلزامية التغيير) بين المتغير المستقل والمتغير التابع على جملة معتبرة من المؤشرات (أدوات التحليل) التي ترتبط بالواقع الداخلي للقوى الكبرى، لأننا لا نرى مستجدات معينة خارجة عن القوى الكبرى، ضاغطة عليها بإلزامية تغيير استراتيجياتها الأمنية إلا بنسب ضئيلة. وهكذا سنبحث في تأثير الداخل على الخارج.

وستركز هذه الورقة لمعالجة إشكالية الموضوع على ضوء الفرضية المطروحة على النقاط التالية:

- أهداف ووسائل الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى عقب ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .
- مستجدات الواقع الدولي الراهن الملزمة للتغيير.
- التغيير.. مؤشرات وخيارات.
- أسباب التأخر في التكيف مع المستجدات.

أولا - أهداف ووسائل الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى عقب ١١ سبتمبر ٢٠٠١

يتطرق الحديث عن الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى إلى المبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي تصبو إليها والوسائل التي تعتمد عليها والنتائج التي تنجر عن توظيف هذه الوسائل، خاصة عندما تكون حروب وتدخلات عسكرية وعقوبات اقتصادية. ويتعلق الأمر هنا بالاستراتيجية الأمنية للقوى الكبرى المعتمدة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، والتي يسمح استعراض خطوطها العريضة هنا بتقدير مدى عدم مسايرتها لمستجدات السنوات الأربعة الأخيرة التي نعرض لها في فصل موالي، خاصة مستجدات الصعيد الداخلي لهذه القوى الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على استراتيجيتها الأمنية للصعيد الدولي .

١ - المبادئ والأهداف:

تبنّت "الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وإلى الآن، نمطا من مبادئ العمل الاستراتيجي المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة.. وفي عهد بوش الابن تبنّت الإدارة الأمريكية استراتيجية الضربة الوقائية أو الدفاع الوقائي ومحاربة الإرهاب"^(١)، وفي عهد أوباما يلاحظ استمرار نفس النمط من مبادئ العمل الاستراتيجي (ليبيا ، سوريا) ، وإن كان الخطاب الرسمي يصرح بعكس ذلك .

وتتلخص "الفكرة الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية الدفاع الوقائي في أن على الولايات المتحدة الأمريكية السعي لإجهاض التطورات والقوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح في حاجة إلى علاجات حاسمة"، حيث جاء في الوثيقة التي تحمل عنوان "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" الصادرة في عشرين سبتمبر ٢٠٠٢ والتي تضمنت مبادئ العمل والإعداد لإستراتيجية جديدة، ما نصه "أنه بحكم الحاجة للدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديدات ناشئة قبل أن تتبلور بشكلها الكامل"^(٢).

١ - الاستراتيجية الأمريكية

٢ - المرجع السابق

وتضع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لنفسها مبادئ تتحرك بها في إطار ما تعبر عنه بـ "متطلبات الحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي" و "مقتضيات التوافق مع الشرعية الدولية"، وبمنطق ذرائعي يخفي أهداف حقيقية غير معلنة عنها، تضمن أمن إسرائيل من جهة، وتحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بمصادر الطاقة والنفط والموارد الأولية من جهة ثانية. استراتيجية أمنية تتماشى مع أهداف الهيمنة والافراد بتقرير مصير العالم. وبصفة عامة تدّعي هذه الاستراتيجية العمل على:

أ - احترام حقوق الإنسان وتعميم النموذج الديمقراطي.

ب - مكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

وهكذا تتمثل المبادئ التي تقوم عليها استراتيجية الدفاع الوقائي في :

أ - فكرة الردع المبكر التي تذهب إلى خلق قناعة لدى الخصوم القائلين أو المحتملين، أن أي عمل يمكن أن يقدموا عليه ويمس أمن الولايات المتحدة في الداخل، أو يهدد مصالحها الحيوية في الخارج ، فإنه يواجه بضربات وقائية (استباقية) وبدون سابق انذار^(١).

ب - المبدأ الثاني الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجية هو مبدأ الضربة الاجهازية - الاستباقية التي تضمن عنصر المبادرة بالهجوم والمفاجئة به من أجل تدمير الخصوم إذا حاولوا القيام بأعمال غير مرغوبة من شأنها المساس بأمن الولايات المتحدة ومصلحتها الحيوية^(٢).

وهكذا يسجل في هذه الاستراتيجية التوسع الجوهري في أهداف الحرب والذي ظهر في خطاب بوش يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٢، والذي أكد فيه أن "حربنا ضد الإرهاب مازالت في بدايتها" وأعلن بوش أنه بالإضافة إلى الهجوم المباشر على شبكات الإرهاب "فإن هدفنا الأساسي هو منع الأنظمة التي تساعد الإرهاب عن تهديد الولايات المتحدة أو أصدقاءها أو حلفاءها بأسلحة الدمار الشامل" وحدد إيران والعراق وكوريا الشمالية "كمحاور للشر". وبعد ذلك وسع جون بولتون نائب وزير الدولة الشبكة واصفا ليبيا وسوريا وكوبا بأنهم دول داعمة للإرهاب تمتلك أسلحة دمار شامل أو لديها القدرة على امتلاكها^(٣).

١ - المرجع السابق

٢ - المرجع السابق

٣ - مركز الدراسات الاشتراكية (الاستراتيجية - مذهب بوش: "الثأر الوقائي")، مصر .

٢ - الوسائل والنائج:

تجمع "السمة المميزة لمنهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي منذ الحرب الباردة بين التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها فعلا"، حسب "الضرورة" أو "الحاجة" الأمنية المعبر عنها بالمصلحة الوطنية أو المصالح الحيوية، ولا تخرج استراتيجية الدفاع الوقائي المعتمدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عن هذه القاعدة بل وتذهب أبعد من ذلك كما رأينا من خلال المبادئ التي تقوم عليها والتي تستدعي توفير مبدئين استراتيجيين هما :

أ - الانتشار الاستراتيجي الكاسح والسريع: قوة برية (قواعد عسكرية)، وقوة بحرية (حاملات الطائرات العائمة)، وقوة جوية، وقوة الصواريخ الباليستية. أي التدخل المباشر "ليس بقوة نووية، إنما بقدرات عسكرية تقليدية ذات خصائص تقنية فائقة ومتطورة وعلى قدر عال من الجاهزية القتالية".

ب - توفير الدعم والغطاء الاستراتيجي لعمل القوات الصديقة والحليفة عسكريا. ويلاحظ أنه لا يهم غطاء الشرعية الأمنية في تطبيق هذه الاستراتيجية، كما أنها تتحقق من خلال العمل بالمفرد أحيانا ومن خلال التحالف أحيانا أخرى^(١). وكثير ما تشهد تطبيقاتها الانقلاب على الحليف: فرنسا تنقلب على إيطاليا في ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية على الجميع في العراق للاستفادة المنفردة بغنيمة الحرب. ويذكر من نتائج الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى المعتمدة خلال العشرية الأخيرة الحروب على أفغانستان والعراق وليبيا وفي شمال مالي والتحضير لضرب سوريا خلال الأيام المقبلة .

ففي حرب العراق تم تدمير شامل ومبرمج للبنى التحتية من قبل الاحتلال وحكوماته المتعاقبة (وزارة التخطيط العراقية)، كما أصبحت توجد بالبلاد 126 شركة أمنية تدار من أجهزة المخابرات الأجنبية (مسجلة في وزارة الداخلية العراقية)، و 43 مليشيا مسلحة تابعة للأحزاب (مسجلة في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقية - لجنة دمج الميليشيات)، 220 صحيفة وجريدة ممولة من أجهزة المخابرات الأجنبية محطة راديو ممولة من أجهزة المخابرات، و 45 قناة تلفزيونية ممولة من أجهزة المخابرات الأجنبية^(٢).

١ - المرجع السابق

٢ - حياة الحويك

ثانيا - مستجدات الواقع الدولي الراهن الملزمة للتغيير

تحدد هذه المستجدات المؤثرة على الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى بما فيها القوة العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية، في المسائل التالي ذكرها.

١ - تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

نتج عن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية انعكاسات وتداعيات كثيرة وخطيرة على الداخل الأوروبي والأمريكي، تجلت بصفة عامة في تراجع النمو الاقتصادي، ما يعني تراجع في قوة دول المنطقة. ولقد تميزت محاولات التخفيف من تأثير الأزمة بما قد يبدو تناقض، لكن له تفسيره على مستوى التحليل الفهمي، وبصفة عامة مست تأثيرات الأزمة مجالات عديدة، سنهتم منها بما يتعلق بالاستراتيجية الأمنية، من ذلك ميزانيات الدفاع والإنفاق العسكري، حيث يسجل ضعف في تحمل التكاليف المعتادة للحرب وإدارة المسائل الأمنية الحرجة. كما نركز على أهمية مطالبة جماهير الداخل الغربي، أنظمتها بالتشغيل والرفاهة والسكن والأمن الجماعي والأمن الثقافي والحضاري، والأمن التكنولوجي، ومحاسبتها لها، على الحروب التي تتورط فيها بنفقات يمكن أن تفيد السكان بمشاريع سلمية.

وفي هذا المضمار نشير إلى أن فرنسا احتلت المراتب الدنيا في قائمة ترتيب المناطق الأكثر ثراء في الاتحاد الأوروبي الخاصة بسنة ٢٠١٠، حيث رتبت أروستات (Eurostat) أغنى منطقة في فرنسا (ليل دي فرانس - L'Île-de-France)، في المرتبة الخامسة بحوالي ٤٤.٢٠٠ أورو للفرد، وهذا ما قد يفسر لماذا فرنسا هي الأكثر حماس في الغرب للحرب على سوريا، ولماذا هي أيضا المبادرة بالحرب على ليبيا في سنة ٢٠١٢^(١).

ويتم هذا الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالنظر للقدرة الشرائية. ولإدراك مدى اللا توازن الموجود في توزيع الثراء على الإقليم الفرنسي، يمكن توسيع النظر، حيث لا يتضمن الترتيب أي منطقة فرنسية أخرى ضمن الـ ٤١ منطقة التي يتجاوز فيها الناتج الداخلي الخام للفرد ٢٥ في المائة المتوسط الأوروبي. في حين نجد

1 - La Tribune - Copyright Reuters,(L'Île-de-France seule française dans le top 20 des régions les plus riches d'Europe), jeu. 21 mars 2013.

ضمن هذه المناطق، ثماني (٨) ألمانية، وخمس هولندية، وخمس نمساوية وثلاث إسبانية وثلاث إيطالية وثلاث بريطانية، وأخيرا منطقتين فنلنديتين ومنطقتين سويديتين. ومن جهة أخرى، تشير معطيات نفس المصدر إلى أن باقي مناطق فرنسا لا توجد منها إلا منطقتين فقط تتعدى ثروتها متوسط الثروة في الاتحاد الأوروبي هما: رون آلپ (Rhône-Alpes) بثمانية بالمائة زيادة، وباكا (PACA) باثني بالمائة زيادة^(١). كما لا تظهر فرنسا ضمن البلدان العشرة الأولى الأكثر سعادة، في دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على بلدانها الأعضاء (٣٤) وفقا لمقاييس كمية تهتم بظروف ونوعية الحياة وبرفاهية السكان، لإنجاز المؤشر الذي تدرسه كل سنة "مؤشر من أجل حياة أفضل - Index pour une meilleure vie"^(٢).

٢- نعاظم دور الرأي العام في التأثير على المنحى العام للسياسة الخارجية للقوى الكبرى:

وذلك بفضل تكنولوجيا الاتصال خاصة الالكترونية وما تنحه له من مزايا الاطلاع على حقائق الأمور بعيدا عن مصادرات وعيه وشحن عزائمه بخطابات المجتمع السياسي. وقدرات يسعى تأثيراتها على صناعة الرأي العام وإيجاد أدوار جديدة فاعلة جماهير الداخل الغربي أصبحت بفضل تكنولوجيا الاتصال الرقمي المعلوماتي تتابع كل صغيرة وكبيرة من الإنفاق الحكومي لأن الحكومات ترهقها بالضريبة المؤسسات الإنتاجية بالتسريح فيكون الضغط منها أيضا على الحكومة وحروبها في أصقاع العالم كرد فعل. الحكومات الغربية وفي ظل سياسات تجاوز الأزمة الاقتصادية أصبح يصلها ضغط كبير لا يستهان به من غضب الشارع الغربي يعاتبها على حروبها، الاتفاق العسكري،

1 - La Tribune - Copyright Reuters, (L'Île-de-France seule française dans le top 20 des régions les plus riches d'Europe), jeu. 21 mars 2013.

2 - Lucie Marie, (L'Australie est le pays le plus heureux au monde, la France est à la traîne), 29 mai 2013

- تتمثل محددات هذا المؤشر في: السكن، والدخل، والعمل، وروح الجماعة (esprit de communauté)، والتربية، والبيئة، والالتزام المدني (engagement civique)، والصحة، والسعادة، والأمن، والتوازن بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.

- تتمثل البلدان الأكثر سعادة في: أستراليا ثم السويد وكندا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك وهولندا وإسلندا والمملكة المتحدة.

الانتشار في الخارج، أصوات لم تكن موجودة حركات جديدة غير معهودة (اليونان والبرتغال واسبانيا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا المستنكرين، المعتصمين بوال ستريت، الربيع الفرنسي. جماهير الغرب أصبحت عبر تكنولوجيا الاتصال المتطورة ترتبط ارتباط وثيقا بتفاعلات الواقع الأمني في الخارج وأصبحت عبر شبكات نات في حوار مباشر مع جماعات والنخب الرافضة الغاضبة في العالم الآخر لاستراتيجيات الغرب ، فتكتشف الحقائق من مصدر غير غربي يفضح الغرب.

جماهير الغرب أصبحت على إطلاع بتفاعلات الواقع الأمني في كل مكان من العالم وتتفاعل معه. وفي هذا الإطار تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر عملية تجسس في التاريخ من خلال ما سرب إلى الرأي العام العالمي من ملايين الوثائق التي تعتبر سرية عبر موقع ويكيليكس (WikiLeaks) للمناضل المعلوماتي (Le cyber-militant) الأسترالي جوليان أسانج (Julian Assange) وذلك منذ سنة ٢٠١٠. وثائق زعزت الكثير من حكومات العالم وأضعفت هيبة الدول لدى شعوبها، حيث تفضح إدارة الكثير من الأزمات والحروب التي يذهب ضحيتها ملايين الأفراد، بين قتلى ومشردين ولاجئين ومعطوبين^(١).

٣- فقدان المصداقية بعدالة حروب القوى الكبرى وفقدان الثقة بمعلنها:

وذلك كنتيجة ورد فعل على ما خلفته الحرب على أفغانستان والعراق من مآسي إنسانية ودمار . ويتجلى هذا الفقدان في موقف مجلس العموم البريطاني من الحرب على سوريا، حيث رفض أي مغامرة بحرب أخرى لم يتم التأكد جيدا من مبرراتها، لأن شبغ حرب العراق مازال قائما في الواقع والأذهان.

٤- فشل القوى الكبرى في تحقيق الغاية من الفوضى "الخلاقة" من وراء حربها على أفغانستان والعراق:

والتي أرادت فوضى وإنما منظمة أي متحكم فيها، لكن يبدو أن الأمور فلتت من قدرتها على مراقبتها وتوجيهها.

1 - Le Monde.fr avec AFP,(WikiLeaks: 1,7 million de nouveaux documents diplomatiques publiés), www.lemonde.fr/web/ | 08.04.2013 à 04h23 • Mis à jour le 08.04.2013 à 10h36

٥- الحراك العربي وموقف الغرب من الإسلاميين في مواجهة العلمانيين والليبراليين والوطنيين:

هنا أيضا مؤشر ضعف كبير على مبررات الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى في الفترة الأخيرة. استراتيجيات ترفع شعار "الحرب على الإرهاب" وتقدم في الواقع وبطرق أصبحت مكشوفة تحالفا مع الجماعات الإرهابية، وحتى مبدأ "لا صديق دائم ولا عدو دائم" وإنما مصالح دائمة " لم يعد يقدم صورا واضحة ومبررات مقنعة عن دوافع العداء والتحالف مع هذا وذاك من الجماعات السياسية. ولنا في الحرب في شمال مالي على الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة من جهة، ومساندة جماعات هذا التنظيم في سوريا من جهة ثانية، أكبر دليل على تخبط المنظور الأمني للقوى الكبرى في هذه المسألة.

٦- عودة روسيا إلى واجهة المسرح الدولي بعد المرحلة الانتقالية وبناء الدولة الوطنية الليبرالية:

وكذا ظهور دور سياسي قوي للصين على مسرح الأحداث الدولي خاصة في الأزمة السورية الراهنة، يعد مؤشر قوي آخر يعلن انهيار النظام الدولي الأحادي القطبية وبداية التأسيس لنظام دولي متعدد القطبية فعلا، لن تكون فيه القوى الكبرى التقليدية إلا أحد الفاعلين الدوليين لا كل الفاعلين.

٧- نحول الصين من قوة إقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية أيضا:

ابتداء من النصف الثاني من العشرية الأخيرة حققت الصين قفزة نوعية في ترسانتها العسكرية ترجمت بتزويدها بما يلي من المكونات، تجعلها في تنافس مباشر مع القوة الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي:

- وسائل مضادة للأقمار الاصطناعية للمسل باليستية ما بين القارات (Des moyens antisatellites aux missiles balistiques intercontinentaux) من نوع " DF-31 et DF-31 A " بمرامي على التوالي ٧٢٠٠ كلم و ١١٢٠٠ كلم، مرورا بمجموعة من المسل ذات المرامي القصيرة (من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ كلم) .

- سفن بحرية وأنظمة أسلحة برية وجوية متطورة.

- تطويرها لحاملات الطائرات ولسفن للمعارك متخصصة لأعالي البحار (bâtiments de haute mer et de combat spécialisés) مثل مدمرات مضادة جوية (destroyers anti-aériens et les frégates) ، ولغواصات نووية وقاذفات^(١).

٨- استنمرار نعتن إسرائيل واعتمادها على القوى الغربية في تحقيق مصالحها إلا معقولة:

التي أصبحت تتعارض مع مصالح هذه القوى الكبرى في حد ذاتها . ويتجلى التعتن خاصة في الاستمرار في بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية ، ويمكن أن نحصي في الفترة الأخيرة ما يزيد عن آلاف المساكن ، على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الشرعية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة .

- تنامي حركات التطرف القومي والديني التي لا تخدم مصالح القوى الكبرى الرأسمالية الليبرالية الأولى في الداخل والثانية في الخارج . ففي فرنسا على سبيل المثال برزت في السنوات الثلاث الأخيرة حركات تطرف ورفض، هي حسب الكثير من الملاحظين الأكثر تأثير سلبا على وحدة المجتمع الفرنسي^(٢).

٩- الوعي في العالم النامي بمصالح الشعوب وحقوقها في تنمية مستدامة للجميع:

وفي احترام حقوق الإنسان بطريقة فعلية لا شكلية مما يضيق على مصالح القوى الكبرى الغربية ، ويهيكل حركات الرفض المدني ضدها . ويعتبر هذا عامل خارجي مهم فقط عندما يقرن بتضامن عربي معه من قبل منظمات حقوق الإنسان والحركات المناضلة ضد الاستقطاب في الثروة، وعندما يلقي عبر الإعلام الغربي صدى له.

- انتشار العنف وتنامي الهجرة السرية وحركات الرفض والمعارضة: وهناك في هذا المجال أرقام وإحصائيات مخيفة تخص مدن مثل مرسيليا وجنيف ومدن أخرى كثيرة في الغرب، بالإضافة إلى قوافل المهاجرين السريين بحرا والفارين من الأوضاع المزمنة اللا أمنية في بلدان ما يعرف بـ"الربيع العربي"

1- Pascal Le Pautremat, (Chine, l'irréversible puissance militaire), www.espritcorsaire.com , Date de parution: 18/07/2013

2 - Roland Hureaux, la grande démolition , la France cassée par les réformes

١٠- مطالبة الدول الصاعدة بوصفها قوة إقتصادية بضرورة الحصول على حقها السياسي كقوة سياسية دولية لها مقعد بمجلس الأمن:

مما يضع إلى جانب كل العوامل والمسائل السالفة الذكر، القوى الكبرى أمام تحديات كبيرة ورهانات خطيرة تحول دون استمرارها في ممارساتها ومفاهيمها الأمنية التي تعتقد فيها، وتصبح مجبرة على التكيف مع هذه المستجدات الضاغطة عليها بالتغيير . مجبرة على إحداث التغيير في إستراتيجياتها الأمنية الإقليمية والدولية، لمقتضيات داخلية وخارجية، فتطورات الداخل والخارج السالفة الذكر تدفعها للتغيير في الممارسات والمفاهيم الأمنية، في الأهداف والوسائل.

ثالثا - التغيير.. مؤشرات وخيارات:

سيساهم عرض المؤشرات في تحديد الخيارات الممكنة المتوفرة للقوى الكبرى في اعتماد إستراتيجية تتماشى والمستجدات وتتكيف معها خدمة لمصالح هذه القوى ولفائدة شركائها من دول العالم وسكانه وشعوبه.

١- مؤشرات التغيير:

يمكن أن نعرض لعدد كبير من مؤشرات الواقع الراهن الدالة على أن القوى الكبرى لم تعد بالقوة التي كانت عليها، لأسباب موضوعية منها ما يرتبط بسنن التطور. بداية تملص أمريكي من طلبات إسرائيل المكلفة: ويسجل ذلك في تصريحات الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة في لندن في، التي قالت عنها مجلة فورين بوليسي الأمريكية بأنها "تظهر جهدا مبذولا للفصل بأكبر قدر ممكن بين الولايات المتحدة والهجوم الإسرائيلي المحتمل على منشآت إيران النووية" حيث جاءت تصريحات ديمبسي لتدفع ضد الضغوط التي تمارسها إسرائيل من أجل الحصول على تعهد بشن عملية هجومية^(١).

تخفيض الإنفاق الحكومي على الحرب والمسائل الأمنية: بحيث توضح كل المؤشرات الحالية أن "الاحتواء" سيكون الاستراتيجية التي ستركز عليها الولايات المتحدة على المدى الزمني الطويل ، وأن المهم في ذلك الجانب هو تنفيذ الاستراتيجية بموارد عسكرية أقل من تلك المستخدمة حاليا^(٢).

١ - الاستراتيجية الأمريكية

٢ - نفس المرجع

٢- الخيارات المطروحة:

تتميز الخيارات المطروحة أمام القوى الكبرى في هذا المجال، بالتناقض حيث تكمن في الأمن عبر التغيير أو الفوضى في ظل الاستمرار.

١- الفوضى العالمية بالاستمرار في المنطق الأمني الكلاسيكي:

٢- التغيير باعتماد مقاربة أمنية جماعية: سيكون التغيير باعتماد مقاربة أمنية جماعية مبنية على التضامن الجماعي الإقليمي والدولي، هو الأمر المطلوب واقعيًا فعملانيًا لإقرار السلم والأمن الدوليين، بما فيه الأمن القومي للقوى الكبرى في حد ذاتها، التي ستكون مجبرة على هذا الخيار إذا هي راعت معطى المصلحة الوطنية والأمن القومي.

وسيكون تغيير جوهرى أساسى نوعى فى الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى، يمس نظرتها للخصم، التي ينبغي أن تحوله إلى شريك أمني، وتبدأ هذه القوى في كسبه بمعالجة صدى قنوات الإرسال (les canaux de transmission) لأنظمتها السياسية، حتى تلتقط كل المطالب بطريقة جيدة ليس فيها تشويش ولا تزيف، وليس فيها تعميم على الحقائق أمام شريكها في صنع القرار، الرأي العام المحلي، لأنه لم يعد بوسعها وباستطاعتها فعل ذلك وإخفاء الحقائق عليه. فهذه القوى تلتقط كل شيء، إنما لا تعطي الرأي العام كل شيء، وعندها فقدت ثقته بها لأنه أصبح يطلع على الحقائق من مصادر أخرى.

رابعاً - أسباب التأخر في التكيف مع المستجدات:

يمكن أن نميز بين صنفين من أسباب التأخر في تكيف الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى مع مستجدات واقعها الداخلي والدولي، الصنف الأول يتعلق برفض الخضوع لأمر الواقع وعدم التعود على مسايرة الأحداث، والصنف الثاني يعود إلى عدم القدرة عملياً على مواكبة تطورات الواقع الدولي والتكيف مع مستجداته.

١ - رفض الخضوع لأمر الواقع وعدم التعود على مسايرة المستجدات:

لم تتعود القوى الكبرى على مسايرة الأحداث بل على صياغتها، مع تفتن هذه القوى إلى أنها ستصطدم آجلاً بالأزمات المتولدة عن سلوكها الدولي الراهن. والملاحظ في هذا المضمار أن هذه القوى فقدت التحكم في تقدير المدى الزمنية، لأسباب قد تعود إلى تعقد وتسارع الأحداث.

٢- عدم توفر القدرات اللازمة لإحداث التغيير في المنطق والممارسة الأمنية:

لا تتأتى للقوى الكبرى القدرة على التكيف مع تطورات الواقع الدولي ومواكبة مستجداته، وإحداث التغيير المطلوب أمنياً، من فراغ ودون جهد، بل من تغيير آخر جذري عميق في القيم والنماذج والأنماط المؤسسية والتنظيمية للمجتمع والدولة وللنظام الدولي.

الخلاصة:

يمكن القول أن تلاقي عوامل حاسمة على إضعاف القوى الكبرى ، لن يكون له من تراجع، لأن هذه عوامل مولدة لأزمات بنيوية غير عارضة، ومن هنا فإن التغيير في الاستراتيجية الأمنية للقوى الكبرى باتجاه يحقق التضامن الجماعي أمر وارد، لكن ليس بدافع أخلاقي (كانط) ولا مثالي (هيجل) ، وإنما لحاجة الواقع الماسة لهذا التغيير (مقاربة واقعية بالأساس).



المفهوم الاستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا: بين التصورين المتوسطي والشرق أوسطي

أ. زهيرة حواس

مقدمة:

احتلت منطقة شمال إفريقيا تحت تسميات مختلفة وضمن مشاريع عديدة مكانة مهمة في أدبيات العلاقات الدولية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كونه المفهوم/المصطلح "مشروع بناء" أو "مشروع إعادة بناء" المنطقة تجاذباته التصورات الغربية (الأوروبية- الأطلسية- الأمريكية) كـ"مفهوم أمني" خاصة مع تفاقم خطورة المشاكل والقضايا العابرة للقومية وارتباطها بمفهوم الأمن اللين التي عرفتھا السياسة الدولية على عتبة القرن الحادي والعشرين واحتلت ولا تزال حيزا بارزا في النقاشات الأمنية والتي فرضت تحديات (وفقا للتصور الغربي) على جانبي الأطلسي وعلى ضفتي المتوسط، بشكل جعل مقاربات الأمن والتعاون فيها جزءا من السياسات الأمنية الأوروبية والاستراتيجيات الأطلسية والأمريكية انطلاقا من العقد الأخير من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، بالرغم من اختلاف الرؤى والتصورات حول فكرة "أمن/تأمين منطقة شمال إفريقيا". لذا تتطلب الدراسة الاستراتيجية لهذه المنطقة، وفقا للحقائق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، الديمغرافية... معالجة الإشكالية التالية:

مدى الأهمية الجيوسياسية/ الجيواستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا انطلاقا من الأدبيات التي تناولتها، سياسات واستراتيجيات معالجة مشاكلها وقضاياها وإمكانية بناء أمني إقليمي فيها؟

وذلك من خلال المحاور:

- مفهوم شمال إفريقيا في الأدبيات التي تناولته (إقليم أمني أم تصور غربي لبناء أمني إقليمي).
- الاهتمام الأوروبي-الأمريكي-الأطلسي: الجيوسياسي/الجيواستراتيجي بالمنطقة (أهمية منطقة شمال إفريقيا لضمان وتأمين المصالح الغربية).

- تدابير وترتيبات بناء المنطقة ارتباطا بتطور فكرتي المتوسطية والشرق أوسطية (مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، مشروع الشرق الأوسط الكبير GME، مشروع الشراكة الأورو-متوسطية EMP وسياسة الجوار الأورو-متوسطية PEV).

أولاً: مفهوم شمال إفريقيا في الأدبيات الغربية

يندرج المفهوم الاستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة ضمن التوجهات والتجاذبات الجديدة والصراعات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) ومحاولات كل منهما تشكيل النظام الإقليمي لهذه المنطقة وفقاً لما يخدم مصالحهما الجيوستراتيجية، والتغيرات التي عرفتتها الساحة الجيوسياسية والجيواقتصادية العالمية في إطار ضمان وتأمين المصالح الأمنية بالمفهوم الموسّع والمعمّق للأمن مطلع القرن الحادي والعشرين؛ فبعدما كانت منطقة شمال إفريقيا أو شمالي إفريقيا تعني مناطق شمال قارة إفريقية المطلة على ساحل البحر المتوسط شمالاً والبحر الأحمر شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً، ومنطقة ربط للصحراء الكبرى بإفريقيا جنوب الصحراء، تضمّ حسب التوزيع الإقليمي الخاص بالأمم المتحدة سبعة دول: الجزائر، مصر، المغرب، السودان، الصحراء الغربية، ليبيا وتونس؛^(١) أصبحت في بعض الأدبيات تمثل مفهوم الانجلوسكسوني لجزء من منطقة جغرافية هي "الشرق الأوسط" التي تشمل بلدان غرب آسيا وشمال إفريقيا والتي تطل على البحر الأحمر، الخليج العربي، البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب وبنفس الدول مع إضافة كل من موريتانيا والسودان، لاعتبارات أمنية كونها من أكثر المناطق توتراً لما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية لمصالح الدول الكبرى؛^(٢) وبتناول التصور الأوروبي (الأوروبي المتوسطي أو الأوروبي الفرنكفوني) مفهوم منطقة شمال إفريقيا ضمن الأدبيات التي تربط المنطقة بالهوية المتوسطية: "الصفة الجنوبية للمتوسط"، "دول جنوب المتوسط" انطلاقاً من نظرية المؤرخ الفرنسي "Fernand Braudel" الذي اعتبر المنطقة المتوسطية إطاراً جيوحضارياً يجب الاستفادة منه في علاقات التعاون والتبادل بين أوروبا والوطن العربي وهذا ما دفع فرنسا إلى إحكام سيطرتها على منطقة شمال إفريقيا، وصولاً إلى حصر التصور الأوروبي للمنطقة في مفهوم "المغرب العربي وشمال إفريقيا" مع تصنيف موريتانيا ضمن مجموعة (ACP) (Africa Caribbean Pacific) والذي يقابل التصور الأمريكي-الأطلسي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (Middle East and North Africa).

١- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، في: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

٢- محمد الشاهر الإمام، "إستراتيجية الأمن القومي العربي وفق معطيات العصر"، دراسات إستراتيجية، في: <http://www.ayamm.org/arabic/partleadership.htm>

- إنّ التّصوّر الأوروبي للمنطقة الذي يركّز على المحدّدات التالية:
- المحدّد الجغرافي: والمتمثّل في عامل القرابة الجغرافية بين أوروبا وشمال إفريقيا (١٤ كلم بين المغرب وإسبانيا)، وتقابل سواحل كل من فرنسا، إيطاليا ومالطا كل من الجزائر، تونس وليبيا.
 - المحدّد التاريخي: الحروب المختلفة منذ الحروب الصليبية والدولة العثمانية إلى الحرب الجزائرية الفرنسية لتحرير الجزائر.
 - المحدّد الاستراتيجي: حيث تشكّل المنطقة الواجهة الجنوبية لأوروبا، ومنطقة نفوذ طبيعية لها، أي ما اعتبر من قبل علماء الجغرافيا السياسية منطقة "أوراسيا" لأوروبا، تعود جذوره إلى الأهمية الاستراتيجية لموقع المنطقة "المتوسط" والذي يعني مركز الثقل في العالم على أطراف ثلاثة قارات: آسيا، أوروبا وإفريقيا، تُطلّ على البحر المتوسط وتزخر بثروات طبيعية إلى جانب تمتعها بالمناخ المعتدل وبذلك تكون نقطة وصل الشمال الصناعي المتقدم بالجنوب، والغرب الرأسمالي الغني بموارد وثروات الجنوب ليصبح سوقا واسعة لبضائع الشمال...هنا تُصنّف منطقة شمال إفريقيا إقليما فرعيا للإقليم المتوسطي^(١) تشمل كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا أي دول المغرب العربي أو الاتحاد المغاربي كتصوّر لبناء تكاملي في المنطقة.
- أمّا التّصوّر الأمريكي فيندرج ضمن فكرة الشرق أوسطية مع نهاية القرن العشرين في إطار المشروعات الأمريكية المتعلقة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الشرق الأوسط وبرز التعريف الأمريكي للمنطقة التي تمتد حدودها غربا لتشتمل على دول شمال إفريقيا العربية إلى إيران في جنوب غرب آسيا، تركيا ودول المشرق العربي إضافة إلى "إسرائيل" القومية السياسية الجديدة التي دخلت المنطقة العربية في بداية القرن الماضي لتخلّ بتوازن البناء الإقليمي العربي الهش منذ سقوط الدولة العثمانية وموجة الاستعمار الغربي، وقد يكون حسب بعض الاستراتيجيين زرع الأقليات القومية اليهودية (الكيان الحديث) من أهم أسباب تبنيّ الو.م.أ فكرة الشرق أوسطية التي

1- Michelle Pace, The politics of Regional Identity: Meddling with Mediterranean, (London / NewYork: Routledge, 2006), p.43.

* بدأ المؤرخ الفرنسي "برودل فرناند" الكتابة حول السياسة الدبلوماسية المتوسطية لفيليب ٢ سنة ١٩٢٣، في أطروحته التي تضمنت ثلاث أجزاء و ١١٦٠ صفحة تم انجازها سنة ١٩٤٧ لتنتشر سنة ١٩٤٩: la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II

تعود جذورها إلى مصطلح الشرق الأدنى الذي استعمل في القرن التاسع عشر لأول مرة للدلالة على المنطقة الجغرافية الخاصة بغرب آسيا وما يجاورها من بلاد عربية بدءاً من الخليج العربي وحتى شمال إفريقيا وارتبط بالقوى الاستعمارية الأوروبية، ثم جاء مصطلح الشرق الأقصى مع تزايد حركة التجارة العالمية واتساع العلاقات الاقتصادية بين شرق آسيا، الصين وأوروبا، ليبرز مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة في صك مكتب الهند البريطاني سنة ١٨٥٠^(١) ليرافق تصوّرات وتحرّك الاستراتيجية البريطانية في مناطق الخلافة العثمانية ويعني المنطقة الجيوسياسية المحصورة ما بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى، ثم درجت الأوساط السياسية والأكاديمية على هذه التسمية بعد استخدامها من قبل الاستراتيجي البحري الأمريكي "الفريد تاير ماهان"^(٢) إلى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية حين استُخدم المصطلح من قبل الدول الكبرى (فرنسا وبريطانيا) لوصف المنطقة التي تمتد من غرب الهند في آسيا إلى شمال إفريقيا، وكان منتصف خمسينيات القرن الماضي بدايةً للتعامل مع الشرق الأوسط كحقيقة جغرافية لوصف المنطقة الممتدة من المغرب على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط في شمال إفريقيا غرباً إلى باكستان ومن تركيا إلى البحر الأسود شمالاً، حتى السودان والقرن الإفريقي جنوباً، وصار مصطلح الشرق الأوسط ثابتاً في الكتابات والدراسات العلمية يشمل وحدات سياسية: مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، دول المنطقة المغاربية: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب إضافة إلى إسرائيل، وبالرغم من التعريف الجغرافي السياسي للمنطقة لم يتحقق بعد تحديد آثار هذا المفهوم كنظام إقليمي أو نظام دولي فرعي للتفاعلات، المشاكل والقضايا الأمنية تحديداً خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، مع إعادة بعثه في مفهوم "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (MENA) الشائع الاستعمال في الأدبيات الانجلوسكسونية، تصنيفات وزارة الخارجية الأمريكية لمناطق العالم المختلفة، الاستراتيجيات الأمريكية والأطلسية، أو الاستعمال البريطاني لمصطلح (North (NAWA (Africa and West Asia) شمال إفريقيا وغرب آسيا، ولا حتى بعد إيداع الإعلان الألماني الأمريكي يوم ٢٧ فيفري ٢٠٠٤ حول "إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط" الذي جاء

1- Peter Beaumont, Gerald H.Blake, J.Malcom Wagstaff, The Middle East: a Geographical Study, David Fulton, 1988, p.16.

2- C.R., Koppes, «Captain Mahan, General Gordon and the Origin of the Term "Middle East"», Middle East Studies, n° 12, 1976, pp.95-98.

فيه أن الاتحاد الأوروبي لديه نية لضم دول أوروبا الشرقية ودول إفريقيا الشمالية المجاورة لأوروبا.

ومع أنّ التّصوّر الأطلسي للمنطقة يعتمد إلى حدّ كبير على المفهوم الأمريكي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" إلا أنه اعتلى أجندة منظمة حلف شمال الأطلسي في ظل معطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة بعد نهاية الحرب الباردة بشكل مختلف حيث أشار المفهوم الاستراتيجي للحلف سنة ١٩٩١ إلى "منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط"^(١) ليربط بين التّصوّر الأوروبي والأمريكي في مفهومه الجديد لنظام إقليمي أو تصوّر لبناء أمني إقليمي محتمل لمنطقة امتازت بالتوتر والاستقرار طويلا، وقد تأخذ مشاكلها وقضاياها منحا جديدا قد يهدّد/يؤثر إلى حدّ بعيد على الاستقرار والأمن في كامل المنطقة المتوسطية وتطال آثارها المنظومة الأوروبي-أطلسية.

ومع أنّ كل هذه التّصوّرات الغربية والأدبيات الانجلوسكسونية والفرانكفونية تستهدف عمق الوطن العربي الجغرافي (وحتى الإسلامي بامتدادها إلى تركيا وإيران،...) الممتد من المغرب وموريتانيا غربا، إلى إيران وتركيا شرقا، حتى إفريقيا الوسطى جنوبا، كمنطقة متصلة ببعضها البعض، منسجمة إلى درجة كبيرة بسبب اللغة المشتركة، الدين، التاريخ، العادات، التراث،... فإن الأدبيات -أو معظمها- العربية تستعمل هذه المفاهيم والمصطلحات الغربية/الغربية متعاضية عن خطورتها على المدى الطويل في طمس الهوية العربية والإسلامية للمنطقة، فمن تسمية دار الإسلام، مروراً بأرض/مملكة/مملكات الإسلام، ثم مشرق العالم الإسلامي والمغرب الإسلامي إلى المشرق العربي والمغرب العربي وصولاً إلى الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية يمكننا أن نلاحظ تجريد المنطقة من هويتها الإسلامية فالعربية أي تغييب عربي مُتعمد للهوية الأصلية للمنطقة في ظل غياب إجماع عربي حول مفهوم إقليم أصيل، وبالرغم من الخلافات/الاختلافات في تحديد هوية المنطقة بين الطرفين الأمريكي والأوروبي (وخاصة الفرنسي) ما بين الهوية الشرق أوسطية مقابل الهوية المتوسطية تبقى كل المُسمّيات/المفاهيم المتعلقة بها مرتبطة بمشاريع فك وإعادة تركيب الكيانات العربية القائمة ضمن السياسات والاستراتيجيات الأوروبية-الأمريكية والأطلسية من

١- أثير ناظم عبد الواحد، الوطن العربي في إستراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١،

رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص

أجل خلق كيانات سياسية جديدة على أساس متجانس يُفُضي إلى أعمال الفوضى داخلها لإضعافها خدمة لضمان وجود وبقاء "إسرائيل" وزيادة في تمكينها وتقويتها في المنطقة...وهنا نطرح التساؤل حول عَجَز العرب بسياسيهم، واقتصاديهم، وعلمائهم وباحثيهم عن إيجاد هوية للإقليم العربي في أبياتهم كالاتحاد العربي على غرار الاتحاد الأوروبي، أو الولايات العربية المتحدة على شاكلة الولايات المتحدة الأمريكية أو أقل من ذلك الدويلات العربية المتحدة على نمط الإمارات العربية المتحدة (كتجربة ناجحة في الوطن العربي)، وإيجاد صيغة لكيان أمني يحافظ على أمن واستقرار المنطقة "منظمة حلف الجنوب العربي" موازاةً لـ "منظمة حلف شمال الأطلسي" في ظل الحديث عن إمكانية تفكيك جامعة الدول العربية لعدم نجاحها في حل القضايا العربية أو إدارتها خاصة في سياق الثورات العربية أو الانتفاضات العربية والتي اصْطُلِحَ عليها "ربيعاً عربياً" وفَسَحَها المجال واسعا أمام الغرب للتدخل الذي تَعَدَّى سقف الخوض في الشؤون العربية إلى درجة التدخل العسكري المباشر في ليبيا مهما كانت ذريعتاه، بعد سيناريو العراق الأمريكي...؟ أي تحديد مفهوم للمنطقة العربية يكون فيه لشمال إفريقيا مَوْقِعاً وثِقْلاً لِمَا للمنطقة من أهمية جغرافية، جيوسياسية وجيوستراتيجية.

ثانياً: الاهتمام الأوروبي- الأمريكي- الأطلسي: الجيوسياسي/ الجيوستراتيجي بمنطقة شمال إفريقيا

تَجَسَّدَ الاهتمام الأوروبي-أطلسي-الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا في السياسات/الاستراتيجيات التي رسمتها المنظومة الغربية لإدارة/احتواء مشاكل المنطقة التي أخذت طابعاً عابراً للقومية (Transnational) في زمن العولمة، وتميّزت بطبيعة مرنة (Soft Issues) يصعب التعامل معها عن طريق الوسائل التقليدية (كالقوة العسكرية مثلاً)، وجعلتها بذلك بؤرة اهتمام واستقطاب مراكز القوى الدولية؛ حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى التكيف مع الواقع العالمي الجديد، التفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية ومُواجهَة الولايات المتحدة في منطقة نفوذه التقليدية في مطلع تسعينيات القرن العشرين من أجل توطيد دوره كفاعل في المجتمع الدولي والنظام العالمي الجديد في ظل ضعفه السياسي والتغيب الأمريكي له في التأثير على مجريات الأحداث العالمية وإدارة الصراع الشرق

أوسطي تحديداً، فكان إطلاق مسار برشلونة: "الشراكة الأورو-متوسطية"^(١) سنة ١٩٩٥ بدايةً للتنفيذ الفعلي لترسيخ التواجد الأوروبي في منطقة شمال إفريقيا والمنطقة المغاربية كجزءٍ منها في سياق التقسيم العالمي للأدوار بين القوى الكبرى في جو تنافس دولي وصراع جيوسياسي أمريكي/أوروبي على المنطقة، حيث أُعتبر مشروع الشراكة الأوروبية مُواجهةً للمشروع الأمريكي الشرق أوسطي الكبير، مع أن هناك دراسات تنفي نيّة المواجهة وتُرجّح سياسة المهادنة الأوروبية لضمان نصيبها من النفوذ في المنطقة ليس بوصفها لاعباً مستقلاً، وإنما لكونها جزءاً من غرب تقوده أمريكا راعية النظام الدولي الجديد. وانصبّ اهتمام المجموعة المتوسطية في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لمنطقة شمال إفريقيا على قضايا الهجرة، اللاجئين، حقوق الإنسان، الديمقراطية... وتعدّدت المشاريع لمواجهة مخاطر الضفة الجنوبية للمتوسط كالإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة... في سياق بناء الهوية المتوسطية للمنطقة، وافتقار دول الجنوب إلى مفهوم واستراتيجية محدّدة للأمن والاستقرار في المتوسط^(٢) ومسايرتها للمفاهيم/المشاريع الأوروبية، وصولاً إلى بروز مفهوم لبناء علاقة جوار جديدة للاتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة له ومنها دول شمال إفريقيا في "سياسة الجوار الأوروبية" في إطار الاستراتيجية الأمنية الأوروبية سنة ٢٠٠٣ والمتمثلة أساساً في "بناء الأمن مع دول الجوار"^(٣) تعبيراً عن محاولة أوروبية لإحياء احتمال قيام إقليم متوسطي -نظرياً- في سياق "مسار الهوية الذاتية الأوروبية"، المفهوم الذي تراجع بسبب افتقاد كل المشاريع التي تضمنته إلى مؤشرات واضحة للتعاون وإجراءات لبناء الثقة على جانبي المتوسط خاصة وأنّ الترتيبات لإقامة هذا النظام التعاوني الاقتصادي الإقليمي تتضمن إسرائيل في المنطقة.

أمّا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة فقد بدأ منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين بإطلاق مبادرة "ايزنشتات" سنة ١٩٩٨ مع بروز المؤشرات المبكرة لتعطّل مسار برشلونة والميول الأوروبي للاستقلال عن الحماية الاستراتيجية الأمريكية في حوض البحر الأبيض

١- أشرف الصعيدي، "الشراكة الأورو-متوسطية"، شؤون الأوسط (بيروت)، عدد ١٣٢، ربيع ٢٠٠٩، ص ٣٠.

٢- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ١١٢.

3- Sven Biscop, « The European security Strategy and the Neighbourhood Policy », Paper Presented at EUSA, Austin, Texas, April 2005, p.2.

المتوسط لمواجهة تنامي التصوّر المتوسطي الأوروبي لشمال إفريقيا، ضمن استراتيجية الأمن الأمريكية و"مشروع القرن الأمريكي الجديد"^(١) (PNAC) (the Project for the New American Century) الذي انطلق سنة ١٩٩٧ بهدف تقسيم العالم إلى مناطق إقليمية وتعزيز القيادة العالمية الأمريكية حيث تنصّ "الاستراتيجية الأمريكية الكبرى" و "مبدأ كارتر" على المصالح الحيوية الأمريكية على المستوى الاقتصادي في إفريقيا، وحماية منابع والإمدادات النفطية ولو بالقوة العسكرية، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وانفراد الو.م.أ بإدارة الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب وجَدَتْ واشنطن في دول شمال إفريقيا شريكا وثيقا لتتحول بعدها أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة إلى ترتيبات على المدى البعيد لمواجهة تحديات الإصلاح ليس لخدمة شعوب شمال إفريقيا فحسب ولكن لضمان المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها؛ وتجسّد ذلك في الخريطة السياسية والأمنية لشمال إفريقيا ضمن مشروع التطبيع الأمني انطلاقا من مكافحة الإرهاب، إلى ملفات الهجرة غير الشرعية، التهريب، الصراعات وصولا إلى ملف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومحاولته إرساء تواجد عبر الشمال الإفريقي، إنّ هذا التطبيع الأمني الأمريكي مع دول شمال إفريقيا مثّل ضرورة لتكريس الدور الأمريكي-الإسرائيلي في المنطقة على الصعيد الجيوسياسي، وتيسير تحقيق استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلية في اختراق الأمن القومي العربي لإضعافه والإبقاء على حالة عدم التضامن لإبقاء كيان دولة إسرائيل قائما، ثم نقل الصراع والمعركة إلى أرض "العدو" (العرب)، والحد من/أو إنهاء فلسفة قومية المعركة والصراع لتحرير فلسطين، الأمر الذي تحقّق بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ وانتقال الصراع إلى المجال الاقتصادي في ظل استراتيجية التفوق النووي والقوة العسكرية الإسرائيلية والتي خدمها "مسار السلام" إلى أبعد الحدود !! .

ومنذ سنة ٢٠٠٩ بدأ الأكاديميون الأمريكيون بالتفكير والدعوة إلى التعامل مع منطقة المغرب العربي بصفة منفصلة عن الشرق الأوسط ووضع مشروع جامعة جون هوبكينز (واشنطن) "ورقة عن سياستنا في شمال إفريقيا" أي حذو السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية تفاديا لتأثير توترات مسار "السلام" في الشرق الأوسط على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأوروبية والأمريكية مع الدول المغاربية وهذا ما سبّب التوافق

١- هشام القروي، إستراتيجية أمريكية جديدة، في:

<http://nama-center.com/activitieDacials.aspx?Id=243>

الأوروبي-الأمريكي في التعامل مع "الاتحاد المغاربي" كإطار أمني استراتيجي يساهم في تأمين استقرار أوروبا والو.م.أ في مختلف المجالات الحيوية من جهة، وكسوق استهلاكية مشتركة في خدمة الاستثمارات الدولية من جهة أخرى، بالرغم من أن الواقع يُثبت أن الاتحاد الأوروبي، الو.م.أ وحتى حلف شمال الأطلسي يتعاملون ضمن كل المشاريع المطروحة مع كل دولة على حدى (المسارات الثنائية) للحصول على التنازلات المحددة سلفا كونه المنظمة الموحدة تُشكل كتلة جيوسياسية تضمن الثقل التفاوضي في التعامل والانتقال من نمط النظام التابع إلى نمط النظام المستقل المؤثر. ومع هذا تراجعت الاستراتيجية الأمريكية لتشكيل المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة بضمان زوال التهديد بالبتروول وأمن إسرائيل بسقوط النظام العراقي سنة ٢٠٠٣، وخاصة ما يتعلق منها بإدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث خرجت المنطقة من بؤرة الاهتمام الأمريكي الذي تحول إلى جنوب الباسيفيك نحو حلف جديد يضمن وجود ومصالح إسرائيل في المنطقة مع إعادة انتخاب باراك أوباما رئيسا للو.م.أ^(١) سنة ٢٠١٢، لكن يبقى السؤال المطروح حول إمكانية عودة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في ظل التوتر المتزايد في بلدان "الربيع العربي" (مصر، تونس،...) الشمال افريقية والمشروع الأمريكي الجديد المتضمن لمخطط من أجل استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي: "مشروع أمريكا الموحدة والقوية"^(٢) (PUSA) (THE Project for United and Strong America) الذي صدر في مارس ٢٠١٣ وتضمن من بين التحديات: الصراع على السلطة الذي جرى تفعيله من خلال "الربيع العربي" ضمن مجموعة كاملة من التهديدات الأمنية التي لا تزال تشكل تحديا لقيم أمريكا ومصالحها على المدى البعيد؟

كذلك لا يقل الاهتمام الجيوسياسي/الجيواستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي بمنطقة شمال إفريقيا عن نظيره الأوروبي والأمريكي كون المنظومة أطلسية أوروبية-أمريكية، ومع تميز المفهوم الاستراتيجي للحلف تجاه منطقة شمال إفريقيا إلا أن سياساته أقرب إلى التوجه الأمريكي منها إلى الأوروبي، حيث أطلق الحلف في سياق تكيف المنظمة مع مهامها الجديدة ككيان أمني إلى جانب كونها حلف عسكري، حوارا أطلسيا متوسطيا سنة

١- محمد الشاهر الإمام، مرجع سابق.

٢- هشام القروي، مرجع سابق.

١٩٩٤ مع سبعة دول خمسة منها شمال إفريقية: المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الجزائر إضافة إلى الأردن وإسرائيل^(١) بهدف التعاون لمواجهة تهديدات محتملة لأعضاء الحلف كالأنشطة الإرهابية، المخدرات، الهجرة غير الشرعية... ليصبح الحوار سنة ٢٠٠٤ شراكة وفق "مفهوم الأمن الناعم" للتمايز ولو نظريا عن السياسة الأمريكية في حربها على الإرهاب (بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١)، وما إنشاء الحلف لقسم الدبلوماسية العامة ضمن الجهاز المؤسسي للحلف ببروكسيل إلا تعبيراً من طرفه عن نيّته في تغيير صورته السلبيّة (كحلف عسكري) في المنطقة العربية شمال إفريقيا-الشرق الأوسط وصولاً إلى الخليج العربي، ومع أنّ السياسة الأمنية المتوسطة غير الأوروبية للحلف تتمثّل أساساً في تحقيق الاستقرار والأمن على الحدود الجنوبية للدول الأوروبية وأهميته لأمن الحلف^(٢)، وفقاً للمادة ٥ من ميثاق الحلف التي تنصّ على التدخل ضمن منطقة جغرافية محدّدة هي أراضي الدول الأعضاء^(٣)، إلا أنّ تطوّر المفهوم الاستراتيجي سنة ١٩٩٩^(٤) أسّس إلى المهمة الجديدة للحلف بـ"إدارة الأزمات" دون تحديدها بمنطقة جغرافية معيّنة وفقاً للقرارات الأممية إلى جانب اتساع مجالات التدخل (العسكري) للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، عمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي سواء داخل أوروبا أو خارجها، أي تعديل المادة الخامسة للميثاق الأطلسي، وهذا ما أباح التدخل العسكري للحلف في ليبيا بذريعة "الأسباب الإنسانية" وحماية المدنيين^(٥) وتبرير الوجود الأطلسي في المنطقة والذي يتحدّى الأمن الشرق أوسطي-الشمال إفريقي والعربي ككل، هكذا تتجلّى خطورة الاستراتيجية الأطلسية في منطقة شمال إفريقيا بالرغم من المرجعية الدولية (قرارات مجلس الأمن) والإقليمية (قرارات جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية المشاركة: قطر، الإمارات، الكويت) للتدخل العسكري لحلف الأطلسي

١- أشرف محمد كشك، "حلف الناتو، من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، مجلة السياسة الدولية، في: <http://www.siyassa.org.eg/newscontent/3/14/1502>

٢- محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد ٢، ٢٠١٠، ص ٩٤٣.

3- NATO : The North Atlantic Treaty, Washington D.C., 4 April 1949, at : <http://www.nato.int/docu/basic/txt/treaty.html>

4- NATO : The Alliance's Strategic Concept, NATO Summit, Washington D.C., April 24, 1999, at : <http://www.nato.int/docu/pr/1999/p99-065e.htm>

5- Steven Metz, Is Lybia the End of NATO? Global Times, 16 April 2011, at: www.realclearpolitics.com

في ليبيا (مارس ٢٠١١) والتي تُثير إشكالية الفجوة بين التدخل الشرعي والتدخل القانوني، إلى جانب إشكالية ازدواجية المعايير الدولية في التعامل مع "الأزمات" خاصة العربية منها وغَضُ الطرف على إسرائيل بالرغم من خرقها لكل الأعراف، المواثيق والقرارات الأممية! ومع أن منطقة شمال إفريقيا: "الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي" احتلت مكانة ذات أهمية جيوسياسية / جيواستراتيجية وشكّلت أولويات أجندات السياسات الغربية لأزيد من ثلاثة عقود على جانبي الأطلسي وُضفتي المتوسط، إلا أن السياسات/الاستراتيجيات الأوروبية- الأمريكية- الأطلسية ركّزت على تغييب المشاركة الفعّالة لدول المنطقة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية مُتجاهلةً بذلك تأثير الانفراد بالقرار ضمن الشراكة المُفترضة على الاستقرار في هذه الدول ومنه عدم الاستقرار الإقليمي، فهل سيعمل الواقع العربي الجديد على إجبار المنظومة الغربية على إعادة التفكير في سياساتها المتوسطية-الشرق أوسطية-الشمال افريقية لإدارة/احتواء مخاطر مشاكل المنطقة في ظل عقيدتهم الأمنية القائلة بأن عدم استقرار شمال إفريقيا يُؤثر على الأمن والاستقرار الأوروبي والأطلسي؟

ثالثا: تدابير وترتيبات بناء/إعادة بناء منطقة شمال إفريقيا ارتباطا بتطور فكرتي المتوسطية والشرق أوسطية

إنّ منطقة شمال إفريقيا التي اعتبرت لعقود منطقة نفوذ استراتيجي أوروبي (وفرنسي تحديدا)، ثم أصبحت مسرحا لتبادل الأدوار وتقاسم المصالح مع تغير هيكل وطبيعة النظام الدولي كـمجال حيوي في خريطة العلاقات الدولية في ظل الثنائية تعاون/تنافس بين طرفي المنظومة الأطلسية الأوروبي والأمريكي كونها مصدرا مُهما للطاقة، منطقة جذابة للاستثمارات الخارجية ومنطلق رئيسي لمواجهة الإرهاب (بوابة شمال إفريقيا نحو منطقة الساحل والقرن الإفريقيين)؛ عرفت ترتيبات تشكيل/إعادة بناء أمني ارتبطت كثيرا بتطور فكرتي الهوية المتوسطية/الشرق أوسطية للمنطقة كحاجة أمنية مُلحة للاستقرار الإقليمي في الفضاء الأورو- متوسطي-أطلسي في ظل المخاطر/التحديات، ومطلب إقليمي ودولي وضرورة استراتيجية لكل دول المنطقة؛ وتمثّلت أساسا في الشراكة الأورو-متوسطية وسياسة الجوار الأوروبي كمحاولة لبناء "منطقة جنوب المتوسط" في الفضاء الأورو-متوسطي الواسع، والمشروع الشرق أوسطي الكبير/الجديد والحوار المتوسطي-الأطلسي

لتنشكيل "منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط" ليشمل كامل المنطقة العربية بمغربها، مشرقها وخليجها مع ضمان بقاء وأمن إسرائيل فيها.

إنَّ المشروع الأورو-متوسطي الذي أُطلقَ في منتصف تسعينيات القرن العشرين في سياق التحوّلات الدولية والإقليمية والتي كان أبرزها "عملية السلام" أو التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١) واتفاقيات أوسلو (١٩٩٣)، وعُرفَ بمسار برشلونة للشراكة في إطار الاهتمام الأوروبي بإعادة بناء العلاقات الأورو-متوسطية على ضفتي المتوسط استهدف إضفاء الهوية المتوسطية على منطقة شمال إفريقيا في إطار مُحتمل لجماعة أمنية متوسطة، إلا أنَّ افتقار المشروع لمؤسّسات لبناء الثقة في ظل هذا النظام التعاوني الاقتصادي الإقليمي، وغياب ميثاق سياسي-أمني لهذه الشراكة، سبّباً تراجع أو ركود محاولة بناء هذا "الفضاء المشترك للسلام والاستقرار"^(١) حسب بيان برشلونة، وجاء مشروع "سياسة الجوار الأوروبية" ليرسّم التوجّه الجديد للاتحاد الأوروبي في بناء المنطقة من خلال بناء علاقات جوار حسنة كبديل عن الشراكة إلا أنَّ إقصاء الطرف الجنوبي من أيّة مشاركة في وضع تفاصيل وبنود هذه المشاريع جعل منها مُجرّد صيغ لترويج غير مباشر لعلاقات تطبيع مع إسرائيل دون مقابل - عبر المفاوضات - خاصة وأنَّ إسرائيل كانت أولى دول جنوب المتوسط المُوقّعة لخطّة العمل ضمن هذه السياسة لحصولها على الامتيازات الانتقائية التي تضمن بقائها، قوتها وأمنها؛ ومع أنَّ المبادرات الأوروبية "المتوسطة" في شمال إفريقيا تعدّدت وتنوّعت في منتدى ٥+٥، حوار اتحاد أوروبا الغربية المتوسطي، الحوار الأمني ضمن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، المنتدى الأوروبي، وصولاً إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط لم تحقّق الجماعة الأوروبية هدفها في بناء إقليم أمني جنوب متوسطي على مدى ثلاثة عقود من الترتيبات والتدابير، فهل سيُضطرّ الاتحاد الأوروبي في ظل معطيات واقع ما بعد الثورات في المنطقة إلى تعديل استراتيجيته الأمنية وإعادة صياغة سياسة الجوار تجاه جنوبه وتخليه عن مشروطيته السلبية، وهل سيُعاودُ بعث مسار شراكة جديد يأخذ بعين الاعتبار الهوية والخصوصية للمنطقة وفق مبادئ النديّة في التعامل، الاحترام المتبادل، العدالة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية... في ظل مطالب التغيير والإصلاح النابعة من داخل مجتمعات هذه المنطقة.

1- Conférence Euro-méditerranéenne de Barcelone, Déclaration de Barcelone et programme de Travail, 27-28 Novembre 1995.

أمّا المشروع الشرق أوسطي في منطقة شمال إفريقيا، فيُشكّل جزءاً من الإستراتيجية الأمريكية ومبدأ الفوضى الخلاقة الذي شجّعته كوندوليزا رايس (كاتبة الدولة للخارجية الأمريكية سابقاً) لخدمته مصالح إسرائيل الحليف الاستراتيجي الأول للوم. أ في المنطقة العربية، ويرتبط كـ "مفهوم جغرافي" بالتصوّر الاستراتيجي الأمريكي في بناء/إعادة بناء المنطقة العربية ومنطقة شمال إفريقيا كجزء منها استناداً إلى مبدأ الاحتواء في العقيدة الأمنية الأمريكية ورهان قلب النظام العربي والهوية الإفريقية والعربية للمنطقة، هكذا خوّلت الإدارة الأمريكية صلاحيات تسيير "منطقة شمال إفريقيا-الشرق الأوسط"^(١) إلى المؤسسات الإقليمية والدولية تحت إشرافها لإحكام سيطرتها عليها مقابل برنامج المساعدات، وذلك بإدارة قطاع الطاقة، مراقبة التجارة الدولية، التكامل الإقليمي واستثمارات القطاع الخاص... إضافة إلى مراقبة مشاريع "التكامل" بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية، الموارد الطبيعية والبنية، القطاع المالي، وصولاً إلى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال... وكل هذا بمشاركة إسرائيلية في معظم المشاريع مع دول المنطقة أي أن المشروع الشرق أوسطي برُمته ما هو في الحقيقة سوى دمج طبيعي وتطبيع كأمر واقع دون قيد أو شرط لقبول إسرائيل كعضو كامل العضوية بل أكثر كعضو مميز في هذا الترتيب السياسي/الاقتصادي/الأمني في المنطقة العربية ضمن الاستراتيجية "الشرق أوسطية"، فهل ستكون "الثورات العربية" جزءاً من الفوضى الخلاقة لتصبّ في مصلحة المشروع الأمريكي وإسرائيل في المنطقة أم أنها ستكون تحدياً لهما خاصة وأن الوم. أ تراهن على ضعف البنية المؤسساتية في المنطقة والخلافات الطائفية والعرقية وتزايد المخاطر مع صعود التيارات الإسلامية لمناصب السلطة، وعدم وجود نظرية تفقد ثورات التغيير أو هدف سياسي واضح سوى المطالبة بإسقاط الأنظمة، أو مشروع مجتمعي محدّد لإدارة المنطقة ما بعد "التغيير"، وهنا يكمن خطر إمكانية استقطاب هذا الحراك من قبل أطراف خارجية قد تعمل على تفاقم تبعية المنطقة دون مشاركتها في اتخاذ القرار الاستراتيجي محققة بذلك تجاوز النظام الجغرافي وتخطي مرحلة القوميات والإيديولوجيات إلى مرحلة التكتلات والتجمعات

١- تقرير البنك الدولي حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠٠٩.

الاقتصادية العملاقة، أي الذوبان تماما في كيانات المشاريع الأمريكية-الأطلسية،^(١) وما تصريح أندريس فوج راسموسين أمين عام حلف شمال الأطلسي بعد التدخل العسكري في ليبيا والإطاحة بالنظام فيها إلا دليل على ذلك: "أمريكا ترحب بليبيا ضمن الحوار المتوسطي والمشاريع الأطلسية"^(٢)، فهل ستعي الدول العربية والشمال أفريقية منها تحديدا والتي عاشت تجربة ثورات التغيير (مصر، تونس وليبيا،...) مخاطر التهديدات/التحديات الفعلية والواقعية التي تترصدُها بتوظيف المنطقة لخدمة المصالح الأوروبية-الأمريكية-الأطلسية في الصراع الدولي خاصة وأنَّ الإقليم يقع ضمن منطقة نفوذها ويشكل خطَّ الدفاع الأول ضد مصدر التهديد الآسيوي الكامن (الصين، روسيا، إيران،...)، ومنطقة امتصاص الصدمة الأولى للحركات الأصولية والمتطرفة (منطقة الساحل) ومستودع للطاقة ومحرك الصناعات الثقيلة والحربية الغربية^(٣)، إلى جانب تهديد القوة الإسرائيلية المتنامية في المنطقة: العسكرية (قوة الردع النووية)، والسياسية (إستراتيجية السلام وتداعياتها السلبية)، دون إهمال المخاطر الداخلية المتمثلة في الصراع على السلطة، المطالب العرقية والاثنية، والتدهور الاجتماعي والاقتصادي... المخاطر التي قد تتفاقم وتزداد خطورة في ظل تراجع دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة الأزمات والقضايا الدولية وتبني منظمة حلف شمال الأطلسي هذا الدور كبديل عملي^(٤) (وإن ظلت القرارات الأممية محدداً لتدخله) خاصة بامتلاكه من أسباب القوة العسكرية مالا تمتلكه المنظمة الأممية.

١- "مشروع الشرق الأوسط الكبير هل مازال قابلا للتطبيق في المنطقة العربية؟"، جريدة اليوم ٢٠١٢/٧/٠٥،

في: <http://www.alyaum.com/news/art/53690.html>

٢- أندريس فوج راسموسين، "الناتو والربيع العربي"، صحيفة الشرق الأوسط، ٠٣ يونيو ٢٠١١.

٣- محمد الشاهر الإمام، مرجع سابق.

4- Ashref Kishk, The Istanbul Co-Operation Initiative Agreement between NATO and the Gulf Co-Operation Council Countries: Obstacles and Propositions, NATO Defense College, Rome, 2009, p.42.

خاتمة:

مَهْمَا اختلفت التصوّرات حول المنطقة، ومَهْمَا تنوّعت تسميات شمال إفريقيا من خلال مختلف الأدبيات والتوجهات التي تناولته كإقليم أمني بعد نهاية الحرب الباردة، أو كتصوّر غربي لبناء أمني إقليمي ودخول المنطقة في عمق الاستراتيجيات الأوروبية-الأمريكية-الأطلسية التي سَعَتْ من خلال الترتيبات والتدابير العديدة إلى إيجاد هوية جديدة لشمال إفريقيا بإضفاء صبغة "المتوسطية" وعمقها الجيوسياسي "المنطقة الأورو-متوسطية" تارةً، أو "الشرق أوسطية" وامتدادها الجيوستراتيجي "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" تارةً أخرى؛ تبقى التحديات/الرهانات الأمنية تتجاذب هذه المنطقة ذات الأهمية المتزايدة بين فرص احتواء المخاطر والتي ما هي إلا تدابير لاحتوائها (أي المنطقة) وبين إمكانية الحد من انتشار هذه المخاطر والتي ما هي إلا مؤشرات عن زيادة اللا استقرار، تنامي المشاكل، وارتفاع سقف التحديات، وما مشاريع الشراكة الأورو-متوسطية إلى السياسة الأمنية "الحسنة" مع جوارها الجنوبي، أو مبادرة الشراكة الأمريكية-المغربية من أجل التأسيس لمنطقة تبادل حر ضمن مشروع أوسع وأخطر "الشرق الأوسط الكبير" ضمن الاستراتيجية الأمنية الكبرى/الشاملة المتجددة باستمرار ، أو الحوار المتوسطي بين منظمة حلف شمال الأطلسي وكل دول شمال إفريقيا إلى جانب الأردن و"إسرائيل"، إلا تدابير غربية لضمان تدفق الطاقة، تأمين السوق الاستهلاكية الشمال افريقية والتطبيع مع إسرائيل وقبولها في المنطقة دون شرط بل أكثر من ذلك الانصياع إلى شروطها (كون الشروط الأمريكية-الأطلسية وحتى الأوروبية إلى حد ما تتضمن الشروط الإسرائيلية) المُسَطَّرة ضمن استراتيجيتها القومية التي تنصُّ على امتلاك كل أسباب القوة والتهديد بها كمنهج يؤمّن استمرار وبقاء "دولة إسرائيل" التي تدرك عدم قدرتها على خلق أدنى نسق تعاوني قومي مع الغرب إلا من خلال عضويتها ضمن هذه الترتيبات، الترتيبات التي تفاقمت خطورتها في ظل اختلال التوازن في التعامل بين الطرفين: جماعة أورو-أطلسية تتميز بالتماسك والقوة وتتعامل ككتلة واحدة بينما الطرف الجنوبي (شمال إفريقيا) يتعامل كدول فرادی وفقاً للمشروطية الايجابية/السلبية الأوروبية... فهل ستدرك الدول العربية: الشمال افريقية، المشرقية وحتى الخليجية ضرورة التكتل العربي-العربي لمواجهة تحدي الاستراتيجيات الغربية لاحتواء انتشار مخاطر التهديدات الأمنية من أجل بناء السلم والأمن في المنطقة! في بيئة الثورة من أجل التغيير التي عرفتها مع مطلع القرن الحادي والعشرين؟

الارتباط بين الإرهاب وتجارة المخدرات في شمال إفريقيا: تهديد مزدوج في فضاء جيوسياسي مضطرب

أ. دندن عبد القادر

مقدمة:

من ضمن التغيرات الاستراتيجية التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة التغير في مفهوم الأمن و مضامينه، حيث لم يعد مقتصرًا على التهديدات العسكرية الخارجية ذات الطابع الدولاتي، و لكن ظهرت مقاربة نقدية تسعى لتوسيع مفهوم الأمن و تغطية القصور الذي وقعت فيه المقاربة العقلانية أو التقليدية، و برز في ظلها مفهوم "الأمن غير التقليدي" (Non-traditional security)، و الذي ينصرف نحو قضايا من قبيل الإرهاب و البيئة (تلوث، تغيرات مناخية...) و ندرة الموارد و المخدرات و انتشار الأسلحة الصغيرة و الهجرة غير الشرعية و الاتجار بالبشر و الأمراض الفتاكة و غيرها.

ولم تكن منطقة شمال إفريقيا في منأى عن مثل تلك التهديدات المستجدة وأضحت ضمن المناطق الجيوسياسية الحساسة نظرا لتضافر عوامل جغرافية و سياسية و اقتصادية واجتماعية و إقليمية ودولية أثرت على البيئة الأمنية هناك، فتأثرت بانتشار الإرهاب و التطرف الديني، و بالهجرة غير الشرعية حيث كانت المنطقة نقطة عبور و مصدر للمهاجرين غير الشرعيين في نفس الوقت، و بالتغيرات المناخية التي لم تستثنى المنطقة، و بالمخدرات التي جعلت من المنطقة طريق عبور نحو أوروبا و موطنًا لزراعة أنواع خطيرة من المخدرات كالقنب الهندي، و تأثرت أيضا بشبكات تهريب الأسلحة في صورة جماعات دعم للمنظمات الإرهابية المسلحة، و شملت التوترات السياسية و الأمنية مع الحراك السياسي الذي شهدته عدد من دول المنطقة مثل ليبيا و تونس، و معاناة دول الجوار من حركات انفصالية مثل مالي.

ونظرا لتعدد البيئة الأمنية في شمال إفريقيا نركز في مداخلتنا على التحالف الموجود بين المنظمات الإرهابية المسلحة و شبكات تهريب المخدرات في المنطقة، و التي تزيد من توتر البيئة الأمنية من جهة وتضرب عملية محاربتها من جهة أخرى، و لكنها من جهة ثالثة

و لو نظريا فقط تزيد من حتمية التعاون والتنسيق بين دول المنطقة و دول من خارجها لمواجهة خطرهما.

و تركز هذه المداخلة على تحليل إشكالية مدى الترابط بين الجماعات الإرهابية المسلحة و شبكات الاتجار بالمخدرات في شمال إفريقيا، و منه نتساءل:

- ما هي الخصوصيات التي تؤهل منطقة شمال إفريقيا لتكون جزء من المشهد العالمي للتحالف بين تهديدين خطيرين في حجم الإرهاب و المخدرات؟

- ما هي صور الارتباط بين الإرهاب و تجارة المخدرات في المنطقة؟

- كيف تؤثر التطورات المستجدة الحاصلة في المنطقة و في جوارها الإقليمي (منطقة

الساحل و غرب إفريقيا) على توطيد العلاقة بين هذين التهديدين؟

١- خطر المخدرات عالميا:

تعتبر مشكلة المخدرات إحدى الملفات الساخنة التي لا يخلو منها أي مؤتمر أو ندوة أو ملتقى دولي أمني، باعتبارها إحدى المشاكل الدولية الثلاث التي أصبحت في العقدين الأخيرين تقلق السلم والأمن العالميين وهذه المشاكل هي (الإرهاب- المخدرات- تلوث البيئة)، ولو حاولنا سبر أغوار التاريخ لوجدنا علاقة الإنسانية بالمواد المخدرة ليست حديثة النشأة بل عرفتها بعض الحضارات القديمة مثل بابل وأشور منذ أكثر من ٤ آلاف سنة قبل الميلاد خاصة نبات الخشخاش، كما عرفت دول أمريكا اللاتينية نبات ورق الكوكا منذ أكثر من ٦٠٠ سنة قبل الميلاد^(١).

وواكبت المتاجرة بالمخدرات التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية بنهاية حقبة الحرب الباردة من جهة، و مساهمة العولمة من جهة أخرى في نقل المتاجرة بالمخدرات و غيرها من الجرائم إلى طور الانتشار الواسع المتخطي للحدود"، فقد طرح نشوء الجريمة المنظمة المتخطية للحدود الوطنية- بما فيها المخدرات- بوصفها قضية في السياسة العالمية تحديات خطيرة لأكثر من واحدة من نظريات العلاقات الدولية، فلا واقعية "هوبز" (و الواقعية الجديدة المشتقة منها) و لا المذهب المؤسسي الليبرالي أو الليبرالية الجديدة من جهة أخرى تستوعب - على صعيدي مفاهيمي أو على صعيد عملي- المنظمات الإجرامية المتخطية

١- عبد اللطيف محمد أو هدمة. "مشكلة المخدرات و أبعادها الدولية على الأمن القومي و التنمية". الإدارة

العامة لمكافحة التهريب و المخدرات، في:

<http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=282>

للحدود الوطنية، إذ يرى الواقعيون أنه لا صلة لهذه المنظمات بالصراع الدائم بين الدول الساعية إلى القوة و الأمن في العلاقات الدولية، في حين يرى أصحاب المذهب المؤسسي أنها غير مرحب بها لأنها شكل من أشكال التناظر في عالم من الانسجام المتزايد^(١).

وكانت الجريمة المنظمة الجريمة المنظمة أحد المستفيدين الرئيسيين من العولمة، و قد وسعت امتدادها بحيث تخطت الحدود الوطنية و حققت في بعض الدول موقع قوة كبيرة، فقد عادت الأبعاد و الخصائص الرئيسية للعولمة - ضغط الزمن و المسافة، بروز نظام تجاري عالمي، تطوير نظام مالي عالمي و ثورة الاتصالات و ثورة المعلومات- بالنفع على الجريمة المنظمة بقدر ما عادت بالنفع على الأعمال المشروعة^(٢).

لقد استغلت عصابات تصنيع المخدرات و المتاجرة بها ما توفره العولمة من تسهيلات لتوسيع نشاطها بحيث لم يبق في العالم مجتمع لا يعاني من شرور المخدرات، و مع ذلك لا يمكن الإدعاء بأن المخدرات أو انتشارها نتيجة مباشرة من نتائج العولمة.. فهي مرض عرفته مجتمعات محدودة و على نطاق جغرافي وبشري ضيق نسبيا، إلا أن عصابات المخدرات وظفت إمكانات العولمة توظيفاً واسعاً من أجل الدخول إلى ساحات جغرافية جديدة، و التأثير في مجالات حيوية جديدة^(٣).

و تقف الأرباح الطائلة المتأتية من تجارة المخدرات وراء إصرار الشبكات المختصة في هذا المجال على مواصلة نشاطها و الدفاع عنه باستعمال القوة إن لزم الأمر، يقول "جياكوميلي": "إن الأرباح الطائلة المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات هي شريان الحياة الرئيس لتنظيمات الجريمة المنظمة، ولذلك تحارب هذه المنظمات بشراسة لحماية مصدر تمويلها الرئيس، و وسيلتها في تسهيل عملياتها الإجرامية بالفساد و الإفساد،

١- فيل ويليامز. "الجريمة المتخفية للحدود الوطنية و الفساد". في: برايان وايت، ريتشارد لينل و مايكل سميث (محررون). قضايا في السياسة العالمية. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤. ص ٣٠٨.

٢- نفس المرجع السابق. ص ٣١٠.

٢- مصطفى عمر النير. "المخدرات و العولمة: الجوانب السلبية". في: عبد القادر عبد الله العرابي (محرر). المخدرات و العولمة. مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧. ص ٩.

كما أنه ليس غريبا أن نجد أن النشاط المشترك بين هذه التنظيمات الإجرامية هو الاتجار غير المشروع بالمخدرات^(١).

و تشير مختلف الدراسات و التقارير إلى ضخامة العوائد المالية المحصلة من تجارة المخدرات في العالم بشكل متزايد و يفوق حتى مداخيل دول بأكملها، فقد خلص حول "سوق المخدرات العالمي ١٩٩٨-٢٠٠٧" الصادر عن اللجنة الأوروبية و معهد "تريمبوس" و مؤسسة "راند"، إلى أن العائدات الإجمالية لتجارة المخدرات حسب تقديرات "تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة ٢٠٠٥" (UNODC) قد بلغت ٣٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ (أي أعلى من الناتج القومي الذي تحصله ٨٨% من دول العالم)^(٢).

و تعتبر تجارة المخدرات المجال الذي يوفر الربح الأكبر في عالم الجريمة، و هو المجال الذي يوفر دخلا شبه ثابت لشريحة كبيرة في مجتمعات المنتجين و مجتمعات العبور و مجتمعات المستهلكين، و يفيد تقرير الأمم المتحدة حول المخدرات لعام ٢٠٠٥ (بارتفاع عائدات المخدرات مقارنة بالتقارير السابقة) ليصل إلى ٤٠٠ مليار دولار أو ما يعادل ٨% من حجم التجارة العالمية^(٣).

ومما يؤكد أن ظاهرة المتاجرة بالمخدرات لازالت في ازدياد مستمر على الصعيد العالمي، هو آخر الأرقام التي تقدر مداخيل الدورة السنوية للنشاط ككل بما يزيد على خمسمائة مليار دولار، أي أنها تفوق الأموال المتحصلة من الثروة النفطية في العالم^(٤).

و يشير الخبير "بيتر ليللي" إلى امتلاك هذه التجارة المحظورة لـ ٤٠٠ مليون زبون منتظم، و يتم في إطارها غسل ٢٠٠ مليار دولار بنجاح عبر العالم كل سنة، و أضحت هذه التجارة تمثل قسما كبيرا في الناتج العام لعدد من الدول، ففي كولومبيا يتحدث الخبير "بيتر ليللي" عن حصص "كارتيل كالي" الكولومبي لتجارة المخدرات ما قيمته ٢٠٦ مليار دولار، مع توغل عصابات المخدرات بشكل كبير داخل أوساط الساسة الفاسدين، و تتجذر

١- محمد فتحي عيد. "المخدرات و الجريمة المنظمة". في: عبد القادر عبد الله العرابي (محرر). المخدرات و العولمة. مرجع سابق. ص ٢٣٥.

2- Peter Reuter and Franz Trautmann (eds). **A report on global illicit drug markets 1998-2007**. European comission, RAND corporation and Trimbos Institute. Netherlands. 2009. p.١٢.

٣- مصطفى عمر التير. مرجع سابق. ص ٢٢.

٤- عبد اللطيف محمد أو هدمة. مرجع سابق.

هذه التجارة المحظورة أكثر في عدد من المجتمعات لأنها تخلق فرص عمل كبيرة تصل إلى ٣٠٠ ألف في بوليفيا ما بين ٥٠٠ ألف و مليون في بيرو مثلاً^(١).

و نتيجة لذلك توسعت المساحات المخصصة لزراعة مختلف أنواع المخدرات في العالم، فقدرت المساحة المزروعة بنبات الأفيون بأكثر من ٢٦.٠٠٠ ألف هكتار ينتج منها ٣٧٠٠ طن من الأفيون مما ساهم في إنتاج ما يزيد عن ٣٧٠ طناً من الهيروين، كما شغلت زراعة الكوكا حوالي ٢٢.٠٠٠ هكتار ينتج منها ٢٣.٠٠٠ طناً من أوراق نبات الكوكا مما يوازي ٦٨٠ طناً من الكوكايين^(٢).

٢ - دور شمال إفريقيا في تجارة المخدرات العالمية:

لم تستثنى شبكات الاتجار بالمخدرات أية بقعة من بقاع العالم بفضل استراتيجيتها ذات الطابع العالمي و المبنية على التنسيق المحكم بينها بغض النظر عن مكان تواجدها و تمركزها، و في منطقة شمال إفريقيا تتضافر العديد من العوامل التي تجعل منها محورا مهما في تجارة المخدرات العالمية سواء كمنطقة عبور أو منطقة إنتاج أو استهلاك، نذكر منها:

* الموقع الجغرافي: تأخذ منطقة شمال إفريقيا تسميتها من تواجدها شمال القارة الإفريقية، و أهلها هذا الموقع لتكون نقطة عبور مهمة و مركزا لالتقاء الثقافات الإفريقية و العربية الإسلامية و الأوروبية، كما جعل منها هذا الموقع مركزا حيويا في حركة التجارة قديما و حديثا، كما وضعها هذا الموقع الجيوبوليتيكي الحساس في محور تحركات شبكات الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية المسلحة، فمن خلالها يعبر السلاح و السلع المهربة و المخدرات و حتى الاتجار بالبشر (موجات الهجرة غير الشرعية و تدفقات اللاجئين).

و يمكن فهم هذا الدور الذي تضطلع به منطقة شمال إفريقيا بالنظر لخصائص موقعها الجغرافية، فهي مرتبطة بإفريقيا جنوب الصحراء من خلال الصحراء الإفريقية الكبرى، و تحاذي منطقتي غرب إفريقيا و دول الساحل الإفريقي مباشرة و تتصل بوسط إفريقيا من خلال الحزام الجنوبي لدول، الساحل الصحراوي، و تمكن مصر التي تعتبر دولة عبور من ربط المنطقة بدول حوض النيل و بشرق إفريقيا وبقارة آسيا من خلال شبه جزيرة

١ - عبد القادر عبد الله العرابي. "تجارة المخدرات و علاقات الشمال بالجنوب في ضوء العولمة". في: تجارة

المخدرات. مرجع سابق. ص ٩٥.

٢ - عبد اللطيف محمد أو هدمة. مرجع سابق.

سيناء، كما أن هنالك مقاطعات مغربية في الأصل (سبتة و مليلة) و لكنها تابعة لإسبانيا حاليا (و هو ما يجعلها همزة وصل مباشرة بقارة أوروبا)^(١).

خريطة رقم (٠١): موقع منطقة شمال إفريقيا



وعزز هذا الموقع الاستراتيجي للمنطقة من اكتسابها لصفة منطقة العبور الحيوية لشحنات المخدرات الموجهة نحو السوق الأوروبية بالأساس، فقد أفاد تحقيق قام به المرصد الجيوبوليتيكي للمخدرات سنة ٢٠٠٧ بأن المغرب قد أصبح نقطة عبور هامة للكوكايين المرتبط بشبكات التهريب الكولومبية، و أكد تقرير إدارة مكافحة المخدرات سنة ١٩٩٣ بأن:

1- North Africa, From Wikipedia, the free encyclopedia, In: "http://en.wikipedia.org/wiki/North_Africa".

"دول شمال إفريقيا تعرف استغلالا متزايدا لأراضيها ومياهها الإقليمية من طرف شبكات إجرامية لت تهريب الكوكايين بكميات كبيرة نحو أوروبا"^(١).

فبحسب المختصين تمثل الجزائر محور عبور مهم للمخدرات، و أفادت تقارير من هيئات أمنية مختلفة أن ٩٠% من البضاعة المحجوزة في الجزائر كانت في طريقها نحو السوق الأوروبية و الشرق أوسطية، وتحليل المعطيات المتوفرة يكشف أن الجزائر تعرف تطورا كبيرا في تجارة المخدرات، و منها الكوكايين ومواد أخرى تهربها شبكات من الساحل الإفريقي عبر اختراق حدود النيجر و مالي خفية، كما تشكل المساحات الواسعة في تمنراست و عين قزام ممرا مفضلا لتلك الشبكات التي تهرب في الغالب ما يعرف بالمخدرات الصلبة (des drogues dures)^(٢).

و تشكل المتاجرة بالمخدرات ٢٦.٦٣% من نشاط الجريمة المنظمة في الجزائر بحسب تقرير لمصالح الدرك الوطني صادر سنة ٢٠٠٩، و هي السنة التي شهد سداسيها الأول فقط حجز ٤٢ طن من المخدرات منها ٢٢ طن في ولاية بشار لوحدها، و يفيد نفس المصدر أن الكمية المستهلكة ضئيلة جدا مقارنة بالكمية المحجوزة الإجمالية^(٣).

فيما أشار الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها إلى أنه تم حجز حوالي 78 طنا من القنب الهندي في الجزائر خلال السداسي الأول من سنة ٢٠١٣، و هو رقم في ارتفاع مقارنة بـ 71 طنا سجلت خلال نفس الفترة من السنة الماضية^(٤).

و يمثل موقع مصر نقطة عبور لتجارة الهيروين والقنب من مناطق الإنتاج الرئيسية في جنوب شرق آسيا إلى الأسواق الأوروبية، وعلى النطاق العالمي تعتبر أضعف

1- Nadja Bouaricha et O. Cheikh. **Marché marocain de trafic de drogue : 10 milliards d'euros de chiffre d'affaires**. La Nouvelle République, mardi 10 août 2004, "http://cannabis.free.fr/articles/maroc_trafic.html".

2- Ousmane Wague. "Afrique du Nord: Trafic de drogue au Maghreb - Danger et itinéraires des grands cartels transsahariens". 5 Janvier 2009, In: "http://fr.allafrica.com/stories/200901051169.html?page=2".

3- **Le trafic de drogues représente 26 % de la criminalité organisée en Algérie**, 8 juillet 2009, "http://www.algerie-dz.com/article17326.html".

٤- تهريب المخدرات :الجزائر تحارب نوعا جديدا من الإرهاب. تقرير وكالة الأنباء الجزائرية، ٢٤/٠٧/٢٠١٣، في:

"http://www.djazairess.com/aps/314584".

النقاط في مصر بالنسبة لتجارة المخدرات هي الموانئ والمطارات وقناة السويس التي تعبرها آلاف السفن سنويا - فقد مر بالقناة ١٤٦٠٠ سفينة عام ١٩٩٧-، ومن ثم يمكن أن تكون مصر منفذا جنوبيا مهماً لت تهريب المخدرات إلى أوروبا^(١).

و لم تسلم الأراضي الموريتانية من سطوة شبكات تهريب المخدرات، حيث شهدت سنة ٢٠٠٧ حجز حوالي ١٢ طن من الكوكايين.. و سجل حجز ٥.٤ طن من القنب خلال الأشهر الثمانية الأولى من ذات السنة، مع توقيف ٤٠ شخصا خلال عمليات مختلفة^(٢).

* توسع رقعة إنتاج المخدرات في المنطقة: لم يقتصر دور شمال إفريقيا في تجارة المخدرات العالمية على كونها منطقة عبور فحسب بل هي من مناطق إنتاج المخدرات أيضا، و تعرف المساحات المزروعة بمختلف أنواع المواد المخدرة تزايدا ملحوظا لاسيما في المغرب الذي تعد محور إنتاج و تجارة المخدرات في المنطقة.

إذ أصبحت المخدرات موردا من بين الموارد الرئيسية للدخل القومي، فما يجنيه المغرب سنويا و هو من بين البلدان التي يرد ذكرها كثيرا في التقارير المتخصصة يقرب من ٦ ملايين دولار، أو ما يعادل حوالي ٢٠% من الناتج الإجمالي للدخل^(٣).

و تذهب مصادر أخرى إلى أن مهربي المخدرات في المغرب يجنون ما مقداره ١٣ مليار دولار سنويا، وهو ما يوازي نسبة تتراوح ما بين ١٧% و ٤٠% من الناتج الداخلي الخام المغربي، و هو ما عزز سمعة المغرب كأهم منتج و مصدر للقنب على الصعيد العالمي^(٤).

ورغم إعلان المغرب عن انخفاض إنتاج القنب عام ٢٠٠٨، بانخفاض المساحة المزروعة إلى ٦٠٠٠٠ هكتار بعد المسح الذي قامت به الحكومة المغربية و مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابا على انخفاض الأرقام التي

١- المخدرات تجتاح العالم العربي: التكتّم يحول دون جلاء أبعاد الكارثة الاجتماعية المنتظرة، في:

<http://www.aljalia.org/index.php?action=show&type=news&id=1737>

2- Ousmane Wague. Op. Cit.

٣- مصطفى عمر التير. مرجع سابق. ص ٢٢.

4- Ousmane Wague. Op. Cit.

تقدمها الدول بخصوص مصدر وأصل القنب المحجوز، حيث لا تزال المغرب تعتبر المزود الأول ببذور القنب عالمياً^(١).

و في تحقيق أجرته الحكومة المغربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة سنة ٢٠٠٣، اتضح أن ربع المساحة المخصصة للزراعة في منطقة الريف المغربي خاضعة لهيمنة ما يعرف بثقافة القنب^(*) (في إشارة إلى تقاليد زراعة هذه المادة و المتاجرة بها في الريف المغربي)، و يعد مدخول ٨٠٠ ألف شخص أي حوالي ثلثي سكان تلك المناطق الريفية ذو صلة بتلك الثقافة.. إضافة لكون حوالي ٧٠% من الكيف المعالج المتداول في أوروبا مصدره المغرب^(٢).

و نتيجة تجذر ثقافة القنب في تلك المناطق فإن مساحات القنب المزروعة تغطي ٢٧% من المساحة الزراعية في كامل تراب منطقة الريف، و هنالك توجه لإنتاج بذور القنب الموجهة للتهريب الدولي، مما وضع المغرب في طليعة المصدرين العالميين لهذه المادة منذ سنوات عديدة، و يمول السوق العالمي إجمالاً بما مقداره ٤٠% من القنب، و ترتفع هذه النسبة إلى ٨٠% عندما يتعلق الأمر بتمويل السوق الأوروبية^(٣).

* تزايد الاستهلاك في المنطقة: في عام ٢٠٠٧ بلغ عدد المستعملين للقنب الهندي لمرة واحدة على الأقل ما بين ١٤٢.٦ مليون و ١٩٠.٣ مليون مستعمل، أي ما بين

1- world drug report 2009. United Nations office on drugs and crime, United Nations publications, Vienna, 2009. p. 95.

* عرف المغرب ما يعرف بـ "ثقافة القنب" (Cannabis culture) منذ القرن الـ ١٦م، في البداية كانت هذه الثقافة منحصرة في خمسة قرى بشمال البلاد بين منطقتي كتامة و بني خالد، و بعد الاحتلال الفرنسي و الإسباني للمغرب تدعمت ثقافة القنب و توفرت لها الحماية في ظل إطار قانوني و قضائي، و توسعت إلى مناطق أخرى واقعة تحت السلطة الإسبانية و الفرنسية، و بفضل اتفاقية سنة ١٩٠٦ تم السماح لتلك للمجتمعات المتركزة في الريف المغربي باستغلال و احتكار محاصيل القنب التي كانت موجهة في البداية للاستهلاك المحلي، و مع مرور الوقت بدأ المنع التدريجي بقوانين تشريعية خلال الفترة الاستعمارية، و عند استقلال البلاد سنة ١٩٥٦ تم المنع الكلي لهذه الثقافة، و أحدث هذا القرار الذي اضطراباً في المناطق المعنية بهذه الثقافة التي تمثل مصدر الدخل الرئيسي لسكانها الذين عاشوا في ظل هذه الظروف السوسيو - اقتصادية لفترة طويلة. أنظر:

- La culture du Cannabis au Maroc. Barcelone 29 janvier 2009,

" <http://ageddim.jeeran.com/archive/2009/1/792526.html>"

2- Nadjia Bouaricha et O. Cheikh. OP. Cit.

3- La culture du Cannabis au Maroc. Op. Cit.

٣.٣% و ٤.٤% من السكان المتراوحة أعمارهم ما بين ١٥ و ٦٤ سنة، منهم ٢٨ مليون مستعمل في قارة إفريقيا يتركز منهم أكثر من ٣ ملايين في منطقة شمال إفريقيا^(١).

٣- العلاقة بين الجماعات الإرهابية وشبكات المخدرات في المنطقة:

أصبح من المؤلف لدى الخبراء الأمنيين الجزم بوجود صلات قوية بين التنظيمات الإرهابية و شبكات الجريمة لمنظمة التي تنشط في مجالات إجرامية متعددة تأتي المتاجرة بالمخدرات على رأسها، نظرا لما تجنيه هذه التجارة غير المشروعة من أموال طائلة تضاهي بل و تتعدى مداخيل النفط و الغاز السنوية في العالم، و يتقاطع ذلك مع حاجة المنظمات الإرهابية للتمويل المالي الكافي لتوسيع و تطوير مجال عملياتها من الناحية الجغرافية و النوعية.

و قد برز الاهتمام بتمويل الإرهاب عن طريق عائدات تهريب المخدرات كمشكلة كبرى منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١، بعد تحول أفغانستان خلال عقد التسعينيات و وقوعها تحت حكم طالبان إلى مركز عالمي لإنتاج الأفيون و بلوغ هذا الإنتاج لأوجه سنة ١٩٩٩ بمقدار ٤٥٨١ ألف طن، و وجد تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن حينها في أفغانستان ملاذا آمنا للتخطيط لأعمال إرهابية و تحويل أفغانستان إلى دولة راعية للمخدرات و راعية للإرهاب، و هذا ما دفع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة آنذاك "أنطونيو ماريو كوستا" للتصريح بأن: "الأدلة تتزايد بشأن استخدام عائدات المخدرات في تمويل النشاطات الإجرامية بما في ذلك الإرهابية منها" و أضاف بأن: "مكافحة تهريب المخدرات معناه محاربة الإرهاب"^(٢).

ومن حينها برز توجه قائل بأنه لا يمكن ربح حرب مكافحة الإرهاب بدون ربح معركة القضاء على تهريب المخدرات و الاتجار بها، و قد فتح التوجه الأمريكي لتوظيف الخبرة المكتسبة من الحرب على الإرهاب في محاربة المخدرات المجال للحديث عن العلاقة بين الحربين.. حيث إنه من وجهة نظر البعض هناك تشابه بين الاثنين، فكما أن حزام

1- world drug report 2009. Op. Cit. p. 95.

2- Pierre-Arnaud Chouvy. "Drugs and the Financing of Terrorism". Terrorism Monitor: Volume 2, Issue 20, October 21, 2004, In: "http://www.geopium.org/terrorism-monitor-afghanistan-drugs_financing_terrorism.html".

الإرهاب يمتد من أفغانستان وباكستان مروراً بالشرق الأوسط إلى أوروبا فإن الشبكات الدولية للمخدرات كذلك تتجمع حول نقاط عالمية ساخنة تمتد من المكسيك إلى غرب أفريقيا.. وأيضاً مثلما تكيفت التنظيمات الإرهابية مثل "القاعدة" بسرعة ونجاح مع وسائل التكنولوجيا الحديثة ومنها شبكة الإنترنت، فإن الحال لا يختلف بالنسبة لعصابات المخدرات الدولية والتي يرجع نجاحها إلى ما لديها من نشاط ومرونة ورغبة دائمة في التنوع، وذلك التشابه يعضده ويؤكد ما سبقت الإشارة إليه بشأن وجود علاقة وثيقة بين الإرهاب وتجارة المخدرات مع استخدام الأموال الناتجة من هذه التجارة في تمويل النشاط الإرهابي.. ما يعني أن مكافحة الإرهاب مرتبطة بمكافحة تجارة المخدرات وأن نجاح الأخيرة ربما يساهم في نجاح الأولى وربما يؤدي إلى انحسار^(١).

وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية كانت هناك روابط عديدة بين المخدرات والإرهاب، فمن بين المنظمات الثلاث والأربعين المعروفة رسمياً كمنظمات إرهابية أجنبية، وجدت إدارة مكافحة المخدرات أن تسع عشرة منها ترتبط بشكل أو بآخر بتجارة المخدرات العالمية، وتعتقد الإدارة أن ما يصل إلى ٦٠% من المنظمات الإرهابية ترتبط بالتجارة غير المشروعة بالمخدرات.. ومع زيادة انخراط المنظمات الإرهابية الأجنبية في تجارة المخدرات بدأت تظهر المنظمات المهجنة التي تعمل في المجالين معاً، وهذه المنظمات المهجنة عبارة عن منظمات إرهابية أجنبية نصفها منظمة إرهابية ونصفها الآخر كارتل عالمي لتجارة المخدرات، ومن الأمثلة النموذجية للمنظمات المهجنة حركة طالبان والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك)، إذ يجسدان من حيث الجوهر وجه الجريمة المنظمة في القرن الحادي والعشرين^(٢).

ويورد "مارك كليمان" خمسة طرق على الأقل يمكن من خلالها لتجارة المخدرات - سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة أو مناطق العبور - أن تفقد لمساعدة الإرهاب، وهي:

١- سمير فاروق حافظ. مشكلة الاتجار في المخدرات وتعثر الجهود الدولية للمكافحة. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، في:

"www.policemc.gov.bh/.../634454015434209631.pdf"

٢- مايكل براون. "الاتجار بالمخدرات والجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط: صلة متنامية؟". معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، ٢٥ جويلية ٢٠٠٨، في:

<http://arabic.washingtoninstitute.org/print.php?template=C05&CID=2713&portal=a>

- توفير السيولة النقدية لتمويل العمليات الإرهابية.
- خلق الفوضى في الدول التي تنتج فيها المخدرات أو تمر عبرها أو تستهلك فيها، مما يوفر بيئة ملائمة للنشاط الإرهابي.
- توليد الفساد في المؤسسات القانونية و العسكرية و مؤسسات حكومية أخرى و حتى في أوساط المجتمع المدني، بحيث يتم بناء دعم شعبي للإرهاب، و إضعاف قدرة المجتمع على محاربة التنظيمات الإرهابية و أنشطتها.
- توفير خدمات مفيدة للنشاط الإرهابي في شكل أسلحة و تبييض الأموال و توفير هويات مزورة و وثائق أخرى تخدم تهريب المخدرات و الأغراض الإرهابية أيضا.
- تشتيت جهود المنظومة القانونية و الاستخباراتية⁽¹⁾.

في شمال إفريقيا و على غرار مناطق أخرى من العالم تعاني من خطر الإرهاب و المخدرات على السواء، يمكن إيجاد صلات و روابط بين التنظيمات الإرهابية و شبكات تهريب المخدرات، و دول المغرب العربي التي تتركز في شمال القارة الإفريقية تواجه تحديات حقيقية لأمنها و استقرارها في ظل خصوصياتها الجيوبوليتيكية المعقدة، من حيث الموقع الجغرافي و من حيث طبيعة الأوضاع المتوترة السائدة سواء في دول الساحل الإفريقي المجاورة أو في داخل الدول المغاربية في حد ذاتها خاصة في ليبيا و تونس بعد الإطاحة بنظم سياسية عمرت طويلا و لكن مع عجز القوى الثورية عن ضبط البيئة الداخلية و استتباب الأمن فيها، ناهيك عن المصالح المتضاربة للقوى الخارجية في المنطقة خاصة الفرنسية و الأمريكية، مع النشاط الكبير لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالمنطقة. لقد تحولت منطقة المغرب العربي إلى مسرح حقيقي لنشاط تنظيم القاعدة الإرهابي، و يشهد على ذلك العمليات التي يقوم بها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وبدأت مخاوف الأجهزة الأمنية في المنطقة تتزايد من سعي هذا التنظيم إلى توسيع رقعة عملياته واستهداف الدول المجاورة للجزائر في محاولة لإثبات وجودها إقليمياً، و قد أكد "سعيد لكحل" الباحث في الحركات الإسلامية بالمغرب أن: "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي باتت تنظيماً جهوياً، ولم يعد خطره محصوراً داخل حدود الجزائر،

1- Mark A. R. Kleiman. "Illicit drugs and the terrorist threat: causal links and implications for domestic drug control policy". Congressional research service (CRS) report for congress, Washington, April 20, 2004. p. 1, 2.

بحيث امتدت دائرة أعماله الإرهابية لتشمل دول الجوار خاصة موريتانيا ومالي والنيجر إضافة إلى الجزائر"، وأضاف لكحل في تصريح لـ "إيلاف" أن ما ساعد الإرهاب على التمدد "الطبيعة الصحراوية، وضعف الإمكانيات اللوجيستكية لدول جنوب الصحراء، بالإضافة إلى ضعف التنسيق الأمني بين دول المنطقة"^(١).

و أصبح اسم القاعدة في المغرب الإسلامي لا يذكر إلا وهو مرتبط بعملية اختطاف رهائن أو تهريب مخدرات أو سرقة وكالة مصرفية. وأصبح التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب قويا لدرجة أن بعض المحللين مثل "جان بابتيست كاربونتيني" بدؤوا يتحدثون عن تحول القاعدة من ممارسة الإجرام بهدف تمويل الإرهاب إلى اتخاذ الإرهاب غطاءً لممارسة الجريمة من أجل جني المال، وقال قاضي مكافحة الإرهاب الفرنسي "جان لويس بروكيير": "هناك شبكات مالية دولية موجهة لتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات والسجائر المهربة وتجارة البشر، بدون تمييز، وهذه الشبكات المرتبطة بشكل وثيق بالقاعدة في المغرب الإسلامي، من جهة، وبكارتيلات المخدرات في أمريكا الجنوبية، من جهة ثانية، تمثل خطراً كبيراً على استقرار المنطقة"^(٢).

ويضيف "بروكيير" أن مخطط القاعدة في المنطقة يتمثل في إضعاف نفوذ دول الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية، التي تشكل معبراً للكوكابين القادم من جنوب أمريكا باتجاه الأسواق الأوروبية، وأشار إلى أن القاعدة تسعى إلى بسط سيطرتها على هذه المناطق عبر التغلغل في المجتمعات المحلية باستعمال المال الذي تجنيه من عمليات الاختطاف ومن تجارة المخدرات وغيرها من الأعمال الإجرامية ويقول بروكيير: "إن قاعدة المغرب الإسلامي لن تكتفي بالمجال الذي تسيطر عليه اليوم في مالي والنيجر، والذي تتخذه كقاعدة خلفية للارتداد و الاختباء"^(٣).

١ - القاعدة تتوسع في شمال أفريقيا وتورق الدول العربية. عن موقع الإمام الشيرازي، ٢٠/٨/٢٠٠٩. في:

"http://www.alshirazi.com/world/news/2009/8/20.htm"

٢ - مواسي لحسن. "اختطاف الرهائن وتجارة المخدرات تهيمن على نشاط قاعدة المغرب الإسلامي". تغطية

لأشغال منتدى ميدان الثالث بطنجة حول الرابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب، ٨/١٢/٢٠١٠، في:

"http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2010/12/08/feature-01"

٣ - نفس المرجع السابق.

يجد تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي في شبكات و بارونات المخدرات حليفا مهما لتوفير التمويل اللازم في ظل تشديد الخناق على مصادر التمويل التقليدية في إطار سياسة تجفيف منابع تمويل الإرهاب، إذ أصبح الاتجار بالمخدرات يشكل عصب الحياة بالنسبة للمجموعات الإرهابية النشطة بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الصحراوي. وهناك عدد من الشواهد و التأكيدات الرسمية عن وجود تحالف بين الجماعات الإرهابية من جهة و بارونات المخدرات من جهة أخرى في شمال إفريقيا، فقد قال مسؤول مكافحة التهريب والمخدرات في هيئة الجمارك الجزائرية "أرزقي هناد" في تقرير قدمه عن التهريب وتهريب المخدرات في الجزائر إنه: "في غالب الأحيان ثبت أن هناك علاقة بين شبكات تهريب السلع والمخدرات التي تقوم بتبييض أموالها وتمويل الإرهاب في بعض المناطق في الجزائر"، و تفيد مصالح الأمن الجزائرية وكذا تقارير الأمم المتحدة إن بعض المجموعات الإرهابية التي تنشط في الصحراء والساحل لها صلات مع شبكات تهريب المخدرات، حيث تقوم بتأمين مسالك لها مقابل تلقي أموال طائلة^(١).

وتعكس عدد من الأحداث الأخيرة في المغرب الكبير العلاقة بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتهريب المخدرات وجرائم أخرى، ففي شهر ديسمبر ٢٠١٠ دخل الجيش الموريتاني في اشتباك مع مجموعة من مهربي المخدرات لها صلة بالجماعة الإرهابية، وقُتل فيه مجموعة من الإرهابيين واعتُقل آخرون، واحتجزت كميات هامة من الأسلحة والذخائر والهواتف والسيارات، و تشير تقارير إلى اعتقال أحد أباطرة المخدرات الماليين الذي كان مطلوباً من قبل عدة بلدان خلال نفس العملية، و خلّفت عملية مماثلة للجيش الموريتاني في فبراير ٢٠١٠ مقتل ثلاثة مهربين مشتبّهين فيما اعتُقل 20 آخرين.

إلى جانب ذلك أعلنت السلطات المغربية توصلها الشهر الماضي إلى تفكيك عصابة تابعة للقاعدة مكونة من 36 شخصاً منهم أربعة أجانب وضالعة في التهريب والاتجار بالمخدرات، وكشف مصدر أمني بأن العصابة قامت بثمانية عمليات لنقل الكوكايين من شمال

١ - عثمان لحياني. "الجزائر تكشف عن علاقة بين تهريب المخدرات وخلايا إرهاب". تقرير للعربية نت، ٢٧ جوان ٢٠١٣، في:

"http://www.alarabiya.net/ar/north- africa/algeria/2013/06/27/".

مالي إلى أوروبا عبر المغرب والجزائر، وقدرت الكميات المنقولة خلال هذه العمليات بنحو 600 كيلوغرام من الكوكايين^(١).

و برزت الصلة أكثر بين الإرهاب و تجارة المخدرات نتيجة لظهور عدد من المتغيرات المؤثرة في شمال إفريقيا و المناطق المجاورة لها في غرب إفريقيا و منطقة الساحل، و يمكن حصرها في أربعة متغيرات رئيسية:

- ١- إعلان الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر انضواءها تحت لواء تنظيم القاعدة.
- ٢- قيام ما يعرف بثورات الربيع العربي أو الحراك السياسي الذي عرفته عدد من دول شمال إفريقيا (تونس، مصر، ليبيا)، و ما نجم عن ذلك من فراغ أمني عزز النشاط الإرهابي و التهريبي للمخدرات والأسلحة و سلع أخرى، كما هو الحال سيناء المصرية و على الحدود الليبية مع تونس والجزائر ودول الساحل الإفريقي، وفي منطقة الشعانبي على الحدود بين الجزائر وتونس.
- ٣- سيطرة الجماعات المتشددة على منطقة الساحل الإفريقي عموما و شمال مالي خصوصا.

٤- النشاط المتزايد لعصابات تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية في دول غرب إفريقيا. والتساؤل المطروح هو كيف تؤثر هذه المتغيرات على الوضع الأمني في شمال إفريقيا و على توطيد الصلة بين الجماعات الإرهابية وكارتلات تهريب المخدرات في المنطقة؟

شكل بروز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحولا هاما في النشاط الإرهابي بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، و هذا التنظيم هو وليد الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر مع بداية التسعينيات، فالقادة المستقبليين لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هم من أسسوا في البداية الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، ثم أسسوا تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC)، و في سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن هذا التنظيم عن انتمائه رسميا لتنظيم القاعدة، و في جانفي ٢٠٠٧ تغير اسم التنظيم ليحمل من حينها تسمية "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (AQMI)، و منذ ذلك التحول و التنظيم يقدم الدعم اللوجستي لغيره من الجماعات الإرهابية في المنطقة و حتى الخلايا النائمة في غرب

١- مواسي لحسن. مرجع سابق.

إفريقيا، مع محافظته في ذات الوقت على علاقاته مع الجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة في أنشطة التهريب بالمنطقة^(١).

مكن ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من توفير ركيزة إيديولوجية ولوجيستية ونظيمية لبقية الجماعات و الخلايا الإرهابية في غرب إفريقيا و في الساحل الإفريقي، و أصبحت هجماتها نوعية ذات صدى إعلامي عالمي كبير، و حفزت جماعات إرهابية في غرب إفريقيا و في دول الساحل مثل "جماعات أنصار الدين" و "الجهاد و التوحيد" و "بوكو حرام" على تنفيذ عمليات أكثر جرأة، فجماعة "بوكو حرام" مثلاً تطورت من مجموعة تشن هجمات سينة التخطيط إلى مجموعة أكثر تنظيماً، تستعمل العبوات الناسفة و حرب العصابات و الاغتيالات المستهدفة و التفجيرات الانتحارية، و ركزت هجماتها على قوات أمن الدولة، و الكنائس و الزعماء السياسيين و الدينيين (و حققت لها هذه العمليات صدى عالمي كبير)^(٢).

وأوضح الباحث المغربي في الحركات الإسلامية "سعيد لكحل" أن: "تنظيم القاعدة غدا خطراً حقيقياً في منطقة الصحراء الكبرى والساحل التي تعجز دول المنطقة على مراقبتها وبسط هيمنتها الأمنية والعسكرية، ما يشجع هذا التنظيم على اتخاذ المنطقة قاعدة خلفية لتنفيذ عملياته ضد دول المنطقة"^(٣).

و ما يساعد على تحقيق هذا الهدف هو حالة الفوضى و الفراغ الأمني الذين نتجا عن تفكك السلطة المركزية في ليبيا خصوصاً و بقاء مسافات شاسعة من الحدود و كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة بلا رقيب، فنظراً لقصور أنظمة الأمن القومي وسهولة اختراق الحدود ونظراً للطلب المتزايد على السلاح من قبل المجرمين والإرهابيين، فإن العصابات المتخصصة في الاتجار بالأسلحة صممت أساليب لإخفاء وتهريب الأسلحة عبر

١- فريدوم سي أونوفا و جيرالد إي إزريم الحناشي. "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول)"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٤ جويلية ٢٠١٣، في: <http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/7/24/20137249713268580west%20Africa1.pdf> ".
٢- فريدوم أونوفا و سيدي محمد بن محمد. "بوكو حرام و الإرهاب الانتحاري في نيجيريا.. رغبة في الموت و رهبة منها". تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢، في: <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012123013565232734.htm> "

٣- القاعدة تتوسع في شمال أفريقيا وتؤرق الدول العربية. مرجع سابق.

الحدود، وقد زادت جرأة الجماعات الإرهابية و حليفتها الإجرامية مع انتشار الأسلحة في منطقة الصحراء والساحل في أعقاب زعزعة الاستقرار في ليبيا، وتم نقل الأسلحة الليبية التي حصل عليها في البداية تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى جماعات أخرى مثل "أنصار الدين" و"بوكو حرام" و "التوحيد والجهاد" الأمر الذي زاد من جرأتها ومكنها من شن هجمات أكثر قوة وفتكا^(١).

تدعمت قوة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و جماعات إرهابية أخرى ناشطة في منطقة الساحل الإفريقي بعد شحنات الأسلحة الليبية الكبيرة التي حصلت عليها، و وصل الأمر إلى حد تمكن عدة حركات مسلحة متطرفة من السيطرة على شمال مالي في حدث أخلط أوراق و حسابات كل الملاحظين، فعلى عكس التوقعات باستمرار الاستقرار في مالي و قبل ثلاثة أشهر فقط عن انتخابات أبريل ٢٠١٢، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانفصالية بالشمال عن تمرد لها على الحكومة المركزية في باماكو، ومع تلاحق هزائم الجيش المالي سادت حالة من الاستياء في الأوساط العسكرية و انتهت بانقلاب عسكري ضد الرئيس "أما دو توماني توري" في ٢٢ مارس ٢٠١٢، و تمخض عن هذا الانقلاب فراغ في السلطة مكن المتمردين التوارق في الشمال، و بدعم من خليط من القوى الإسلامية مثل "حركة أنصار الدين" و"جماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا" و "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، على ما يقارب ثلثي البلاد، و مالت الكفة في الأخير لصالح الحركات الإسلامية المسلحة أمام "حركة تحرير أزواد" التي سرعان ما تراجعت أمام تلك الحركات^(٢).

سمحت سيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي بإعطاء امتيازات عديدة للنشاط الإرهابي و لنشاط بارونات المخدرات، بتوفير ممرات آمنة لعبور المخدرات بأنواعها للصحراء الإفريقية الكبرى وصولاً إلى الدول المغاربية خاصة الجزائر و المغرب لتبلغ

١- فريدوم سي أونوفا و جيرالد إي إزريم الحناشي. "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الثاني)"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٤ جويلية ٢٠١٣، في: <http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/7/24/20137249119393734west%20Africa2.pdf> .

٢- فريدوم أونوفا. "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة". تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٣ فبراير ٢٠١٣، في: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm>

محطتها النهائية في أوروبا، بعد أن وضعت شبكات تهريب المخدرات الطرق التي توفرها الصحراء الإفريقية الكبرى في صلب إستراتيجيتها الجديدة لمواجهة الخناق المضروب عليها في طرق التهريب التقليدية نحو أوروبا، و كما يؤكد الباحث "عصمان واغ" فإن حدود الدول الأوروبية التي أصبحت محمية بشكل جيد و دائم لم تعد في كارتلات المخدرات التهريب عبرها، لذلك اتجهت الشبكات الدولية نحو الصحراء الإفريقية الكبرى كطريق رئيسي لتمرير بضاعتها^(١).

ويضيف الخبير "بروكبير" أن مخطط القاعدة في المنطقة يتمثل في إضعاف نفوذ دول الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية التي تشكل معبراً للكوكابين القادم من أمريكا الجنوبية باتجاه الأسواق الأوروبية، وأشار أيضا إلى أن القاعدة تسعى إلى بسط سيطرتها على هذه المناطق عبر التغلغل في المجتمعات المحلية باستعمال المال الذي تجنيه من عمليات الاختطاف ومن تجارة المخدرات وغيرها من الأعمال الإجرامية، وأنها لن تكتفي بالمجال الذي تسيطر عليه اليوم في مالي والنيجر والذي تتخذه كقاعدة خلفية للارتداد والاختباء^(٢).
خريطة رقم (٠٢): وضع الجماعات المسلحة في شمال مالي و منطقة الساحل

1 – Ousmane Wague. Op. Cit.

٢ – مواسي لحسن. مرجع سابق.



و قالت "صندي تلغراف" الصحيفة البريطانية المعروفة أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية المتحالفة معه يجمع الملايين من الدولارات كل عام من وراء توفير المرافقة المسلحة لمهرب الكوكايين عبر الصحراء الإفريقية، وأضافت في تقرير نشرته في جانفي ٢٠١٣، أن تكثيف المراقبة على تجار المخدرات عبر الطرق التقليدية للتهريب دفع بعصابات المخدرات في أمريكا الجنوبية إلى تهريبه إلى الأسواق الأوروبية عبر إفريقيا، وهو ما يعود بفوائد مالية ضخمة على الفرع المغربي للقاعدة والتنظيمات الإرهابية المرتبطة به، و نقلت ذات الصحيفة عن مدير برنامج مكافحة الإرهاب في معهد واشنطن "مات ليفيت" قوله: "إن كميات متزايدة من الكوكايين تصل إلى الأسواق في بريطانيا وأوروبا من غرب إفريقيا عبر المناطق الخاضعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبحماية التنظيم"، مصيفا أن: "التنظيم يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي ويوفر لمهرب الكوكايين الحماية والأمن وممرات آمنة عبر الصحراء لتهريبه إلى أوروبا في المقام الأول^(١).

– القاعدة ببلاد المغرب تجني الملايين سنويا من تجارة المخدرات. جريدة صوت الأحرار، العدد الصادر في ٢٨/٠١/٢٠١٣، في: ١ "http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/8315.html"

و بين تقرير أعده الموفد الأممي الخاص لمنطقة الساحل "رومانو برودي" أن منطقة الساحل صارت معبرا للمخدرات، و أشار التقرير إلى أن ١٨ طنا من الكوكايين تبلغ قيمتها ١.٢٥ مليار دولار، انتقلت سنة ٢٠١٢ عبر غرب إفريقيا و انتقل قسم منها عبر الساحل^(١). ويبدو أن عملية احتجاز الرهائن بالمنشأة الغازية بتيفنتورين بعين صالح قد دفعت بالكثير من المهتمين ومن المتخصصين في القضايا الأمنية إلى إثارة ما يسمى بالعلاقة القائمة بين المجموعات الإرهابية النشطة بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الصحراوي، خصوصا تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتجار المخدرات، وتحديد الكوكايين، كما أشارت صحيفة "الصندي تليغراف" في تقريرها وبلغه الأرقام، إلى أن ٣٥ طناً من الكوكايين تمر حالياً عبر غرب إفريقيا كل عام وفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات،

وصرح متحدث باسم وكالة مكافحة الجرائم المنظمة الخطيرة في بريطانيا، قائلاً: "الصحراء الإفريقية أصبحت معبر كوكايين أمريكا اللاتينية لأوروبا وتجارته تدر ٩٠٠ مليون سنوياً"^(٢).

خريطة رقم (٠٣): التتابق بين مناطق نشاط الجماعات الإرهابية و طرق عبور المخدرات



١- جريدة الخبر الجزائرية، عدد ٧١٠٧، ١٧ جوان ٢٠١٣.

٢- القاعدة ببلاد المغرب تجني الملايين سنوياً من تجارة المخدرات. مرجع سابق.

أصبحت طرق تهريب المخدرات في غرب إفريقيا فرصا للمنظمات الإرهابية لكسب عوائد مالية، و تسمح عدة عوامل منها، الحدود (البرية والبحرية والجوية) الهشة من الناحية الأمنية في المنطقة، وانتشار الفساد، والتعاون والتواطؤ بين الأطراف الفاعلة الحكومية وعصابات المخدرات، باستمرار تدفق المخدرات إلى وعبر غرب إفريقيا، فالكوكاين القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا هي الأكثر ربحا من بين أنشطة الاتجار في المنطقة، وجل الكوكايين التي يتم ضبطها تأتي من البرازيل أو كولومبيا أو البيرو، ثم تصل غرب إفريقيا من خلال بنين وكوت ديفوار وغينيا بيساو ونيجيريا عن طريق البر والجو والبحر، ووفقا لمكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة، فقد بلغت مضبوطات الكوكايين في غرب إفريقيا في عام ٢٠٠٧ ذروتها إذ سجلت ٤٧ طن، (بقيمة مليار دولار) تمر عبر غرب إفريقيا سنويا، ويمر أكثر من طن من تلك الكمية عبر "دولة المخدرات" غينيا بيساو التي أصبحت مركزا تشحن منه المخدرات المتجهة إلى أوروبا، مما يثير المزيد من القلق بشأن هذه الظاهرة^(١).

و توجهت عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية لهذه الاستراتيجية كحل بديل، بعد أن عرفت السوق الاستهلاكية في أمريكا الشمالية تشبعا، و تزايد نفوذ العصابات المكسيكية، و الرقابة المحكمة على طرق التهريب في الكاريبي، وهذا ما جعلها تركز على الوصول للسوق الأوروبية مستغلة البيئة غير المستقرة في غرب إفريقيا و وجود شبكات نشيطة و طرق تهريب سالكة، و استقر عدد من تجار الكوكايين اللاتينيين في المنطقة لإدارة أعمالهم عن قرب.. و يخشى عدد من المراقبين أن تكونوا الخطوة التالية لتجار الكوكايين هي العمل على تحويل غرب إفريقيا إلى منطقة إنتاج^(٢).

٤- جهود مواجهة خطر التحالف بين الإرهاب و المخدرات:

بينت الوقائع الجارية أن الأخطار المحدقة بدول شمال إفريقيا بسبب تنامي الإرهاب و مختلف أشكال الجريمة المنظمة و على رأسها تهريب المخدرات، و قيام تنسيق و تعاون بين الإرهاب من جهة و تجارة المخدرات و تهريب السلع و الأسلحة والاتجار بالبشر أيضا،

١- فريدوم سي أونوها و جيرالد إي إزريم الحناشي. "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الثاني)". مرجع سابق.

2- Stephen Ellis. "West Africa's international drug trade". African affairs: 2009, p.72.

في ظل تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل و في ليبيا و تونس و مصر، و غياب رؤية واضحة للشكل الذي يجب أن تأخذه استراتيجية لمواجهة، تشكل جميعها تحديات خطيرة تمثل تهديدا جديا للأمن في المنطقة.

و الجزائر باعتبارها دولة محورية في المنطقة و عانت كثيرا من ويلات الإرهاب يعتمد استقرار المنطقة بشكل كبير على طبيعة إدراكها للمخاطر المترتبة بها و لكيفية التصدي لها، و تأخذ الجزائر بعين الاعتبار التحدي الذي يمثلته تطور الإرهاب في المنطقة، مثل النشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي شنت مؤخرا هجمات في الجنوب الجزائري، لاسيما مع ظهور حركات عابرة للحدود الوطنية تنشط في الإرهاب وتجارة المخدرات بدأت في التواصل والتنسيق فيما بينها^(١).

و تعكس تصريحات المسؤولين الجزائريين الوعي بخطورة التحالف بين الإرهاب و المخدرات، إلى درجة أن وزير الداخلية و الجماعات المحلية "دحو ولد قابلية" قد ساوى بين الإرهاب و تهريب المخدرات من حيث الخطورة، حين صرح لوكالة الأنباء الجزائرية قائلا: "نحن نحارب نوعا جديدا من الإرهاب "مضيفا أن تهريب المخدرات "نشاط إرهابي"، و أوضح وزير الداخلية أن هنالك "جماعات منظمة سواء من الجانب المغربي أو من الجانب الجزائري"، مشيرا إلى وجود "تكامل كبير" بين هذه الجماعات، و استطرد قائلا "لقد اتخذنا إجراءات خلال اجتماع المجلس الوزاري المشترك" و تم خلاله تقرير حوالي ٣٠ إجراء بما في ذلك الإجراء الذي يمكن الجيش من التدخل في مكافحة تهريب المخدرات، و كان وزير الشؤون الخارجية "مراد مدلسي" بدوره قد صرح مؤخرا أن "مشكل (تهريب المخدرات) يقلق الجزائر حاليا" مشيرا إلى أن "الجزائر شبه مستهدفة" و أضاف: "إننا نأمل في تعاون من قبل المغرب الشقيق لمكافحة هذا التهريب"^(٢).

وأكد الخبير الجزائري في الشؤون الأمنية "عمر بن جانة" أن آفة المخدرات التي تستهدف الدول المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي باتت "أكثر خطورة مما كانت عليه

١- يحي زبير. " الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب". الجزيرة نت،

٢٨ نوفمبر ٢٠١٢، في:

"http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211289594704997.htm "

٢- تهريب المخدرات: الجزائر تحارب نوعا جديدا من الإرهاب. مرجع سابق.

سابقاً" في ظل الوضع المتأزم بالمنطقة، وأوضح نفس الخبير أن هذه الخطورة تتجلى "في تحالف بارونات تهريب المخدرات المنتجة بالمملكة المغربية مع الجماعات الإرهابية، وأضاف أيضاً أن الجماعات الإرهابية "أصبحت سندا لبارونات تهريب المخدرات ما جعل الخطر خطرين على دول المنطقة خاصة الجزائر التي تملك حدود برية شاسعة مع جميع دول المنطقة"، و "ما يزيد من خطورة جرائم المخدرات في الوقت الحالي تركيز الجيوش والمؤسسات الأمنية للدول التي تمر بوضع غير مستقر على إعادة الاستقرار"^(١).

و يعتقد صانعو القرار في الجزائر أن منطقة الساحل ليست فقط منطقة حرجة لأنهم القومي بل أيضاً منطقة نفوذ طبيعي للجزائر.. و قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا) في استراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، من جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول المنطقة بتسوية مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محددة، و لعبت الجزائر دوراً بارزاً في خلق بعض المنظمات الإقليمية مثل "لجنة أركان العمليات المشتركة" التي يقع مقرها في تمراست، ثم "وحدة الاندماج والاتصال" التي تُعتبر الذراع الاستخباراتية للهيئة^(٢).

و على صعيد التعاون المشترك تظل الجهود المبذولة و نتائجها الميدانية محدودة جداً، ففي بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي في ٩ جويلية ٢٠١٢، تم وضع أسس استراتيجية شمولية لمواجهة خطر الإرهاب و الجريمة المنظمة في المنطقة على مستويات متعددة:

- المستوى الوطني: يشمل المسؤوليات الملقاة على عاتق كل دولة في مكافحة هذه المخاطر.

- المستوى الثنائي: من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتفعيل وتحيين الاتفاقيات وملاءمة الآليات الثنائية المتاحة، ودراسة إمكانية إبرام اتفاقيات ذات

١- بارونات المخدرات يتحالفون مع الجماعات الإرهابية. جريدة النصر، ٢٤ أوت ٢٠١٣، في: <http://www.annasronline.com/index.php?option=comcontent&view=article&id=55073:2013-08-24-19-11-29&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27>

٢- يحي زبيبر. مرجع سابق.

العلاقة بمختلف التحديات المشتركة بين المصالح المختصة. *المستوى المغربي: الاستناد إلى الاتفاقيات المنظمة لعلاقات التعاون القانوني والقضائي القائمة في إطار اتحاد المغرب العربي كأساس للتعاون الأمني المغربي وتحسينها عند الاقتضاء، واعتبارها منطلقاً للتحرك المشترك لإرساء تعاون بين الاتحاد ومحيطه الإقليمي، وتعزيز الهياكل والآليات القائمة المختصة بالتعاون الأمني. *المستوى الإقليمي و الدولي: العمل على المشاركة الحثيثة في المجهودات الدولية الرامية إلى مواجهة تلك المخاطر من منطلق التزام البلدان المغربية بالمعاهدات الدولية ذات الصلة، والتركيز على أهمية إرساء شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء، و اعتبار الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار الدول والمنطقة^(١).

وحاولت الأمم المتحدة ممثلة في تقرير "رومانو برودي" ممثلها في منطقة الساحل وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة الأخطار المحدقة بالمنطقة، تتضمن وضع آليات منسقة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وعقد اجتماع إقليمي لأجهزة الاستخبارات لتبادل المعلومات، و منح مساعدة تقنية لعناصر الشرطة و القضاة في البلدان المعنية، و تبادل المعلومات بين المطارات في أمريكا اللاتينية و إفريقيا الغربية والساحل و بلدان المغرب العربي و أوروبا للتصدي لعمليات التهريب من مصدرها و إلى الجهة المرسل إليها و لدى انتقالها^(٢).

و تظل هذه التوصيات شكلية عموما و بعيدة عن التنفيذ وتعيقها المصالح المتضاربة بين دول المنطقة و تعدد الولاءات الخارجية، فقد واجهت الاستراتيجية الطموحة التي وضعتها الجزائر مثلا - المشار إليها أعلاه- عقبات كبيرة ليس أقلها العلاقات القوية التي تربط بين دول مثل مالي وموريتانيا والنيجر مع فرنسا، وهو ما يفسر جزئياً الشكوك التي توجد بين الدول الأساسية في المنطقة، و تشكل الشكوك والتعامل المزدوج بين الدول الأعضاء في لجنة أركان العمليات المشتركة العائنين الأساسيين أمام اتخاذ قرارات أكثر

١- بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي ٩ جويلية ٢٠١٢. الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ٢٠/١١/٢٠١٢، في:

"www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article.. "

٢- جريدة الخبر. عدد ٧١٠٧، ١٧ جوان ٢٠١٣.

فعالية، إضافة لذلك يشكّل تدخل مجموعة دول غرب إفريقيا "الأكواس" وقربها من فرنسا وموقفها الساعي للحرب سحباً للبساط من الجزائر، التي دفعت لقبول مبدأ التدخل العسكري في الشمال المالي كمالاً أخيراً لحل الأزمة، ولكن ليس قبل فصل حركات الطوارق عن الإرهابيين ومجموعات التهريب^(١).

١- يحي زبير. مرجع سابق.

خاتمة:

تحولت شمال إفريقيا إلى إحدى المناطق التي يتجلى فيها بوضوح مدى الترابط الوثيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها والتي يتصدرها تهريب المخدرات بشتى أنواعها، وتقوم الروابط الوثيقة بين التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعد في بلاد المغرب الإسلامي و بارونات وكارتلات تهريب المخدرات في شمال إفريقيا و منطقة الساحل وغرب إفريقيا، نتيجة لتقاطع المصالح بينهما حيث يحتاج تجار المخدرات لطرق آمنة لتهريب بضاعتهم و هو ما توفره لهم الجماعات الإرهابية المسلحة، و هذه الأخيرة تستفيد بدورها من خلال تقديمها لتلك الخدمة لأنها تحصل على أموال هي بأمرس الحاجة إليها. وتطورت هذه العلاقة أكثر في ظل التنسيق الكبير بين التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة والمناطق الأخرى المجاورة لها، وتمكنها من تسليحها نفسها جيدا بعد فوضى السلاح التي عمت ليبيا، وسيطرة تلك الجماعات على مساحات واسعة في منطقة الساحل، واستغلال ذلك في توفير طرق عبور آمنة لشحنات الكوكايين القادمة من غرب إفريقيا التي حولتها كارتلات المخدرات في أمريكا اللاتينية إلى منطقة نشاط مفضلة لديها. ورغم خطورة هذا التحالف إلا أن التنسيق والتعاون بين الدول المعنية بالظاهرة لم ترق بعد إلى مستوى المخاطر والتحديات التي تواجهها من جهة، ولم ترق حتى إلى مستوى التنسيق الموجود بين الإرهابيين وتجار المخدرات من جهة أخرى، و هذا ما يدعو إلى تبني استراتيجيات فعالة تقوم على التعاون المشترك.



حقوق اللاجئين وحرّياتهم في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام - دراسة مقارنة

أحمد إسحق شنب محمد
استاذ القانون الدولي العام جامعة نيالا

مستخلص

تأتي ورقة حقوق اللاجئين وحرّياتهم في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام - دراسة مقارنة. تهدف الورقة إلى التعرف على حقوق اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام، وفي ذلك ينبغي معرفة مفهوم اللجوء والأسباب التي حددها كل من الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام والتي تؤدي إلى اللجوء، وتتخلص مشكلة الورقة في تساؤل رئيسي هو: ما هي حقوق اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام؟ وتأتي منه أسئلة فرعية تتلخص في: ما هو مفهوم اللجوء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي. ما هي أسباب اللجوء التي حددها الفقه الإسلامي والقانون الدولي؟ وللإجابة على هذا التساؤل، تتبع الورقة المنهج المقارن، وفقاً للمحاور التالية: : أولاً: مفهوم اللجوء واللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، ثانياً: أسباب اللجوء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، ثالثاً: القواعد المنظمة للجوء. رابعاً: حقوق اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي. إضافة إلى خاتمة ونتائج من أهمها: أن اللاجئين يتمتع بكافة الحقوق التي كفها لها الفقه الإسلامي في كل مكان في الدولة الإسلامية، نظراً لوحدة المصدر الذي تستقي منه الأحكام، على العكس من القانون الدولي حيث يقتصر منح اللجوء على الدولة التي منحته اللجوء ولا يسري تجاه الدول الأخرى. أن الفقه الإسلامي قد أخذ في الاعتبار، عند انتهاء اللجوء، ضرورة إقرار الأمن والأمان للاجئ وهو ما تفردت به الشريعة الإسلامية على القانون الدولي.

Abstract

The refugee rights and freedoms paper in Islamic jurisprudence and public international law - a comparative study. The paper aims to identify the rights of refugees in Islamic jurisprudence and public international law, and in this it is necessary to know the concept of asylum and the reasons identified by both Islamic jurisprudence and public international law that lead to asylum. The problem of the paper is summarized in a main question: What are the rights of refugees in Islamic jurisprudence And public international law? Sub-questions come from it that are summarized in: What is the concept of asylum in Islamic jurisprudence and international law.

What are the reasons for asylum identified by Islamic jurisprudence and international law? In order to answer these questions, the paper follows the comparative approach, according to the following axes: First: the concept of asylum and refugees in Islamic jurisprudence and international law, second: the reasons for asylum in Islamic jurisprudence and international law, and third: the rules governing asylum. Fourth: Refugee rights in Islamic jurisprudence and international law.

In addition to a conclusion and conclusions, the most important of which are: that the refugee enjoys all the rights guaranteed to him by Islamic jurisprudence everywhere in the Islamic state, given the unity of the source from which the rulings are drawn, in contrast to international law where the granting of asylum is limited to the state that granted him asylum and does not apply to other countries other. Islamic jurisprudence has taken into account, at the end of asylum, the need to establish security and safety for the refugee, which is what Islamic law unique to international law.

مقدمة

تعتبر مشكلة اللجوء منذ القدم من أعقد القضايا التي تواجه كافة دول العالم ومنظّماته، وقد زادت معاناة اللاجئين وارتفعت حدة تلك المشكلة في الوقت الحالي نظراً لما يمر به العالم المعاصر من أوضاع سياسية مضطربة نتيجة قيام حروب عديدة في معظم أنحاء العالم، وذلك نتجت عنه أعداد هائلة من اللاجئين بحثاً عن مكان وملاذ آمن لهم، ويعد اللجوء أحد صور حقوق الإنسان، فمفهوم اللاجئين لا ينفصل في حد ذاته عن الفكرة العالمية لحقوق الإنسان، فالحق في الحصول على ملجأ آمن مدون في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تعتبر ظاهرة اللجوء من الظواهر التي أرقّت المجتمع الدولي، خاصة في العشرية الأخيرة بعدما ساد الاعتقاد في مرحلة سابقة أن مشكلة اللاجئين كانت مرتبطة بمخلفات الحربين العالميتين، مما نحى بالمجتمع الدولي آنذاك إلى تبني اتفاقية عام ١٩٥١م، الخاصة بوضع اللاجئين، والتي كانت محصورة زمنياً وجغرافياً بمنطقة أوروبا قبل سنة ١٩٥٠م، إلا أن واقع الأمر كان عكس ذلك، فبسبب انتشار النزاعات المسلحة الداخلية والدولية، وكذا تفاقم الكوارث الطبيعية الناتجة عن الاستغلال المفرط واللاعقلاني للطبيعة من قبل الإنسان، ظهرت موجات بشرية كبيرة تبحث من ملاذ آمن خارج حدود بلدانها، فحسب الإحصائيات الرسمية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين الصادرة سنة ٢٠١٩، أكدت أن العالم اليوم يشهد أعلى مستويات مسجلة للجوء منذ إنشاء المفوضية.

نظراً لتفاقم مشكلة اللاجئين وتزايد أعدادهم بسبب انتشار النزاعات المسلحة وغيرها، فذلك يستلزم إلقاء الضوء على حقوق اللاجئين والحماية القانونية التي ينص عليها القانون الدولي لإلزام أطراف النزاع باحترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة والتخفيف من الآثار المترتبة على هذه النزاعات، ذلك وفق مقارنة بين حقوق اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، لذا تأتي الورقة شاملة المحاور التالية:

أولاً: مفهوم اللجوء واللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي.

ثانياً: أسباب اللجوء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي.

ثالثاً: القواعد المنظمة للجوء.

رابعاً: حقوق اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي.

أولاً: مفهوم اللجوء واللاجئين

يعتبر تحديد مفهوم اللاجئ مسألة مهمة بحد ذاتها، وهي كذلك حاسمة في معالجة قضية اللاجئين، حيث يترتب على تعريف اللاجئ تحديد الحماية القانونية التي تتوفر لأولئك الذين ينطبق عليهم التعريف، وكذلك مد يد العون والمساعدة لهم، إلا أن قيام دولة ما بمنح اللجوء لهؤلاء الأشخاص يكون مشروطاً بشروط معينة.

مفهوم اللاجئين في الفقه الإسلامي

لم يشتمل الفقه الإسلامي، سواء القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة، على مصطلح اللجوء، وإنما ورد فيهما بألفاظ أخرى تحمل ضمناً معنى اللجوء، منها الاستجارة، التي وردت في قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون)^(١).

كذلك ورد بمعنى ابن السبيل، وهو المسافر الذي انقطع به الطريق، وأيضاً بمعنى الهجرة بمعنى الخروج من أرض إلى أخرى، كما في قوله عز وجل: (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون)^(٢). كما ورد بمعنى المستأمن، وهو طالب الأمن حيث عرفت الشريعة الإسلامية هذا بالحصانة، وفي ذلك قال الله تعالى: (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود)^(٣).

مفهوم اللاجئين في القانون الدولي

لم يعط القانون الدولي تعريفاً واحداً للاجئ، بيد أن من أشهر التعريفات الواردة: (اللاجئ هو كل شخص هجر موطنه الأصلي أو أبعد عنه بوسائل التخويف فلجأ إلى إقليم دولة أخرى طلباً للحماية أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي)^(٤). كما جرى تعريفه بأنه (كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر، خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي

١. القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية: (٦)

٢. القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية: (٨).

٣. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: (١٢٥).

٤. إبراهيم أحمد وهيب، القانون الدولي الخاص - المواطن ومركز الأجانب، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١م، ص ٢٣.

لحقوق الإنسان وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ^(١).

حددت العديد من الوثائق الدولية مفهوم اللاجئين كما حددت المستويات الأساسية لمعاملة اللاجئين ومن أهم تلك الوثائق على المستوى الدولي، اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٥١م، بشأن مركز اللاجئين، والبروتوكول الذي ألحق بها سنة ١٩٦٧م، في ذات الخصوص.

عرفت اتفاقية ١٩٥١م، في مادتها الأولى مصطلح اللاجئين بأنه: أي شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل سنة ١٩٥١م، وبسبب تخوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج دولة جنسيته وغير قادر أو لا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف ولا يستطيع أو غير راغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة^(٢).

مما يؤخذ على هذا التعريف أنه قصر وصف اللاجئين على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد، أو تعرضهم بالفعل للاضطهاد، بسبب الجنسية، أو العرق، أو الدين، أو الآراء السياسية، ولم تتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية مثلاً، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية.

مر تعريف اللاجئين بمرحلتين، المرحلة الأولى: هي مرحلة إلغاء قيد الزمان والمكان، فقد حرصت الأمم المتحدة على التوصل إلى وثيقة أخرى تعالج هذا الوضع، وكان ذلك ممثلاً في البروتوكول الخاص باللاجئين لعام ١٩٦٧م، وتم فيه بالفعل رفع هذين القيدتين، وباعتماد هذا البروتوكول، يكون القانون الدولي للاجئين قد سجل تقدماً ملحوظاً في تعريف اللاجئين، وبذلك يكون البروتوكول قد اعتمد التعريف الوارد في اتفاقية ١٩٥١م، متحرراً من القيد المكاني، حيث لم يربط هؤلاء اللاجئين بأوروبا أو غيرها، وكذلك من القيد الزماني أيضاً،

١. أبو الخير أحمد عطية ، الحماية القانونية للاجئين في القانون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية ،

١٩٩٧م، ص ٣٢.

٢. المرجع نفسه، ص ٣٥.

حيث ركز على حذف عبارة (نتيجة أحداث وقعت قبل من عام ١٩٥١م^(١)).

ثانياً: أسباب اللجوء

تختلف وتتعدد الأسباب الداعية إلى لجوء البشر في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

أسباب اللجوء في القانون الدولي:

حددت إتفاقية اللاجئين الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٥١م، وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام ١٩٦٧م، الأسباب الداعية لقبول اللجوء، وهي^(٢):

١. الخوف الناتج عن التعذيب والاضطهاد الناتج عن انتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية.

٢. التمييز: وهو يطلق على الاختلافات في المعاملة، والحقوق والفرص، مما يولد شعوراً بعدم الأمان.

٣. العرق: ويطلق على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.

٤. الدين: وهو المعتقد الذي يعتنقه الإنسان، والحرية الدينية مكفولة على وفق الإعلانات والوثائق الدولية،

٥. الانتماء وذلك في حالة انعدام الثقة في ولاء إحدى الفئات للنظام السياسي الحاكم، مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد.

٦. الرأي السياسي وهو ناتج عن اعتناق آراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم، ما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لا بد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضيق.

أسباب اللجوء في الفقه الإسلامي:

١. الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام: فمن لم يتمكن من إقامة شعائر دينه وجب عليه أن يخرج مهاجراً إلى دار الإسلام.

١. سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١م، ص ٤٥.

٢. محمد شريف بسيوني، حقوق الإنسان دراسات تطبيقية عن العالم العربي، القاهرة: دار المعارف للنشر، ٢٠٠٣م، ص ٨٤.

٢. الخروج من المكان الذي عمته البدعة.
٣. الخوف من الأذية في المال. فحرمة مال المسلم كحرمة دمه.
٤. الفرار من الأذية في البدن. فإذا خشي الإنسان على نفسه فقد أذن الله له في الخروج إلى مكان يشعر فيه بالأمان.
٥. الخروج من الأرض التي فيها وباء، فقد رخص الله بالخروج منها^(١).

ثالثاً: القواعد القانونية الدولية المنظمة لحقوق اللاجئين

لم تتناول الاتفاقيات الدولية المعنية بالجوع بيان وضع الشخص طالب اللجوء بالشكل الكافي والمطلوب، وهو ما أدى إلى وجود غموض حول طالب اللجوء مما زاد من أهمية دراسة وبحث المركز القانوني لطالب اللجوء، فطالب اللجوء هو شخص أجنبي، وفي ذات الوقت هو لاجئ محتمل، وهو ما جعله مختلفاً عن الشخص الأجنبي العادي الذي يقيم على إقليم الدولة المضيفة له، ومن هنا برزت أهمية تحديد المركز القانوني للاجئ حتى يمكنه الاستفادة من أحكام القانون الدولي سواء المتعلقة بالأجانب أو المتعلقة باللاجئين.

فمن المشكلات الأساسية التي يواجهها طالب اللجوء خلال الفترة من تاريخ تقديمه لطلب اللجوء وحتى تاريخ البت في هذا الطلب هي مشكلة تحديد المركز القانوني الذي يتمتع به طالب اللجوء خلال هذه الفترة، وهل يتم التعامل معه خلال هذه الفترة على أساس أنه شخص أجنبي أم على أساس أنه لاجئ؟

ولكن في حالة نشوب حرب في أي مكان في العالم فإن الحكومات المتحاربة والجماعات المسلحة تشن هجوماً عنيفاً على الطرف المعادي لها دون أن تستثني المدنيين في المعتاد، وهو ما يمثل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وهو ما أدى إلى وضع مزيد من القواعد الملزمة لأطراف النزاع لتقيدهم باحترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة والتخفيف من الآثار المترتبة على هذه الحروب من خلال تحديد الوسائل والأساليب المتبعة في هذه النزاعات^(٢).

١. سعيد الأبطح، اللاجئين في المفهوم الإسلامي، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦م، ص ٤١.

٢. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٧٥م، ص ٥٧.

المركز القانوني لطالب اللجوء

١. طالب اللجوء بوصفه شخصاً أجنبياً

تقرر بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن (لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون تفرقة)^(١). ويقصد بطالب اللجوء الشخص الأجنبي بطبيعة الحال وبهذه الصفة فهو يتمتع بالمركز القانوني الذي منحه القانون الدولي للشخص الأجنبي.

وقد بذلت الكثير من الجهود الدولية فيما يتعلق بتدوين حقوق الأجانب ومن أبرز هذه الجهود محاولات لجنة القانون الدولي في هذا الخصوص بناء على طلب من الجمعية العامة ، وأيضاً في أواخر السبعينات تم إعداد مسودة إعلان حول حقوق غير المواطنين من قبل اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

كما سعت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية خاصة بحقوق العمال الأجانب وعائلاتهم ففي عام ١٩٨٠م، قامت الجمعية العامة بتأسيس مجموعة عمل لهذا الغرض وانتهت أعمالها بصياغة اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق المهاجرين العمال وعائلاتهم، هذا وقد احتوت هذه الاتفاقية على حقوق الإنسان الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٢).

مما سبق يمكن القول بأن القانون الدولي يعترف للأجانب بالقدر اللازم من الحقوق التي لا تستقيم حياتهم بدونها بحيث يمكن القول بوجود عرف دولي يقضي بعدم إمكانية الدولة الإخلال بهذا القدر من الحقوق ، ومنها ما يعرف باسم الحد الأدنى في معاملة الأجانب ، إضافة إلى التزام الدولة باحترام أية اتفاقيات دولية خاصة بمعاملة الأجانب وحقوقهم تكون الدولة طرفاً فيها ، ومن أهم هذه القواعد العرفية الاعتراف للاجئ بالشخصية القانونية وما يترتب عليها من أهليه لاكتساب الحقوق والالتزامات.

٢. طالب اللجوء بوصفه لاجئاً محتملاً:

١. محمد شريف بسيوني، مرجع سابق، ص ٩٣.

٢. إبراهيم احمد وهيب، مرجع سابق، ص ٤٢.

ويقصد بعبارة لاجئاً محتملاً، أن الدولة وإن كانت غير ملزمة بقبول اللاجئين على إقليمها، ومنحه ملجأً، فلا أقل من أن تلتزم في بعض الحالات بمنحه فرصة للذهاب إلى دولة أخرى، وذلك من خلال السماح له بدخول إقليمها أو البقاء لفترة محددة أو تأجيل إبعاده أو طرده حتى يتسنى له الاتصال بدولة أخرى، أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وتأكيداً على هذا فإن فكرة الحماية الدولية المؤقتة في جميع الاتفاقيات الخاصة باللاجئين، ففي اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١م، الخاصة باللاجئين يوجد تطبيقاً لها في المادة (٢/٣١) الخاصة باللاجئين الموجودين على إقليم الدولة بطريقة غير شرعية، إذ يلزم النص الدول المتعاقدة بمنح هؤلاء اللاجئين مهلة معقولة للإقامة على إقليمها بالإضافة إلى منحهم جميع التسهيلات اللازمة للحصول على الإذن بالدخول إلى دولة أخرى^(١).

وكذلك الحال بالنسبة للاجئين الموجودين على إقليم الدولة بصورة قانونية والتي قامت في حقهم أسباب خاصة تتعلق بالأمن القومي أو بالنظام العام تقضي بمنحهم المهلة المعقولة الكافية ليتمكنوا من خلالها الدخول بصورة شرعية إلى دولة أخرى، وقد أكدت على هذا المبدأ أيضاً الفقرة الخامسة من المادة الثانية من الاتفاقية الأفريقية لسنة ١٩٦٩ وكذلك المادة (٣/٣) من إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي لعام ١٩٦٧م^(٢).

رابعاً: حقوق اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي.

حوى الفقه الإسلامي والقانون الدولي عدداً من الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للاجئين، والاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة باللاجئين، وهذه الحقوق تنحصر فيما يلي:

حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية.

بالرغم من الاعترافات بحقوق اللاجئين في ظل المجتمعات التي سبقت الإسلام، إلا أن تلك المجتمعات كانت تنظر إلى اللاجئ على أنه من سقط المتاع، فلا اعتراف بشخصه بالقدر الواجب له، ولما جاءت الشريعة الإسلامية أعلنت من قدره، وشرعت له من الحقوق، ما جعله يأخذ مكانته اللائقة، فحفظت نفسه، ودينه، وماله، وعرضه، وعقله، إضافة إلى الاعتناء بصفته وكيانه، رحمة به، وتخفيفاً عليه، ومراعاة لظروفه.

١. محمد يوسف علوان، حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، الكويت: جامعة الكويت

، ١٩٨٩م، ص ٦٧.

٢. المرجع السابق، ص ٧٣.

وانطلاقاً من كون الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ، ومن كونها اهتمت بالإنسان وحقوقه، واللاجئ وحقوقه، فقد اشتملت على جملة من الحقوق التي كفلتها للاجئ، ويمكن عرضها كما يلي:

١ . حق اللاجئ في دخول دار الإسلام والإقامة فيها قدر الحاجة أو المصلحة.

إذا أراد اللاجئ أن يدخل دار الإسلام، للاحتماء فيها مما يهدد سلامته وأمنه وحياته، فإنه يندب لإمام المسلمين أو من يقوم مقامه أن يأذن له بالدخول ما دام قد جاء لهذا الغرض، وذلك لقوله تعالى ((وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون))^(١). وبذلك يكون الدخول في هذه الحالة حقاً من حقوقه التي أعطتها الشريعة له، بشرط عدم الضرر، وزوال سبب اللجوء^(٢).

٢ . حق اللاجئ في حفظ دينه.

من حق اللاجئ أن يترك على ما يدين به ، وإن كان مطلوباً لدعوته إلى الإسلام إلا أنه لا يكره عليه، وذلك أن الكافر لا يكره على الدخول في الإسلام ، قال تعالى: (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله واسع عليم)^(٣).

٣ . حق اللاجئ في حفظ نفسه.

هذا الحق يشترك فيه اللاجئ وغيره ، لكونه من الحقوق العامة، فإذا قام مسلم بقتل أحد عمداً لجأ إلى دار الإسلام، اقتصر منه كما لو قتل مسلماً عمداً ، فقد روي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً)^(٤).

كما ورد أن علي بن أبي طالب- رضي الله عنه -أخذ رجلاً من المسلمين بقتل رجل من غير المسلمين بعد أن قامت عليه الحجة ، وقال: (من كان له ذمتنا ؛ فدمه كدمنا) فقد دلت تلك الحادثة :على أن اللاجئ إذا كان في بلد الإسلام فهو تحت ذمتهم وحمايتهم ، حتى ولو كان غير

١ . القرآن الكريم، سورة التوبة: الآية (٦).

٢ . محمد بن علي الشوكاني ، فتح القدير، (ط٣)، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م (٣٨٣/٢).

٣ . القرآن الكريم، سورة البقرة: الآية (٢٥٦).

٤ . أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم، بيروت: دار الفكر للنشر، ١٩٩٥م، (ح٢٩٩٥).

مسلم^(١).

٤. حق اللاجئ في حفظ عقله.

العقل هو مناط التكليف ، وقد خص الله به الإنسان عن غيره من المخلوقات ، قال تعالى: (كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون)^(٢)، ومن هنا كانت أهمية حفظ العقل وحمايته، فهو آلة الإدراك التي بغيرها يضل الإنسان، ويحرم الاعتداء عليه بأي شكل كان، ويستوي في الحرمة المسلم وغير المسلم.

٥. حق اللاجئ في حفظ عرضه.

يعتبر مبدأ حفظ العرض من المبادئ القديمة، والتي عرفت في الإسلام كما عرفت في الجاهلية، وقد أوجب منح اللجوء صيانة عرض اللاجئ فلا يصح الاعتداء عليه بالرمي، أو القذف من أي شخص كان ، سواء أكان اللاجئ مسلماً أم غير مسلم، قال ابن حزم : إن من قذف شخصاً آخر حتى ولو كان المقذوف غير مسلم، فيجب إقامة الحد على القاذف إذا كان المقذوف من أهل الكتاب لأن الله تعالى قد وصفهم بالإحصان بقوله (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم...)^(٣).

٦. حق اللاجئ في اتخاذ السكن المناسب له.

للاجئ الحق في اختيار السكن المناسب الذي يأوي إليه ، لكن بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر لمن يجاوره من المسلمين ، كما أن لمسكنه حرمة ، فلا يجوز لأحد أن يدخله دون إذنه ، ولا تجوز مضايقته في السكن من غير مبرر شرعي^(٤).

٧. حق اللاجئ في التعامل والملكية :

أ. حقه في التعامل :من حق اللاجئ أن يتعامل مع الناس، فله أن يشتري ما يحتاج إليه في أثناء لجوئه من :مركوب وملبوس ومأكل، لأن حاجته إلى هذه الأشياء مما يقتضيه لجوئه، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه تعامل مع الكفار، وذلك فيما أخرجه البخاري في صحيحه :عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال " : كنّا مع النبي ، ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل بغنم يسوقها فقال النبي بيعاً؟ أم عطية؟ أو قال : أم هبة ؟ فقال :لا،

١. محمد أمين بن عمر بن عابدين، رد المختار على الدر المختار، (د: ن) ، ١٩٠٠م (٢٧٣/٣)

٢. القرآن الكريم، سورة البقرة: الآية (٢٤٢).

٣. القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية: (٥).

٤. عبدالكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، (د:ن) (د:ت)، ص ١٢٥.

بيع، فاشترى منه^(١).

فقله- رضي الله عنه -في الحديث (فاشترى منه) ، دليل على جواز معاملة الكفار، فإذا كان اللاجئ كافراً في بلد الإسلام جاز له أن يبيع ويشترى ، وذلك في حدود ما تجيزه الشريعة الإسلامية من المعاملات ، لأنه لا يجوز للمسلم أن يتعامل مع الكفار لا بما يجوز التعامل به مع المسلمين.

ب. حقه في الملكية : ويقصد بحق اللاجئ في الملكية : أي حقه في تملك ما يحتاج إليه لأنه يعد أجنبياً بالنسبة إلى بلد اللجوء ، وقد منح اللجوء ومنح معه حق التملك والحياسة^(٢).

٨. حق اللاجئ في الحرية الشخصية.

لقد خلق الله الناس أحراراً ، وصدق عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما قال لابن العاص : (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟)، وهذه الحرية الشخصية مكفولة للاجئ وذلك حتى يتحقق الأمن ويسود السلام^(٣)، فالناس متساوون في طبيعتهم البشرية ، وليس ثمة تفاضل في إنسانيتهم ، قال الله تعالى: (ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً)^(٤). وهذا يدل على وجوب حفظ الحرية الشخصية للإنسان لا ما جاء الشرع بتمييزه وتفضيله.

٩. حق اللاجئ في أن يرث أو يورث.

اتفق الفقهاء على أن الكافر لا يرث المسلم ، وذلك لقوله تعالى (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً)^(٥)، أما ميراث المسلم من الكافر فقد ذهب جمهور العلماء من الصحابة إلى جوازه، وذلك لحديث أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي أنه قال: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)^(٦).

١٠. حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد.

١. صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب الشراء والبيع من المشركين وأهل الحرب، (ح ٢١٠٣)

٢. تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، القاهرة: دار الحديث للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م، ص ٢٣٤.

٣. محمد الصادق عفيفي، المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية، عمان: مؤسسة الخانجي، (د:ت)، ص ٦٧.

٤. القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية : (٧٠).

٥. القرآن الكريم، سورة النساء، الآية: (١٤١).

٦. صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم (ح ٦٣٨٣).

يعتبر هذا الحق من أهم الحقوق التي يحرص عليها اللاجئ، فهو يحول بينه وبين الوقوع في قبضة النظام الحاكم الذي هرب من عدوانه واضطهاده، ونظراً لأهمية هذا الحق فقد أقرته الشريعة الإسلامية، ومن أمثلته رفض أبي طالب تسليم النبي، صلى الله عليه وسلم، إلى قريش حيث قال له: امض على أمرك وافعل ما أحببت، فوالله لا أسلمك^(١).

١١. حق اللاجئ في التعليم.

ضمنت الشريعة الإسلامية حق التعليم للاجئ الذي خرج من دولته إلى دولة أخرى منحتة الإقامة داخل أراضيها، وذلك على اعتبار أنه أحد رعايا تلك الدولة، قال في كنز العمال: إن النبي أمر بكل رجل ممن كانوا في وفد عبد القيس رجلاً من المسلمين ينزله عنده ويقرئه ويعلمه الصلاة ((أي أن النبي صلى الله عليه وسلم أنزلهم منزلاً كريماً بعدما لجأوا إليه من كفار مضر، فألجأهم ثم أمر بتعليمهم^(٢).

إضافة إلى هذه الحقوق توجد حقوق أخرى للاجئ ترجع في مجملها إلى حمايته والحفاظ على حقه في الحياة والمعاملة الكريمة التي يجب أن يتمتع بها في دولة الملجأ.

حقوق اللاجئين في القانون الدولي

من المعلوم أن القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام، وهو حديث النشأة نسبياً ويوفر سبل الحماية الخاصة باللاجئين إذا كانوا تحت سلطة أحد أطراف النزاع.

ففي حالة نشوب نزاع مسلح دولي، يتمتع مواطنو الدولة بعد فرارهم من الأعمال العدائية واستقرارهم في بلد العدو بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، على أساس أنهم أجانب يقيمون في أراضي طرف في النزاع. وتطالب الاتفاقية الرابعة البلد المضيف بمعاملة اللاجئين معاملة تفضيلية، والامتناع عن معاملتهم كأجانب أعداد على أساس جنسيتهم، كونهم لا يتمتعون بحماية أية حكومة^(٣).

كذلك يتمتع اللاجئون من بين مواطني أي دولة محايدة في حالة إقامتهم في أراضي

١. أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر ابن كثير، البداية والنهاية، بيروت: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٠٠م، (٩٣/٣).

٢. علاء الدين علي بن حسام الدين المنقي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ط ٥، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، (١١٣/٣).

٣. علي صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص ٧٨.

دولة محاربة بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، في حالة عدم وجود علاقات دبلوماسية بين دولتهم والدول المحاربة^(١).

وفي حال احتلال أراضي دولة ما، فإن اللاجئين الذي يقع تحت سلطة الدولة التي هو أحد مواطنيها يتمتع بحماية خاصة، إذ إن الاتفاقية الرابعة تحظر على دولة الاحتلال القبض على هذا اللاجئ، بل تحظر عليها محاكمته أو إدانته أو إبعاده عن الأراضي المحتلة. وإذا كانت المفوضية التابعة للأمم المتحدة تقوم بإجراءات الحماية والمساعدة وفقاً للمعايير الدولية، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بالدور نفسه وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ويقع على عاتقها مسؤولية مباشرة عن مصير اللاجئين الذين هم الضحايا المدنيون للنزاعات المسلحة أو للاضطرابات، بحيث تتدخل اللجنة الدولية فيما يخص اللاجئين الذين يشملهم القانون الدولي الإنساني، لكي يطبق المتحاربون القواعد ذات الصلة باتفاقية جنيف الرابعة، وتحاول في مجال عملها الميداني أن تزور هؤلاء اللاجئين وتوفر لهم سبل الحماية والمساعدة الضرورية^(٢).

وتشكل مسألة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم أحد المشاغل الرئيسية للجنة الدولية، فهي حتى وإن لم تشارك كقاعدة عامة في عمليات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، إلا أنها تطلب من الدول والمنظمات المعنية أن تحدد بالضبط موعد وشروط عودة هؤلاء. كما يحظر البروتوكول الثاني (المادة ١٧) الترحيل القسري للمدنيين، إذ لا يجوز الأمر بترحيلهم إلا بصفة استثنائية، وهذا ما نصت عليه المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي اعتبرت الترحيل القسري للسكان من قبيل الجرائم ضد الإنسانية^(٣).

حماية الأطفال اللاجئين

تعتبر المعاهدات الدولية مهمة للأطفال اللاجئين كونها تحدد المعايير الخاصة بحمايتهم. فعندما تصادق دولة ما على أية معاهدة دولية، فإن حكومة هذه الدولة تتعهد أمام المجتمع الدولي، بأنها سوف تسيّر وفقاً للمعايير والقواعد التي حددتها الاتفاقية، ومن ضمن هذه الإتفاقيات إتفاقية العام ١٩٥١م، التي وضعت المعايير التي تنطبق على الأطفال، إذ

١. المرجع نفسه، ص ٨٣.

٢. إبراهيم احمد وهيب، مرجع سابق، ص ٦٢.

٣. محمدي حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة الجديدة، ١٩٦٧م، ص ٢٩.

تعتبر الإتفاقية أن أي طفل لديه خوف مبرر من التعرض للاضطهاد من جراء الأسباب التي أوردتها الاتفاقية يعتبر لاجئاً^(١).

كما نصت على عدم جواز إرغام أي طفل يتمتع بصفة اللاجئ على العودة إلى بلده الأم، كما تطرقت إلى عدم جواز التمييز بين الأطفال والراشدين في مجال الرعاية الاجتماعية والحقوق القانونية، وأقرت أحكاماً خاصة بتعليم الأطفال اللاجئين^(٢).

تعتبر **إتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م**، هي المعاهدة التي تحدد المعايير الخاصة بالأطفال، ومع أنها لم تكن معاهدة خاصة باللاجئين، إلا أن الأطفال اللاجئين مشمولون بأحكامها، أي جميع الأشخاص الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً دون أي تمييز، وقد اكتسبت إتفاقية حقوق الطفل أهمية خاصة بالنسبة للأطفال اللاجئين بسبب المصادقة شبه العالمية عليها^(٣).

ومن أجل رفاهية الأطفال اللاجئين، تحت المفوضية جميع الدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية على احترام المعايير التي حددتها إتفاقية حقوق الطفل، ومن أجل ذلك تبنت مؤتمرات القمة العالمية الخاصة بالأطفال بعض الأهداف وأدرجت الأطفال اللاجئين بموجبها ضمن فئة الأطفال الموجودين في ظروف صعبة للغاية.

النساء وحق اللجوء

النساء هن من أكثر فئات اللاجئين تعرضاً لانتهاك حقوقهن ويتعذبن بصورة خاصة في حالات النزاعات المسلحة التي يحرم فيها الأفراد من ممارسة أغلبية حقوقهم الأساسية ولا يتمكنون فيها من الاعتماد إلا على الحماية التي يمنحها لهم القانون الدولي الإنساني، وقد أثرت الحركة الرامية إلى تحقيق الاعتراف بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، على الإتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني^(٤).

في عام ١٩٧٩م، اعتمد المجتمع الدولي **إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** التي انضمت إليها حتى الآن الغالبية العظمى من دول العالم، وتطرقت هذه الإتفاقية لكافة الأحكام الخاصة بحماية المرأة، والتي يمكن الإحالة إليها في حال وجود المرأة

١. سعيد سالم جويلي، مرجع سابق، ص ١٧٨.

٢. إبراهيم احمد وهيب، مرجع سابق، ص ٨٩.

٣. حامد سلطان، القانون الدولي وقت السلم، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٦م، ص ١٢٤.

٤. سعيد سالم جويلي، مرجع سابق، ص ١٨٤.

في أماكن اللجوء، وفي الوقت نفسه يمكن إعمال اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ التي تطرقت لضمان حماية النساء الحوامل والأمهات المرضعات^(١).

أما ضمان حماية اللاجئين فلا يتطلب الالتزام بمعاهدة ١٩٥١م، والبروتوكول الملحق بها فحسب، بل أيضاً الالتزام بالصكوك الدولية الأخرى كونها تقدم إطار معايير دولية لحقوق الإنسان من أجل الاضطلاع بأنشطة حماية ومساعدة متعلقة باللاجئين^(٢).

وهناك طائفة من الحقوق يجب مراعاتها خاصة إذا كانت الفئة المستهدفة هي النساء، كحظر كافة أشكال العنف الجنسي كالاعتصاب والرق الجنسي وأعمال الدعارة في أماكن اللجوء وأثناء فترة النزاعات المسلحة، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية للوقاية منها والتصدي لها التي أقرتها الأمم المتحدة، كما يجب العمل على لم شمل الأسر المشتتة في أماكن اللجوء خصوصاً المرأة المتزوجة وأطفالها^(٣).

وهناك ضرورة للعمل على تأمين الإجراءات القانونية فيما يتعلق بالمرأة الحامل من حيث ضمان الصحة الإنجابية وتسمية المولود وتسجيله، إلى ذلك من المهم وضع البرامج المدروسة فيما يتعلق بالصحة والتغذية والرعاية الاجتماعية والتعليم والتأهيل.

عقب الدخول في الألفية الثالثة، وما تشهده من تأثيرات ومتغيرات عديدة، لعل أبرزها العولمة وأحادية القطب وتزايد حالات النزاع المسلح، ظلت قضية اللجوء، بعيدة عن تلك المتغيرات، فالالتزام السياسي الذي أظهره المجتمع الدولي في التصدي للجوء والنزوح القسري في بعض البلدان ظل غائباً في بلدان أخرى، بل وتتخذ الكثير من دول العالم اليوم تدابير تقييدية على نحو متزايد لردع اللاجئين، إذ قامت العديد من البلدان بالتنسيق فيما بينها للحد من قدوم اللاجئين إليها، من دون أن يترافق ذلك مع بحث عن حل للأسباب التي دفعت هؤلاء اللاجئين إلى ترك بلدانهم. وهي سياسات أدت في بعض الأحيان إلى وصم اللاجئين بأنهم أناس يحاولون التحايل على القانون^(٤).

لمعالجة هذه التحديات يجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن ملتسي اللجوء

١. المرجع نفسه، ص ١٩٨

٢. حامد سلطان، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٣. محمدي حافظ غانم، مرجع سابق، ص ٩٢.

٤. محمد عبد الحميد سيف، حق اللاجئين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، عمان:

دار وائل للنشر، ٢٠١٢م، ص ٧٣.

والنازحين دفعتهم أخطار وأسباب خارجة عن إرادتهم للبحث عن مكان آمن، وأن الدول معنية بتطبيق الالتزامات المفروضة على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية، الأمر الذي يقتضي التعامل مع قضية اللاجئين بأبعادها الإنسانية بعيداً عن المتغيرات السياسية. إن حماية اللاجئين ومنظمات تقديم المساعدة تسعى لتسويق ثلاثة حلول دائمة لمصير اللاجئين^(١):

١. العودة الاختيارية : إمكانية اللاجئين على العودة لبيوتهم في أوطانهم بسبب أن حياتهم وحريتهم لم تعد مهددة.
٢. الاندماج المحلي: سماح الدولة المضيفة للاجئين للاندماج في بلد اللجوء الأول.
٣. إعادة التوطين في بلد ثالث : إعادة اللاجئين غير آمنه ورفض بلد اللجوء الأول اندماجهم محلياً.

إضافة إلى ما سبق ذكره من حقوق، فقد اشتمل القانون الدولي على جملة حقوق يمكن تلخيصها في التالي:

١. حق اللاجئين في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد.
- يعتبر هذا الحق هو الركيزة الأساسية في قانون اللجوء ، ونظراً لما يمثله هذا الحق من أهمية قصوى فقد اهتمت به المواثيق الدولية ، حيث جاء في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من إعلان الأمم المتحدة ما نصه : (لا يجوز أن يتعرض أي شخص من المشار إليهم - أي اللاجئين - لإجراءات كالمنع من الدخول عند الحدود، أو إذا كان قد دخل الإقليم الذي ينشد اللجوء إليه لإجراءات مثل: الإبعاد ، أو الإعادة جبراً إلى أية دولة يتعرض فيها للاضطهاد)^(٢).
٢. تقييد سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد اللاجئين.
- يعتبر هذا المبدأ تطبيقاً من تطبيقات الحق السابق، والذي يقضي بعدم جواز الإعادة القسرية لدولة الاضطهاد. وقد ورد في اتفاقية ١٩٥١م، والمتعلقة بالوضع القانوني للاجئين، وكذلك بروتوكولها الإضافي لسنة ١٩٦٧م ما نص على هذا المبدأ، ويلاحظ أن المادة ٣٢ من تلك الاتفاقية قد تضمنت ثلاث ضمانات وهي^(٣):

١. محمدي حافظ غانم، مرجع سابق، ص ١٢٧.

٢. مصطفى أحمد فؤاد، المنظمات الدولية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٧م، ص ٤٢.

٣. برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، (ط٣)، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م، ص ٩٤.

- أ- تقييد سلطة الدولة فيما يتعلق بإبعاد اللاجئين ، وذلك بحظر الطرد كقاعدة عامة.
- ب- الإجراءات الواجب إتباعها عند إصدار قرار الإبعاد ، إذ يتوجب أن يتم سلوك الطرق المحددة بالقانون ، وإن يكون للاجئ الحق بإثبات براءته ، والاعتراض والتمثيل القانوني.
- ج- السماح للاجئ بمهلة معقولة عندما يصبح قرار الإبعاد نهائياً ، كي يتمكن من البحث عن ملجأ جديد.

٣. حق اللاجئين في المساواة وعدم التمييز.

عندما بدأ الاهتمام بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي ، كان مبدأ عدم التمييز بين الناس من أهم الركائز التي بنيت عليها الوثائق الدولية المعنية بهذا الخصوص، وقد احتل هذا المبدأ مكاناً بارزاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥٧م، حيث نصت المادة الثالثة منها على أن تطبق الدول المتعاقدة أحكام تلك الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بينهم على أساس: العرق أو الدين أو الموطن^(١).

٤. حق اللاجئين في التنقل بحرية.

يقصد بالتنقل بحرية: إمكانية تغيير الفرد لمكانه وفقاً لحريته ، وقد اسماها البعض بحرية الحركة، ويمكن التمييز بين أنواع كثيرة من التنقل ، فهناك إمكانية التنقل جواً، وبراً ، وبحراً، إلا أن أكثرها انتشاراً هو التنقل البري بسبب الطبيعة العامة للجوء، فقد جاء في المادة (٢٦) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥٤م ما نصه: (تمنح كل من الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين على أراضيها بصورة نظامية في إقليمها حق اختيار مكان إقامتهم، والتنقل الحر ضمن أراضيها، على أن يكون رهناً بأي أنظمة تنطبق على الأجانب عامة في نفس الظروف)^(٢).

٥. حق اللاجئين في العودة.

ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التأكيد على حق العودة ، فقد ورد في المادة (١٣) من ذلك الإعلان ما نصه (لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وكذلك له الحق في العودة إلى بلده)^(٣).

١. غسان الجندي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، عمان: مطبعة التوفيق، ٢٠٠٩م، ص ١١٩.

٢. أبو الخير أحمد عطية، مرجع سابق، ص ١٢٨.

٣. أحمد أبو الوفاء، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المختصة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م، ص ١٨٢.

يلاحظ من نصوص ذلك الإعلان: أنه يحق لجميع اللاجئين العودة إلى بلادهم التي غادروها بسبب الاضطهاد، وأن هذا الحق مكفول لجميع اللاجئين سواء أكانوا مارسوه أم لا. نافذة القول، إن مبدأ حق العودة يجد له أساساً قانونياً في كافة المصادر المكونة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإن ذلك الأساس تدعمه وتعززه كافة المصادر المنشئة لما يعرف بالقانون الدولي الإنساني، لما تترتب عليه مجموعة من الالتزامات القانونية التي يتعين على المخاطبين بها مراعاة أحكامه.

٦. حق اللاجئين في التعويض.

يقصد بالتعويض، تعويض اللاجئين عما فاتهم من كسب مادي نتيجة تهجيرهم عن بلادهم، وعدم تمكينهم من حماية حقوقهم على ممتلكاتهم، وكذلك تعويضهم عن الآلام النفسية التي لحقت بهم جراء تهجيرهم ولقد جاء حق التعويض لأول مرة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث جاء في الفقرة ١١ ما نصه: (أن التعويض يجب أن يدفع عن الممتلكات، وعن أي خسائر أو أضرار وقعت) لتلك الممتلكات طبقاً لمبادئ القانون^(١).

وطبقاً لقواعد القانون الدولي يحق للدول المتعاقدة المستقبلة للاجئين طلب التعويض مباشرة من الدولة الأصل، وذلك أنها سلبت اللاجئين مواطنتهم، وأضافت لها عبئاً جديداً.

٧. حق اللاجئين في التعليم.

ورد في المادة ٢٢ من اتفاقية سنة ١٩٥١م والخاصة بوضع اللاجئين ما نصه: تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الأولي) تجدر الإشارة هنا أن الحق في التعليم هو من الحقوق العامة التي يتساوى فيها جميع الناس، وبالتأكيد منهم اللاجئين، فقد نصت المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل فرد بالتعليم^(٢).

٨. حق اللاجئين في الرعاية الصحية.

لخصت منظمة الصحة العالمية مفهوم الرعاية الصحية الأولية بأنها: (الرعاية الصحية الأساسية التي تتاح لكل فرد في البلاد، وهي تقدم بطريقة مقبولة للأفراد والأسر والمجتمع، إذ أنها تتطلب مشاركتهم الكاملة، وهي تقدم بتكلفة في حدود إمكانيات المجتمع)^(٣).

١. حامد سلطان، مرجع سابق، ص ١٤٢.

٢. إبراهيم الجندي، اللاجئين الفلسطينيين بين العودة والتوطين، عمان: دار الشروق، ٢٠٠١م، ص ١٢٦.

٣. المرجع نفسه، ص ١٣٤.

فاللاجئون حينما يلجأون إلى بلد يجب ضمان الحد الأدنى لهم من الرعاية الصحية، وذلك بسبب ما تعرضوا له أثناء قدومهم من نقص في الغذاء، والتعب الشديد الذي لحق بهم، وكذلك الخوف وعدم الشعور بالأمن، كل ذلك يحتم على الدولة المتعاقدة وجوب رعايتهم.

٩. حق اللاجئ في التجنس.

جرى تعريف الجنسية من قبل البعض بأنها انتساب الشخص إلى أمة معينة^(١)، وهي بذلك وصف يفيد حصول صاحبه على جنسية معينة قائم على وجود علاقة اجتماعية في العادات والرغبة في المعيشة المشتركة، وهي من الناحية القانونية: (وصف في الشخص يفيد وجود علاقة قانونية بينه وبين دولة معينة)^(٢)، ولما كانت الجنسية على هذا النحو - صفة لصيقة بالشخص - فإنها تعبر عن انتمائه إلى دولة أخرى معينة، تعزز شعوره بالانتماء، فضلاً عن حالته الاجتماعية والنفسية بين أفراد الدولة التي ينتمي إليها، ويرغب في العيش معها، ولقد أدركت الدول المتعاقدة مع اللاجئين هذه المعاني تماماً، ومن ثم وضعت على عاتق الدولة المتعاقدة حق تمتع اللاجئ بجنسية دولته التي لجأ إليها^(٣).

إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من حقوق، هناك جملة حقوق أخرى نص عليها القانون الدولي للاجئين تعود في مجملها إلى الحريات العامة وذلك مثل حق اللاجئ في الغذاء والكساء، وكذلك حقه في العمل، وهي في مجملها منبثقة عما ذكرت من حقوق.

بالنظر إلى حال اللاجئين وما يكفله لهم القانون الدولي من حقوق وعدم التزام الدول بواجباتها تجاههم، فإن معظم لاجئي العالم ينتظرون حلاً دائماً لوضعهم، وفي الوقت الذي يمنح فيه أغلبهم إقامة مؤقتة أو وضعية هجرة مؤقتة في البلدان المجاورة، فإنهم غير قادرين على جعل وضعيتهم منتظمة أو الاندماج، وأن حقوقهم بالحركة والعمل غالباً ما تكون مقيدة لدرجة كبيرة ولا تتوفر لهم بشكل عام فرص تعليمية أو ترفيهية أو أنها نادرة.

اللاجئ كما يتضح من التعريفات التي أعطيت له، هو إنسان اضطرت الظروف لأن يترك وطنه الأصلي بحثاً عن ملجأ يؤيه، بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية، أو بسبب أرائه السياسية، كل ذلك نتيجة الحروب والاحتلال، وكثرة الاعتداءات. إذا

١. محمد شوقي عبدالعال، حقوق اللاجئ طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ١٤٣.

٢. المرجع نفسه، ص ١٦٢.

٣. إبراهيم الجندي، مرجع سابق، ص ١٥٤.

تم وضع ذلك في الاعتبار، فإن اللاجئ هو إنسان محمل بالمشاكل والمصاعب، وهذه الحالة الإنسانية تفرض على الدول احترام شخصه، والتخفيف من معاناته، مع مساعدته للخروج من محنته، ومما يجدر ذكره، أن حق اللجوء يصبح عديم المعنى، إذا تهددت سلامة اللاجئين، وانتهكت حقوقهم، فالأصل أن يتمتعوا بالحقوق التي كفلتها لهم الإعلانات والمواثيق الدولية عبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تختص بحماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لهم^(١).

هذه الحلول وتلك الحماية تنطوي بشكل أو بآخر على حقوق وضمانات للاجئين، بالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من حقوق الإنسان المقررة عالمياً ودولياً تسري مباشرة على اللاجئين، وتلك الحقوق مؤكدة بين غيرها من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الأشخاص والمواطنين وغير المواطنين على حد سواء.

١. غسان الجندي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

خاتمة ونتائج

تناولت الدراسة حقوق اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام وحررياتهم، حيث تم تناول مفهوم اللجوء واللاجئ، كما تم توضيح أسباب اللجوء، ثم تم التعرض إلى حقوق اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام والقواعد المنظمة للجوء، ومن ثم تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. أن اللجوء هو حالة إنسانية تستدعي التدخل من قبل الدول والمنظمات الدولية من أجل تقديم المزيد من المساعدات الفعلية التي تعين اللاجئ على تحمل ومقاومة الظروف الصعبة التي يمر بها بسبب اللجوء.
٢. أن اللجوء في الفقه الإسلامي يمنح لكل شخص بغير تفرقة، حتى لغير المسلم، وأن الشرع الإسلامي أجاز منح اللجوء لأعداء الدولة الإسلامية ما داموا قد دخلوا بلاد الإسلام بناء على منح الأمان لهم.
٣. أن اللاجئ يتمتع بكافة الحقوق التي كفلها لها الفقه الإسلامي في كل مكان في الدولة الإسلامية، نظرا لوحدة المصدر الذي تستقي منه الأحكام، على العكس من القانون الدولي حيث يقتصر منح اللجوء على الدولة التي منحته اللجوء ولا يسري تجاه الدول الأخرى.
٤. أن الفقه الإسلامي قد أخذ في الاعتبار، عند انتهاء اللجوء، ضرورة إقرار الأمن والأمان للاجئ وهو ما تفردت به الشريعة الإسلامية على القانون الدولي.
٥. حق اللاجئ في العودة والتعويض حق مكفول في الفقه الإسلامي والقانون الدولي.



مسارات التغيير: عملية بناء السلام في السودان الواقع والمأمول

مصطفى دردق
باحث دكتوراة - جامعة القاهرة

مقدمة:

تشكل أزمة الصراعات واحدة من أخطر التحديات التي تواجه السودان حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بأزمة الدولة والتنمية والاندماج الوطني المستعصية منذ الاستقلال منتصف خمسينيات القرن الماضي، وفشلت الحكومات السودانية المتعاقبة ما بعد الاستقلال في استيعاب طبيعة التنوع والتعدد في السودان، لم تستطع هذه الحكومات تقديم رؤية مقنعة لطبيعة الدولة السودانية، فإن معضلة تحقيق السلام كانت تتطلب ضرورة التركيز على اهتمامات السكان في مناطق الصراع، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف المسلح، مثل: قضايا الهوية، والمواطنة، والتمييز، والعلاقة بين الدين والدولة، ونظام الحكم، وتقاسم الموارد، وقضايا الأراضي، والعدالة الاجتماعية، والمساواة على المستوى الوطني.

كانت ثورة ديسمبر وعزل نظام البشير سببا في فتح آفاق لمفاوضات السلام في السودان ففي سبتمبر ٢٠١٩، اتفق رئيس الوزراء الانتقالي مع مجموعات حركات الكفاح المسلح على خارطة طريق، أو إعلان المبادئ، لوضع الأساس لاتفاق سلام قائم على عملية بناء الثقة، بدأت المفاوضات، بوساطة جنوب السودان، في ١٤ أكتوبر ٢٠١٩، وقعت الحكومة الانتقالية السودانية اتفاق السلام مع الجبهة الثورية بهدف إنهاء سنوات من الصراعات المسلحة في إقليم دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. وجرى مراسم التوقيع في جوبا عاصمة جنوب السودان بشكل نهائي على اتفاق مبدئي تم التوصل إليه في أغسطس ٢٠٢٠، بعد شهور من المحادثات، ووقع على الاتفاق من جانب حركات الكفاح المسلح الجبهة الثورية السودانية، في حين لم ينضم إلى مفاوضات السلام كلا من "الحركة الشعبية" جناح عبد العزيز، و"جيش تحرير السودان" بقيادة عبدالواحد محمد نور.

وتضمن هذه الورقة مسارات التغيير: عملية بناء السلام في السودان الواقع والمأمول محورين أساسيين المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة وومن خلال هذا المحور نتعرف على ماهية بناء السلام وأهم أولويات عملية السلام، وومن ثم المحور الثاني: السودان الصراع والسلام من خلال التعرف باتفاقية جوبا و اعلان المبادئ ومهام البعثة الاممية لدعم عملية التحول في السودان وومن ثم التحديات وخاتمة .

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الإطار المفاهيمي لبناء السلام والمفاهيم ذات الصلة

بناء السلام Peace Building

ظهر مصطلح بناء السلام Peace building لأول مرة على يد عالم الاجتماع النرويجي يوهان جالتونج Johan Galtung في منتصف السبعينات من القرن الماضي في دراسته التي حملت عنوان "ثلاث اقتراعات للسلام، حفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام. اذ أوضح جالتونج ان السلام يتأسس على بنى وهياكل تزيل وتحول اسباب انماط الصراع في القطاعات المجتمعية كافة، بما فيها الهياكل العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، ويوفر في الوقت نفسه خيارات بديلة عن الحرب في المواقف والسياسات التي يكون فيها الصراع امر واردا^(١).

ويرى جالتونج أن السلم السلبي هو الذي يتحقق بمجرد انتهاء الاعمال العدائية بين الاطراف المتصارعة، وهو حالة من غياب الحرب، او موقف يتحقق فيه السلم بمجرد غياب العنف في كافة اشكاله المادية والاجتماعية والنفسية والهيكلية، وبالنسبة للسلم الايجابي ذهب جالتونج واخرون الى انه ذلك النمط من السلم الذي يتحقق من خلال معرفة الاسباب الجذرية او الاصلية للصراعات Systemic Roots ، والسعى الى القضاء عليها عبر الاليات المناسبة، بما يحول دون تجدها مستقبلا، ويجب العمل على بناءه، والسلم الايجابي هو موقف يتحقق فيه التعاون والاندماج بين اطراف الصراع وفق اشكال مختلفة من النماذج التعاونية^(٢).

ويرى جون بول ليدرش John Paul Lederach احد منظري دراسات السلام، مفهوم بناء السلام عملية شاملة تتضمن مجموعة كاملة من العمليات والاقتراعات والمراحل لتحويل الصراع باتجاه علاقات سليمة ومستدامة. وبنى ليدرش نظريته على العلاقات

١ - د. رانيا حسين خفاجة، بناء السلام.. تطور الاتجاهات والمنظورات الغربية (القاهرة: ملحق مجلة

السياسة الدولية، اتجاهات نظرية، العدد ٢٠٦ أكتوبر/تشرين الاول ٢٠١٦م)، ص ٥.

٢ - ايمن السيد محمد احمد شبانة، دور الامم المتحدة في بناء السلم في افريقيا، دراسة حالة موزمبيق، رسالة

دكتوراة غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠) ص ص

١٨ - ١٩.

السلوكيات المتبادلة بين المتنازعين، فهما اساس الصراع ومفتاح الحل، وطرح ليديرش مفهوم تحول الصراع Conflict Transformation الذي عده اقتراب تكامليا متعدد الأوجه لادارة الصراع فى كل المراحل، وعلى ذلك فإن أنشطة بناء السلام تسبق التواصل الى اتفاقات للتسوية، وتعقبها ايضا، لذا فإن السلام ليس مجرد محطة نصل اليها فى نقطة زمنية معينة وإنما عملية ديناميكية^(١).

وتطور مفهوم بناء السلام بالامم المتحدة UN فى تقرير الامين العام السابق د. بطرس بطرس غالى فى اجندة من اجل السلام عام ١٩٩٢م، وطرحت الاجندة الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، بالاضافة الى ادارة رابعة هي "بناء السلام"، لتوصيف مرحلة ما بعد الصراع بالتركيز على وقف العنف والتطرق الى اعادة البناء فى مرحلة ما بعد الصراع. وعرف بطرس غالى بناء السلام على انه "الافعال التى تهدف الى تحديد ودعم الهياكل التى من شأنها تعزيز وترسيخ السلام بهدف الحيلولة دون الانخراط فى الصراع مجددا"، وعلى ذلك ترى الامم المتحدة بناء السلام اكثر من مجرد انتهاء للصراع، بحيث يهدف الى تحقيق السلام الايجابى من خلال ازالة الاسباب الجذرية للصراع، ولا يصبح لدى الاطراف المتصارعة الدافع لاستخدام العنف لتسوية الخلافات فيما بينهم^(٢). وهو أن نفس التقنيات المستخدمة للمساعدة فى بناء السلام بعد الحرب يمكن استخدامها أيضا لمساعدة المجتمعات على تجنب الحرب فى المقام الأول^(٣).

وعرف الاخضر الابراهيمي بناء السلام بانه "مجموعة من الأنشطة التى تتم على الجانب الاخر من الصراع، وتهدف الى اعادة تجميع اسس السلام، وتقدم الادوات للبناء على تلك الاسس لما هو اكثر من مجرد غياب للحرب"^(٤). وعرف برنامج الامم المتحدة الانمائى UNDP بأن بناء السلام يشمل مجموعة من التدابير الهادفة الى الحد من مخاطر الانتكاس

١ - د. رانيا، حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره ص ٥. ولمزيد من التفاصيل John Paul Lederach Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies (Washington DC: Institute of peace press, 1997).

٢ - المرجع السابق نفسة.

3 - Michael Barnett, Hunjoon Kim, Madalene O'Donnell and Laura Sitea, Peacebuilding: What Is in a Name? (Source: Global Governance , January–March 2007, Vol. 13, No. 1), pp. 42-43, at <https://www.jstor.org/stable/27800641>

4 - Idem

او العودة الى النزاع من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لادارة النزاع، وارساء اسس السلام المستدام والتنمية المستدامة، كما يجب ان تكون استراتيجيات بناء السلام متماسكة ومصصمة خصيصا لتلبية احتياجات البلد المعنى^(١).

ويتضمن بناء السلام ثلاث مراحل تبدأ قبل اندلاع الصراع، وتفجير العنف، من خلال اجراءات وقائية لمنع الصراع. ثم مرحلة ادارة الصراع، فى اثناء اندلاعه. ثم اخيرا مرحلة بناء السلام فيما بعد انتها الصراع. ويشمل أنشطة ومبادئ تهدف الى التعامل مع الاسباب الجزرية للصراع من اجل بناء علاقات اجتماعية وهياكل للدولة قادرة على الحفاظ على السلام المستدام، وتهدف الى الحيلولة دون اندلاع الصراع، وادارة الصراع لاستعادة الاستقرار فى مجتمعات ما بعد الصراع^(٢). وتعتبر مرحلة تطبيق ترتيبات بناء السلام هي المرحلة التى تعقب النزاع مباشرة والتى قدرت من قبل خبرا الامم المتحدة كاول سنتين من المرحلة اللاحقة للنزاع، وفى هذه الفترة يظهر ما يخفله النزاع من تحديات وثغرات، وتظهر فيها فرص معالجتها بشكل قد لا يتوفر فى المرحلة التالية فالقرارات والتوصيات المتخذة فى هذه المرحلة ستحمل تأثيرات السلام على المدى الطويل والمتوسط^(٣).

وفى سياق متصل ان مفهوم بناء السلام ذو طبيعة علاجية، فمن خلاله تتم معالجة العديد من اثار النزاع التى تؤدى الى عدم استقرار المرحلة اللاحقة له وهشاشتها من الناحية الامنية، كابقاء مرتكبي الافعال الاجرامية فى النزاع دون عقاب او كوجود مشكلات عالقة ترتبط باللاجئين والنازحين، وهذه الاجراءات وقائية، فالوصول الى نهاية نزاع و تحقيق السلام لابد من ازالة الاسباب الجزرية للصراع. وان مفهوم بناء السلام قابل للتطبيق فيما يتعلق ببناء السلام الداخلي In Country Peace-Building اي حالة النزاعات المسلحة الداخلية، وان اختلفت اساليب التطبيق والاليات حيث ان الهدف يظل متمثلا فى معالجة ما بعد النزاع وخلق مناخ من الثقة، وهناك مزيج من الجهود الدولية والمحلية^(٤).

1 - Idem

٢ - د. رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

٣ - حسام نبيل صلاح مشرف، تقديم د. ابراهيم نصر الدين، دور الامم المتحدة فى حفظ وبناء السلام بعد انتهاء الحرب الباردة، دراسة حالة سيراليون، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٧)، ص ٣١-٣٢.

٤ - المرجع السابق نفسة.

حفظ السلام Peace Keeping

جاء ميثاق الأمم المتحدة خالياً من الإشارة الصريحة الى مفهوم حفظ السلام، الذي ظهرت عملياته كمحاولة للمتطلبات المجتمع الدولي في لحظة معينة، وظهر حفظ السلام الى الوجود بدايتاً كممارسة ثم تمت صياغته كمفهوم كما جرى البحث عن الاساس القانونية التي يستند اليها، فقد بدأ حفظ السلام في عام ١٩٤٨م، بنشر مراقبين عسكريين غير مسلحين في الشرق الاوسط UNTOS بعثة لمراقبة اتفاقية الهدنة بين اسرائيل و الدول العربية^(١).

وعملياً ابتكرت الأمم المتحدة عمليات حفظ السلام في عام ١٩٥٦م أثناء أزمة قناة السويس، وكانت تلك استجابة خاصة لوضع لم يرد له تصور في الميثاق وإجراء علاجي ليحل محل استخدام القوة، وحيث إنه لا يوجد أساس قضائي لهذه الإجراءات، فإن التبرير الذي يساق لهذه العمليات غالباً ما يشار إليه الفصل السادس. ومؤخراً عزز مجلس الأمن تعاونه مع المنظمات الإقليمية لتسوية الأزمات، مع المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في ليبيريا وسيراليون في عام ٢٠٠٣، ومع الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال البعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور يوناميد UNAMID منذ عام ٢٠٠٧، وفي تاريخ عمليات حفظ السلام، فوض مجلس الأمن أيضاً وأجاز استخدام القوة لانتلافات من الدول والاتحاد الأفريقي مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ عام ٢٠٠٧م^(٢).

ولقد دعت الضرورة الى تعدد الآليات التي من شأنها تسوية الصراعات المسلحة أو وقفه واحتواءه وفعلاً تم تحديد عمليات حفظ السلام كوسيلة عملية لاحتواء أو وقف الصراع المسلح، وعرفت أكاديمية السلام الدولية مفهوم حفظ السلام على أنه "منع واحتواء واعتدال وإنهاء الأعمال العدائية بين الدول أو داخلها ، من خلال تدخل سلمي لطرف ثالث منظم

١ - المرجع السابق نفسة.

٢ - الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ التصفح ١٣مارس/آذار ٢٠٢١م، على الرابط
[https://www.politics-](https://www.politics-dz.com/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AD%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85)

dz.com/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AD%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85

وموجه دوليا، باستخدام قوة متعددة الجنسيات من الجنود والشرطة والمدنيين لاستعادة السلام والحفاظ عليه^(١).

ويعتبر حفظ السلام الخطوة الثانية التي يجب اتخاذها خلال مرحلة ما بعد الحرب ويتمثل هدفها الرئيسي في التخفيف من المعاناة البشرية وخلق الظروف المواتية لبناء المؤسسات من أجل تحقيق السلام الذاتي، فضلا عن منع تكرار أعمال العنف التي أثبتت التجربة إمكانية حدوثها، وذلك على النحو الذي اقرته المادة (٤٠) من ميثاق الأمم المتحدة، والهدف من هذه التدابير هو منع تفاقم الأوضاع^(٢)، ولا قيد على مجلس الأمن في ذلك سوى عدم الإخلال بحقوق المتنازعين أو مراكزهم القانونية، كانشاء مناطق منزوعة السلاح أو اقرار وقف النار Cease Fire أو اقرار الهدنة Truce التي لها الطابع السياسي إلى جانب صفتها العسكرية^(٣).

ونشر قوات دولية تحت اسم عمليات حفظ السلام Peace Keeping Operations هو أكثر صورة تطبيقات الأمم المتحدة لمفهوم حفظ السلام، وتتميز هذه القوات عن تلك التي تستخدم في ترتيبات فرض السلام بنقطتين أولها: أنها لا تقوم بمهام عسكرية، ولا تملك استخدام القوة، بل أنها تحتفظ بمعدات عسكرية بغرض الدفاع عن النفس والفصل بين المتحاربين عند الاقتضاء. ثانيها: لا بد من موافقة الدولة المعنية على نشر هذه القوات على أراضيها^(٤). إذا فحفظ السلام يشترك مع بناء السلام بأن كليهما ليس له الطبيعة القمعية، كما أن تطورا طرا على عمل قوات حفظ السلام، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، جعل مهامها تكتسب بعد جديدة ليسند إليها من مهام بناء السلام.

ويوجد في السودان العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اليوناميد UNAMID، ومقرها الرئيسي مدينة الفاشر دارفور والتي تأسست في يوليو

1 - Dennis C. Jett, Why Peacekeeping Fails (New York: St. Martin's Press, First PALGRAVE edition, April 2001), p 13.

٢ - تنص المادة (٤٠) من ميثاق الأمم المتحدة على "منعاً لتفاقم الموقف لمجلس الأمن قبل أن يقدم أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩، أن يدعو المتنازعين للاخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم اخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه".

٣ - حسام نبيل صلاح مشرف، مرجع سابق ص ٢٥.

٤ - المرجع السابق، ص ٢٦.

٢٠٠٧م، بناء على قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، وكانت مهمتها الأساسية حماية المدنيين، لكنها وكلت كذلك بالمساهمة في تأمين المساعدات الانسانية، ومراقبة وتأكيـد تفعيل الاتفاقيات، ومساعدة العملية السياسية المتضمنة، والمساهمة في تعزيز حقوق الانسان وسيادة القانون، ومراقبة وإعطاء التقارير عن الوضع على طول الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي يونيو ٢٠١٧ اعتمد قرار رقم ٢٣٦٣ (٢٠١٧) بواسطة مجلس الأمن الذي بالإضافة إلى تجديد تفويض البعثة، قرر تخفيض قوات الشرطة والجنود خلال العام التالي على مرحلتين، مع المراقبة الدقيقة للوضع على الأرض^(١). وفقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٥٥٩ الذي انهي تفويض اليوناميد اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. لتحل محلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة للانتقال في السودان UNITAMS والتي سوف تطرق اليها الورقة باستفاضة لاحقا.

مفهوم صنع السلام Peace Making

عرفت اكااديمية السلام الدولية International Peace Academy مفهوم صنع السلام على انه الجهود المبذولة لتسوية النزاعات عبر الوساطة او المفاوضات او الاشكال الاخرى للتسوية السلمية، وهذه الانشطة تكون محصورة في المستوى السياسي، وحيانا تكون بمثابة مجال مساعد لعمليات حفظ السلام، وتأتي عملية صنع السلام في مرحلة تالية او مترامنة تقريبا مع جهود الدبلوماسية الوقائية التي تبدأ غالبا قبل اندلاع النزاع، بهدف منع تصعيده او انتشاره الى المناطق المجاورة، ومن ثم فان عملية صنع السلام شأنها في ذلك شأن الدبلوماسية الوقائية اي ترتبط اساسا بجهود منع النزاع^(٢).

ويشمل هذا المفهوم العمليات التي تتضمن التوصل الى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة، بايقاف الاعمال العدائية والتفاوض للوصول الى تسوية سلمية للصراع المسلح، وتلعب الأمم المتحدة دورا في حال موافقة اطراف النزاع على ذلك، أي أن صنع السلام لا يتضمن

1 - <https://peacekeeping.un.org/ar/mission/unamid>

٢ - سايم خبوش، دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا، انموزج منظمة الايكواس في ليبيريا وكوت ديفوار، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (باتنة- الجزائر: جامعة الحاج لخضر ٢٠١١-٢٠١٢) ص ص ٢٩-٣٠.

استخدام القوة العسكرية ضد أى من الأطراف لانتهاء الصراع^(١). وصنع السلام يعنى حصر نطاق استخدام القوة، وقد يكون صانعو السلام مبعوثين من حكومات او من مجموعات من الدول، كما هو الحال مثالا فى المفاوضات المودية الى ابرام اتفاق^(٢). وتتضمن عملية صنع السلام مرحلتين اساسيتين: المرحلة الاولى تهدف الى استخدام الجهود السلمية من اجل ايقاف الصدام او تحييدة والوصول الي استقرار الاوضاع على الأرض. المرحلة الثانية وتهدف الى حل سلمي سياسي مستديم ينهى الصراع او النزاع^(٣).

مفهوم فرض السلام Peace Enforcement

فرض السلام هو مجموعة التدابير التى يمتلك مجلس الامن فرضها بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والتى تكون ذات طبيعة غير عسكرية وفق ما جاء فى المادة (٤١) من ميثاق الامم المتحدة، أو ذات طبيعة عسكرية تفرض بموجب المادة (٤٢) من الميثاق^(٤)، ويمارس مجلس الامن هذه الصلاحيات عندما تكون إحدى حالات تهديد السلم والامن الدوليين أو الاخلال بهما أو إحدى حالات العدوان بموجب المادة (٣٩) من ميثاق

١ - حسام نبيل صلاح مشرف، مرجع سابق ص ٣٧.

٢ - نصيرة صالحى، دور المنظمات الدولية غير الحكومية فى عملية بناء السلام: دراسة حالة منظمة او كسفام، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، (بانته-الجزائر: جامعة الحاج لخضر، ٢٠١٤)، ص ٤٨.

٣ - حسام نبيل صلاح مشرف، مرجع سابق ص ٣٨.

٤ - تنص المادة (٤١) "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقا جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية". وتنص المادة (٤٢) من ميثاق الامم المتحدة على "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة".

الامم المتحدة^(١). وبالتالي فإن عملية فرض السلام هي عملية تصدر بقرار من الامم المتحدة وذلك بفرض استخدام القوة نظرا لفشل الوسائل السلمية في ايجاد حلول، وتأخذ هذه القرارات بامر ملزم للتنفيذ، وفي هذا السياق اشار الامين العام للامم المتحدة السيد بطرس غالي في اجندة السلام انه اذا فشلت الوسائل السلمية لحل الخلافات فإن مجلس الامن يجب أن يستخدم القوة لفرض السلام، كما اقترح تشكيل وحدات تسمى وحدات فرض السلام تحدد مهامها بشكل مسبق من قبل مجلس الامن^(٢).

Reconstruction اعمار

عملية اعادة الاعمار هي عملية بذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها توطيد السلام ودفع الشعور بالثقة بين الاشخاص من خلال اتفاقية انتهاء الحروب وقد تشمل هذه العملية نزع السلاح بين الاطراف المتحاربة واستعادة النظام واعادة اللاجئين والنازحين والدعم في مجال التدريب لموظفي الامن ومراقبة الانتخابات وحماية حقوق الانسان واصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية^(٣). وهي ايضا مجموعة شاملة من الإجراءات التي تسعى إلى تلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين والحيولة دون تصاعد النزاعات وتفادي الانتكاس إلى العنف ومعالجة الأسباب الجذرية وتدعيم السلام المستدام^(٤).

اعادة بناء الدولة

ويقصد بعملية اعادة بناء الدولة ادخال تحولات جذرية على بنية مؤسسات الدولة كي تتمكن من اداء وظائفها الامنية، والاجتماعية، والسياسية بكفاءة تستند الى الشرعية والرضا المجتمعي، كما تعرف ايضا بانها العملية التي بموجبها يتم بناء مؤسسات حكومية فاعلة وشرعية بهدف خلق الظروف اللازمة لتحقيق سلام مستقر ودائم ونظام ديمقراطي

- ١ - على جميل حرب، نظام الجزاء الدولي العقوبات الدولية ضد الدول والافراد، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩م)، ص ٢٨٩.
- ٢ - غسان الجندي، عمليات حفظ السلام الدولية، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٨٧.
- ٣ - نصيرة صالح، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.
- ٤ - الاتحاد الافريقي، تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، (بانجول، جامبيا: المجلس التنفيذي الدورة العادية التاسعة ٢٥-٢٩ يونيو ٢٠٠٦)، ص ٦، تاريخ التصفح ٢٠ مارس ٢٠٢١م، على الرابط <https://www.peaceau.org/uploads/ex-cl-274-ix-a.pdf>

مستديم. ويعرف ريتشارد كابلان Richard Caplan بناء الدولة "بانه المجهود المبذول لاعادة تأسيس او انشاء حكومة فعالة فى دولة او اقليم لا يوجد به مثل ذلك الكيان، للمرة الاولى، او يوجد به كيان تعرض للضعف الشديد، او هو مجموعة من الافعال التى يتم اتخاذها بواسطة فاعلين وطنيين او دوليين لتأسيس واصلاح وتقوية مؤسسات الدولة، والتى تعرضت للاختفاء او التاكل"، وحدث ارتباط كبير بين مفهومى بناء الدولة وبناء السلام، بعد ان اثبتت التجارب التاريخية ان السلام الدائم لا يمكن تحقيقه بدون مؤسسات دولة قوية قادرة على الحفاظ عليه^(١).

من خلال ماسبق نجد ان كل مفهوم يعبر عن استراتيجية يتم استخدامها فى اوقات متباينة من اجل هدف محدد وهو محاولة ادارة النزاعات وتحقيق السلام الايجابى، ويرى البعض أن ثمة حالة من التراتبية -من الناحية- الزمانية تسير وفقها العلاقة بين هذه المفاهيم، بحيث لا يمكن بدء إجراءات بناء السلم إلا عندما تتم السيطرة على الصراع وقرار الامن أى بعد فرض السلام، ثم بعد ذلك يأتى حفظ السلام وذلك بافتراض أن السلام قد اعيد الى نصابه، وأن المطلوب هو المحافظة علىه من الانتكاس، ثم تاتى مرحلة بنا السلام بعد انتهاء الصراع، وفيها يتم تحصين السلم حتى لا ينهار مرة اخرى، فبغير ذلك لن يكون بالامكان تسريح المحاربين او نزع سلاحهم او اعادة ادماجهم او اجراء الانتخابات، فضلا عن عدم امكانية ممارسة الانشطة الاجتماعية العادية، والتى تعتبر ضرورية لاعادة بناء المجتمعات التى مزقتها الصراعات.

الاطار المرحلي والاجرائى ونحديده اولويات بناء السلام

تحديد اولويات بناء السلام:

يعتمد تحديد أولويات ومراحل عملية بناء السلام على المعايير المحددة لكل صراع والتي تتراوح من تحديد الاحتياجات الأساسية مثل "الأمن والغذاء والخدمات الطبية والنفسية" وإلى تهيئة الظروف لإصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وحتى عمليات بناء السلام التي

١ - د. داليا رشدى، ابعاد ومتطلبات اعادة بناء الدولة بعد الصراعات (القاهرة: اتجاهات نظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٦، اكتوبر ٢٠١٦) ص ١١.

تتم تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة تتطلب اتفاقاً أساسياً من جميع الجهات الفاعلة على الأولويات، ويوجد أربعة اتجاهات فى تحديد الأولويات وهي كالتالى^(١):

أولاً التحرير السياسى: ويعنى هذا الاتجاه التحول الديمقراطى فى المجتمعات الخارجة من الصراع كركيزة لتحقيق السلام الدائم واحترام حقوق الإنسان، وهذا الاتجاه يروج لعقد انتخابات أولاً يعقبها تشكيل مؤسسات سياسية ديمقراطية.

ثانياً المؤسسات السياسية: وهذا الاتجاه يضع تشكيل المؤسسات السياسية قبل التحول الديمقراطى المقصودة وتحرير النظام السياسى، فالتحول الديمقراطى عملية تنافسية بطبيعتها تتطلب وجود مؤسسات سياسية مستقرة، وبالتالي فإن محاولات التحول الديمقراطى فى ظل غياب الهياكل السياسية المستقرة قد يؤدي إلى العودة إلى الصراع العنيف.

ثالثاً بناء السلام: ويركز هذا الاتجاه على تدابير بناء السلام من أسفل بصورة تصاعدية عبر بناء قدرات المجتمع المدنى كأولوية فى بناء السلام، ويشجع على ما يعرف بدوائر صنع السلام، مثل المؤسسات الدينية، ومنظمات المجتمع المدنى، والمنظمات الحقوقية، وغيرها من المؤسسات التى تنشر قيم ومبادئ السلام.

رابعاً تحقيق الأمن: وهذا الاتجاه يعطى الأولوية لتحقيق الأمن من خلال اجراءات الحد من التصعيد بين الاطراف وتشجيع احتكار الدولة للعنف، وهو شرط مسبق ضرورى لجميع جهود إعادة الإعمار ونشر معظم موظفى المساعدة المدنية^(٢).

من الواضح أن الاتجاهات الأربعة تقدم بشكل عام استراتيجيات تكاملية لضمان بيئة مستقرة وآمنة، وهو شرط مسبق ضرورى لجميع جهود إعادة الإعمار ونشر معظم موظفى المساعدة المدنية، فإن التحول المستدام للصراع يتطلب المشاركة النشطة للمجتمع المدنى فى جميع مراحل عملية بناء السلام، ويعتبر بناء السلام الشامل هو جميع التدابير لدعم بناء

1 - Andrea Warnecke and Volker C. Franke, SUSTAINABLE CONFLICT TRANSFORMATION AN ANALYTICAL MODEL FOR ASSESSING THE CONTRIBUTION OF DEVELOPMENT ACTIVITIES TO PEACEBUILDING, International Journal of Peace Studies, Volume 15, Number 1, Spring/Summer 2010, Pp 82-84.

2 - Idem

القدرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من أجل إنشاء وصيانة الهياكل الاجتماعية والمؤسسية التي تساعد على منع الانتكاس إلى الصراع العنيف مجدداً.

ابعد ومراحل بناء الدولة بعد الصراعات

تشمل عملية إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراعات على مجموعة من الابعاد من أبرزها ما يأتي^(١):

البعد السياسي والدستوري: ويعنى تأسيس نظام سياسي قوى، وسلطة سياسية فعالة قادرة على ادارة شئون البلاد على ان تتمتع هذه السلطة بالشرعية اللازمة لاحتواء جميع الفصائل المتناحرة تحت لوائها، والا تعرضت البلاد لموجة ثانية من الصراع، ولن يتأتى ذلك إلا ببناء نظام سياسي ديمقراطي فعال بكل ما يشمله هذه النظام من ترتيبات ومؤسسات تعبر عنه، بدءاً من السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، مروراً بجهاز بيروقراطي قوى، وانتهاء بوضع دستور ينظم العلاقة بين السلطات، ويضمن تمثيل الجغرافي والعرقي والاثني في النظام السياسي، ويؤسس لدولة تحترم القانون، ويقر قواعد وترتيبات جديدة لتداول السلطة.

البعد المؤسسي: بناء المؤسسات أو إعادة هيكلتها هو الضامن الأساسى لنجاح عملية إعادة البناء برمتها، بينما يؤدي غياب الاطار المؤسساتى إلى انهيار الدولة وفشلها فى اداء وظائفها، ولو بعد حين ولن تستقيم عملية البناء إلا بعودة مؤسسات الدولة للعمل مرة اخرى تحت وطنية حكيمة قادرة على فهم الأدوار التى تقوم بها هذه المؤسسات.

البعد العسكرى والامنى: ويأتى فى مقدمتها بناء جيش وجهاز شرطة وطنيين، والقضاء على الاسباب الهيكلية للعنف، وتطبيق برامج اقتصادية واجتماعية لاحتواء ودمج عناصر وقيادات الميلشيات الخاصة داخل المجتمع، فضلاً عن وضع إطار قانوني ومؤسسي لتنظيم سيطرة المؤسسات السياسية المدنية على المؤسسة العسكرية، ومراجعة مستوى الاتفاق العسكرى، وحجم الجيش، ومستوى تسليحة وإعادة صياغة العقيدة العسكرية.

البعد الاقتصادي والاجتماعي: والذي يعنى بناء اقتصاد سوق قوى يلبي الاحتياجات الاساسية للمواطنين، ووضع مشروع متكامل لاعادة الاعمار، وتحقيق التنمية، من خلال إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية، والبنى التحتية الاساسية التى دمرت جراء الصراع

١ - د. داليا رشدى، مرجع سابق، ص ١٢.

الداخلى، وتوفير الاسس اللازمة لتحقيق الانطلاق، والنمو الاقتصادى، وتقليل مستوى الاعتمادية على المساعدات الاقتصادية الخارجية، وتأسيس مشروعات للقضاء على الفقر، والبطالة واشكال الاقتصاد غير المشروعة واصلاح التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية والتمكين الاجتماعى.

البعد الثقافى والقيمي: ويقصد به مجموعة القيم والمبادئ التى تحكم سياسات بناء الدولة، والتى يجب زرعها كقيم اساسية فى الدستور، او كمبادئ عامة تحكم عمل المؤسسات الموجودة فى الدولة، ويأتى فى مقدمتها حماية حقوق الانسان، فضلا عن تحقيق السلام والأمن بمعناه الواسع، واعلاء مبداء سيادة القانون، ونبذ العنف واساليب الاكراه، ويجب نشرها كقيم اخلاقية وثقافية ودمجها فى المكون الثقافى فى المجتمع^(١). ولا ننسى ايضا فى هذا الاطار العمل على اعادة احياء هوية الدولة لتصبح هوية جامعة وحاضنة لجميع الهويات الفرعية داخل المجتمع^(٢).

اجراءات بناء السلام فى اطار الأمم المتحدة:

تم تصنيف اجراءات بناء السلام فى الامم المتحدة الى الاجراءات الامنية، وإجراءات العدل والمصالحة الوطنية، وإجراءات الحكم والمشاركة السياسية، والإجراءات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية. والتى تعتمد على الاجراءات التعاونية التى تطبق بشكل متعاقب ومترابط فى الوقت ذاته لتشكل فيما بينها محصلة متكاملة تسهم فى القضاء على الاسباب الجذرية للصراع.

اولاً: الاجراءات الامنية وتشمل هذه الاجراءات الامنية نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج للمحاربين السابقين، وازالة الالغام، ومواجهة انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة، واصلاح القطاع الامنى بمعنى اعادة بناء المؤسسات الامنية والدفاعية، وتهدف هذه البرامج على المستوى الفردى الى معالجة العلاقة بين المتحاربين السابقين ومجتمعاتهم، وعلى الصعيد المجتمعى الى الانتقال الى مجتمع سلمى امن. وتتولى المؤسسات الامنية والدفاعية تنفيذ اتفاقيات التسوية السلمية ببرامج نزع السلاح

١ - د. داليا رشدى، مرجع سابق، ص ١٢.

٢ - المرجع السابق نفسة.

وتسريح المحاربين واعادة دمجهم، وتمارس بعثات الأمم المتحدة اعادة بناء المنظومة الامنية والدفاعية فى الدول الخارجة من الصراعات^(١).

ثانياً: اجراءات العدل والمصالحة الوطنية بعد انتهاء اعمال العنف تجد المجتمعات كثير من المظالم التى تقف حائلا دون المشاركة والبناء فى المرحلة الانتقالية التالية للصراع، لذا تبدو الاهمية لاقرار العدل وتدعيم سيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية حتى يمكن تحويل علاقات العداء الى علاقات ايجابية تشجع فى جهود بناء السلام. والاجراءات الضرورية للامم المتحدة على التعامل مع اجراءات اقرار العدل وتحقيق المصالحة الوطنية هي^(٢):

- تدعيم سيادة القانون بمعنى وجود قانون قابل للتطبيق، ووجود نظام قضائي مستقل، بناء مؤسسات مستقلة،
- تحقيق العدالة الانتقالية من خلال الاليات وهى: اولهما المحاكم مثل المحاكم الوطنية، المحاكم الدولية، والمحاكم المختلطة، ثانيهما لجان تقصى الحقائق وهى هئات تحقيق غير قضائية تسعى الى توضيح معالم فترة سابقة من القمع والصراع والانتهاكات لحقوق الانسان لمعالجة ما يستوجب المعالجة.
- التعويضات وهو حق اصيل يقرة القانون الدولي لجميع ضحايا جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب والتعذيب والاعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري. ويمكن تشمل التعويضات رد الوضع الى نصابه، او التعويض المادي، او اعادة التاهيل وتقديم الخدمات، او ضمانات بعدم تكرار الجرائم، او التطهير Lustration بمعنى حرمان المتورطين فى تلك الانتهاكات من مناصبهم، وايضا من التعويضات احياء الذاكرة الوطنية مثال "تخصص روندا اسبوعا سنويا لتخليد ذاكرة الابادة الجماعية" واخيرا الاعتذار والترضية.
- تحقيق المصالحة الوطنية وهو مشروع مجتمعي طويل الامد يسعى نحو الغاء عوائق الماضي والسعي نحو انتهاج اساليب سلمية فى معالجة الملفات والقضايا الخلافية، وهناك عدد من الشروط لضمان تحقيق المصالحة الوطنية، واهمها ان

١ - ايمن السيد محمد احمد شبانة، مرجع سبق ذكره ص ص ٧١-٨١.

٢ - المرجع السابق، ص ص ٨٥-١٠٣.

تنبثق المصالحة عن تسوية سياسية، والاعتراف والندم من جانب الجناة، والصفح من جانب الضحايا. ومن اهم اليات تحقيق المصالحة الوطنية، الاليه الاولى هي لجان الحقيقة والمصالحة Truth and Reconciliation Commissions وذلك من خلال تنظيم مناقشات او جلسات استماع تتضمن اعتراف مسؤولى الحكومة والقوى السياسية الاخرى بما حدث من انتهاكات، بالاضافة عن كشف الجرائم غير المعلنة، والالية الثانية هي اصدار العفو العام والذى تمنحه دولة لفئة معينة من الاشخاص عن فئة معينة من الجرائم وعادة ما يتم اللجوء الى العفو العام كاجراء استثنائي لمواجهة حدث او فترة غير عادية فى حياة شعب من الامم.

ثالثاً: اجراءات الحكم والمشاركة السياسية ومن اهم هذه الاجراءات تشكيل حكومة انتقالية، وصياغة الدستور، واعادة بناء المؤسسات، او اصلاح مؤسسات الحكم الادارة فى الدولة، ودعم عملية التحول الديمقراطي، وتطوير انظمة المعلومات والاعلام. ويعتبر دعم التحول الديمقراطي واحدا من الاجراءات الاساسية لعمليات بناء السلام فى الامم المتحدة وتركز الدعم فى تقديم المساعدات الانتخابية، من اجل اجراء انتخابات تنافسية، وتشكيل برلمان وتشكيل حكومة شرعية عقب انتهاء المرحلة الانتقالية^(١).

رابعاً: الاجراءات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية اذ تسهم الصراعات الداخلية فى زيادة معدلات الفقر وتدهور مستويات المعيشة لقطاعات عريضة من السكان، نظرا لتوقف معظم الانشطة الاقتصادية والمشروعات وتراجع معدلات الاستثمار المحلي والاجنبي، وتدني مستويات الاجور والرواتب وارتفاع معدلات البطالة، والدمار الذى يلحق بالبنية الاساسية فى الدولة، خاصة الطرق والجسور وامدادات المياه والطاقة، مما يسهم فى تراجع معدلات التنمية.

ونظرا لان عمليات السلم هي عمليات ذات طابع انساني، سعت الامم المتحدة الى المساهمة فى احتواء الاثار الانسانية والاجتماعية والاقتصادية للصراعات الداخلية، لانها تطل قطاعات واسعة من السكان اغلبهم من المدنيين، وخاصة النساء والاطفال، لذا تقدم المنظمة اجراءات بناء السلم على اساس برامج ومبادرات تتضمن تقديم المساعدات

١ - المرجع السابق، ص ص ١٠٤ - ١٠٩.

الانسانية، وإعادة اللاجئين والنازحين، وإعادة ادماجهم في الحياة المدنية، وحماية حقوق الانسان، والتخفيف من حدة الفقر، وإعادة الاعمار، ودعم التنمية المستدامة^(١).

اجراءات بناء السلام فى اطار الامم المتحدة

المجال	الاجراءات
الأمن	نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين ادارة مشكلة الألغام اصلاح المنظومة الدفاعية "القوات المسلحة" اصلاح الشرطة الوطنية
العدل والمصالحة الوطنية	تدعيم حكم القانون - اصلاح النظام القضائي تحقيق المصالحة الوطنية
الحكم والمشاركة السياسية	تشكيل الحكومة الانتقالية اعادة بناء الجهاز البيروقراطى والادارة المحلية صياغة الدستور دعم عملية التحول الديمقراطى تكريس قيم الشفافية والمساءلة تطوير أنظمة المعلومات
الشنون الانسانية والاجتماعية والاقتصادية	توفير مساعدات الاغاثة الانسانية اعادة توطين واعادة ادماج اللاجئين والنازحين حماية حقوق الانسان تخفيف حدة الفقر اعادة اعمار البنية الاساسية تدعيم النمو الاقتصادى والتنمية

المصدر: د. ايمن شبانة، دور الامم المتحدة فى بناء السلم فى افريقيا، دراسة حالة موزمبيق، رسالة دكتوراة غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠) ص ٢٠.

١ - المرجع السابق، ص ١١٠.

التحول الديمقراطي

يتطلب موضوع التحول الديمقراطي تقديم مفهوم الديمقراطية التي تمثل جوهر عملية التحول، والديمقراطية لفظة اغريقية بمعنى "حكم الشعب" وتتكون من جزئين Demos اي الشعب و Kratos بمعنى حكم. والديمقراطية هي التغيير المجتمعي الشامل كونه عملية ممتدة لاحداث تحولات عميقة تدريجية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة، وتحريك الفكر المجتمعي للانتقال من مرحلة الانفعال اللحظي "رد الفعل" الى مرحلة الفعل التاريخي، ومن مرحلة القبول والخضوع للواقع الى مرحلة تغيير هذا الواقع تغييرا جذريا وثوريا بحسب حاجات ورغبات وقدرات المجتمع في مختلف جوانبه الحياتية، وتتطلب الديمقراطية تحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة والمصالح المتنافرة من اجل الصالح العام^(١).

يقصد بالتحول الديمقراطي الفترة الزمنية التي تمتد من نظام حكم غير ديمقراطي الى نظام حكم ديمقراطي، حيث يشير التحول الى عملية تغيير قواعد اللعبة السياسية. والتحول الديمقراطي هو تراجع نظام الحكم السلطوي بكافة اشكاله لتحل محله نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة والوصول اليها. والتحول الديمقراطي عند دانكوارت رستو Dankwart Rustow هو عملية اتخاذ قرار تساهم فيه ثلاثة قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، والتركيز هنا على الاطراف المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي^(٢).

وفي سياق متصل عملية التحول الديمقراطي تتطلب تكيف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية. اي بناء الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق عملية التغيير الجذري للبيئة المؤسسية المجتمعية التقليدية واحداث ثورة ثقافية،

١ - عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق الوارث التاريخي والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦) الطبعة الاولى، ص ١٣٤.

٢ - مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، رسالة دكتوراة غير منشورة (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم سياسة، ٢٠١٧م) ص ٣١ وايضا على الرابط

<http://search.mandumah.com/Record/1004704/Details>

وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حد زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيتها دون مواصلة مرحلة البناء. وهنا تلعب الموارد التاريخية الثقافية دورا حيويا في هذه المسيرة، ففي الهند مثلا تم تطبيق الديمقراطية منذ اوئل الخمسينات من القرن العشرين وسط انتشار واسع للامية والفقر والانشقاقات اللغوية والقومية والاثنية والدينية، حيث نوقشت مجموعتان من العوامل تاريخية ومؤسسية، وتقدمت الثقافة الهندية على العوامل التاريخية^(١). وهذا يقودنا الى حديث الزعيم الراحل جون قرنق لحل ازمة الثقافة والهوية السودانية حيث قال:

"المشكلة الرئيسية في السودان هي ليست مشكلة دارفور ولا مشكلة جبال النوبة ولا مشكلة البجا ولا مشكلة النوبيين في شمال السودان، المشكلة في حكومة السودان "ويقصد هنا نظام المعزول البشير"، نحن كلنا سودانيين من اصل عربي او امن اصل افريقي، لماذا الاصرار فقط على تصنيفنا كعرب، دعونا نصبح سودانيين ما المشكلة، وهذا لا يعني الغاء ثقافتنا وتراثنا العربي ، لانه واجهة اساسية للثقافة والهوية السودانية، دعونا اولاً نتقبل انفسنا كسودانيين وهذا هو الذي يمكن ان يوحدنا، العروبة لايمكن ان توحدنا، الافريقية لا يمكن ان توحدنا، الاسلام لايمكن ان يوحدنا، المسيحية لا يمكن ان توحدنا، لكن السودانية هي التي يمكن ان توحد شعوب السودان لانها الشي الوحيد الذي يجمعنا كسودانيين.^(٢)"

١ - عبدالوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص ١٣٧.

٢ - الدكتور جون قرنق، الهوية السودانية والسلام الخطاب الاكثر تأثيرا، تاريخ المشاهدة ٧مايو ٢٠٢١م، على الرابط <https://www.youtube.com/watch?v=lkwFTmWL7-o>

المحور الثاني: السودان الصراع والسلام

الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة فى السودان

فشلت الحكومات السودانية المتعاقبة بشكل أساسي في استيعاب طبيعة التنوع والتعدد في عوالم السودان المتشابكة، ولم تستطع هذه الحكومات تقديم رؤية مقنعة لطبيعة الدولة السودانية، التي أصر "البشير" ورفاقه على هويتها العربية والإسلامية، مما جعل رؤية زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان الراحل "جون قرنق" حول السودان الجديد تمثل حلما للكثيرين. هذا العجز، في إدارة التنوع وصياغة رؤية مشتركة، جعل أشكال الحكم المتبعة إقصائية وغير عادلة في توزيع الثروة والموارد. وعليه فإن معضلة تحقيق السلام كانت تتطلب ضرورة التركيز على اهتمامات السكان المهمشين تاريخيا في مناطق الصراع والمناطق المحرومة في السودان، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف المسلح، مثل: قضايا الهوية، والتمييز، والعلاقة بين الدين والدولة، والحكم، وتقاسم الموارد، وقضايا الأراضي، والعدالة الاجتماعية، والمساواة على المستوى الوطني^(١).

وشهد السودان ثلاث ثورات شعبية صنعها السودانيون بدءا من ثورة أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٤م، وهي الثورة الأولى في تاريخ القارة الأفريقية ضد نظام الرئيس إبراهيم عبود والذي جاء بانقلاب عسكري بتاريخ ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٨م، وثورة أبريل/نيسان ١٩٨٥م، التي أطاحت بالرئيس جعفر النميري والذي أيضا جاء بانقلاب عسكري فى ٢٥ مايو/آيار ١٩٦٩م، وثورة ديسمبر العظيم ٢٠١٨م، والتي أسقطت نظام

١ - د. حمدى عبدالرحمن، تقاسم السلطة هل يؤدي اتفاق جوبا للسلام الى سودان جديد، (مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة) تاريخ النشر ٠١ أكتوبر ٢٠٢٠م، تراخي التصفح ٢٠ أبريل ٢٠٢١م، على الرابط

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5831/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%A4%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF>

عمر البشير والذي يطلق عليه نظام "الانقاذ" وتتشابه عوامل وأسباب تلك الثورات^(١). حيث ثلاث ثورات شعبية في السودان ضد أنظمة عسكرية اتت بانقلابات عسكرية وهذا يدل على رفض الشعب السوداني إلى الأنظمة العسكرية.

انطلقت في ديسمبر ٢٠١٨ احتجاجاً على سوء الأوضاع العامة وسط مطالب بإسقاط حكم الرئيس عمر البشير الذي استمر لمدة ٣٠ عاماً، وفي صباح الخميس ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٩ شهدت السودان تطوراً كبيراً في الثورة الشعبية عندما وصلت مشاركة الحركة إلى نقطة التحول التي أدت إلى عزل البشير واستقالة عوف السريعة. وعانت الحركة الثورية بسبب التزامها بالانضباط السلمي، والذي أبرزه تجمع المهنيين السودانيين كمبدأ أساسي للحركة في ١٥ أبريل/نيسان، حيث شكل المتظاهرون دائرة حماية غير مسلحة حتى تاريخ فض الاعتصام. ونوعت القوى الثورية تكتيكاتها بين أساليب الحشد بأعداد كبيرة مواكب ومسيرات ومظاهرات سلمية، واعتصامات وتم وتفريقها وشتاتها وتطور العمل الثوري إلى إضرابات، ومقاطعات، وإقصاء^(٢).

واقترحت قوى إعلان الحرية والتغيير لإدارة الفترة الانتقالية، بحيث تكون أطول من الناحية الزمنية (أربع سنوات)، وقائمة على حكومة مدنية، مكونة من ثلاثة مجالس (مجلس سيادة، ومجلس وزراء، ومجلس تشريعي). يتكون مجلس السيادة المدني من ممثلين لقوى

١ - ٣ ثورات أطاحت بأنظمة شمولية في السودان ما الفرق بينها؟، (انديبننت عربية)، تاريخ التصفح ٧ أبريل ٢٠٢١، على الرابط

<https://www.independentarabia.com/node/41151/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/3-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B7%D8%A7%D8%AD%D8%AA-%D8%A8%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%9F>

2- Maria J. Stephan ; Nicholas Zaremba; Elizabeth Murray, After Bashir, A New Dawn in Sudan? (Part 2), April 17, 2019, U.S. Institute of Peace, watch 7th April 2021, at <https://www.usip.org/publications/2019/04/after-bashir-new-dawn-sudan-part-2>.

الحرية والتغيير، وقوات المسلحة، وتتبلور مهمات المجلس الأساسية في إدارة الشؤون السيادية والتشريعية للدولة^(١).

ومن أهم العوامل التي ساهمت في نجاحات الحركة الثورية وحدة الهدف بإزالة نظام البشير، بين كل المكونات الثورية، في الشارع ولجان المقاومة والاحزاب وقوى إعلان الحرية والتغيير وحركات الكفاح المسلح في كل ربوع السودان. وحجم التنوع من مختلف الأجناس والأعمار والأعراق والأيدولوجيات السياسية والأديان والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية جعلت من الصعب على نظام البشير تفريق المتظاهرين الثوريين، والعامل الثاني هو الاعتصام الجماعي في ٦ أبريل امام مقر القيادة العامة للجيش السوداني،

وبعد فض اعتصام القيادة العامة في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٩م، توصلت قوى إعلان الحرية والتغيير إلى اتفاق مع المجلس العسكري الانتقالي، حول الوثيقة الدستورية، التي تدير المرحلة الانتقالية، ونصت الوثيقة الدستورية على ترتيبات المرحلة الانتقالية الطويلة التي تمتد تسعة وثلاثين شهراً، يتشارك خلالها المدنيون والعسكريون إدارة شؤون البلاد عبر "المجلس السيادي"، بواقع خمسة أعضاء مدنيين ومثلهم من العسكريين بالإضافة إلى شخصية وطنية يتم التوافق عليها. كما تم الاتفاق على أن تتراأس شخصية عسكرية المجلس في الفترة الأولى، ومدتها واحد وعشرون شهراً، في حين يتولى المدنيون رئاسة الثمانية عشر شهراً المتبقية. وتم تحديد صلاحيات المجلس السيادي في المهمات التشريعية مع صلاحيات أخرى، مرتبطة بالقضايا السياسية والأمنية وملفات السلام مع الحركات المسلحة. ونصّت الوثيقة الدستورية على تشكيل مجلس للوزراء، وتشمل مهمات مجلس الوزراء كل الصلاحيات التنفيذية، مع صلاحيات مشتركة مع مجلس السيادة، بما فيها صلاحية التشريع^(٢).

١ - أحمد إبراهيم أبوشوك، تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة، (المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات)، تاريخ التصفح ١٣ إبريل ٢٠٢١م، على الرابط <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Challenges-and-Lessons-Learned-from-Sudan-Uprisings.aspx>

٢ - اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان: فرص النجاح والعقبات (المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات)، تاريخ التصفح ١٣ إبريل ٢٠٢١م، على الرابط <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Sudan-Transition-Agreement-Opportunities-for-Success-and-Obstacles.aspx>

ونصت الوثيقة أيضاً على تشكيل مجلس تشريعي تحظى قوى إعلان الحرية والتغيير بنسبة ٦٧ في المئة من أعضائه، في حين تحوز القوى الأخرى النسبة المتبقية، على أن يتشكل المجلس في فترة لا تتجاوز التسعين يوماً من تاريخ إنشاء مجلس السيادة الذي لم ينشأ حتى الآن. وحددت الوثيقة مهمات المرحلة الانتقالية، وأبرزها "وضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع جميع الحركات المسلحة، وتحقيق سلام عادل وشامل يوقف الحرب نهائياً بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها". ودعت الوثيقة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الاقتصادي والمالي والإنساني لمساعدة السلطات الانتقالية في تنفيذ الاتفاق، ورفع اسم السودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب وإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة بحقه وإعفاءه من الديون^(١).

خلفية الصراع السياسي المسلح في السودان

بعد استفتاء ٢٠١١ الذي نتج عنه انفصال جنوب السودان، وإعلانه دولة مستقلة، لم تنتهي أزمة السودان الداخلية التي واكبت نشأة الدولة السودانية الحديثة. وتتلخص الأزمة في عجز هذه الدولة عن بناء نظام حكم سياسي ملائم لتنوع البلاد الإثني والديني، بالرغم من تغير واجهة الحكم ما بين أنظمة مدنية وعسكرية.

بدأت "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي أسسها جون قرنق عملها المسلح عام ١٩٨٣، إلا أنها لم تكن حركة انفصالية بل كانت تدعو إلى دولة علمانية فيدرالية موحدة. وبعد مرحلة طويلة من النزاع المسلح توصلت الحركة عام ٢٠٠٥ إلى اتفاقية سلام مع حكومة الخرطوم (اتفاقية نيفاشا) سمحت بتقاسم السلطة معها إلى حين استفتاء تقرير المصير الذي أفضى في يونيو ٢٠١١ إلى انفصال دولة الجنوب السودان^(٢). وظلت الحركة نشطة عسكرياً وسياسياً في الولايتين المحاذيتين لجنوب السودان، ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق، وهما منطقتان على تداخل كثيف قومياً واثنياً ودينياً مع دولة جنوب السودان. ومع أن الجماعات المسلحة في كردفان توصلت عام ٢٠١٦ إلى هدنة مع الجيش الحكومي، إلا أن الصراع المسلح لم يتوقف عملياً في عهد الرئيس المخلوع عمر البشير.

١ - المرجع السابق نفسة

٢ - د. حمدي عبدالرحمن، مرجع سابق.

أما النزاع المسلح في إقليم دارفور (غرب السودان) فقد اندلع عام ٢٠٠٣ بقيادة حركتي "تحرير السودان" و"العدل والمساواة"، وتركز حول المجموعات المنحدرة من القبائل الرئيسية الثلاث في الإقليم (الفور والزغاوة والمساليت)، ونتج عنه ٣٠٠ ألف قتيل و٤ ملايين مهجر (بحسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة). ومع أن حكومة الخرطوم توصلت إلى اتفاق مبدئي للسلام مع الفصائل المسلحة (حركة العدل والمساواة خصوصاً)، إلا أن جوهر الحل المطروح (شبه حكم ذاتي للإقليم) لم يتضح في نهاية المطاف، وظل موضوع تجاذب وتنازع. ومع سقوط نظام البشير في أبريل ٢٠١٩ تبلورت فرص جديدة للمصالحة الشاملة في السودان، بعد التسوية التي تمت مع الفصائل السياسية المدنية، بما فتح الطريق أمام مسار المفاوضات الحالية التي نتجت عنها الاتفاقيات الأخيرة^(١).

وخلفت الصراعات والحروب في السودان مئات الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين والعسكريين، وملايين النازحين واللاجئين، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كالتهجير القسري ونهب وتدمير ممتلكاتهم، ومذابح واعتداءات على المدنيين وحالات اغتصاب وتجنيد أطفال على نطاق واسع، ودمار اقتصادي وبيئي، وهشاشة أمنية بالغة التعقيد، بحسب تقارير لمنظمات حقوقية وأمنية. وبعد سقوط نظام الإنقاذ عبر ثورة ديسمبر التي تمت تحت شعار "حرية، سلام، وعدالة"، انطلق الشعب السوداني يبحث عن السلام الذي طال انتظاره، والعدالة التي تجبر خاطره وتنصف الضحايا^(٢).

الإطراف الرئيسية في عملية السلام في السودان:

وتشمل عملية التفاوض مسار مفاوضات السلام في السودان الأطراف الرئيسية

التالية :

أولاً: حكومة السودان ممثلة في وفدها الذي يشمل المكون العسكري والمدني ، والذي يمثل المجالس الثلاث، مجلس السيادة، مجلس الوزراء ، والمجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير.

١ - اتفاق جوبا للمصالحة الوطنية السودانية النتائج والاتفاق (مركز الامارات للسياسات، ترايخ النشر ٠٨

سبتمبر ٢٠٢٠) ترايخ التصفح ٢٠ ابريل ٢٠٢١م، على الرابط [https://epc.ae/ar/brief/juba-](https://epc.ae/ar/brief/juba-accord-for-national-reconciliation-in-sudan-outcomes-and-prospects)

accord-for-national-reconciliation-in-sudan-outcomes-and-prospects

٢ - ابوبكر فضل محمد عبدالشفيق، مسار السلام في السودان بعد الثورة المعوقات والاتفاق، (الرياض: متابعات

افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الافريقية، العدد ٦ سبتمبر ٢٠٢٠) ص ٢٦.

ثانياً: الجبهة الثورية السودانية تحالف سياسي وعسكري يضم عدداً من حركات الكفاح المسلح وبعض التنظيمات المدنية المطالبة، وهي: الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال بقيادة مالك عقار. حركة العدل والمساواة السودانية، بقيادة الدكتور جبريل إبراهيم. حركة تحرير السودان، بقيادة مني أركو مناوي. تجمع قوى تحرير السودان بقيادة الطاهر أبوبكر حجر. حركة تحرير السودان "المجلس الانتقالي" الدكتور الهادي إدريس. مؤتمر البجا المعارض بقيادة أسامة سعيد. الجبهة الشعبية المتحدة بقيادة الأمين داؤود/ خالد محمد إدريس. حركة كوش بقيادة محمد داؤود. تجمع الوسط بقيادة التوم هجو. والتحالف السوداني بقيادة خميس عبدالله أبكر.

ثالثاً: الحركة الشعبية لتحرير السودان "قطاع الشمال" بقيادة عبد العزيز الحلو.

رابعاً: حركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد احمد النور.

وقد اختلفت رؤية قوى الحرية والتغيير في بدايه عملية السلام في منهجية التفاوض، حيث ترى أن التفاوض ينبغي أن يكون في حزمة واحدة لكل قضايا الحرب والسلام، إلا أن الجبهة الثورية ترى أن هنالك خصوصية لمناطق الحرب ومظالم تاريخية لا بد من مخاطبة جذورها، وأن دفع استحقاقات قضايا الحرب والسلام ومعالجتها، تتطلب اتخاذ مسارات للتفاوض من ناحية، وحصر قضايا قومية كلية من ناحية أخرى^(١).

في بداية عملية السلام واجهت بعض التعقيدات منها مكان المفاوضات، ونتيجة لتفرد جوبا وتشابك قضاياها الإستراتيجية مع السودان، وتميز علاقاتها مع أطراف عملية السلام، وتفهمها للقضايا السودانية، تم اختيارها منبرا لمفاوضات سلام السودان. كما اخذت مسألة تفويض الوساطة ودعم ورعاية المنبر من منظمة الايقاد والاتحاد الافريقي والامم المتحدة والشركاء الاقليميين والدوليين بعض الوقت، ليشكلوا ضامنا وشهودا على تطبيق الاتفاق للوفاء باستحقاقات السلام.

في التاسع من سبتمبر ٢٠١٩م، بدأت جولة مباحثات تمهيدية بين وفد المجلس السيادي مع قادة الجبهة الثورية وعدد من الحركات الاخرى، وفي ١١ سبتمبر ٢٠١٩م، وقع وفد الحكومة السودانية الانتقالية وقادة حركات الكفاح المسلح في جوبا على اعلان مبادئ بغرض تهيئة المناخ للتفاوض، ويؤسس لخريطة طريق لمحادثات سلام، ومن ابرز ما نص

١ - المرجع السابق نفسة.

علية وثيقة المبادئ، الوقف الشامل لاطلاق النار، وتهيئة الاجراءات اللازمة بفتح المعابر ووصول المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة من الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وإطلاق سراح أسرى الحرب، وإلغاء أحكام الإعدام التي تواجه بعض قادة حركات الكفاح المسلح، وتأخير تعيين الولاة وتشكيل المجلس التشريعي لحين التوصل الى اتفاق سلام، مع وضع اطار للتفاوض النهائي^(١).

وبعد عدد من جولات التفاوض المباشر وعبر الفيديوكونفرنس، تم توقيع اتفاقية جوبا للسلام في ٣١ أغسطس/ آب ٢٠٢٠م، بمدينة جوبا عاصمة جنوب السودان، واتفقت الأطراف على إنشاء خمسة مسارات جهوية للتفاوض المنفرد، مراعا لخصوصية كل مسار ومشكلاته. وتشمل المسارات الخمسة مسار دارفور (حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان، وتحرير السودان - المجلس الانتقالي، وتجمع قوى تحرير السودان)، ومسار الشرق (مؤتمر البجة)، ومسار الشمال (كيان الشمال وحركة تحرير كوش)، ومسار الوسط (الحزب الاتحادي الديمقراطي المعارض)، ومسار النيل الأزرق وجنوب كردفان (الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال). هذه المسارات الخمسة تمثل الجبهة الثورية، بينما هنالك مسار منفصل للحركة الشعبية جناح عبدالعزيز الحلو ضمن مفاوضات السلام في منبر جوبا.

يتمحور الاتفاق حول ثلاثة بنود كالاتي:

المراجعة الدستورية للنظام السياسي: إذ يؤسس الاتفاق لنظام سياسي يراعي خصوصية المناطق الثلاث، ويمنحها صلاحيات تشريعية وإدارية موسعة تراعى في الدستور النهائي الذي ستفضي إليه المرحلة الانتقالية الحالية. وبخصوص إقليمي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ينص الاتفاق على الاعتراف بالتنوع الديني في المنطقتين وفق أحكام دستور ١٩٧٣ بما يقتضيه من حقوق تشريعية للمسيحيين، كما ينص الاتفاق على إنشاء مفوضية قومية للحريات الدينية ممثلة في الإقليمين لمراقبة وضمان حقوق المجموعات غير المسلمة. ووفق بنود الوثيقة الموقعة يمنح الإقليمان حقوقاً دستورية تصل إلى حد الحكم الذاتي الموسع ضمن دولة فيدرالية متنوعة دينياً وقومياً^(٢).

١ - نفس المرجع

٢ - اتفاق جوبا للمصالحة الوطنية السودانية النتائج والافاق، مرجع سبق ذكره.

تقاسم الثروة والسلطة: فقد نص الاتفاق على تمثيل المجموعات المسلحة في كل هياكل الحكم التشريعية والتنفيذية، ومنح الأقاليم المذكورة حقوقاً ثابتة في ثرواتها المحلية، مع بعض إجراءات التمييز الإيجابي لإصلاح آثار واختلالات عقود التهميش والاضطهاد. ووفق الاتفاق ستمثل الأطراف الموقعة بثلاث مقاعد في المجلس السيادي الحاكم، وخمسة مقاعد في مجلس الوزراء، و٧٥ مقعداً في المجلس التشريعي، مع تعيين ٤٠ بالمئة من مسؤولي الحكومات الإقليمية من سكان الأقاليم. كما نص الاتفاق على تمتع المناطق المعنية بـ ٤٠ بالمئة من ثرواتها المحلية وعوائد الضرائب المحصلة فيها، وإنشاء صندوق لتنمية الأقاليم الثلاثة بميزانية قدرها ٧٥٠ مليون دولار.

الترتيبات الأمنية: فقد تضمنت الوثيقة دمج الحركات المسلحة بالجيش السوداني والأجهزة الأمنية الحكومية، على أن تشكل قوات خاصة بحفظ الأمن في الأقاليم الثلاث تمثل فيها الحركات المسلحة بنسبة ٣٠ بالمئة^(١).

إنفاقية القضايا القومية والمسارات الجهوية

مثلت القضايا القومية التحدي الأكثر صعوبة التي تناولت المبادئ العامة المرتبطة بشكل الدولة ودور السلطات الثلاث، وقضايا المواطنة وتقاسم السلطة والثروة، وإدارة التنوع بأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية، ومبادئ العدالة الانتقالية القائمة على محاسبة مرتكبي الجرائم، وتعويض الضحايا، وتحقيق المصالحة الوطنية.

واشتملت اتفاقية القضايا القومية على ٣٠ مادة، ومن أهم المواد التي جاءت في اتفاقية القضايا القومية، نصت المادة (٢) على فترة انتقالية تكون مدتها ٣٩ شهراً، "يبدأ سريانها من تاريخ التوقيع على اتفاق السلام". وبموجب هذه المادة يتم تعديل الوثيقة الدستورية، وتمديد الفترة الانتقالية، واستنتت المادة (٣) ممثلي الأطراف الموقعة على اتفاقية القضايا القومية من نص المادة (٢٠) من الوثيقة الدستورية، والذي يسقط حق أعضاء مجلس السيادة والوزراء في الفترة الانتقالية من الترشح في الانتخابات العامة التي يتم إجراؤها بنهاية الفترة الانتقالية. ويعطي هذا الاستثناء شاغلي المناصب الدستورية المشار إليها في الفترة الانتقالية حق الترشح في الانتخابات العامة، بشرط "أن يقدموا

١ - المرجع السابق نفسة.

استقلالهم قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية المتفق عليها، ولتنظيماتهم الحق في اختيار من يخلفهم في تلك المواقع^(١).

كما اقتضت المواد (٤) و(٥) و(٦) إجراء التعديلات التالية على الوثيقة الدستورية وفقاً للإجراءات المعمول بها: أولاً، تمثيل الأطراف الموقعة على اتفاقية جوبا بثلاثة أعضاء إضافيين في مجلس السيادة؛ وتمثيلهم في مجلس الوزراء بخمس وزارات أي ما يعادل ٢٥ في المئة من أعضاء مجلس الوزراء؛ وتمثيلهم في المجلس التشريعي بنسبة ٢٥ في المئة، أي أن يحصلوا على ٧٥ مقعداً من ٣٠٠ مقعد. وعلى مستوى الحكم الولائي (الولايات)، نصت الاتفاقية على تخصيص ١٠ في المئة من الوظائف القيادية العليا لممثلي أطراف الاتفاقية في الولايات التالية: الشمالية، ونهر النيل، وسنار، والجزيرة، والنيل الأبيض، وشمال كردفان، وغرب كردفان. أما بقية المواد الخاصة باتفاقية القضايا القومية فقد تناولت القضايا الإجرائية المتعلقة بإنفاذ العدالة الانتقالية، والتعداد السكاني، والإعداد للانتخابات العامة، وتشكيل المفوضيات المتخصصة، وانعقاد مؤتمر نظام الحكم، والمؤتمر الدستوري وكتابة الدستور، ووضع آليات مراقبة الاتفاقية وتنفيذها على أرض الواقع^(٢).

وفي خطوات عملية أصدر رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، الخميس ٤ فبراير ٢٠٢١م، مرسوماً دستورياً بتعيين ٣ أعضاء جدد لمجلس السيادة، إنفاذاً لاتفاق السلام. والأعضاء الذين تمت إضافتهم لمجلس السيادة هم، رئيس الجبهة الثورية الهادي إدريس، ورئيس الحركة الشعبية مالك عقار، والطاهر حجر، ليرتفع عدد أعضاء المجلس إلى ١٤ عضواً^(٣). وأعلن رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، يوم الاثنين ٨ فبراير ٢٠٢١م، تشكيل حكومة جديدة تضم في صفوفها سبعة وزراء وتم تعيين جبريل إبراهيم، الخبير الاقتصادي والقيادي في حركة العدل والمساواة وزيراً للمالية. وعين مريم الصادق المهدي، وزيرة للخارجية وحمزة بلول وزيراً للإعلام، ويوسف الضي للشباب، وقال

١ - اتفاق جوبا للسلام في السودان: تحدياته وفرص نجاحه، (المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية)، تاريخ التصفح ١٧ أبريل ٢٠٢١م، على الرابط

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Juba-Peace-Agreement-in-Sudan-Challenges-and-Chances-of-Success.aspx>

٢ - المرجع السابق نفسة.

٣ - مرتضى كوكو، بأمر السلام ٣ أعضاء جدد بالمجلس السيادي السوداني، العين الاخبارية، تاريخ التصفح ١١ مايو ٢٠٢١م، على الرابط <https://al-ain.com/article/soudan-sovereign-council-peace>

حمدوك إن "التشكيل الوزاري الجديد قام على توافق سياسي"^(١)، وتعتبر هذه الخطوة وضع حجر الأساس لعملية الانتقال الديمقراطي.

إنفاقية مسار دارفور

اتفاقية مسار دارفور قامت على ثمانية بروتوكولات، تشمل تقاسم السلطة والثروة، وحيازات الأرض والحواكير، والعدالة الانتقالية، والتعويضات وجبر الضرر، وتنمية قطاع الرحل والرعاة، والنازحين واللاجئين، والترتيبات الأمنية الخاصة باستيعاب قوات الحركات المسلحة في أجهزة الدولة. وفيما يتعلق بإدارة إقليم دارفور استند بروتوكول تقاسم السلطة إلى المادة (٢/١٠) من اتفاق القضايا القومية، والتي نصت على إعادة نظام الأقاليم القديم خلال ستين يوماً من تاريخ التوقيع النهائي على اتفاقات جوبا. وتقضي إعادة بتوحيد ولايات دارفور الخمس في إقليم واحد في ظل نظام حكم فيدرالي. ويكون تمثيل الأطراف المكونة لمسار دارفور في إدارة الإقليم ٤٠ في المئة، وتمثيل الحكومة الانتقالية ٣٠ في المئة، والحركات الموقعة الأخرى ١٠ في المئة، وأصحاب المصالح المحلية ٢٠ في المئة. ونص بروتوكول تقاسم الثروة على تطوير قطاع الرحل وتنميته من خلال فتح المسارات التي تضمن سلامة حركة الرعاة وفض النزاعات التي تحدث بينهم والمزارعين. كما اتفق على استنفار الدعم المحلي والإقليمي والدولي اللازم لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وتأهيل البنية التحتية، وتنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية الذي نصت الاتفاقية عليها، وأوصى بروتوكول الأرض والحواكير (الحيازات التقليدية) بضرورة إعادة ترسيم الحدود الإدارية داخل الإقليم. وارتبطت أيضاً اتفاقية مسار دارفور بقضايا العدالة الانتقالية، المتمثلة في تسهيل عملية العودة الطوعية للنازحين الذي هجروا من ديارهم أثناء فترة الحروب الأهلية، أو اللاجئين الذين استقروا في بعض الدول المجاورة، وجبر الأضرار التي لحقت

١ منى عبد الفتاح، حمدوك يعلن الحكومة السودانية الجديدة ، تاريخ التصفح ١١مايو ٢٠٢١م، على الرابط

<https://www.independentarabia.com/node/191756/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AD%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%83-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9>

بهم، وتعويضهم وتوفير الرعاية الصحية والنفسية للمتضررين الذين يعانون آثار التهجير والجوع^(١).

برتوكول الترتيبات الأمنية فقد نص على ضرورة إعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الكفاح المسلحة في جيش مهني واحد، يؤسس على عقيدة جديدة، تهدف إلى حماية الوطن، والمواطنين، والدستور. كما أقر البرتوكول إنشاء قوات مشتركة باسم "القوى الوطنية لاستدامة السلام في دارفور"، تتشكل من القوات المسلحة (الجيش)، والشرطة والدعم السريع، وحركات الكفاح المسلحة. وشدد البرتوكول بمعاملة "شهداء" الحركات المسلحة، خلال فترة الحرب في دارفور، حسب قوانين ونظم القوات المسلحة السودانية، كما نص على تشكيل لجنة خاصة للإشراف على ملف أسرى الحركات المسلحة ومفقوديه، ومعالجة مشكلاتهم وقضاياهم حسب اللوائح والنظم القانونية المعمول بها^(٢).

وفي خطوة عملية أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان، مرسوماً دستورياً، في ٥ مارس ٢٠٢١م، على تطبيق نظام حكم الأقاليم (الفدرالي) عقب إنعقاد مؤتمر نظام الحكم في السودان، الذي يحدد الأقاليم وعددها وحدودها، وهيكلها، وإختصاصاتها وسلطاتها ومستويات الحكم والإدارة. وطالب المرسوم الدستوري جميع الجهات المختصة وضعه موضع التنفيذ. وأتى صدور المرسوم بناء على المرسومين الدستوريين ٣٨ و ٣٩ لسنة ٢٠١٩، وعملاً بأحكام المادة ٧٩ من الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية لسنة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠. واتفاق جوبا للسلام في السودان الموقع سنة ٢٠٢٠م^(٣). وفي سياق متصل أصدر رئيس مجلس الوزراء د. عبدالله حمدوك، إستناداً على

١ - اتفاق جوبا للسلام في السودان: تحدياته وفرص نجاحه، مرجع سبق ذكره.

٢ - المرجع السابق نفسة.

٣ - البرهان يصدر مرسوماً دستورياً بإنشاء النظام الفيدرالي بالسودان، جريدة الخليج اليومية، تاريخ التصفح

١١ أبريل ٢٠٢١م، على الرابط <https://www.alkhaleej.ae/2021-03->

05/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86-
%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-
%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%8B-
%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B
-%D8%A8%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84
%D9%8A-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86/

الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية وعلى إتفاقية جوبا للسلام قراراً بتعيين السيد مني أركو مناوي حاكماً لإقليم دارفور وذلك بتاريخ ٢ مايو ٢٠٢١ م^(١).

يمكن اعتبار إتفاقية جوبا للسلام نقطة تحول كبرى في تاريخ العملية السلمية في السودان، واتسمت الإتفاقية بالشمول من حيث نطاقها، وتعالج القضايا الأساسية في دارفور والمناطق المهمشة الأخرى، وذلك من خلال عدد من البروتوكولات الإقليمية والوطنية. وتعتبر رؤية "السودان الجديد" الديمقراطي القائم على المواطنة المتساوية دون تمييز ديني أو عرقي أو ثقافي أو على أساس النوع الاجتماعي. ويهدف سلام جوبا إلى معالجة مشكلات مرحلة ما بعد الصراع، مثل: الإغاثة الإنسانية، والعودة الآمنة والطوعية للنازحين واللاجئين، والتعويضات، وتنمية وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الصراع المسلح. كما تنص على انتقال كبير للسلطة والموارد إلى الأقاليم، بما في ذلك الحكم الذاتي لكل من جنوب كردفان والنيل الأزرق، واستعادة وحدة منطقة دارفور^(٢).

وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، التزمت الحكومة التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وضمن ممثل الرئيس المخلوع "عمر البشير" وغيره ممن صدرت بحقهم أوامر اعتقال أمام المحكمة الجنائية الدولية. وسوف تغير الإتفاقية ميزان القوة التقليدي من خلال جلب القوى المهمشة إلى قلب العملية السياسية. وسوف تمتد الفترة الانتقالية حتى عام ٢٠٢٣، وخلال الفترة الانتقالية، سيشمل إنشاء قوة مشتركة قوامها ١٢٠٠٠ فرد من قوات الأمن الحكومية والحركات المسلحة للمساعدة في حماية المدنيين في دارفور^(٣).

إعلان مبادئ جوبا المرحلة الثانية لسلام السودان

في سياق متصل بعملية السلام في السودان وقع الفريق عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة السوداني، والقائد عبدالعزيز الحلو رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان (فرع الشمال) في ٢٨ مارس ٢٠٢١ في جوبا إعلان مبادئ يشكل إطار المفاوضات السياسية في سياق إنهاء الصراعات المسلحة وإعادة بناء الدولة السودانية الجديدة.

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8/%D8%B3%D9%8A%D8%A7
%D8%B3%D8%A9

١ - وكالة سونا للأنباء، السودان، تاريخ التصفح ١١ مايو ٢٠٢١ م، على الرابط - <https://www.suna.sd.net/read?id=711217>

٢ - د. حمدى عبدالرحمن، مرجع سبق ذكره.

٣ - المرجع السابق نفسه.

ونصت وثيقة اتفاق المبادئ على العمل من أجل "تأسيس دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية في السودان تضمن حرية الممارسات الدينية والعبادات لكل الشعوب السودانية وذلك بفصل الهويات الثقافية والإثنية والدينية والجهوية عن الدولة، وألا تفرض الدولة ديناً على أي شخص وتحمي الدولة حرية المعتقد الديني وممارساته، وعلى أن تضمن هذه المبادئ في الدستور". وتضمن إعلان المبادئ أيضاً على ألا تستند قوانين الأحوال الشخصية إلى الدين والعرف والمعتقدات، بطريقة لا تتعارض مع الحقوق الأساسية. كما نصت على أن يكون للسودان جيش قومي مهني واحد، يعمل وفق عقيدة عسكرية موحدة جديدة، ويلتزم بحماية الأمن الوطني وفقاً للدستور، على أن تعكس المؤسسات الأمنية التنوع والتعدد السوداني، وأن يكون ولاؤها للوطن وليس لحزب أو جماعة. وأشارت الوثيقة أيضاً إلى أن "تكون عملية دمج وتوحيد القوات متدرجة، ويجب أن تكتمل بنهاية الفترة الانتقالية"^(١).

وشكل إعلان جوبا أمل أكبر في السودان، وتكمن أهميته في تأثيره على الجدل حول هوية السودان وطبيعة نظامه السياسي الدستوري، وقد طرح موضوع العلاقة بين الدين والدولة في السودان منذ الاستقلال^(٢). ومع أن دستور السودان الأول عام ١٩٥٦ لم ينص على ديانة الدولة، كما أن دستور ١٩٧٣ الذي تلا اتفاقية أديس بابا المبرمة بين الرئيس الأسبق جعفر النميري وحركة تحرير السودان في ٢٧ فبراير ١٩٧٢، أقر مبدأ التنوع الديني في السودان، إلا أن الحكومات السودانية المتعاقبة سعت منذ قرار تطبيق الشريعة عام ١٩٨٣ إلى فرض نظام إسلامي للدولة كان السبب الأساسي في اندلاع الحرب والصراعات الطويلة.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة الانتقال في السودان "يونيتامس" UNITAMS

اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار (٢٥٢٤) بتاريخ ٣ حزيران / يونيو ٢٠٢٠م، بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة الانتقال في السودان UNITAMS،

١ - أتييم سايمون، البرهان والحلو يوقعان إعلان مبادئ يتجاوز "العلمانية" ويوحد الجيش، العين الاخبارية،

تاريخ التصفح ١١ مايو ٢٠٢١م، على الرابط <https://al-ain.com/article/sudan-5>

٢ - إعلان جوبا وأثره على المشهد السياسي في السودان، (مركز الامارات للسياسات)، تاريخ النشر ٢٠

ابرسل ٢٠٢١م، تاريخ التصفح ٢٨ ابريل ٢٠٢١م، على الرابط <https://epc.ae/ar/brief/juba-declaration-and-its-impact-on-sudans-political-landscape>

وهي بعثة سياسية خاصة لتقديم الدعم والتحول الديمقراطي للسودان لفترة انتقاله السياسي مدتها ١٢ شهرًا قابلة للتجديد، ومقرها الخرطوم ، وستدعم بعثة UNITAMS السودان من خلال مجموعة من المبادرات السياسية وبناء السلام والتنمية، بما في ذلك المساعدة على تحقيق أهداف الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس ٢٠١٩ ، وتنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين^(١). ووفق قرار مجلس الأمن، يستمر تفويض بعثة يونيتامس اعتبارًا من يناير/كانون ثان ٢٠٢١م، على ألا يتجاوز تفويضها نهاية المرحلة الانتقالية في السودان^(٢). وأشارت اللجنة الوطنية السودانية للتنسيق مع البعثة الأممية الجديدة، إلى أن البعثة الجديدة ستعمل على إكمال ما تبقى من المهام الإدارية لبعثة "UNAMID يوناميد"، بالتعاون مع حكومة السودان، عبر كافة الأجهزة المختصة. وأوضحت خلال بيان أن "قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٥٥٩، الخاص بالانسحاب السلس لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور (يوناميد)، سيمهد الطريق فعليًا لبدء عمل البعثة المتكاملة بداية يناير ٢٠٢١م، لافتة إلى أن السودان قادر ومؤهل على حماية مواطنيه، أينما كانوا، بعد قرار انسحاب اليوناميد"^(٣).

- ١ - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في الفترة الانتقالية في السودان، (الأمم المتحدة: الموقع الرسمي UNITAMS) تاريخ التصفح ٢٩ أبريل ٢٠٢١م، على رابط <https://unitams.unmissions.org/en/mandate>
- ٢ - مرتضى كوكو، رئيس "يونيتامس" يبدأ مهامه بالسودان بـ٤ محاور، (العين الاخبارية: تاريخ النشر ٢ فبراير ٢٠٢١م) تاريخ التصفح ٢٩ أبريل ٢٠٢١م، على الرابط <https://al-ain.com/article/unitams-head-of-mission-arrives-in-sudan-duties>
- ٣ - الحكومة السودانية تعلن موعد بدء عمل "يونيتامس" لدعم المرحلة الانتقالية في البلاد، موقع RT عربية، على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/1186966-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%85%D8%B3-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/

وتتركز مهام بعثة يونيتامس على ٤ محاور وهي دعم عملية التحول السياسي، ووضع الدستور، وتنفيذ الوثيقة الدستورية، والتمهيد لإجراء الانتخابات، لتحقيق السلام الشامل والمصالحة الوطنية في السودان^(١). ويرأس البعثة السيد فولكر بيرتس الذي يتولى مهام الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة و يتطلع للعمل مع السلطات الانتقالية والشعب السوداني لدعم تحقيق أهداف التحول الديمقراطي والسلام والانتعاش الاقتصادي^(٢).

نشمّل الأهداف الإستراتيجية للبعثة UNITAMS

أولاً: الأهداف المدعومة بخطة التنمية الاستراتيجية (SDGs) جميع أهداف التنمية المستدامة ما يلي^(٣):

- المساعدة في الانتقال السياسي والتقدم نحو الحكم الديمقراطي وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والسلام المستدام.
 - دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام المستقبلية.
 - المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وسيادة القانون ، لا سيما في دارفور والمنطقتين (ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق).
 - دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية من خلال ضمان اتباع نهج متكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومن خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية
- ثانياً: ومن خلال مساعيها الحميدة وتقديم الدعم الفني والعمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والذي تم دمج البعثة معه، وسيتركز عمل UNITAMS على الأولويات الاستراتيجية التالية^(٤):
- دعم الاستقرار السياسي

١ - مرتضى كوكو، رئيس "يونيتامس" يبدأ مهامه بالسودان —٤ محاور، (العين الاخبارية: تاريخ النشر

٢ فبراير ٢٠٢١م) تاريخ التصفح ٢٩ ابريل ٢٠٢١م، على الرابط <https://al-ain.com/article/unitams-head-of-mission-arrives-in-sudan-duties>

٢ - يونيتامس، رئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان يصل إلى الخرطوم لتولي مهام منصبه الجديد (الأمم المتحدة: اخبار الأمم المتحدة) تاريخ التصفح ٢٩ ابريل ٢٠٢١م، على الرابط <https://news.un.org/ar/tags/ywnytms>

٣ - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في الفترة الانتقالية في السودان، مرجع سبق ذكره.

٤ - المرجع السابق نفسه.

- دعم عمليات وضع الدستور والانتخابات والتعداد
- دعم الإصلاحات المؤسسية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- دعم اختتام عملية سلام شاملة
- دعم تنفيذ اتفاقية السلام
- دعم تعزيز البيئة الحمائية ، ولا سيما في مناطق الصراع / ما بعد الصراع
- دعم تحقيق التعايش السلمي والمصالحة بين المجتمعات
- دعم تعبئة الموارد الدولية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية
- دعم إنشاء بنية وطنية للتخطيط التنموي وفعالية المساعدات
- دعم اختتام عملية السلام الشامل.

نحديان نطيق إنفاق السلام

على الرغم من أهمية الاتفاق الذي وقعته أطراف مهمة من الحركات المسلحة، إلا أن هناك عقبات ومصاعب لا تزال تعترض إمكانية نجاحه العملي، ومن أهمها عدم وجود حركة جيش تحرير السودان "جناح عبد الواحد نور"، الذي هو القوة الأساسية على الأرض في دارفور، وبالرغم من اعلان المبادئ مع الحركة الشعبية لتحرير السودان "جناح عبد العزيز الحلو" القوية في إقليم جنوب كردفان^(١). إلا ان خطوات اكتمال اتفاقية للسلام مازال يسير في خطى بطئية. ويواجه عدة تحديات يتمثل أهمها فيما يلي:

ضعف الحكومة الانتقالية: بسبب هشاشة الحكومة الانتقالية، وانعدام الثقة والتنافس بين الحركات الموقعة وبعض الأحزاب السياسية. بالإضافة إلى انعدام الأمن في أجزاء كثيرة من البلاد نتيجة وجود الميليشيات المسلحة، والعنف القبلي، وانتشار الأسلحة، ومؤامرات بعض عناصر النظام السابق.

التحديات الاقتصادية: واجهت الحكومة الانتقالية منذ توليها في اغسطس ٢٠١٩م، أزمة اقتصادية جاءت نتيجة ارث الفساد والاهدار والتبديد لموارد الدولة، والعزلة الاقتصادية لعقود طويلة نتيجة لسياسات نظام الاسلام السياسي في السودان، بالإضافة الى جائحة كورونا، والتي تتطلب تمويلا خاصا لتجاوز اثارها على الدولة السودانية. اصف الى ذلك

١ - اتفاق جوبا للمصالحة الوطنية السودانية النتائج والاتفاق (مركز الامارات للسياسات، ترايخ النشر ٠٨ سبتمبر ٢٠٢٠) ترايخ التصفح ٢٠ ابريل ٢٠٢١م، على الرابط <https://epc.ae/ar/brief/juba-accord-for-national-reconciliation-in-sudan-outcomes-and-prospects>

عملياتي دمج وإعادة تاهيل الحركات المسلحة في الجيش السوداني، اللتان تحتجان الى تمويل ضخيم يفوق امكانيات الحكومة الانتقالية، بالإضافة الى التحديات المرتبطة بتنفيذ بنود الاتفاق على ارض الواقع، لاسيما في ظل عدم التمكن من تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، والذي يعد تشكيلة امرا ضروريا لتنفيذ بنود الوثيقة الدستورية^(١).

تسريح ودمج قوات الكفاح المسلح شركاء السلام: ربما تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان بعض المساعدة في هذا الصدد. لكن تظل تكاليف تسريح أو دمج آلاف المقاتلين في القوات النظامية بحاجة إلى تمويل ضخم، ولا تزال الترتيبات الأمنية الموقعة في جوبا تلتزم الصمت^(٢)..

صراعات النخب الحاكمة والانقسام المدني العسكري: من شأن تطبيق اتفاق جوبا أن يحدث تحولا في ميزان القوى الوطني بعيدا عن تأثير النخب من مناطق القبائل النهرية التي كانت لها الهيمنة طوال مرحلة ما بعد الاستقلال. إن وجود حركات الكفاح المسلح سوف يغير من قواعد اللعبة السياسية، ولا يخفى أن بروز الانقسام الإقليمي في المرحلة الانتقالية، سوف يؤدي إلى تعثر عملية التحول الديمقراطي. ومن المرجح أن قوات الكفاح المسلح تفضل التعامل مع الجنرالات. ويلاحظ أن اتفاق جوبا يمنح بالفعل "المجلس الأعلى المشترك" المؤلف من الجيش والمخابرات والشرطة وقادة الجماعات المسلحة سلطة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، وهو ما يعني استبعاد المدنيين.

تزايد حدة العنف القبلي: العنف الذي اندلع في أطراف السودان منذ عام ٢٠١٩. ويعزى العنف إلى تحريض المجتمعات ضد بعضها، وغالبًا ما تتورط فصائل من القوات العسكرية وشبه العسكرية. على سبيل المثال، اشتبك أهالي هندنوة مع أبناء البني عامر. فإن تهدئة التوترات المحلية تحتاج إلى استثمار بعيد المدى في عملية صنع السلام^(٣).

غياب بعض قادة الكفاح المسلح: غياب بعض قادة الكفاح المسلح: لم يوقع على اتفاق جوبا المحور الاول للسلام حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، ودعت بدلا من ذلك الى مؤتمر وطني جامع، وتعمل حركة تحرير السودان في دارفور وتسيطر على

١ - صلاح خليل، قراءة في اتفاقية سلام جوبا وانعكاساتها على الداخل السوداني، (القاهرة: الملف المصري،

تصدر عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٧٦ ديسمبر ٢٠٢٠م) ص ١٤.

٢ - د. حمدي عبدالرحمن، مرجع سبق ذكره.

٣ - المرجع السابق نفسه.

مناطق فى جبل مرة فى إقليم دارفور، وقد اشتبكت مع الجيش السودانى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٠م، لذلك فإن خطر الجماعات المسلحة الرافضة للاتفاق سوف يظل تحدياً رئيسياً، فلم تنضم الى الاتفاق حتى يتحقق مطلبها، الا وهو دولة علمانية فيدرالية ليبرالية.

وفى اطار سعي الرئيس سلفاكير ميارديت لاكتمال مسار السلام، وصل الى جوبا فى ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠م الفريق ركن عبدالله حران نائب رئيس حركة وجيش تحرير السودان جناح عبد الواحد نور، تلبية للدعوة التى قدمتها حكومة دولة جنوب السودان، وقال الفريق حران ان الحركة لديها مشروع مصالحة فيما يخص الشأن الداخلى السودانى من خلال مبادرة خاصة سوف تطلقها قريباً فى البلاد تحت عنوان "الحوار السودانى السودانى" للراى العام السودانى، لمخاطبة جذور الازمة الوطنية بمشاركة كافة المكونات السياسية والمدنية والشعبية والعسكرية بالسودان وذلك بغية التوصل الى سلام حقيقى. وتعتبر هذه الخطوة بمثابة مرونة من قبل حركة وجيش تحرير السودان^(١).

ولم يوقع ايضاً رئيس الفرع الأكبر للحركة الشعبية لتحرير السودان شمال عبدالعزيز الحلو والذي تسيطر قواته على مساحات شاسعة من جنوب كردفان ومناطق فى النيل الأزرق، وعلى الرغم من توقيع اعلان المبادئ فى جوبا إلا أنه مهد الطريق لمحادثات واتفاقية شاملة تسير لاكتمالها فى المستقبل القريب رغم التحديات. ولا شك أن مشاركة جميع فصائل الكفاح المسلح فى العملية السلمية تمثل ضماناً أساسية لتحقيق السلام الايجابى.

١ - صلاح خليل، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

خاتمة

يمكن التاكيد على اتفاق جوبا يمثل علامة فارقة فى تاريخ العملية السلمية فى السودان، مع الاخذ فى الاعتبار انه لاتزال هناك عقبات كبيرة فى طريق تنفيذه، وهنا تكمن اهمية الادوات التى من المفترض ان تضلع بها الاطراف الاقليمية والدولية الفاعلة. وعلى الرغم من وجود فرص لتحقيق مبادئ الثورة السودانية حرية سلام وعدالة، الا ان المرحلة الانتقالية التى يمر بها السودان تعد هشة وبالغة الصعوبة، فثمة تحديات كبرى خاصة وان قبضة الدولة العميقة التى ارتبطت بحكم الاسلام السياسى على مدى ثلاث عقود اكثر وضوحا فى قطاع الامن من اي شريحة اخرى من شرائح المجتمع السودانى. واذا ما خلصت النوايا وتم اكتمال عملية السلام بشكل صحيح، فانها سوف تعتبر الخطوة الاولى الرئيسية نحو بناء السودان الجديد يقوم على السلام والمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية. وتبنى نهج الدمج بدلا من القبلية والانتماء السياسى الضيق، اضافة الى قيام الحركات المسلحة المتبقية بدء مفاوضات جادة من اجل سلام شامل، ويدعم ذلك جهد مخلص من المجتمع الدولى^(١).

على الرغم من ان عملية بناء السلام الشامل دائما ما تواجه تحديات ومخاطر كبيرين، الا انه يمكن لفرقاء السودانين التغلب من خلال تضافر الجهود والعمل المشترك من اجل بناء سودان موحد يسع الجميع، وعلى الحركات المسلحة والحكومة الانتقالية، فى تنفيذ صيغة الاندماج الوطنى، وايضا يجب على الحركات التى لم توقع على الاتفاق الدخول فى مفاوضات جادة مع الحكومة الانتقالية بهدف التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم فى السودان.

وعلى الرغم من التباينات النسبية بين الحركات فى دارفور وجنوب كردفان والنيل الازرق، فيما يخص الرؤية المتعلقة بجذور الازمة التى دفعتهم لحمل السلاح، الا انه يوجد العديد من الجوانب الايجابية، مثل ادارة التنوع الدينى والايدولوجى، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومبدأ المواطنة، والديمقراطية كنظام للتداول السلمى للسلطة، واقامة جيش وطنى موحد يعمل وفقا لعقيدة عسكرية وطنية^(٢).

١ - أ.د. حمدي عبدالرحمن حسن، اتفاق جوبا للسلام الفرص والتحديات ، (القاهرة: الملف المصرى، تصدر

عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٧٦ ديسمبر ٢٠٢٠م) ص ٩-١٠.

٢ - صلاح خليل، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

وتوصي الدراسة باصلاح قطاع الامن، وتوصي باقامة مؤتمر يدعو المفكرين والكتاب لبناء السلام الاجتماعي و التعايش المشترك وقبول الاختلاف، وتوصي ايضا اقامة مؤتمر للتعليم لارثاء السلام والديموقراطية فى المناهج العلمية والتربوية، وتدعو الورقة البعثة الاممية وشركاء الحكم فى السودان ببناء قدرات المجتمع المدني كاولوية فى بناء السلام، ولتشجع على ما يعرف بدوائر صنع السلام، مثل المؤسسات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية، وغيرها من المؤسسات التى تنشر قيم ومبادئ السلام. وايضا تدريب كوادر لجان المقاومة المنتشرة فى كل انحاء السودان باقامة ورش عن السلام والديمقراطية لتدريب الاخرين للتوعية بعملية بناء السلام المجتمعي الذي يعتبر حجز اساس متين لبنا سلام حقيقي داخل السودان.



تقويم نظرية السيادة مدخل اولي لتقويم الديمقراطية

د. راشد التجاني
باحث دكتوراة - جامعة القاهرة

مستخلص:

إن تقويم نظرية السيادة في هذه الورقة سوف يركز على جوانب النقص فيها لغلبة هذه النقائص لإغفال الكثيرين لها ، وهو يمثل مدخل اولي لتقويم الديمقراطية التي تمثل هذه النظرية إحدى ركائزها الاساسيه تلك الديمقراطية التي يتصورها البعض بانها قمة الابداعي الفكري الانساني وانها نهاية تاريخ البشرية ، فهل الديمقراطية تستحق كل هذا الثناء الذي جعل منها مطلباً مزعوماً من كل الشعوب والانظمة وجعلها البعض إحدى دعائم العولمة الثقافية التي يراد فرضها على العالم ؟ وهل هي نظرية تقوم على أساس علمي صحيح وعلى أسلوب قويم من أساليب البحث العلمي؟ وهل تكفل النظرية الحرية و تحول دون الاستبداد؟ و تشير قاعدة الأغلبية وهي القاعدة الإجرائية للنظرية تساؤلات محورية. وهل تعتبر أهداف النظرية أساساً قوياً لتكوين نظرية سليمة؟ وهل تم تحقيق هذه الأهداف بصورتها المثالية الموضوعية لها ؟ إن شمول التقويم لهذه النظرية يستدعي دراستها والنظر إليها من جوانبها المتعددة. ومن أهم نتائج هذه الورقة :-

١. إن نظرية سيادة الأمة لا تعد مفسرة للحقائق أو الوقائع السياسية في العصر الحديث ولم تكن نتائجها العملية طيبة فهي لا تمثل نظاماً معيناً ولا تمنع الاستبداد بل أنها خطر على الحريات.

٢. أن القرارات الحكومية في الدول التي تتبنى نظرية سيادة الأمة هي في أغلب الأحيان حالات لا تعكس في الحقيقة وجود قاعدة للأغلبية بل قاعدة للأقلية والمتتبع لتاريخ الأنظمة الديمقراطية يتضح له وبجلاء أنه لم يكن ممثلو الشعب يمثلون غالبية الشعب فعلاً.

٣. إن نظرية سيادة الامة تستلزم أن تكون جميع القرارات والسياسات الحكومية حائزة على رضاء الشعب وموافقته، لذلك لابد أن تحوز الحكومة على ثقة الشعب بها، بحيث تصبح الحكومة التي تفقد هذه الثقة من الشعب غير معبرة عن إرادة هذا الشعب، فإن الدول التي تتبنى نظرية السيادة تبدو ثقة الشعب فيها منخفضة بصورة كبيرة .

Abstract

This paper dealt with the strategic analysis of the strength and weakness in the Sudanese Research Centres through the study of the experience of the Conflict Analysis and Peace Studies Centre in Omdurman Islamic University.

The paper is an initiative in the trend of making a comprehensive strategy for the Sudanese Research Centres. The measurements and statistics confirm the weak reality of the Sudanese Research Centres at the scientific research, that distinctly affected on the effectiveness of these centres, and it weakened their capacity for doing the roles that assigned to them. There are three points of strength can be provided for generalization in how to overcoming weaknesses in the Sudanese Research Centres, and these points include the axis thought, the axis of improving work and the management axis.

The paper presents a set of questions in search of answers, they are, what are the roles that the Sudanese Research Centres must do? In addition, what are their imports? What are the points of strength and weakness in the Sudanese Research Centres? Moreover, what is the experience of the Conflicts Analysis and Peace Studies Centre in overcoming the weaknesses?

This paper is divisive into three parts. The first one is about the experience of the research centres in Sudan. The second one is about the weaknesses in the Sudanese Research Centres. The third one is about the strengths in the Sudanese Research Centres through the experience of the Conflict Analysis and Peace Studies Centre.

المقدمة:-

أن واضعوا نظرية سيادة الامه افترضوا سلفاً إن حلولها هي الأنسب و علاجاتها هي الأفضل، بناء على أسلوب تحليلي أو افتراضي قد يخطئ وقد يصيب بل إن نسبة الخطأ فيه ، تفوق نسبة الصواب وبالرغم من أن دعائها يصورونها على إنها الصواب الذي لا خطأ معه.

إن تقويم هذه النظرية في هذه الورقة سوف يركز على جوانب النقص فيها لغلبة هذه النقائص لإغفال الكثيرين لها ، وهو يمثل إطار اولي لنقد الديمقراطية التي تمثل هذه النظرية إحدى ركائزها الاساسيه تلك الديمقراطية التي يتصورها البعض بانها قمة الابداع الفكري الانساني وانها نهاية تاريخ البشرية ، فهل الديمقراطية تستحق كل هذا الثناء الذي جعل منها مطلباً مزعوماً من كل الشعوب والانظمة وجعلها البعض إحدى دعائم العولمة الثقافية التي يراد فرضها على العالم ؟ وهل هي نظرية تقوم على أساس علمي صحيح وعلى أسلوب قويم من أساليب البحث العلمي؟ وهل تكفل النظرية الحرية و تحول دون الاستبداد؟ و تثير قاعدة الأغلبية وهي القاعدة الإجرائية للنظرية تساؤلات محورية فعلى سبيل المثال ما المقصود بالأغلبية هل هي أغلبية المواطنين، أم أغلبية المقترعين، أم أغلبية المشرعين؟ فهل تعتبر أهداف النظرية أساساً قوياً لتكوين نظرية سليمة؟ وهل تم تحقيق هذه الأهداف بصورتها المثالية الموضوعة لها ؟

إن شمول التقويم لهذه النظرية يستدعي دراستها والنظر إليها من جوانبها المتعددة. وذلك في المحاور الآتية .

اولاً : نشأة نظرية السيادة وأصولها الفكرية.

ثانياً: تقويم الأصول الفكرية للنظرية

ثالثاً: تقويم مضمون النظرية وبنائها التنظيمي

رابعاً: تقويم النتائج العملية للنظرية

خامساً: تقويم القواعد الإجرائية للنظرية

سادساً : تقويم أهداف النظرية وغاياتها النهائية .

المبحث الأول: نشأة نظرية السيادة وأصولها الفكرية:

تعتبر نظرية السيادة في الأساس نظرية في السلطة العامة، وتبحث في من هو صاحب السلطة العليا في الدولة، وظهرت أثناء الصراع الذي خاضته الملكية الفرنسية في العصور الوسطى بقصد تحقيق استقلالها الخارجي في مواجهة الامبراطور والبابا وبقصد تحقيق تفوقها الداخلي على أمراء الاقطاع فالملوك الفرنسيون في صراعهم ضد الامبراطورية الرومانية التي كانت تسعى لاجتماع كل الملوك لها كانوا يؤكدون دائماً على انهم لا يعترفون بأي سلطة عليا وأن الملك الفرنسي هو الامبراطور في مملكته وهذا ما يؤكد أن فكرة السيادة هي فكرة فرنسية الأصل.

أولاً: نشأة ونظور نظرية السيادة:

وعند الحديث عن نشأة نظرية السيادة لابد من التعرض لأمرين أسهما بشكل مباشر في تلك النشأة وهما الصراع بين الملوك وأمراء الاقطاع والصراع بين السلطتين الدينية والزمنية.

بالنسبة للأول فإن تسمية سيد أو صاحب سيادة كانت تستخدم للدلالة على كل من يحوز سلطة على مجموعة من الأشخاص التابعين له وبالتالي فإن السيد الاقطاعي في تلك العصور الوسطى لم يكن صاحب السيادة بالمعنى المفهوم حديثاً ولم يكن هنالك صاحب سيادة واحد فقد كان لكل سيد آخر أعلى منه وهكذا حتى الوصول للملك الذي كان واحداً من الأسياد الاقطاعيين. ويذكر هنا أن الملوك وحتى نهاية القرن الحادي عشر لم ينجحوا في جعل انفسهم محتكرين للسيادة وكانت الطبقة الوسطى هي العامل الحاسم في معركتهم ضد امراء الاقطاع حيث أسهمت هذه الطبقة في تمويل الثورات في أوروبا ضد النظام الاقطاعي والسلطة البابوية وكانت مصلحة هذه الطبقة الجديدة هي أن تركز جميع السلطات في يد الملك لتوجد سلطة مركزية قوية تستطيع أن تحطم الامتيازات الثقيلة التي كان يتمتع بها حكام الاقطاع وبذلك أصبحت سلطة الملك مطلقة وتحكيمية^(١).

١ . جورج سباين، تطور الفكر السياسي - ترجمة د. راشد البراوي - (القاهرة- دار المعارف- مارس ١٩٧١م) الجزء الثالث - ص ٤٦٧.

أما بالنسبة للصراع بين السلطتين الدينية والزمنية فإن فكرة احتكار السلطة حققت أول انتصار لها في داخل الكنيسة فقد نجح البابا في احتكار السلطة وتركيزها بيده وبذلك هدد سلطة الإباطرة ثم سلطة الملوك وكان على هؤلاء إذا ارادوا النجاح في هذا الصراع وإحتكار السلطة أن يحطموا كل السلطات التي تعترض طريقهم بما في ذلك سلطة البابا لكي يقيموا علي أنقاضها نظرية جديدة تعطيهم حقاً في السيادة على غرار سلطة البابا^(١).

لقد قام البابا بانتزاع السيادة بعد ظهور الكنيسة المسيحية كنظام يستطيع حكم الجنس البشري في نطاق الشؤون الروحية وكان ذلك أخطر حدث في تاريخ أوروبا الغربية ؛ وقد استخدمت الكنيسة فكرة القانون الطبيعي وطوعته على أساس أنه القانون الإلهي الذي يسمو على القانون الوضعي وهو الهام من الله بإعتباره خالق الطبيعة، وابتغت الكنيسة من وراء صيغ القانون الطبيعي بتلك الصبغة الدينية أن تمكن للبابا وأن تجعل سلطاته فوق سلطات الملوك، وقد أفرز هذا الواقع ماعرف بنظرية السيفين أو نظرية السلطتين وذلك للإشارة الى سلطة الملك أو الامبرطور أو السلطة الزمنية وسلطة الكنيسة أو سلطة البابا وأفرز الواقع عدداً من الكتاب الذين نادوا برفض ماتدعيه السلطة الروحية من حق السيطرة المباشرة على أعمال الحكومات الزمنية أمثال مارسيليو وميكافيلي؛ والأخير دعى لهدم فكرة ازدواج السلطتين توحيد السلطة في شخص الدولة.^(٢)

أما تطور النظرية فقد ظهرت النظرية بمدلولها الحديث في القرن السادس عشر وبدأت فكرة السيادة نبتة صغيرة في فكر لوازو الذي ميز بين السيادة الخاصة والسيادة العامة وقال بأن الأولى لا تخص إلا الأشياء، وقسم السيادة العامة بإعتبارها تخص الأشخاص الى [suzerainete] وهي التي يباشرها السادة الإقطاعيون وهي مُنفرة حسب تعبيره و[souverainete] وهي السيادة الخاصة بالدولة التي لا يمكن فصلها عنها وهو يعتبر أن تعدد السلطات الذي كان سمة العصور الوسطى في عهد الإقطاع تلاشى ولم يتبق سوى سلطان الفرد على الأشياء، السيادة الخاصة بالدولة والتي مارسها الملك في مملكته ويصفها بأنها السلطة العليا والمطلقة والكلية.

١ . المرجع السابق - ص ٣٢٠.

٢ نيقولا ميكافيلي : الأمير - ترجمة وتعليق د. فاروق سعد - ص ١٠٤.

وهنا يفسر بعض العلماء وصف السلطة العليا بأنها مطلقة بأنها تستهدف تأييد الاستقلال التام للملك ضد التدخل البابوي^(١).

مرت السيادة بحقبة ارتبطت فيها بالملك حيث كانت إحدى خصائصه، كان الملك هو الأساس وكانت السيادة هي الخاصية الشخصية التي يتميز بها. وهنا لم يكن قد تحقق بعد الفصل بين الدولة والملك وكانت توصف بأنها ذات مضمون سلبي بحت، فالسلطة صاحبة السيادة هي السلطة المستقلة التي لا تخضع لأي سلطة أخرى.

لكن الحقيقة أنه سرعان ما تبين أن من الخطورة منح هذه السلطة لفرد كامتياز شخصي له باعتبار ما للبشر من نقص وضعف، ولذلك بدأ التفكير جدياً في الفصل بين الملك والسيادة. ويستهدف هذا الفصل ألا تصبح السيادة حقاً شخصياً للملك وإنما يستخدمها بأعتباره عضواً من أعضاء الدولة يمارس اختصاصاته المحددة باسم الجماعة كلها. وكان جان بودان هو أول من وضع بذرة الفصل هذه في كتابه (سنة كتب عن الجمهورية) ١٥٧٦م.

وقد زامن هذا الاتجاه بروز الممالك الحديثة في أوروبا على انقاض النظام الإقطاعي وبمجرد أن اكتملت لهذه الدول وحدتها السياسية والقانونية وأصبح لها دستور تم تطبيق ذلك الفصل وأصبحت السيادة عنصراً من عناصر تكوين الدولة. واستقر الفقه بعد ذلك على أن الدولة شخص معنوي عام صاحب سيادة ويخضع لها كل ما عداها في الداخل ولا تخضع هي لسلطة أخرى من الخارج، وبذلك أصبح للسيادة مضمون إيجابي يتضمن مجموعة من السلطات تمتلكها الدولة، وهنا يذكر بودان تحت عنوان العلامات الحقيقية للسيادة مثل سلطات التشريع وإعلان الحرب وإنشاء الوظائف.....الخ.

وكانت أهمية كتاب جان بودان تتمثل في أنه أخرج فكره السطة ذات السيادة من سجن اللاهوت حيث نظرية الحق الإلهي والاتجاه نحو رفع الملك فوق جميع المذاهب الدينية، وهو يُعرف السيادة بأنها سلطة عليا على المواطنين والرعايا لا يحد منها القانون وهي لا تفوض ولا تعوض ولا يمكن التصرف فيها ولا تخضع للتقادم^(٢).

١ . فتحي عبد الكريم: الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي - (القاهرة - مكتبة وهبة - الطبعة الثانية ١٩٩٤م) ص ٥٠

٢ . ادموند كان: الإنسان والديمقراطية - ترجمة مصطفى حبيب - القاهرة - دار الاتحاد العربي للطباعة - (د.ت) - ص ١٨.

وبعد مجهودات جان بودان واصل توماس هوبز على ذات المسار ولكنه كان أكثر منطقية وذلك بإعتباره أن الإنسان هو في الأصل ليس اجتماعياً كما زعم أرسطو بل هو أناني ولأنه يخاف من غيره ويسعى لإشباع أغراضه الإنانية ويتمسك بغريزة حب البقاء وجد نفسه مضطراً للإتفاق مع غيره وذلك الاتفاق حسب -هوبز- لا يتم إلا بالتعاقد وكان من الضروري أن يكون مع العقد عامل آخر يحسم أمر الاستمرارية لذلك العقد وهو السلطة المشتركة التي تلزمهم وتوجههم للصالح المشترك وهي تنشأ بأن ينزل هؤلاء الأفراد لواحد منهم عن كل سلطاتهم فإذا تم ذلك فإن هذا الفرد سيصبح صاحب السيادة ^(١). واتصلت المجهودات الفكرية في قضية السيادة وصولاً لرائد نظرية العقد الاجتماعي جان جاك روسو الذي كتب يقول أن (العقد الاجتماعي يعطي المجتمع السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه وهذه السلطة المطلقة التي تتولاها إرادة عامة - تحمل اسم السيادة) ^(٢). وسيأتي الحديث عنها لاحقاً في هذه الورقة.

ويتضح أن جان جاك روسو اتفق مع سابقيه في عدد من الخصائص التي تتميز بها نظرية السيادة، وهي أن السيادة مطلقة وشاملة ولا يمكن التنازل عنها وأنها غير قابلة للتجزئة، وهذه الخصائص بكاملها انتقلت من الملك عبر نظرية سيادة الأمة والتي تمنح السيادة للأمة كشخص معنوي ونظرية سيادة الشعب التي تمنح السيادة للمواطنين.

ثانياً: الأصول الفكرية لنظرية السيادة:

لقد تبين من خلال مما سبق أن السيادة اتخذت نوعين من الاتجاهات، الاتجاه الديني المبني على نظرية الحق الإلهي والاتجاه الوضعي المستند على نظرية العقد الاجتماعي ورأى الفقهاء أن هذين الاتجاهين يجسدان الأصول الفكرية لنظرية السيادة في الفكر الغربي. إذن الفكر السياسي المسيحي هو أول الأصول الفكرية للسيادة وقد جاءت المسيحية كديانة روحية خالصة وسيطر على الفكر المسيحي قول المسيح (مملكتي ليست من هذا العالم) ^(٣) فالمسيحية دين فقط وليست دين ودولة معاً وبالتالي لم تتضمن تعاليم المسيح مبادئ سياسية أو أساساً للدولة وإن كان قد نص على مبدأ الطاعة والتسليم للسلطة الزمنية

١ . جورج سباين -الجزء الثالث، ص٦٣٤.

٢ . هارولد لاسكي- اصول السياسة- ترجمة محمود فتحي عمر و ابراهيم لطفي عمر - القاهرة - دار الحماس للطباعة - (د.ت) - ص٨٨.

٣ . فتحي عبد الكريم :المرجع السابق، ص٨٢.

القائمة، وعليه فإن الأنجيل لا تتضمن فكراً سياسياً ولا أسس للدولة إلا أن ما يتعلق بالسلطة السياسية فرض نفسه على الواقع حيث دار الفكر السياسي المسيحي ولقرون حول الصراع بين السلطتين الدينية والزمنية وحيث اكتسبت الكنيسة ورجالها على رأسهم البابا سلطة سياسية ضخمة من وراء السلطة الدينية وثراءً ضخماً أيضاً.

ويذكر أن الكنيسة حينما كانت ضعيفة في بادي الأمر كانت الأفكار تنادي بضرورة ضمان سلطاتها وحرياتهما في نشر دعوتها وكذلك كانت تحت على طاعة الحاكم. ولكن تدريجياً اكتسبت سلطة ضخمة وثراءً واصبح للبابا- رأس الكنيسة اليد الطولي في مواجهة الحكام وكانوا يأخذون نصوص في الأنجيل تؤيد سلطاتهم التي توسعوا فيها بل وأصبح لهم الامر مفتوحاً فيما يتعلق بصكوك الغفران وصكوك الحرمان بناءً على تلك النصوص.

وبذلك فإن الفكر السياسي المسيحي أسهم بما سبق ذكره في صياغة مفهوم ديني للسيادة وكان للقديس (توماس الأكويني) و(القديس اوجسستين) و(مارسيليو دي بادوا) ادوار متفاوتة في رقد الفكر السياسي المسيحي بعدد من الأطروحات^(١).

أما نظرية العقد الاجتماعي باعتبارها ثاني الاصول الفكرية فإنها تقوم على أساس أن السلطة مصدرها الشعب ولذلك لا تكون مشروعة إلا إذا كانت وليدة الإرادة الحرة للجماعة التي تحكمها وتقوم على افتراض أن الحياة الفطرية تسبق قيام الجماعة، وأن الانتقال إلى حياة الجماعة تمت بناءً على عقد اجتماعي بين الافراد بقصد إقامة السلطة الحاكمة. وهناك من يقول أن الفكرة ترجع إلى المدرسة الأبيقورية^(٢) ثم تناقلها بعض المؤرخين إلى اعتبار أن النظام الإقطاعي نوع من التعاقد تتمثل في يمين الولاء والخضوع بين الامير والتابعين له، وكذلك استعان بالفكرة كل من الكاثوليك والبروتستانت لمحاربة السلطان المطلق للنهوض فقد ذهبوا أن السلطة وإن كانت تأتي من الله إلى الحكام إلا أنها تنتقل إليهم بواسطة الشعب عن طريق عقد يتبادل فيه كل من الشعب والأمير الإلتزامات^(٣).

وكان أجل صورها في القرن السابع عشر والثامن عشر بصفة خاصة وكان أشهر من نادوا بها في القرن السابع عشر الأنجليزيان هوبز ولوك ثم في القرن الثامن عشر جان جاك

١ . انجيل يوحنا الاصحاح الثامن عشر ص٣٦.

٢ . جولف وبو جوان :تاريخ الفلسفة والعلم في أوربا الوسيطة -ترجمة د.علي زيعورو د.علي مقلد - (بيروت :مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ١٩٩٣م) -ص ١٢٠.

٣ .د.فتحي عبد الكريم : مرجع سابق ص ١٢٠.

روسو وهؤلاء الفقهاء اتفقوا على أن أصل الدولة عقد اجتماعي إلا أنهم اختلفوا في وصف حالة الإنسان الطبيعية السابقة على التعاقد وعلى تحديد طرفي العقد ونجد أن الاختلاف. هنالك ناحية أخرى تخص النظرية وهي أنها تعتبر من المصادر الأساسية للمذهب الفردي أو الليبرالي ويمكن التدليل على ذلك من خلال استعراض وثيقة التعاقد الاجتماعي عند لوك والتي تضمن إشارات واضحة لأن الحرية الفردية أساس تكوين العقد حين يؤكد أن الحرية هي أساس الاجتماع السياسي والاجتماعي ويؤكد على المحافظة على هذه الحرية وبقية الحقوق الطبيعية وليس محوها لصالح الملك وإن للشعب الحق في المقاومة ضد الحاكم المستبد وخلعه إن جنح للحكم المطلق^(١).

والمذهب الليبرالي يعتبر الفرد ذا قيمة في ذاته لكونه أسمى وأسبق من المجتمع الذي يعيش فيه وعلى هذا فالفرد في ظل هذا المذهب يعتبر منطقة محجوزة لا تتدخل فيها إرادة السلطة وذلك هو الأساس الفلسفي لنظرية الحقوق، وكذلك الأساس في نظرية الدولة الحارسة التي سادت في أوروبا الغربية ومهدت للنظام الرأسمالي، فدور الدولة في هذا المذهب لا يعدو دور الحكم فهي توفر الأمن فقط.

١ . حسني الوحيشي الصادق :النظام الجماهيري ونظم الحكم المعاصرة (الخرطوم دار هایل للطباعة والنشر ١٩٩٩م) ص ٤٠ .

المبحث الثاني: تقويم الأساس الفلسفي للنظرية

لقد تبين من خلال المبحث السابق أن نظرية السلطة العامة في الفكر الغربي بنيت على أساسيين فلسفيين هما الفكر السياسي المسيحي وما تمخض عنه من نظرية الحق الإلهي ثم نظرية العقد الاجتماعي ولكن سيتم التركيز في عملية التقويم لهذا المطلب على الأساس الثاني وهو نظرية العقد الاجتماعي وذلك لاعتبارات عديدة أهمها اعتماد النظرية في صيغتها النهائية بصورة شبه تامة على نظرية العقد الاجتماعي ولأن الفكر السياسي المسيحي كان تأثيره واضحاً في الصياغات الأخيرة للنظرية كما أن عرض هذا الأساس في المبحث احتوى ضمناً على تقويمه المنشود لقد وجهت انتقادات عديدة لنظرية العقد الاجتماعي أهمها:

أولاً: إنها خاطئة عملياً:

فالتاريخ لا يؤيد فكرة التعاقد هذه كأساس لوجود الجماعة حيث لم تقدم أسانيد تدل على حصوله، ولم يوجد في التاريخ مطلقاً ما يماثل هذا العقد المزعوم بل على العكس من ذلك فإن روسو نفسه قد ذكر في كتابه (العقد الاجتماعي) عبارات تفيد عدم تأكيده من حصول التعاقد عملاً، حيث بدأه بقوله إنني أفترض (Jesuppose) ^(١) فهو لم يقل بهذه النظرية على اعتبار أنها حقيقة علمية ثابتة ثبوتاً تاريخياً. ^(٢) كذلك لا يمكن قبول هذه النظرية على اعتبار التعاقد افتراضاً ومجازاً، وذلك لأنه لا يخفى ما وراء هذا الافتراض من خطر عظيم، لأن هذه الفكرة سترتب عليها إعطاء الدولة سلطة تحديد مدى ما نزل عنه الأفراد من حريات ومدى ما تحملوه من التزامات وقيود وبهذا يمهّد السبيل للحكم المطلق المعيب.

ثانياً: فكرة العقد الاجتماعي فكرة خيالية لا تجد أي سند في الواقع، فالتاريخ لا يعطينا أي مثال لدولة نشأت عن طريق العقد ^(٣).

(١) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٦)، ص ٤٦.

(٢) محمد حسنين هيكل، جان جاك روسو حياته وكتبه، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٥م)، ص ٣٣٧.

(٣) سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص ٣١.

كما أن فكرة العقد غير مصورة لعدم إمكان رضا الأفراد والرضا ركن أساسي في العقد والقول بوجود قبول ضمني لشروط العقد فيه خطورة إذ سيترك الحاكم حراً في تحديد شروط العقد مما يؤدي إلى الاستبداد كما أن العقد لا يربط، بحسب تعريفه إلا الذين هم أطراف في العقد. فلكي تتأسس الدولة بصورة صحيحة على عقد اجتماعي، يتوجب أن يكون هذا العقد مقبولاً من إجماع رعايا الدولة في المستقبل.

ثالثاً: النظرية غير سليمة منطقياً فهي تقرر أنه بواسطة العقد انتقل الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة أي أن العقد هو الذي أنشأ الجماعة، بيد أن فكرة القوة الإلزامية للعقد لا توجد إلا بوجود الجماعة وقيام السلطة بها وتحمي العقود وتطبق الجزاءات اللازمة لضمان احترامها، ومن ثم ليس من المعقول أن يكون العقد الذي يحتاج إلى حماية السلطة هو نفسه الذي يقيم السلطة^(١).

رابعاً: تقوم النظرية على افتراض وهمي خاطئ وهو أن الفرد كان يحيا حياة العزلة مثل حياة الجماعة، وهذا غير صحيح لأن الإنسان بطبعه كائن اجتماعي لا يطبق حياة العزلة^(٢).

خامساً: إن الاختلافات والتناقضات حول نظرية العقد الاجتماعي لا تقف عند حالة الطبيعة السابقة للعقد بل تمتد إلى مضمون العقد نفسه والأطراف المكونة له. فالعقد عند لوك ليس إلا التنازل عن بعض الحقوق لا كل الحقوق فهو تنازل محدود. هذا خلافاً لعقد هوبز الذي جعل التنازل شاملاً^(٣). ومن ناحية أخرى فقد استخدمها هوبز وسبينوزا لتكون دفاعاً عن السلطة المطلقة واستخدامها الثوسبيوس ولوك للدفاع عن نظرية كونت السلطة السياسية محدودة بالضرورة، وجعل منها الأخير للدفاع عن ثورة ناجحة وربما انتهج معظم الكتاب

(١) حسني الوحيشي الصادق، النظام الجماهيري ونظم الحكم المعاصرة، (الخرطوم: دار هایل للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص ٦٦

(٢) أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ترجمة علي مقلد وآخرون (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤م، ص ١٢٨

(٣) حسن شحاتة سفعان، أساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦م). ص ٢٠٧

مثل جروشيوس وبوفندروف؟^(١). طريقاً وسطاً فمع عدم تبرير المقاومة شددوا على القيود الأخلاقية المفروضة على الحكام.

أما عن أطراف العقد فإن لوك يجعل الملك طرفاً في العقد الاجتماعي فاستنتج لوك أن الملك إذا أخل بشرط من شروط التعاقد ولم يحافظ على حقوق الأفراد المتعاقدين معه انفسخ العقد، وصح لكل فرد الرجوع إلى حالته الطبيعية السابقة على التعاقد على عكس هوبز الذي أخرج الحاكم من التعاقد وجعل الأفراد هم الأطراف في التعاقد ليتنازلوا طواعياً عن حقوقهم لهذا الحاكم المطلق الذي ليست لهم عليه أي سلطة لأنه ليس طرفاً في هذا العقد أما روسو فإنه أنكر حدوث التعاقد بين الحاكم والمحكوم، وقوله أن العقد الاجتماعي عقد قائم بين أبناء المجتمع أنفسهم وفيما بينهم، وليس عقداً قائماً بينهم وبين ولاية الأمر فيهم. وغاية الناس من الدخول في هذا العقد هي أنهم يتعاقدون على التعاون للتصرف في هيئة جماعة واحدة أو مجتمع واحد لا بصفتهم أفراداً لكل منهم كيانه المستقل. أما العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهي علاقة الوكيل بموكله.

كذلك اختلفوا حول إذا ما كان هذا العقد هو عقد واحد أم عقدين. فالثوسسيوس وبوفندروف^(٢) الذين طوروا نظرية الاتفاق بأكبر قدر من العناية، قد افترضوا عقدين: أحدهما بين الأفراد ويؤدي إلى قيام مجتمع، والآخر بين المجتمع وحكومته، ويتخذ لوك بشكل صريح مثل هذا الموقف وإن لم يقرره في أي موضع من مؤلفاته. أما روسو فكان يرى أنه عقد وحيد وهو الذي شكل المجتمع السياسي حيث يقول: (لا يوجد إلا عقد واحد وميثاق وحيد، هو ميثاق الجميع مع الجميع واستسلام الإرادات الفردية كلها لإرادة عامة واحدة)^(٣).

سادساً: إن الافتراض الأساسي الذي بنيت عليه نظرية العقد الاجتماعي هو أن العقد هو الوسيلة الوحيدة للتحويل من حالة الفطرة وتكوين الدولة، وهذا افتراض غير صحيح إذ أن

(١) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م) الجزء الثالث، ص ٥٨٨

(٢) لويس عوض، دراسات في النظم والمذاهب، أساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦م). ص ٧١.

(٣) جورج. سباين، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص ٧١٢.

الدول تنشأ عموماً بعمل تأسيسى ينال الموافقة، وفيه تدخل عناصر رضائية إنما بشكل غير تعاقدي^(١).

سابعاً: إذا تم الانتقال من هذا التقويم الجوهرى للنظرية من حيث مطابقتها للعلم والمنهج العلمى كما تم فى النقاط السابقة لمحاولة دراسة أثرها باعتبارها أحد الأفكار والفلسفات المجردة، حيث يلاحظ إن البعض قد درج إلى المبالغة فيما كان لنظرية العقد الاجتماعى من الأثر فى انفجار الثورة الفرنسية وما فى العالم من أنظمة دستورية ومن مبادئ ديمقراطية، والصواب أن الثورة الفرنسية إنما كانت ترجع فى الواقع وقبل كل شيء - إلى تلك الظروف السياسية والاجتماعية والمالية المعروفة فلم يكن لمثل نظرية العقد الاجتماعى وغيرها مما ذاع من النظريات والأفكار الحرة أن تحدث أثراً لولا سبق وجود تلك الظروف والعوامل التي خلقت من البيئة الاجتماعية الفرنسية تربة صالحة لغرس بذور فكرة جديدة.^(٢)

إن هذه النظرية كما يبدو - ليست مما يصح الأخذ بها بل ولا مما يصح مجرد ذكرها باعتبارها نظرية علمية أي باعتبارها نظرية تقوم على أساس علمى صحيح وعلى أسلوب قويم من أساليب البحث العلمى السليم. وليس لها - من فضل سوى أنها تطلع على صور مختلفة من صور التفكير الفلسفى السياسى من مختلف العصور، كما أنها تطلع على تلك النظريات والمذاهب التي استنبطت لبيان مشروعية السلطة الحاكمة. فهذه النظرية إنما استنبطت فى الواقع لتكون فى أيدي الفلاسفة ورجال الدين أو السياسة بمثابة سلاح من أسلحة الكفاح السياسى يشهرونه فى وجه نظرية الحق الإلهى المباشر التي كان يستند إليها الملوك لتفسير وتبرير سلطتهم المطلقة، وعلى حد تعبير العميد دوجي: (كانت هذه النظرية بمثابة أداة أو سلاح جرد لحماية حريات الأفراد إزاء الاستبداد السياسى)^(٣).

(١) أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ترجمة علي مقلد وآخرون (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤م)، ص ١٢٧

(٢) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٦م)، الجزء الأول، ص ٤٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٦.

المبحث الثالث:

تقويم مضمون النظرية وبناءها التنظيمي:

إن نظرية السيادة قد تم اصطناعها من قبل الفقهاء الغربيين في القرن السادس عشر الميلادي، وقد جاءت النظرية مليئة بالتعقيد والغموض والتناقض وهذا الوصف للنظرية ليس وصفاً استثنائياً عن غيرها من النظريات والأفكار السياسية ولكن المشكلة هنا أكثر خطورة والنتائج أكثر إثارة للقلق. فالسيادة قبل كل شيء تعيد إلى الذاكرة تعالياً يلزم بحكم تعريفها أن يعلو فوق الالتباسات والشكوك، وسوء الفهم: سلطة نهائية، مطلقة وخالدة فهي المبدأ الذي تنبثق منه كل سلطة، والحجة الحاسمة التي يمكن الاحتجاج بها أمام طموحات الآخر أو انتقاداته، وهي العنصر الأساسي للأيدولوجية التي تمنح كل دولة حقاً قاصراً عليها بأن تكون فاعلاً على المسرح الدولي الرسمي.

إن السيادة التي تصورها منظروها بأنها قيمة مطلقة ومقدسة، لا يمكن التهاون فيها تمثل مراحل تاريخية عرضية بين غيرها من المراحل فهل حدث من قبل أن كانت السيادة أمراً مقررًا بلا منازع؟ فبالأمس كانوا يطالبون بها من خلال المعاناة وبذل الدماء، وهي اليوم تحت على نشوب معارك تتحلى بتعبير بليغ هو (أنصار السيادة).

أولاً: كان تعريف السيادة مفراطاً ولعله شديد الإفراط سلطة مطلقة ودائمة للجمهورية (سلطة مركزية تمارس سلطانها الأعلى على الأرض)^(١) كانت السيادة هناك للتذكير بأن كل دولة تمتلك سلطة غير محدودة، بمعزل عن الآخرين تسن قوانينها الخاصة، وتنشئ نظامها الخاص من غير حساب لأي إنسان آخر من خارجها: وقد أفضت السيادة بالضرورة إلى اللامسؤولية تجاه الآخر، وذلك الذي في الخارج، والذي لا يرجع بدوره إلا لسيادته الخاصة كما من البلبلة والغموض في مثل هذه الصياغة! أولاً عمن نتكلم؟ عن الدولة أم عن العاهل؟ عن الأمة أم عن الشعب؟ عن الداخل أم الخارج؟ وقد يكون الكلام الفصيح عن السيادة عند ملتقى هذه المستويات جميعها: وهي ليست مستويات متناقضة لكنها تحيل إلى تواريخ مختلفة، وصنعت ممارسات متنوعة.

(١) برتران بادي، عالم بلا سيادة، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠١م)، ص ١٤.

غموض خطير يكتنف المقصود بمفهوم السيادة يثير العديد من التساؤلات. سيادة من وعلى ماذا؟ سيادة دولة على أراضي أم سيادة عاهل على شعبه؟ أم ثقافة على طريقة معيشة أو تفكير أم نظام على المجتمع المعني؟

السيادة مبدأ غامض يستخدمه بطريقة متناقضة فاعلون ذوو العقلانيات الأكثر تناقضاً وعلى هذا فهي أولاً (وهم) بكل ما تعنيه الكلمة من معنى: بدلاً من أن تتوجه إلى الواقعي، تلجأ إلى الخيالي وتمنح بنياناً منطقياً يضفي على الحياة الدولية مظهر الترابط. ولا يمكن تجاهل فضائلها التوفيقية: إنها توفق بين الواحد والمتعدد جاعلة من الحياة الدولية تجمعاً لدول ذات سيادة، وهي تقرن الضعيف بالقوي، وتنتج قاسماً مشتركاً للفيلسوف الذي استطاع تأملها، ولرجل القانون الذي جعل منها حجر الزاوية لنظامه، وللممارس الذي استخدمها بطريقة نفعية، وللمنظر الذي من خلال النموذج الواقعي جعلها أداة مفضلة لإدراك العالم المعاصر.

ثانياً: أما التناقض فقد كان السمة الملازمة لبناء النظرية منذ ولادتها، فقد كان بודان (وهو المؤسس الأول للنظرية) ينظر للسيادة باعتبارها حقاً دائماً في وضع القانون وتفسيره وتنفيذه، لا يقيد به إنسان وغير مشروط، وكان يعتقد أن وجود مثل هذا الحق لازم لأي دولة منظمة ويشكل الفارق الذي يميز هيئة سياسية متطورة عن مجموعات أكثر بدائية. ولكن ممارسة السلطة ذات السيادة والتي اعتبر أن لها ما يبررها، ولم تكن يقيناً مطلقاً على النحو الذي تعنيه تعاريفه، والنتيجة هي سلسلة من القيود تشيع قدراً كبيراً من الاضطراب في نظريته النهائية^(١).

لم يشك بودان أبداً في أن الحاكم مقيد بقانون الرب وقانون الطبيعة وبرغم تعريفه القانون بأنه مجرد عمل ناشيء عن إرادة الحاكم، لم يفترض أبداً أن إيمان الحاكم أن يخلق الحق بمجرد أن يقول له كن فيكون فبالنسبة إليه وإلى جميع معاصريه يقف قانون الطبيعة فوق قانون البشر ويضع للحق مستويات معينة لا يمكن أن تتفقد، ومراعاة هذا القانون هي التي تميز الدولة الحقيقية عن مجرد العنف الحقيقي، في نظرية بودان في نظرية السيادة خلط آخر يتعلق بمعتقداته القوية في حرمة الملكية الخاصة. هذا الحق يضمنه قانون الطبيعة ولكنه بالنسبة إلى بودان يشكل أكثر من قيد أخلاقي على سلطة الحاكم. فالملكية

(١) جورج، سباين، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص ٥٥٩.

عنده هي من القدسية بحيث لا يستطيع الحاكم أن يمسخها دون رضا المالك ومن ثم أكد أن فرض الضرائب يتطلب موافقة طبقات الأمة ولكن ليس في شيء أياً كان بشأن الضرائب يبرر ما فعله بودان إذ يفصلها على هذا النحو عن التشريعات الأخرى، وكان قد أنكر بأصرح أسلوب أن يكون لمجالس الطبقات أكثر من دور استشاري في وضع القانون^(١).

تعتبر نظرية السيادة عن ترابط وهمي واتساق خادع وهي في حقيقتها مصنوعة من ادعاءات متناقضة في الأغلب ومن إضافات مشكوك في توافقها. فنظرية السيادة كبنیان اجتماعي تكشف عن العديد من مواطن الضعف. ويعود الأساس الجوهري إلى نظرية السيادة بطابعها الوهمي إلى ظروف تكوينها. ولم يتم ابتكار هذا المبدأ لأغراض تنظيمية ولكن بقصد ادعائي وقبل أن تكون خطاباً حول الوضع في العالم، فرضت نفسها كبيان عما يجب أن يكون قبل أن تصبح الأسر الحاكمة صاحبة سيادة، شفت بالمعارك لكي تمتلك هذه السيادة، لقد استخدمها الفلاسفة في البداية لكي يحرر الدولة من التنزع ثم لتخليصها فيما بعد من التعسف. وتمخض الانتقال من ادعاء إلى آخر عن ارتداد نظرية السيادة وتذبذبها وترجعها وسعيها نحو التوفيق بين غير المتوافق.

تجمع نظرية السيادة بين الطموح والانحصار أنها مطلقة متعالية، لكن لا يمكنها أن تكون غير محدودة ففي النظام الاجتماعي السلطة تعوق السلطة بلا نهاية سيادة أحدهم تحتوي سيادة الآخر، وتقيدها، وتجبرها نوعاً ما على احترام كيان يفلت من سلطتها، حتى وإن كان ذلك ليس إلا شكلياً بالمثل يجب على السيادة أن تأخذ في حساباتها الالتزامات الدولية المنبثقة عن قانون مثل الاتفاق التعاقدية أو الثنائي أو متعدد الأطراف. ما قيمة السيادة كقيمة مطلقة ما دام أنه منذ عام ١٩٤٥م تم توقيع حوالي ٣٥ ألف معاهدة^(٢) من جانب دول يجب عليها بحكم تعريفها احترام معاهداتها الدولية إلى حد وضعها فوق قوانينها الخاصة. وعلى نفس المنوال يؤدي إقرار قيم مشتركة في مقدمتها حقوق الإنسان والاعتراف بالمنافع المشتركة بين الإنسانية إلى حصر مساحة السيادة بشدة.

يبرز آنذاك جدل يفرض نفسه وتغذية فطنة التحليل القانوني. هل السيادة محصورة أم تحصر ذاتها ؟^(٣).

(١) المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٥٦١.

(٢) برثران بادي، مرجع سابق، ص ٩١.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٢.

نظرية السيادة تحتوي على عناصر دحضها الخاص، ولا يكون للسيادة معنى إلا بتأثير الجذب الذي تخفيه طبيعتها الوهمية. وينتج عن ذلك تناقض كبير فكل تعبئة يتم تعظيمها حول موضوع السيادة تؤدي إلى اختلال يمكن تعيينه ينفي الآخر. وبالتدخل في شئونه الخاصة أو في معركة عامة. على الأرجح أنه لهذا السبب كان جورج سيل على حق بأن يرتاب في عقيدة حصر السيادة لذاتها، وبأن يشير إلى أن سيادة الدولة هي أولاً مكبوحة بقيم من خارج القانون تستند إلى الطبيعة البشرية، وإلى احتياجاتها، وإلى المعتقدات التي تكونها.

تتوافق أيضاً نظرية السيادة مع فكرة التعايش وعلى هذا يمكن تحديد السيادة كمجموع الخطابات البلاغية التي تمارسها دولة تطالب بالحصول على السلطة النهائية وبقصد الاعتراف بهذه الصفة من جانب الآخر التي هي دعوة للتعايش معه.

إن الفقيه اللاهوتي والمحامي الهولندي جرو تيروس، الذي كان شاهداً على حرب الثلاثين سنة، كانت لديه بصيرة بما سيؤدي إليه نظام مكون من دول صاحبة سيادة مطلقة، لم يعد في استطاعة البابا والدين التوفيق بينهما (القليل من السيادة يتيح بناء الدول ضد الحرب الأهلية والكثير من السيادة يفقد الدول نحو التقاتل فيما بينها، القليل من الدين يحد من تعسف العاهل والكثير من الدين يؤدي إلى دكتاتورية الحبر الأعظم أو دكتاتورية غليوم دورانج)^(١).

أين هي هذه السلطة النهائية، وهذه القوة الدائمة التي يسميها بودان السيادة؟ يبدو أن النظام السياسي يتشكل ويعاد تشكيله من جديد بفضل مبادرة أولئك الذين يبذلون مواضعهم ويختلفون أو يعيدون اختلاق مساحات للسلطة. وأماكن سياسية أو رمزية يتخذونها كمرجعية. ويكون الآخر تارة في الداخل وتارة في الخارج، وتارة أجنبياً وتارة من السلالة تماماً مثل بيزنطة حيث كان يمكن للإمبراطور أن يحتوي تارة أحد التابعين وتارة يمنح أحد الأبناء استقلالاً ذاتياً ليعود فيصبح أخاً. ويلاحظ من خلال تصرفات دول عديدة صعوبة إدراك باقي العالم باعتباره مواضع للسيادة متساوية الحقوق وفي الواقع كانت العلاقات الدولية خاضعة للقوة أكثر من خضوعها لمبدأ السيادة.

(١) المرجع السابق، ص ٣٠.

ثالثاً: إن الممارسة الفعلية لنظرية السيادة تشير إلى أنه في تاريخ العلاقات السياسية لا توجد سيادة إلا باعتراف الآخر بها وفي ظل المعاملة بالمثل، إن صعوبة التسليم بسيادة الآخر هي إجمالاً عادية للغاية وتبرز في أشكال الاستعمار الأكثر تنوعاً، وتشير أيضاً إلى أن الدولة القومية استطاعت الاعتراف بالغيرية أكثر من أي شكل آخر من أشكال الهيمنة، لكن ظهرت فيما بعد رغباتها الاستعمارية الجديدة لكي تفسر هذه السيادة. وفي ظل هذا التجاهل لآخر تشغل الدولة الاستعمارية في كل مكان موقفاً فريداً في طريقها الخاصة في دمج طموحاتها مع الإشعاع الثقافي ومأثورها الخاص بالتمركز المتعطرس مع طريقها المتقلبة في خلط الخارجي بالداخلي بقدر ما تحقق نظاماً للسلطة في ظل يحسم خارج السيادة، ليس مخالفاً ولا متناقضاً لكنه ببساطة في موضع آخر.

لم تعد السيادة تلك السلطة المطلقة غير المجزأة، فهي تتنوع في قوتها وفقاً لاعتبارات داخلية قابلة للمساومة وللتأرجح، وللتقاسم وعلى سبيل المثال فقد قامت الميليشيات الخاصة وجيوش المرتزقة التعاقدية بسد عجز الدول عن التجنيد النظامي أين هي هذه السلطة النهائية فقد كان ميكافيللي يؤكد أن استخدام المرتزقة يتنافى مع السيادة كما يتنافى مع المصلحة الوطنية.

إذا كان الأصل العام هو أن السيادة تمثل كلاً واحداً غير قابل للانقسام أو التجزئة إلا أن العمل الدولي قد عرف بعض الحالات النادرة التي تم فيها تجزئة السيادة على إقليم معين بين دولتين أو أكثر، ومن ذلك مثلاً حالة السيادة المشتركة بين السعودية الكويتية على المنطقة المحايدة بينهما^(١) كما قادت التطورات المستحدثة في النظام الدولي المعاصر إلى بروز فكرة السيادة المشتركة للدول كافة على البحار في المناطق التي تخرج عن نطاق الولاية الإقليمية لهذه الدول فريدة مما أتاح الفرص لظهور مصطلح جديد في نطاق القانون الدولي الجديد هو مصطلح التراث المشترك للإنسانية وكذا فيما يتعلق بمناطق الفضاء الخارجي.

لكل هذه الاعتبارات وغيرها ظهر في التفكير السياسي مذهب ينكر مبدأ السيادة وقد قام هذا المذهب كمضاد لفكرة الإطلاقية الألمانية، ومبتدع هذا المذهب هو العميد ديجي وقد

(١) أحمد الرشدي، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤م)، ص ٥.

عرضه في كتابين ظهر الجزء الأول منهما سنة ١٩٠٦م بعنوان (الدولة والقانون الوضعي) وظهر الثاني سنة ١٩١٣م باسم (الدولة الشعب الحاكم والوكلاء) ^(١) وتقوم آراء دييجي على أن الدولة ليست بالشخص القانوني ولا هي بذات سيادة وإنما هي نتاج تاريخي للفوارق الاجتماعي بين القوي والضعيف داخل مجتمع معين. الدولة هي التمييز بين الشعب الحاكم الذي يتصرف في السلطة الأكبر وبين الشعب المحكوم الذي يخضع للسلطة وكلاهما أفراد إن القوة الأكبر كما يؤكد دييجي – كانت ولا زالت قوة العدد أما الإرادة القومية فمجرد حيلة. وقد أنكر دييجي فكرة الحق مبرراً ذلك بأن الحق يعني سيطرة إرادة على إرادة أخرى في حين أن القانون الوضعي لا يولد إلا مراكز قانونية موضوعية أو شخصية ولذلك استبعد فكرة الشخصية القانونية مبرراً ذلك – بالنسبة للدولة – (بأننا إذا شخصنا الجماعة في الدولة فإن ذلك يعني أن يصبح لها حقوق وهو يتعارض مع الحق الشخصي للأفراد) ^(٢) فالشخصية القانونية عنده فرض لا قيمة له. وقد سار على فكر دييجي كثير من الأتباع مثل جيز ونيكولاس بولتس مع تحرير لا ينال كثيراً من جوهر الفكرة.

(١) المرجع السابق، ص ٧.

(٢) محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في التنظيم الدولي، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٤م)، ص ١١٥.

المبحث الرابع: تقويم النتائج العملية للنظرية:

إن نظرية السيادة وكما عبر عنها الفقيه الفرنسي دوجي في كتابه دروس القانون العام بقوله: (رغم أنها نظرية مصطنعة فإنها كانت تصبح جديرة بالتأييد لو أنها كانت مفسرة للحقائق أو الوقائع السياسية في العصر الحديث أو لو كانت نتائجها العملية طيبة. ولكن الواقع عكس ذلك) ^(١) إذا فالنتائج العملية للنظرية وبشهادة شاهد من أهلها — لم تكن طيبة. كما أنه لم تعد ثمة حاجة إلى هذه النظرية في العصر الحديث لزوال الظروف التي استنبطتها فإذا كانت النظرية إنما استنبطت كما سبق تقديمه لتكون بمثابة معول لهدم نظرية معينة يستند إليها نظام حكم مطلق، وإذا كانت تلك النظرية قد تم هدمها ولم يبق أثر لها فما فائدة هذا المعول إذا؟ لماذا يبقى عليه ويلجأ إليه؟ لاسيما إذا عرفت المضمار بل الأخطار التي تترتب على الإبقاء عليه؟ وتتمثل أهم نتائج النظرية في كونها لا تمثل نظاماً معيناً ولا تمنع الاستبداد بل أنها خطر على الحريات.

أولاً: أنها لا تمثل نظاماً سياسياً معيناً ولا ندفع نظاماً انتخابياً محددًا:

قد يظن البعض أن هذه النظرية تصلح أن تكون وصفاً أو تلخيصاً لنظام سياسي معين، ولكن الواقع غير ذلك إذ أن النظرية تتلاءم وقد تلاعت فعلاً مع أنظمة مختلفة متعارضة، فقد تلاعت مع النظام الملكي كما تلاعت مع النظام الجمهوري وانسجمت مع النظام النيابي كما انسجمت مع النظام الديمقراطي المباشر كذلك تتلاءم النظرية مع نظام الانتخاب العام ونظام الانتخاب المقيد (وإذا كان هناك عصر واحد من العصور كان فيه الإيمان بمبدأ سيادة الأمة على أشده فإن هذا العصر — كما يقوم دوجي — إنما هو عصر بداية الثورة الفرنسية، ومع ذلك فإن الجمعية الوطنية التي كانت وليدة الثورة ووضعت أول دساتيرها وهو دستور ١٧٩١م إنما استندت إلى مبدأ سيادة الأمة ذاته لتقرير نظام الاقتراع المقيد فلم يقرروا إذ ذاك نظام الاقتراع العام بل قالوا أن مبدأ سيادة الأمة إنما يتطلب منهم ألا يمنحوا حق الانتخاب إلا لمن كانوا أقدر الأفراد على التعبير على إرادة الأمة، حتى أن نسبة عدد الناخبين للأهالي كانت لا تتجاوز إذ ذلك (١٦.٥%) ^(٢) ويبين التاريخ الدستوري

(١) عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ١٤١.

(٢) عبد الحميد متولي، مبادئ نظام الحكم في الإسلام (الإسكندرية: دار المعارف، ط ١٩٦٦م)، ص ٥٦٦.

الفرنسي دساتير تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً ومع ذلك فقد كانت جميعاً ترتكز على نظرية السيادة.

يلاحظ أن نظرية السيادة قد تلائم حتى مع ما يطلق عليها رجال الفقه الدستوري الفرنسي الديمقراطية القيصرية، وهي احدي الأنظمة الدكتاتورية من الناحية العملية ويقدم التاريخ الدستوري الفرنسي لنا مثالين لنظامين دكتاتوريين يقوم كل منهما على أساس هذا المبدأ ويطلق رجال الفقه الدستوري الفرنسي على كل منهما وصف الديمقراطية القيصرية هذا النظامان هما:

١/ ذلك النظام الدكتاتوري الذي أقامه نابليون بدستور السنة الثامنة ١٣ ديسمبر عام ١٧٩٩م^(١).

٢/ ذلك النظام الدكتاتوري الذي أقامه لويس نابليون ابن عم نابليون بدستور عام ١٨٥٢م يتلخص نظام الديمقراطية القيصرية في أمرين: أولهما أن ثمة رجلاً وهو القيصر قد أصبح بمثابة معبود للشعب وموضع ثقته، ثقة كسبها ذلك الرجل بنفوذه الخاص وجهوده الخاصة أكثر مما يمكن يكون قد كسبها عن طريق الوراثة كما يتضمن ذلك النظام، وثانيهما: أن ثمة شعباً انتابته أحداث تاريخية خاصة فجعلته لا يتوق إلى تولي السلطة سواء بطريق مباشر أو بواسطة ممثليه، فهو أي الشعب يلجأ بعد إجراء استفتاء شعبي إلى قيصر يضع شئون الحكم في يده.

من الناحية النظرية يعد نظام القيصرية صورة من صور الديمقراطية ذلك لأنه يقوم على أساس الاعتراف بأن الشعب هو صاحب السلطة أو السيادة ولكنه أودع هذه السيادة بين يدي الرجل الذي أحرز ثقته وهو القيصر، فإبداع الشعب لتلك السلطة أو السيادة بين يدي القيصر إنما يتم بإرادة الشعب وذلك عن طريق الاستفتاء الشعبي هو هنا أداة التوفيق بين القيصرية والديمقراطية والقيصر هو الذي يقوم سواء بنفسه أو بواسطة أعوانه المعينين بواسطة أعمال الدولة فهو نظام يقوم على أساس إنكار مبدأ فصل السلطات العمومية أي أنه يقوم على أساس تركيز السلطة كلها في يد القيصر كما أن هذا النظام

(١) محمد فؤاد شكري، الصراع بين البرجوازية والإقطاع، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٨م)، ص ٤.

ينطوي على إلغاء الحريات كحرية الصحافة وحرية عقد الاجتماعات وحرية التعليم وحرية عقد الجمعيات. ^(١)

ثانياً: أنها لا تمنع الاستبداد:

إن الذين يثيرون هذه النظرية في هذا العصر إنما يفعلون ذلك من أجل أن يثبتوا أن الأمة هي صاحبة السيادة، اعتقاداً منهم أن في إثبات ذلك وإعلانه حائلاً دون الاستبداد ولكن الحقيقة غير الذي يعتقدون، والأحداث التاريخية تبين عكس الذي يذكرون ويكفي تقديم الأمثلة التالية من التاريخ الدستوري الفرنسي، أي من تاريخ البلد الذي كان الموطن أو المهد الأول لنظرية سيادة الأمة بل ولنظرية السيادة بوجه عام:

١/ في بداية عصر الثورة الفرنسية كانت هناك جمعية نيابية انتخبها الشعب عام ١٧٩٢م وعرفت في التاريخ باسم شهير **I convention** ومن الأمور الثابتة لدى المؤرخين أن هذه الجمعية النيابية اتخذت من الإجراءات الاستبدادية ما لا يوجد له مثيل في تاريخ الملوك والقيصرة المستبدين، ولقد ارتكب هذا الاستبداد باسم الأمة وتحت الرعاية السامية لنظرية سيادة الأمة ^(٢) حيث كان لهذه النظرية على حد تعبير المؤرخ المعروف دي توكفيل (مؤمنون ومستشهدون كما لو كان ديناً جديداً أصبحوا به يدينون) ثم يقول: (إنه لو لم تعلن نظرية سيادة الأمة في عصر الثورة الفرنسية لكان من المستطاع تجنب كثير من المساوئ بل ومن الجرائم التي ارتكبت في ذلك الحين) ^(٣).

٢/ كما عرف الاستبداد في البرلمان الطويل الذي أراد كرمويل في إنجلترا في القرن السابع عشر القضاء على استبداده ولذلك فإن كرمويل قد عمد في دستوره إلى فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية كما حرص على استقلال القضاء.

في فرنسا فإن أحد كبار الساسة أيمل الذي كان رئيساً للوزراء عام ١٨٧٠م يقول أن أكبر مساوئ النظام البرلماني هي النزعة إلى الاستئثار بالسلطة المطلقة وسر هذه النزعة

(١) عبد الحميد متولي: الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩م)، ص ٥٩.

(٢) عبد الحميد متولي: مبادئ نظام الحكم في الإسلام (الإسكندرية: دار المعارف، ط ١، ١٩٦٦م)، ص ٥٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٦٧.

الاستثنائية بالسلطة المطلقة من قبل البرلمانات راجع إلى أن البرلمانات لا تمثل الشعب حقيقة يمكننا إيراد البيانات التالية:

أ/ إن البرلمان حتى بأجمعه لا يمثل سوى أقلية من عدد الناخبين وذلك إذا تم إسقاط عدد الأصوات الفاشلة وعدد الغائبين عن التصويت في الانتخابات وإذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للبرلمان بأجمعه كما تدل على ذلك الإحصائيات في مختلف البلاد فكيف إذا يكون الحال بالنسبة لأغلبية أعضاء البرلمان أو لمجرد أغلبية الأعضاء الحاضرين بالمجلس وهي الأغلبية التي تصور بها عادة قدرات المجلس.

ب/ فساد الانتخابات وعدم تمثيلها لآراء الناخبين تمثيلاً صحيحاً مهما كانت الانتخابات حرة أي بعيدة عن تدخل الإدارة فيها فإنه نظراً لأساليب الغش والخداع والرشوة التي تلجأ إليها الأحزاب والمرشحون لإحراز ثقة الناخبين وأصواتهم فإنه يتبين أنه ليس مما يطابق الحقيقة في كثير من الحالات أن يقال بأن النائب يمثل حقيقة إرادة الناخبين وأصواتهم فإنه يتبين أنه ليس مما يطابق الحقيقة في كثير من الحالات أن يقال بأن النائب يمثل حقيقة إرادة الناخبين وآرائهم.

ج/ حتى إذا تم التسليم جدلاً بأن الانتخابات بريئة من عوامل الفساد وأن البرلمان يمثل حقاً إرادة أغلبية الناخبين حين إجراء الانتخابات – بصدد مسألة معينة من المسائل مسألة الموافقة على معاهدة مثلاً، إذا تم التسليم جدلاً بذلك فإنه (يغدو من السخف – كما يقول بحق روبرت ميشيل – محاولة تمثيل جمهور الشعب مختلف النزعات بصدد اتجاهاته فيما يتعلق بالمشاكل العديدة السياسية أو الاقتصادية، إن من المستطاع – كما يقول – أن يكون هناك تمثيل صحيح أي إنابة صحيحة بصدد بعض مسائل معينة منفردة وذلك لمدة قصيرة، أما النيابة لمدة غير قصيرة فإنها تعني سيادة النواب أو الممثلين على المنوب عنهم أو الممثلين^(١).

أما السبب الذي يدعو إلى نظرية سيادة الأمة لا تكفل الحرية ولا تحول دول الاستبداد، فهذا يتلخص في أن السيادة حسب تعريفها هي تلك السلطة العليا التي لا تعرف فيما ينظم من علاقات سلطة عليا أخرى، فهي بمثابة (حق آمر) أي حق يخول لصاحبه سلطة إصدار أوامر فصاحب السيادة تعتبر إرادته من معدن أعلى وأعلى من معدن إرادة

(١) عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٩٠.

الأفراد المحكومين حيث أنه يحق لإرادته أن تفرض على إرادتهم واجب الطاعة، وإرادته تعتبر مشروعة لا لسبب إلا أنها إرادة صاحب السيادة، فإذا كانت الأمة هي صاحبة السيادة فإن إرادتها تعد مشروعة لا لسبب إلا لأن هذه الإرادة صادرة من الأمة.

ثم إن الحكومة الشعبية كما يقرر العميد دوجي هي أكثر الحكومات ميلاً إلى الاعتقاد بأن سلطانها يجب أن يكون مطلقاً لذلك فإنه يستوجب كما يقول الحيطه من استبدادها واتخاذ قوى الضمانات لدرس ذلك الاستبداد وفي هذا الصدد يعزي إلى اللورد أكتون قوله: (إن القوة تفسد أما القوة المطلقة فإن فسادها مطلق غير محدود) ^(١) وقد يصح هذا أو لا يصح ولكن ثمة شيئاً واحداً مقطوعاً بصحته وهو أنه لا يمكن ضمان استخدام القوة السياسية أياً كانت الصورة التي تتخذها وأياً كان الذي يملكها بحكمة وتعقل واعتدال فحيثما وجدت القوة السياسية كان هناك الخطر كامناً وكلما عظمت القوة مع بقاء الأشياء الأخرى متعادلة عظم الخطر الذي تحدثه.

ثالثاً: أنها خطر على الحرية:

إن نظرية السيادة لا يقف أثرها بهذا الصدد عند تلك النتيجة السلبية التي تمت الإشارة إليها وهي أنها لا تكفل الحرية ولا تحول دون الاستبداد، بل أن لها أثراً إيجابياً وهو أنها خطر على الحرية، ذلك لأنها تعمل على زيادة أو مضاعفة تلك النزعة الاستبدادية (المعروفة لدى أي هيئة تتولى الحكم) تلك النزعة التي سبق أن تحدث عنها مونتسكيو كما هو معروف وبياناً لذلك يقول الفقيه الفرنسي الكبير بارتلمي: (إن هذا المبدأ ينزع بأصحابه إلى اعتبار إرادة الأمة مشروعة بذاتها أي إلى اعتبار أنها تمثل دائماً الحق والعدل، وبعبارة أخرى إن هذا المبدأ ينطوي على الادعاء بأن السلطة تكون مشروعة نظراً لمصدرها) ^(٢).

(١) كارل بيكر، السبيل إلى عالم أفضل، ترجمة عبد العزيز إسماعيل، (القاهرة: د. ن، ١٩٤٨م)، ص ٩٠.

(٢) عبد الحميد متولي، مبادئ نظام الحكم في الإسلام، مرجع سابق، ص ٥٧٤.

المبحث الخامس: تقويم القواعد الإجرائية للنظرية:

إن نظرية السيادة قد استقرت على جعل الأمة صاحبة للسيادة ومصدراً للسلطات وبالرغم من أن كل من لوك وروسو قد أوصيا باعتماد الإجماع عند العقد الأصلي الذي تم بمقتضاه تأسيس الدولة، أما بعد ذلك فقد أوصيا باعتماد قاعدة الأغلبية ويرى الكتاب المعاصرون في الغالب من نقاد الديمقراطية ودعاتها على حد سواء – إن الديمقراطية تعني أن تستلزم اعتماد قاعدة الأغلبية لتصبح القاعدة الإجرائية للنظرية^(١)

تثير قاعدة الأغلبية إشكالات جوهرية وتساؤلات محورية فعلى سبيل المثال ما المقصود بالأغلبية هل هي أغلبية المواطنين، أم أغلبية المقتربين، أم أغلبية المشرعين؟ وحتى في النظم التي تعتمد الديمقراطية المباشرة تضعف قاعدة الأغلبية إذا ما امتنع العديد من المواطنين عن المساهمة وعموماً يمكن استعراض جوانب متعددة من مظاهر النقص والخلل في هذه القاعدة ترجع بعضها إلى التطبيقات العملية لها ويرجع البعض الآخر إلى التحليلات النظرية المقدمة فيها.

أولاً: من المنظور التحليلي النظري: يؤكد كثير من الكتاب والمحللين السياسيين بأن القرارات الحكومية في الدول التي تتبنى نظرية سيادة الأمة هي في أغلب الأحيان حالات لا تعكس في الحقيقة وجود قاعدة للأغلبية بل قاعدة للأقلية وذلك على غرار ما ذهب إليه كتاب ومفكرون من أمثال غيتانو موسكا، وفلفرويد باريتو وروبرت ميشيلز ورايت ميلز، وكثيرون غيرهم من نقاد الديمقراطية، وحتى أنصار الديمقراطية فقد ذهب بعضهم إلى انتقاد هذه القاعدة وذلك كأمثال دي تو كفيل، الذي وجد أن الأغليات تشكل خطراً دائماً على الحريات الأساسية^(٢).

إن نظريات هيمنة الأقلية مقنعة لأنها كما يبين موسكا، تبدو مطابقة على نحو قريب جداً للتجربة الإنسانية. كما أنها تبدو مدعومة لا بالرداء الواسع للشاهد التاريخي فقط، بل بكم عظيم من الشواهد التي تتجمع في الواقع المعاش في الحياة اليومية عند مراقبة الأحداث

(١) روبرت دال، الديمقراطية ونفاذها، ترجمة نمير عباس مظفر، (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م)، ص ٢٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٤.

التجارية فهل بوسع أي امرئ فعال في الحياة التنظيمية أن يغفل عن ملاحظة كم مرة حتى في المنظمات الديمقراطية ظاهرياً، إن القلة من الناس هم الذين يتخذون القرارات وإن الكثيرين لا يقومون بأي عمل أكثر من القبول بما تقوم به القلة.

من الواضح أن ثمة تشابهاً واضحاً بين وجهتي نظر موسكا وباريتو، وإن كان الأول قد أكد أن مصير الطبقة الحاكمة يتوقف على حيويتها وحكمتها وقدرتها السياسية. ومن ذلك يتضح أن الطبقة الحاكمة – في نظر موسكا – تمثل حقيقة واقعة دائمة وإن محاولة إلغائها تبدو ضرباً من العبث^(١).

وإنهم يحصرون المشكلات العامة في مشكلة كبرى واحدة هي انقسام المجتمع إلى صفوة حاكمة من القلة تمارس أساليب جديدة من القهر والاستقلال وجماهير مغلوبة تتلقى جاهزاً كل ما يوجه حياتها من هذه الصفوة. والقضية الرئيسية التي طرحها ميلز تتلخص في أن التغييرات التكنولوجية فضلاً عن التغييرات في النظم الاجتماعية قد أنتجت تركيزاً للقوة لم يسبق له مثيل ووسعت بالتالي من الهوة التي تفصل بين الصفوة والجماهير^(٢).

ثانياً: من المنظور الواقعي أيضاً فإن القرارات الحكومية في الدول الديمقراطية هي في أغلب الأحيان حالات لا تعكس في الحقيقة وجود قاعدة للأغلبية، بل قاعدة للأقلية فالمتبع لتاريخ الأنظمة الديمقراطية يتضح له وبجلاء أنه لم يكن ممثلو الشعب يمثلون كل الشعب فعلاً فالرجال الأحرار مثلاً كانوا من جهة رجالاً باستثناء حالات الملكة الأنثى، كان نصف المجتمع البالغ مستبعداً من الحياة السياسية. ولكن ذلك كان صحيحاً أيضاً للعديد من الذكور، بل أغلب الذكور في الحقيقة. وحتى عام ١٩٣٢م كان حق الانتخاب في بريطانيا العظمى يشمل ٥% من السكان فوق سن العشرين. وفي ذلك العام تطلب الأمر وقوع صراع عاصف لتوسيع حق التصويت إلى أكثر قليلاً من ٧%^(٣).

(١) السيد الحسين، علم الاجتماع السياسي، (دمشق: دار قطري بن الفجاءة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦م)، ص ١٦٢.

(٢) بوتو مور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م)، ص ١٧٤.

(٣) روبرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٠م) ص ٢٦.

عندما ننتقل إلى الأنظمة التمثيلية الحديثة نجد في البعض منها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن النسبة لصافي مجموع الحضور في انتخابات الكونغرس لمنتصف دورات انعقاد المجلس لا يصل إلى ٥٠% وحتى في الحالات التي يكون فيها صافي المجموع الانتخابي عال نسبياً، فقد تنخفض أغلبية الناخبين لتصبح أقلية من الشرعيين^(١).

(١) أحمد مرسي حسن بكار، الديمقراطية حاضراً ومستقبلاً، (عمان: مطبعة الروزنا، ١٩٩٧م)، ص ١٠٩.

المبحث السادس: تقويم أهداف النظرية وغاياتها النهائية:

لقد كان الهدف الأساسي الذي استنبطت من أجله نظرية السيادة منذ البداية هو القضاء على السلطة المطلقة للملوك والمستندة لنظرية الحق الإلهي وذلك كما سبق بيانه عند الحديث عن نشأة النظرية في المبحث الأول من خلال المسار التطوري للنظرية ارتبطت بتحقيق أهداف أخرى أهمها تطبيق العلمانية وكفالة الحرية الفردية وتوخي رضاء الجماهير ثم تحقيق المصلحة الذاتية للأفراد في حياتهم المادية كغاية نهائية للنظرية. فهل تعتبر هذه الأهداف أساساً قوياً لتكوين نظرية سليمة؟ وهل تم تحقيق هذه الأهداف بصورتها المثالية الموضوعة لها من خلال التطبيق العملي للنظرية؟

أولاً: القضاء على الحكم المطلق: نشأة النظرية تحت ظلال الحكم المطلق وجاءت لتناقض بالكامل النظام الاستبدادي السابق بخيره وشره، حقه وباطله، فكان الخير المطلق في عرف النظرية هو اتخاذ مواقف متناقضة تماماً لكل ما كان سائداً إبان الحكم المطلق، ومن هنا فإنه ما هكذا تصاغ النظريات السياسية، ولا هكذا تكون الموضوعية باستنبات هذه النظرية لأن الموضوعية تقتضي أن تفرق بين الخير وبين الشر وبين الحق وبين الباطل، وأن تصاغ النظرية باستحضار كل الخير من أي مصدر ولو من الأعداء، وأن تجنب كل الشر ومن أي مصدر ولو كان من الأصدقاء وهذا هو الخطأ الأساسي الذي وقعت فيه النظرية، وانعكس تماماً على برنامجها السياسي.

ثانياً: العلمانية: تعتبر العلمانية الهدف الرئيسي الثاني الذي بنيت على أساسه النظرية حيث نادى بفصل الدين عن الدولة وبفصل الأخلاق عن القانون، ومعنى ذلك فصل تاريخ الإنسانية السابق بالكامل عن تاريخ الحال، وعدم إمكانية الاستفادة من تجارب الإنسانية السابقة، لا لشيء إلا بناء على وهم قائل: إن وقفة رجال الكنيسة مع الملوك المستبدين هو موقف الدين. والتدين غريزة. تماماً كغريزة حب البقاء وكغريزة الجنس وطبيعة الإنسان تماماً كالحرية، فكيف يستبعد الإنسان ويقرب بنفس الوقت؟ وهل يصلح هذا الشعار هدفاً للنظام السياسي؟

إذاً فالنظرية تنادي بفصل الدين عن الدولة، وتحصر الدين على أنه علاقة بين العبد وربّه ولا علاقة له بالدولة لأنه عملية غيبية. بينما تلجأ النظرية للدين وللغيب في أساسيات

تكوينها ففكرة الحقوق الطبيعية هي فكرة غيبية تماماً وهي مسلمة دينية، ومع هذا جعلها هي القيمة العليا في المجتمع وهي القيد على الدولة والقطاع المحجوز أمامها بل هي الأساس لنظام الحقوق الفردية والحريات، والنظام الاقتصادي^(١).

ثالثاً: الحرية الفردية: ارتبطت النظرية أيضاً بتحقيق المذهب الفردي في المجتمع الغربي والمذهب الفردي يعتبر الفرد ذا قيمة في ذاته لكونه أسمى وأسبق من المجتمع الذي يعيش فيه وأنه يمثل الغاية التي يهدف إليها النظام السياسي والاجتماعي، ولذلك يجب على جميع المنظمات السياسية والاجتماعية أن تعمل في سبيل تحقيق حاجيات الفرد وحقوقه. فخاصية المذهب الفردي تتمثل في كون الفرد الوسيلة لتحقيق غاياته وأهدافه والازدهار نظراً لطبيعة الحرية الكامنة في أعماقه التي تمدّه بالطاقة. وبناء على مفهوم المذهب الفردي فإنه يتعين على الدولة أن تقف موقفاً سلبياً في مجال حماية حقوق الفرد وحرياته، وعدم التدخل في أنشطته، ويقتصر دورها في تنظيم ممارستها ويعتبر موقفاً إيجابياً إذا لم تكن تتعارض مع حق المجتمع أو الأفراد الآخرين^(٢)

ومن ناحية أخرى يؤخذ على هذا المذهب الفردي أنه يفترض أن الفرد في مجتمع حرية التجارة يكون مستقلاً. ولكن أبرزت الوقائع أكثر من مرة، إن هذه الحرية لا تعدو حرية الفرد في أن يموت جوعاً. فالحرمان من وسائل العيش يصنع حدوداً ضيقة جداً للحرية الفردية المزعومة في مجتمع حر^(٣).

بالرغم من أن المذهب الفردي قد ساد في أواخر القرن ١٨ كرد فعل لإسراف الحكومات في التدخل قبل ذلك. ولكنه أخذ يتضاءل الآن وينحسر ظله في معظم الدول، حتى أن اصطلاح (دولة الرفاهية)^(٤) قد أصبح يستعمل في جميع الدول، ولا تكاد توجد دولة

(١) أحمد حسين يعقوب، مرتكزات الفكر السياسي، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٢) دليل بيرنز، الديمقراطية، ترجمة محمد بدران، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٨م)، ص ٨٥.

(٣) همايون كبير، العلم والديمقراطية والإسلام، ترجمة عثمان لويه (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٥٦م)، ص ٣٨.

(٤) سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير الغربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٧.

واحدة في العالم تقتصر نشاطها على القدر الأقل. بل أن جميع الدول مهما اختلفت مشاربها، تحاول الآن أن تقدم للأفراد خدمات عديدة بعيدة عن وظيفة الأمن بمعناها الضيق.

رابعاً: الحكومة لا نكح إلا برضاء الشعب وموافقته: إن نظرية السيادة التي قررت السيادة للشعب فإن هذه السيادة تستلزم أن تكون جميع القرارات والسياسات الحكومية حائزة على رضاء الشعب وموافقته، لذلك لا بد أن تحوز الحكومة على ثقة الشعب بها، بحيث تصبح الحكومة التي تفقد هذه الثقة من الشعب غير معبرة عن إرادة هذا الشعب، وبذلك تصبح السيادة هنا للحكومة لا للشعب بحيث تصبح ثقة الشعب مؤشراً صادقاً على مدى تحقق السيادة الشعبية. انطلاقاً من هذه الفرضية فإن الدول التي تتبنى نظرية السيادة تبدو ثقة الشعب فيها منخفضة بصورة كبيرة، وذلك ما دلت عليه الإحصاءات وبحوث الرأي العام التي أجريت في هذا الصدد. ولبيان أن هذه الظاهرة تمتاز بقدر كبير من العمومية والإطلاق سوف تتم دراسة هذه الظاهرة في الدول التي تصنف على أنها أكثر الدول تطبيقاً للسيادة الشعبية أو النظام الديمقراطي في العصر الحالي وهي ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، بريطانيا، وأمريكا.

يبدو أن العديد من المواطنين قد بدأوا بفقدان ثقتهم في المؤسسات السياسية والعملية السياسية ولقد أشعلت هذه التصورات فتيل القلق حول مستقبل الديمقراطية. هل تستطيع الديمقراطيات الاستمرار في الوجود في الوقت الذي هي آخذة في فقدان ثقة مواطنيها بها؟ وشاع أن المستشار الألماني الغربي الأسبق (ويلي برانت) كان قد قال: (لم يبق في أوروبا الغربية سوى ٢٠ أو ٣٠ عاماً من الديمقراطية بعد ذلك ستجد نفسها تنزلق دون كابح أو طاقة معاكسة لتغرق في بحر الدكتاتورية المحيط بها)^(١) هل هذا هو ما صنعه أسلوب المواطن السياسي الجديد. أنظمة سياسية مثقلة بمطالب شعبية يصعب التحكم بها، واضعة بذلك مستقبل الديمقراطية في خطر جسيم؟^(٢)

خلاصة القول أن هذا القصور في نظرية السلطة العامة في الفكر الغربي مرده إلى القصور النظري في العقل البشري فإن البحث عن نظرية تأخذ الاطلاق لا بد له من توفر متطلبات أهمها:

(١) رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب المجدوبة، (عمان: دار البشير، ١٩٩٦م)، ص ٢٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٥٩.

١. معرفة بالماضي مهما كان عميقاً.
 ٢. معرفة بمكونات النفس البشرية ودواخلها مهما كانت عميقة.
 ٣. معرفة بالمستقبل مهما كان بعيداً، لأن المستقبل هو الذي سيحكم على نجاح هذه النظرية أو فشلها، والإنسان لا يعرف على وجه اليقين ماذا يحدث له بعد يوم فقط.
 ٤. معرفة بالكون المحيط بالإنسان معرفة يقينية، الأرض التي يقف عليها، السماء التي تظله الكائنات التي تحيط به، ومن شمس وقمر وليل ونهار^(١).
- هذه المعارف الأربعة لا يدعيها أي فرد، ولا تدعيها أي جماعة ولا يدعيها الجنس البشري كله، ولا تتوفر إلا عند الله تعالى الخالق لكل شيء والمطلع على كل شيء.
- العارف تمام المعرفة بالماضي مهما كان سحيقاً، وبتفاصيل الواقع مهما كان دقيقاً وبما يحدث بالمستقبل مهما كان بعيداً، فالنظرية اليقينية التي تصلح لأن تكون أساساً دائماً للسلطة هي النظرية التي وضعها الله الخالق، لأنه هو المؤهل لذلك والقادر عليه وقد تم وضع هذه النظرية بالفعل، ووضعت موضع التطبيق، وكانت بالفعل هي أساس السلطة الإسلامية لدولة الرسول الأعظم عليه أفضل الصلاة والسلام.

(١) أحمد حسين يعقوب، مرجع سابق، ص ١٨٥.

- من خلال العرض السابق لتقويم نظرية السيادة يمكن استخلاص النتائج التالية:
١. إن نظرية السيادة هي في الأساس نظرية في السلطة إصطنعها رجال الفقه الفرنسي باستجابة لظروف ضعف السلطة السياسية للدولة في أوربا إبان العصور الوسطى بسبب تنازع السلطة فيها بين البابا والإمبراطور الروماني خارجياً وبين الملوك وأمراء الإقطاع داخلياً وجاء أول ظهور منظم لهذه النظرية في الأدبيات العلمية على يد (جان بودان) في كتبه الست عن الجمهورية (١٥٧٦م).
 ٢. مرت نظرية السيادة في تطورها بمرحلتين تميزت الأولى بكون السلطة لصيقة بشخص الملك والسيادة فيها لله وهبها للملوك كما تقول نظرية الحق الإلهي وليس للشعب حق محاسبة الملوك عليها وفي المرحلة الثانية تم الفصل بين السلطة وشخص الملك ونقل السيادة للأمة وتم النقل للسيادة بجميع خصائصها المقدرة المتمثلة في كونها سلطة عليا مطلقة لا تقبل التجزئة ولا التنازل عنها لتنتقل السيادة من الحق المقدس للملوك إلى الحق المقدس للشعوب.
 ٣. استندت نظرية السيادة فيما استندت عليه من الأصول الفكرية إلى كل من الفكر السياسي المسيحي ونظرية العقد الاجتماعي وبالرغم من كون المسيحية في أصلها لم تؤسس لسلطة سياسية إلا أن الفكر السياسي المسيحي أسهم في إعطاء النظرية مضمون ديني استجابةً لواقع التوسع الكبير في سلطة الكنيسة وصراعها مع السلطة الزمنية لتظهر نظرية السيفين وقد ساهم كثير من القساوسة في هذه النظرية انطلاقاً من المنظور الديني من أمثال (توماس لاكويني) و(مارسيليو بادوا).
 ٤. وجهت لنظرية السيادة إنتقادات كثيرة فمن حيث بنائها النظري فإنها غامضة ومليئة بالتناقض وتفتقر للواقعية ولا يمكن تحقق خصائصها كما لم تعد هناك حاجة إليها بعد زوال نشأتها. من حيث أصولها الفكرية فإن نظرية العقد الاجتماعي المستندة إليها تعتبر نظرية خيالية ولا تستند إلى حقائق علمية أو شواهد تاريخية إلى جانب تناقض أقوال منظريها في أطراف التعاقد وحالة ما قبل التعاقد بالإضافة إلى عدم منطقيتها فكيف يسبق التعاقد التنظيم الاجتماعي وهو فعل تنظيمي.

٥. ومن حيث نتائج النظرية العملية فالنظرية لا تمثل نظاماً سياسياً معيناً وهي لا تمنع الاستبداد بل هي خطر على الحريات بجانب الإشكاليات الجوهرية التي تثيرها قاعدة الأغلبية وهي قاعدتها الإجرائية.
٦. ومن حيث أهداف وغايات النظرية فقد فشلت في تحقيقها فالعلمانية التي تتناقض مع الطبيعة البشرية تراجعت مع صعود الأحزاب الدينية وسيطرتها على معظم النظم السياسية ولم تحقق النظرية رفاهية الشعوب ولم تضمن لهم الحرية ولا المصلحة الفردية بعد تراجع المذهب الفردي أمام التوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

هوامش الورقة:-

١. جورج سباين ،تطور الفكر السياسي -ترجمة د.راشد البراوي -(القاهرة-دار المعارف-مارس ١٩٧١م) الجزء الثالث، ص٤٦٧.
٢. المرجع السابق- ص٣٢٠.
٣. نيقولا ميكافيلي :الأمير -ترجمة وتعليق د.فاروق سعد -ص١٠٤.
٤. فتحي عبد الكريم :الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي -(القاهرة -مكتبة وهبة -الطبعة الثانية ١٩٩٤م) ص٥٠.
٥. ادموند كان :الإنسان والديمقراطية - ترجمة مصطفى حبيب- القاهرة - دار الاتحاد العربي للطباعة- (د.ت)- ص١٨.
٦. جورج سباين -الجزء الثالث، ص٦٣٤.
٧. هارولد لاسكي- اصول السياسة- ترجمة محمود فتحي عمر وابراهيم لطفي عمر - القاهرة - دار الحماس للطباعة- (د.ت) - ص٨٨.
٨. فتحي عبد الكريم :المرجع السابق، ص٨٢.
٩. انجيل يوحنا الاصحاب الثامن عشر ص٣٦.
١٠. جولف وبو جوان :تاريخ الفلسفة والعلم في أوربا الوسيطة -ترجمة د.علي زيعورو د.علي مقلد -(بيروت :مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ١٩٩٣م)-ص١٢٠.
١١. د.فتحي عبد الكريم : مرجع سابق ص١٢٠.
١٢. حسني الوحيشي الصادق :النظام الجماهيري ونظم الحكم المعاصرة (الخرطوم دار هایل للطباعة والنشر ١٩٩٩م) ص٤٠.
١٣. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٦)، ص٤٦.
١٤. محمد حسنين هيكل، جان جاك روسو حياته وكتبه، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٥م)، ص٣٣٧.
١٥. سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص٣١.

١٦. حسني الوحيشي الصادق، النظام الجماهيري ونظم الحكم المعاصرة، (الخرطوم: دار هایل للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص ٦٦
١٧. أندرية هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ترجمة علي مقلد وآخرون (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤م، ص ١٢٨
١٨. حسن شحاتة سعفان، أساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦م). ص ٢٠٧
١٩. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م) الجزء الثالث، ص ٥٨٨
٢٠. لويس عوض، دراسات في النظم والمذاهب، أساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦م). ص ٧١.
٢١. جورج سباين، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص ٧١٢.
٢٢. أندرية هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ترجمة علي مقلد وآخرون (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤م)، ص ١٢٧.
٢٣. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٦م)، الجزء الأول، ص ٤٢.
٢٤. المرجع السابق، ص ٤٦.
٢٥. برتران بادى، عالم بلا سيادة، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠١م)، ص ١٤.
٢٦. جورج سباين، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص ٥٥٩.
٢٧. المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٥٦١.
٢٨. برتران بادى، مرجع سابق، ص ٩١.
٢٩. المرجع السابق، ص ٩٢.
٣٠. المرجع السابق، ص ٣٠.
٣١. أحمد الرشيدى، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤م)، ص ٥.

٣٢. المرجع السابق، ص ٧.
٣٣. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في التنظيم الدولي، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٤م)، ص ١١٥.
٣٤. عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ١٤١.
٣٥. عبد الحميد متولي، مبادئ نظام الحكم في الإسلام (الإسكندرية: دار المعارف، ط١٩٦٦م)، ص ٥٦٦.
٣٦. محمد فؤاد شكري، الصراع بين البرجوازية والإقطاع، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٨م)، ص ٤.
٣٧. عبد الحميد متولي: الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩م)، ص ٥٩.
٣٨. عبد الحميد متولي: مبادئ نظام الحكم في الإسلام (الإسكندرية: دار المعارف، ط١٩٦٦م)، ص ٥٦٧.
٣٩. المرجع السابق، ص ٥٦٧.
٤٠. عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٩٠.
٤١. كارل بيكر، السبيل إلى عالم أفضل، ترجمة عبد العزيز إسماعيل، (القاهرة: د. ن، ١٩٤٨م)، ص ٩٠.
٤٢. عبد الحميد متولي، مبادئ نظام الحكم في الإسلام، مرجع سابق، ص ٥٧٤.
٤٣. روبرت دال، الديمقراطية ونفاذها، ترجمة نمير عباس مظفر، (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م)، ص ٢٢٧.
٤٤. المرجع السابق، ص ٢٨٤.
٤٥. السيد الحسين، علم الاجتماع السياسي، (دمشق: دار قطري بن الفجاعة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦م)، ص ١٦٢.
٤٦. بوتو مور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م)، ص ١٧٤.

٤٧. روبرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٠م) ص ٢٦.
٤٨. أحمد مرسى حسن بكار، الديمقراطية حاضراً ومستقبلاً، (عمان: مطبعة الروزنا، ١٩٩٧م)، ص ١٠٩.
٤٩. أحمد حسين يعقوب، مرتكزات الفكر السياسي، مرجع سابق، ص ١٦٥.
٥٠. دليل بيرنز، الديمقراطية، ترجمة محمد بدران، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٨م)، ص ٨٥.
٥١. همايون كبير، العلم والديمقراطية والإسلام، ترجمة عثمان لويه (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٥٦م)، ص ٣٨.
٥٢. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير الغربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٧.
٥٣. رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب المجدوبة، (عمان: دار البشير، ١٩٩٦م)، ص ٢٥٩.
٥٤. المرجع السابق، ص ١٢٥٩.
- أحمد حسين يعقوب، مرجع سابق، ص ١٨٥.

